العلاقـات الاقتصاديـة والدوليـة
وتأثير كل من
إستراتيجية الأوبك ووكالة الطاقة الدولية



تأليـف

الدكتـور علـي عبـد الحسـين عبـد اللّه العقابـي

أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية المساعد

بغداد- العراق



تقديـم

الدكتـور همـام الشمـاع

أستاذ الاقتصاد المالي



العلاقات الاقتصادية والدولية وتأثير
كل من إستراتيجية الأوبك ووكالة الطاقة الدولية

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2018/4/1996)

رقم التصنيف: 337.1

المؤلف ومن في حكمه:

علي عبد الحسين العقابي

الناشر

الأكاديميون للنشر والتوزيع شركة دار

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

العلاقات الاقتصادية والدولية وتأثير كل من استراتيجية الأوبك ووكالة الطاقة الدولية

الواصفات:

/ التعاون الدولي/ / العلاقات الدولية/ / الاقتصاد/

ISBN :978-9957-637-80-4

العلاقات الاقتصادية والدولية وتأثير كل من إستراتيجية الأوبك ووكالة الطاقة الدولية

تأليـف

الدكتـور علـي عبـد الحسـين عبـد الـلـه العقابـي

أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية المساعد

بغداد- العراق

تقديـم

الدكتـور همـام الشمـاع

أستاذ الاقتصاد المالي



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع


بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١
ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٢
ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥
ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ٦
صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ٧

الإهـــداء

إلى أخي الشهيد المغدور المقدم المهندس الطيار عبد المجيد العقابي رحمه الـلـه برحمته الواسعة.

إلى أخي الشهيد المغدور مقدم شرطة – دفاع مدني عقيل العقابي رحمه الـلـه برحمته الواسعة.

إلى والدة الشهيدين رحمها الـلـه برحمته الواسعة.

أهدي هذا الجهد المتواضع.

أ.م.د. علي عبد الحسين عبد الـلـه العقابي

بغداد ـ العراق

تقديم

أيها القراء الأعزاء ..

أقـدم لكـم كتـاب الـدكتور عـلي عبـد الحسـين عبـد اللــه العقـابي « **العلاقـات الاقتصادية والدولية وتأثير كل من استراتيجية الأوبـك ووكالـة الطاقـة الدوليـة** » الـذي يُشكل محاولة موضوعية تسعى إلى سبر أغوار تـاريخ الأوبـك ومنظمـة الطاقـة الدوليـة فمنذ تأسيس وكالة الطاقة الدولية تفاعلت إستراتيجيتها مع إستراتيجية الأوبـك لتحـدث تغـيرات كبـيرة في فاعليـة ودور منظمـة البلـدان المصـدرة للـنفط في الحيـاة الاقتصـادية الدولية حيث قام المؤلف بعمل مهم ومكثف معتمـداً عـلى المراجـع العلميـة والمصـادر الموثوقة المتعـددة مـما يسـتحق منـي الاحـترام، فبعـد أن كانـت الأوبـك المنظمـة التـي يحسب لها ألف حساب أصبحت الآن كيـان يكـاد أن يكـون استشـاري، فوكالـة الطاقـة الدولية وضعت إستراتيجيتها للحد من نفوذ الأوبك في المحاور التالية:

المحور الأول: التأثير على مكـافئ الطاقـة حيـث تراجعـت العلاقـة بـين معـدلات النمو العالمي ومعدلات نمو الطلب على النفط، فاستهلاك النفط أصبح في ظـل تقنيـات شخصتها وكالة الطاقة الدولية أكثر كفاءة بعدة مرات مما كانت عليه، أي تراجـع الهـدر باستهلاك النفط وهو أمر كانـت دول الأوبـك تطالـب بـه الـدول الصـناعية عـلى الأقـل كذريعة لرفع أسعار النفط.

المحور الثاني: تشجيع بدائل الطاقـة الأحفوريـة وقـد نجحـت إلى حـد كبـير عـلى الأقل في الجانب النفسي في إبراز دور الطاقة الجديدة والمتجـددة مـما أضـعف الموقـف التفاوضي لأوبك وقدرتها على اتخاذ القرارات السعرية خوفـاً مـن بـروز مصـادر الطاقـة الجديدة والمتجددة كما شـجعت وكالـة الطاقـة بحـوث تطـوير إنتـاج الـنفط الصـخري والذي لعب دوراً مهماً في الحد من إستراتيجية الأوبك السعرية.

المحور الثالث: الخزين الاستراتيجي الذي أصبح المؤشر اليومي لتقلبات أسعار النفط، فالزيادة والنقصان هو الذي يتحكم بالبورصات العالمية أو المؤشر في التقلبات اليومية للأسعار.

المحور الرابع: العلاقة بين المنتجين خارج الأوبك وتشجيعهم على تطوير قدراتهم الإنتاجية خصوصاً روسيا الاتحادية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

هذه العناصر الإستراتيجية لوكالة الطاقة الدولية هي التي حولت إستراتيجية الأوبك من إستراتيجية الهجوم إلى إستراتيجية الدفاع، ولا يستطيع أحد أن يتكهن إلى متى ستبقى الأوبك على هذه الإستراتيجية وبذلك هل ستبقى الأوبك على قيد الحياة؟

الدكتور همام الشماع

أستاذ الاقتصاد المالي

المقدمة:

إن المؤامرة الدولية التي بدأ التخطيط لها منذ عام (1973م) واستمر الإعداد لها لغاية عام (1979م) والتي وضع خطوطها وزير الخارجية الأمريكي (كيسنجر) من خلال إنشاء وكالة الطاقة الدولية من أجل الإجهاض على منظمة الأوبك وبشكلٍ خاص الأقطار العربية داخل هذه المنظمة.

لقد كانت نشأة هذه المؤسسة الدولية مثيراً للانتباه كمؤسسة تجمع المستهلكين، وقد أعلنت الوكالة أهدافاً تسعى لتحقيقها، وبدت للوهلة الأولى وكأنها مشروع دولي، إلا أن تلك الأهداف التي أعلنتها في مجال التعاون لخير البشرية لم تكن سوى الغلاف الخارجي لأهداف غير معلنة، سعت هذه الوكالة إلى تحقيقها، عبر وسائلها المختلفة.

لقد استطاعت هذه الوكالة من أن تحول الأوبك إلى منظمة تسعى وراء الأسعار الفورية، وتزيد من العرض النفطي في السوق العالمية، حيث وصل إنتاجها إلى (31465 ألف ب/ي عام 1979م) أي نصف أو أكثر من نصف إنتاج العالم تقريباً. وكانت الأوبك هي المسيطرة على السوق العالمية بشكلٍ كامل حيث وصل السعر إلى 34 دولاراً للبرميل الواحد، ولكن هذه السيطرة انتهت عام (1980م). أي أن الفرصة الذهبية لأوبك كانت بين (1973- 1979م). بينما في المقابل كانت الدول الصناعية الرأسمالية تخطط في المجالات كافة لبدء مرحلة الهجوم المضاد، وكان البحث عن البدائل ومناطق جديدة خارج الأوبك، كذلك عملت وكالة الطاقة من خلال حكومات دولها، على احتواء عدد من أقطار الأوبك، بحيث أصبحت المنظمة عاجزة عن اتخاذ قرار موحد ضد الغرب، كما فعلت بعد حرب (1973م) ضد الدول التي ساندت العدوان الإسرائيلي على الدول العربية.

لقد تناول الكتاب هذا الموضوع من أربعة فصول وكما يلي:

1- الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الأسس السياسية والاقتصادية لكل من منظمة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتضمن هذا الفصل مبحثين. الأول؛ تناول الجذور السياسية للمجابهة بين أوبك ووكالة الطاقة الدولية، كذلك تناول هذا المبحث الخطوات التي كانت تسعى لها الدول النامية من أجل إيجاد نظام اقتصادي جديد، لرفع الاستغلال وكان حصيلة ذلك مؤتمر الشمال والجنوب الذي فشل بسبب التخطيط الاستراتيجي الغربي ضد أوبك وهذه الدول.

إضافة لذلك بيّن موقف الدول الاشتراكية السابقة من هذه المجابهة وكذلك إسرائيل ودورها في دفع الولايات المتحدة ضد الأوبك، لأهداف سياسية وعسكرية واقتصادية معروفة.

أما المبحث الثاني؛ فقد تناول الطبيعة التنظيمية لكلا المنظمتين.

2- الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل وسائل عمل الوكالة الدولية للطاقة ويتكون من مبحثين:

الأول؛ يتناول وسائل عمل رسم السياسة النفطية لوكالة الطاقة الدولية، ومدى دقة هذه السياسة في تحقيق الإستراتيجية الغربية. كذلك تناول المبحث رسم سياسة أوبك النفطية.

أما المبحث الثاني؛ فقد تناول الجانب الإعلامي والمعلومات لدول الوكالة، وكيفية نجاح هذه الدول بتهيأة الرأي العام الغربي ضد أوبك، وخاصة الأقطار العربية منها.

3- الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية وتكون من مبحثين:

الأول؛ كان في مجال تأثير أوبك على السوق النفطية العالمية.

أما الثاني؛ فقد تناول تأثير وكالة الطاقة على السوق الدولية للنفط وكيفية تكوين الخزين الاستراتيجي النفطي، وترشيد الاستهلاك إضافةً إلى تطوير البدائل، وجر منظمة الأوبك إلى السوق الفورية.

4- **الفصل الرابع:**

تناول هذا الفصل مرحلة تراجع سيطرة منظمة الأوبك على أسعار النفط الخام وتأثير ذلك على العلاقات الدولية والاقتصادية، ويتكون من مبحثين. الأول؛ بحث مسألة الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق ونفط الشرق الأوسط.

أما المبحث الثاني؛ فتناول البحث عن مكامن جديدة للنفط الخام في العالم.

الفصل الأول

الأسس السياسية والاقتصادية لأوبك ووكالة الطاقة الدولية

1- **المبحث الأول: الطبيعة السياسية للمجابهة بين أوبك ووكالة الطاقة الدولية**

المطلب الأول: المجابهة بين الشمال والجنوب.

المطلب الثاني: فشل الحوار بين الشمال والجنوب.

المطلب الثالث: موقف إسرائيل اتجاه المجابهة بين الأوبك ووكالة الطاقة الدولية.

2- **المبحث الثاني: الطبيعة التنظيمية « دراسة قانونية اقتصادية »**

المطلب الأول: الأوبك وصلتها بالدول الأعضاء.

المطلب الثاني: وكالة الطاقة الدولية وصلتها بالدول الأعضاء.

المطلب الثالث: طبيعة قرارات الوكالة الدولية للطاقة ومدى إلزاميتها.



الفصل الأول

الأسس السياسية والاقتصادية لأوبك ووكالة الطاقة الدولية

المبحث الأول: الطبيعة السياسية للمجابهة بين أوبك ووكالة الطاقة الدولية

المطلب الأول: المجابهة بين الشمال والجنوب.

المطلب الثاني: فشل الحوار بين الشمال والجنوب.

المطلب الثالث: موقف إسرائيل اتجاه المجابهة بين الأوبك ووكالة الطاقة الدولية.

المبحث الثاني: الطبيعة التنظيمية « دراسة قانونية اقتصادية »

المطلب الأول: الأوبك وصلتها بالدول الأعضاء.

المطلب الثاني: وكالة الطاقة الدولية وصلتها بالدول الأعضاء.

المطلب الثالث: طبيعة قرارات الوكالة الدولية للطاقة ومدى إلزاميتها.

مقدمة:

أُنشأت منظمة الأوبك المصدرة للنفط عام (1960م) على أثر آخر تخفيض للأسعار عام (1960م) من قبل الشركات الأجنبية المنتجة للنفط الخام دون الرجوع إلى حكومات الدول التي تعمل على أراضيها، وبدعوة من الحكومة العراقية لعقد اجتماع بين ممثلي كل من (العراق والسعودية والكويت وإيران وفنزويلا) في أيلول (1960م) وخلال هذا الاجتماع تقرر تأسيس منظمة الأوبك.

لقد كان عام (1973م) هو العام الذي أتُخِذَ فيه قرار إيقاف تصدير النفط الخام للدول الأوربية التي ساندت وأيدت إسرائيل في حربها ضد الدول العربية فضلاً عن التخفيض التدريجي للإنتاج.

وعلى أثر ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالدعوة لإنشاء منظمة وكالة الطاقة الدولية عام (1974م) وأنظمت إليها جميع الدول الغربية عدا فرنسا، ومنذ تأسيس المنظمة بدأت حرب خفية مع منظمة الأوبك.

المبحث الأول

الطبيعة السياسية للمجابهة بين أوبك ووكالة الطاقة الدولية

منذ أن أُعلن عن تأسيس وكالة الطاقة الدولية (I.E.A) في(5/تشرين الثاني نوفمبر/1974م) كمنظمة، انظم في عضويتها البلدان الصناعية الغربية المستهلكة للنفط، وقد رفضت فرنسا الانضمام إلى عضوية هذه المنظمة لأنها علمت أن هناك أهدافاً خفية ونوايا هجومية تضمرها الدول الصناعية أزاء الدول المنتجة للنفط، وأن هذه الوكالة هي سلاح من أسلحة الهجوم. بيد أنه لم يكن واضحاً لدى الدول المنتجة طبيعة واتجاهات الهجوم المرتقب، ولم يكن لدى خبراء الأوبك من الدراسات ما يمكنهم من استشراف المستقبل، وتأشير مكامن الضعف من جهة الدول المنتجة، من أجل مواجهة الاحتمالات كافة لذلك فلابد من الإشارة إلى أن أوبك كانت ومنذ نشأة الوكالة دائماً مسيرة بالاتجاه المرسوم أو على الأقل بالاتجاهات المرغوبة فيها من

قبل الوكالة سواء تلك التي تتصل منها بالأهداف المباشرة أو بالأهداف غير المباشرة للدول الغربية المستهلكة للنفط. لقد مضت معظم الدول المنتجة للنفط صاغرة (من الناحية النفطية) إلى حوار الشمال والجنوب حيث لم تكن ترغب في أن تناقش المسائل المتعلقة بالنفط دولياً، ولكنها ومنذ عام (1976م) أصبحت مرغمة على ذلك، وكان هذا بدأ مرحلة العد التنازلي لأوبك، والمواجهة بين أوبك والدول الغربية المستهلكة للنفط التي بلورت وحدتها بالوكالة، وتستمد جذورها أيضاً من الصراع بين الشرق والغرب ومن الصراع بين العرب وإسرائيل، فالإتحاد السوفيتي السابق كان يعتبر أن الأوبك حليفاً طبيعياً له مادام فعلها يؤدي إلى أضعاف الغرب الرأسمالي، وبالعكس فأن المعسكر الغربي يعتبر أن قوة أوبك هو ترجيح كفة المصالح السوفيتية، طالما أنه ينطوي على إضرار بالمصالح الغربية، أما إسرائيل فليس من الصعوبة أن تستنتج موقفها المعادي للأوبك، والدافع باتجاه تعزيز القوى المعادية لهذه المنظمة.

المطلب الأول

المجابهة بين الشمال والجنوب

وقبل الخوض في مسألة المواجهة بين الشمال والجنوب، لابد لنا من التطرق إلى الخلفية التاريخية للدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد والتي ظهرت بوادرها بعد الحرب العالمية الثانية والتي تعتبر بداية التفكير في خلق كتلة دولية جديدة تجاه الرأسمالية الغربية ولكن هذه الكتلة امتازت بعوامل مشتركة جعلتها ضعيفة أمام الرأسمالية الغربية وهذه المواصفات هي التبعية الاقتصادية لهذه الدول وضعف الإنتاج مع انخفاض مستمر في الدخل القومي للبعض منها وارتفاع نسبة البطالة وتضخم في القطاع التجاري وانخفاض المستوى الصحي إضافةً لذلك أن بعض هذه الدول والتي تحررت سياسياً تعتبر أن هذا التحرر لا يستطيع أن يكمل مقوماته مالم يرافقه تحرير اقتصادي، كل هذه العوامل جعلت الدول النامية تفكر بأنها لا تستطيع أن تقف وحدها وبشكلٍ مباشر أمام الدول الرأسمالية ولابد من أن تكون هناك

قنوات اتصال بينها مـن أجـل إيجـاد شروط أفضـل تلائـم طبيعـة الأوضـاع السـائدة، مقابل ذلك كانت الدول الرأسمالية تدرك مدى ارتباط اقتصـادها بالـدول الناميـة لأن الأخيرة تُعتبر المصدر الرئيسي لمنتجات الدول الرأسمالية لذلك كان التفكير لدى الدول الرأسمالية تجاه ما يدور في الدول النامية من أجل المحافظة لأطول فترة ممكنـة عـلى النظام الاقتصادي الحالي، والابتعاد عن المواجهة المبـاشرة. هـذا مـا كـان يـدور في كـلا الطرفين وهكذا استمرا في الإعداد لمواجهة كل منهما. حيث بدأت الدول النامية ومـن خلال مؤتمر عدم الانحياز الأول عام (1961م) المنعقد في بلغراد، والذي طرحـت فيـه الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لدراسة المشـاكل الاقتصـادية المشـتركة، وبحـث الوسـائل الكفيلة بإزالـة الحـواجز التـي تتعـرض لتنميتهـا، ورفـع مسـتوى التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية لديها[1]. أما وفي مؤتمر قمـة القـاهرة عـام (1964م)، وهـو المـؤتمر الثـاني لـدول عـدم الانحيـاز، الـذي اعتـبر أن السـلام في العـالم يجـب أن يقـوم عـلى أسـاس اقتصادي سليم ومتين، وأن استمرار الفقر يشكل تهديـداً للسـلام، لـذلك فـأن التحـرر الاقتصادي يجب أن يعتبر عنصراً رئيسياً للتخلص مـن السـيطرة الأجنبيـة، وأن احـترام الشـعوب في الـتصرف بثرواتهـا ومواردهـا الطبيعيـة، يجـب أن يعتـبر أساسـاً لقيمتهـا الاقتصادية. لذلك يجب على جميع الدول أن تساهم في إقامة نظام اقتصـادي جديـد، لأن النظام الاقتصادي الحالي يُبقـي عـلى حالـة اللاتـوازن القائمـة بـين الـدول الناميـة والدول المتقدمة. واستمرت المؤتمرات الدولية في نفس الإتجـاه وإطـاره، فعُقِـدَ مـؤتمر قمة (لوزاكا) في أيلول (1970م) والذي شارك فيه (54 دولة من حركـة عـدم الإنحيـاز و9 دول بصفة مراقب). وقد لاحظ المؤتمر إتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة، حيـث انخفضـت حصـة الـدول الناميـة في ميـدان التجـارة العالميـة مـن الثلـث عـام (1950م)، إلى مـا يُعـادل السُـدس عـام (1969م)، أي في غضـون (20) سـنة، كـذلك

---

(1) عبد المنعم زنابيلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، وزارة الثقافة والإرشـاد القـومي، دمشق، 1977م، ص175-176 .

انخفضت نسبة التدفقات المالية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بالمقارنة مع ازدياد دخولها القومية، بينما يلاحظ زيادة التدفقات المالية للدول الرأسمالية من الدول الفقيرة، وذلك بصفة أرباح وتسديد أقساط القروض وفوائدها. فضلاً عن اتساع الفجوة التكنولوجية بين الطرفين وعلى ضوء هذه الملاحظات دعا المؤتمر إلى إقامة تعاون يهدف إلى تسريع عملية النمو لبلدان الحركة من خلال تبادل الخبرات وزيادة التبادل التجاري. وبعد هذا وفي (1973/11/26م) انعقد مؤتمر قمة الجزائر الذي أكد على ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، تُشارك في وضعه كل دولة نامية ومتطورة لكي يكفل للجميع تحقيق تطلعات دول العالم كافة كذلك طلب المؤتمر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، لمعالجة المشاكل الاقتصادية العالمية، وبحث موضوع إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. وهكذا نرى استمرارية محاولات الدول النامية ومن خلال مؤتمراتها بالتأكيد على إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، وجاء مؤتمر (قمة كولومبو) الذي عُقد بتاريخ (1976/8/17م) في(سيريلانكا) بحضور(113دولة ومنظمة) **وخلال هذا المؤتمر أعلن وضع برنامج اقتصادي للتعاون وتضمن الإعلان ما يلي**[1]:

1. التعاون بين دول عدم الإنحياز في مجال النشاطات الاقتصادية كافة.
2. التعاون الدولي من أجل التنمية.
3. تنسيق برنامج العمل.

إضافةً للنقاط أعلاه، **صدرت قرارات في نهاية المؤتمر تتعلق بوضع بعض العوامل التي تساعد على النمو لبعض الدول النامية وهي:**

1. دراسة إمكانية إنشاء صندوق خاص بالدول النامية.

(1) عبد المنعم زنابيلي، مصدر سابق، ص 326.

2. اعتماد عملة موحدة ودعمها بالإمكانيات والقـدرات الاقتصـادية لـدول عـدم الإنحياز.

3. مطالبة الدول بتنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة.

4. اعتماد برنامج عمل يهدف زيادة التعاون بين دول المجموعة.

5. العمل على إنشاء صندوق مشترك لتحويل المخزونـات المعدلـة وإنتـاج المـواد الخام والمنتجات الأساسية.

بعد هـذا المـؤتمر عُقـد مـؤتمر عـدم الإنحيـاز في (هافانـا) بتـاريخ (1979/9/4م)، ودرس بشكلٍ موسع إنشاء النظام الاقتصادي الجديد وصدر بيـان اقتصـادي ضـم (117) بنداً ووضع برنامج عمل للتعاون الاقتصادي حدد فيه ميـادين التعـاون الاقتصـادي بـين هذه الدول. وقد ركز هذا المؤتمر على العمل ضمن إطار الأمم المتحدة، من أجـل إقامـة نظام اقتصادي دولي جديد، **وقد صدرت توصيات بعد إنتهاء المؤتمر وهي**[1]:

1. إقرار الاقتراح الوارد في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلـدان عـدم الإنحيـاز المنعقد في (كولومبيا) والخاص ببدأ جولة من المفاوضات نحو العمـل الفعـلي، والسـماح بإتباع أسلوب في معالجة المشاكل الكبرى المطروحة، وتتناول في آن واحد عدة مستويات وتكون مفتوحة لمشاركة كل البلدان، وأن تجري هذه المفاوضات في إطار الأمـم المتحـدة مع تحديد جدول زمني بذلك. أما أهم المشـاكل التـي سـوف تُنـاقش سـتكون في مجـال الطاقة والمواد الأولية والتجارة والتنمية والنقد والتمويل.

2. أوصى المؤتمر؛ أنه لا ينبغي أن تؤدي هذه المفاوضـات الـواردة في فقـرة واحـدة إلى وقف المفاوضات الجارية في محافل أخرى بل ينبغي دعمها.

---

(1) عبد المنعم زنابيلي، مصدر سابق، ص 326.

3.طلب من البلدان المتقدمة أن تستجيب لهذا المقترح من أجل خلق نظام اقتصادي جديد.

4.طلب من دول مجموعة عدم الإنحياز أن تُقدم رسمياً هذا الاقتراح إلى الدورة الثامنة للجنة العموم التي شُكلت طبقاً للقرار (174/32) للجمعية العامة.

5. على لجنة العموم أن تضطلع بمهام اللجنة التحضيرية لهذه المفاوضات وأن تقدم إلى الدورة الخاصة للجمعية العامة سنة (1980م) تقريراً نهائياً يتضمن هذه التوصيات حول الإجراءات والجدول الزمني وجدول الأعمال المُفصَّل للمفاوضات الشاملة.

6. أكد على أنه ينبغي أن تكون هذه المفاوضات مسبوقة باجتماعات تحضيرية لمجموعة دول عدم الإنحياز، على المستوى الوزاري، للنظر في الجوانب المختلفة للمفاوضات وتحديد إستراتيجية البلدان النامية بهذه المناسبة وضمان أن تؤدي إلى تدعيم قدرتها على المفاوضات، واعتمادها الذاتي الجماعي.

7. أوصى أن يكون الاجتماع القادم لوزراء الخارجية لمجموعة الدول النامية، أن يحدد المرحلة التحضيرية للمفاوضات الشاملة على مستوى البلدان النامية.

بعد هذا المؤتمر ونتيجةً للأحداث السياسية والاقتصادية التي مرَّ بها العالم عُقِدَ مؤتمر عدم الإنحياز في(1983/12/7م) في (الهند)، والذي صدر عنه الإعلان الاقتصادي الذي أكد على تدهور الوضع الاقتصادي العالمي بشكلٍ عام، وخاصةً بين الدول الفقيرة والدول الغنية، واعتبر ذلك مصدر قلق للسلام العالمي. كذلك طالب الإعلان بإلغاء الديون الخارجية المستحقة للبلدان المتقدمة النمو على البلدان الأقل نمواً في ضوء الوضع الدولي الراهن. أما حالات العجز التي تمر بها بعض الدول النامية فبإمكان صندوق النقد الدولي المساعدة في مواجهة حالات العجز هذه. فضلاً عن مطالبة الإعلان الدول المتقدمة بالامتناع عن فرض قيود جديدة على المواد المستوردة من البلدان النامية وإلغاء التدابير الخاصة بالحماية بما في ذلك المساعدات

المقدمة للمنتجات غير التنافسية التي تؤثر سلباً على مستقبل التجارة في البلدان النامية[1].

على ضوء ما ورد في مؤتمرات قمة دول عدم الإنحياز نلاحظ أن هذه الدول تحاول بشتى السُبل إيجاد قنوات للإتصال بالدول الصناعية فضلاً عن أن هذه المجموعة أصبحت تُكوّن ثقلاً سياسياً يرافقه القوة المادية التي تملكها من خلال دول منظمة الأوبك، وفي المقابل وخلال فترة السبعينات، كانت الأزمة الاقتصادية والعوامل السياسية التي مر بها النظام الرأسمالي قد خلقت قوى جديدة داخل المعسكر الرأسمالي بدأت تسير خارج مسار نطاق الكتلتين. وهذه القوى هي فرنسا، حيث بدأت السياسة الفرنسية في عهد الرئيس (ديغول) نهجاً خاصاً في سياستها المستقلة عن دول أوروبا وتعتبر نفسها قائدة لهذه الدول خارج التبعية الأمريكية، وقد توجت هذه السياسة بخروج فرنسا من حلف شمال الأطلسي. لقد امتازت هذه الفترة بوضع اقتصادي ميّزته التضخم في الدول الرأسمالية، **حيث ارتفع سعر البترول عام (1973-1974م) بشكلٍ كبير وهذا الارتفاع أدى إلى ظهور آفاق ضغوط كبيرة على دول الأوبك وكما يأتي:**

1. التحرك الدولي الذي تزعمته فرنسا لإيجاد نوع من الحوار الاقتصادي، والذي سبق وأن أشرنا إليه بأن الدول النامية كانت تسعى لمثل هذا الحوار وإيجاد نظام اقتصادي دولي جديد، وجاءت الدعوة الفرنسية لمثل هذا الحوار لحاجة المرحلة له وكما قلنا كانت دول عدم الإنحياز تدعو إلى مثل هذا اللقاء وخلال الدعوة الفرنسية كانت كل من إيران والسعودية تدفع لمثل هذا الحوار بشكلٍ فعال، وهما من دول عدم الإنحياز، لذلك كان هناك طرفان يدعوان لمثل هذا النوع من الحوار الاقتصادي.

2. كانت هناك فجوة تتسع بين الأوبك والدول المستهلكة، وبتعبير آخر حملة مضادة للأوبك في الدول الغربية وقاد هذه الحملة (هنري كيسنجر) الذي كان وزير

---

(1) وزارة الخارجية العراقية، المنظمات الدولية، المؤتمرات الدولية، 1984م.

خارجية U.S.A في ذلك الوقت. وكانت نتائج الحملة المضادة إنشاء وكالة الطاقة الدولية (I.E.A) في (15/تشرين الثاني-نوفمبر/1974م).

استناداً لما ورد اقترحت فرنسا بواسطة السيد (ميشال جوربرت) عقد مؤتمر دولي للطاقة، تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى أثر هذا الإعلان، أعلن وزير النفط السعودي في ذلك الوقت (أحمد زكي يماني) عقد اجتماع لعشر دول للتباحث في مشكلات النظام الجديد بشأن الأسعار، تكون أربع دول من الأوبك (السعودية – الجزائر – إيران - فنزويلا) وثلاث دول مستوردة للنفط من بقية الدول النامية (البرازيل – الهند - زائير) إضافةً للدول أعلاه مشاركة ثلاثة دول صناعية هي (الولايات المتحدة الأمريكية – المجموعة الأوروبية - اليابان). واستمرت فرنسا بتبني هذا الإتجاه حيث أعلن الرئيس الفرنسي (جيسكاردستان) بأن فرنسا تنوي استقبال مؤتمر تحضيري لمناقشة مشكلات إجرائية، وأن الدول التي سوف يضمها المؤتمر هي تلك التي ذُكرت باقتراح (يماني) ويكون انعقاد المؤتمر نهاية الفصل الأول من عام (1975م). وخلال هذه الفترة، وضمن التوجه لعقد المؤتمر، اعتبرت الأوبك نفسها جزءاً لا يتجزأ من دول العالم الثالث وخاصةً بعد الانتصار الذي حققته كتجمع نفطي اتجاه الغرب، وكانت ترى أنه ومن خلال تحقيق صفقة اقتصادية أفضل اتجاه المعسكر الصناعي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة.

أن التحالف بين دول الأوبك كقوة اقتصادية مع بلدان العالم الثالث، التي تمثل قوة سياسية، كان الخطوة الأولى للتمهيد نحو حوار اقتصادي بينهم وبين العالم الصناعي، وقد برزت نتائج هذا التحالف في الجلسة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي خُصصت لمشاكل المواد الأولية، والتنمية، والتي من خلالها دُعِيَ إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد.

نرى ومن خلال ما ورد أن كافـة المـؤتمرات لـدول عـدم الإنحيـاز ومـا طرحتـه في الجمعية العامة للأمم المتحدة كان من أجل إيجاد نظام اقتصادي جديـد يقلـل الفجـوة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ولقد كان مؤتمر قمة الأوبك الأول في الجزائر في آذار- مارس (1975م) الذي وافق من حيث المبدأ على عقد مؤتمر دولي يضـم الـدول المتقدمـة والناميـة. لـه أثـر في عقـد اجتماع تحضيري لما عُرف فيما بعـد بمـؤتمر التعـاون الاقتصـادي الـدولي، أو الحـوار بـين الشمال والجنوب في باريس في (نيسان-أبريل 1975م)، وقد كـان الهـدف مـن الاجـتماع التحضيري للمؤتمر هو التهيئة لما دعا إليه مؤتمر قمة الجزائر سنة (1975م).

لقد ضم اجتماع المـؤتمر سـبعة دول مـن الـدول الناميـة وهـي (أربعـة دول مـن الأوبك، السعودية والجزائر وإيران وفنزويلا) و (ثلاثة دول نامية مستوردة للنفط، الهند وزائير والبرازيل)، كذلك ضم تسعة دول من الدول الصناعية (دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان والولايات المتحـدة الأمريكيـة)، وفي بدايـة المـؤتمر حـدث نـزاع بشـأن تسمية المؤتمر، حيث كان في الأصل يُـدعى (الاجـتماع التحضـيري للمـؤتمر الـدولي حـول الطاقة والمشـكلات الاقتصـادية المتعلقـة بهـا) وبعـد نقـاش تغـير عنـوان المـؤتمر وأصـبح (الاجتماع التحضيري للمؤتمر الدولي المقترح من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية).

لقد كانت مطالب العالم الثالث تتمثل في بحث شامل لجميـع القضـايا الاقتصـادية، بحيث تؤدي النتائج إلى إيجـاد نظـام اقتصـادي دولي جديـد يقابـل ذلـك مطالـب الـدول الأوروبية التي كانت تُركز بحث مشكلة الطاقة.

لقد كان عدد الدول المشاركة في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي هي:

أ- (19) دولة نامية منهـا (7) دول مصـدرة للـنفط هـي (العـراق – السـعودية – الجزائر – إيران – نيجيريـا – أندونيسـيا – فنـزويلا) و (12) دولـة مسـتوردة للـنفط هـي

(البرازيل والمكسيك و زائير وجامايكا و الكاميرون وبيرو وباكستان والأرجنتين ومصر وزامبيا والهند ويوغسلافيا).

ب- (8) دول صناعية هي (المجموعة الاقتصادية الأوروبية – الولايات المتحدة واليابان واسبانيا والسويد وكندا واستراليا وسويسرا).

لقد عُقدت عدة اجتماعات بين هذه المجموعات إلا أنها لم تصل إلى نتائج يوافق عليها الأطراف كافة في المؤتمر مما اضطر المؤتمر إلى عمل لجان على مستوى مجاميع اتصال، لإعداد مسودة اتفاقية للبنود المشتركة للنقاط المتفق عليها، وتشخيص مجالات عدم الاتفاق, ورغم إعداد التقرير النهائي الذي قُدم إلى وزراء المجموعات، ورغم الجهود من أجل التغلب على الصعوبات، إلا أن الخلافات استفحلت ووصلت إلى طريق مسدود.

كان المؤتمر يضم الدول المستهلكة الكبرى والدول النامية ورغم فشل المؤتمر، فهو يعتبر بداية لخلق نظام اقتصادي دولي جديد يعتمد على أساس التكافؤ الدولي. وسوف نبحث أسباب الفشل في المطلب الثاني[1].

المطلب الثاني

فشل الحوار بين الشمال والجنوب

كان المؤتمر يضم الدول المستهلكة الكبرى للنفط والدول النامية، وكانت أسباب الفشل:

1. اختلاف الإستراتيجية بين الشمال والجنوب حيث كان اهتمام الشمال يتركز على المسائل المتعلقة بالطاقة ولم يهتم بالمواضيع الأخرى التي كانت تطالب بها دول الجنوب.
2. الاتصالات الخفية للشمال مع بعض الدول من الجنوب غير المنتجة للنفط وإعطاء الوعود لها بالتعاون والمساعدة بشكلٍ جانبي خارج نطاق التجمع.

---

(1) فائق عبد الرسول، "النظام الاقتصادي الدولي الجديد"، منشورات النفط والتنمية، بغداد، 1979م، ص 199.

3. إصرار الجنوب من خلال المفاوضات بالمحافظة على مناقشة ورقة العمل ككل ورفض أي اتفاق جزئي.

4. الشك الذي كان يراود الجنوب اتجاه الشمال وزاد من ذلك الشك والمخاوف اقتراح (كيسنجر) الرامي إلى إنشاء مصرف دولي للموارد، وقد لاحظ الجنوب من خلال هذا المقترح النية الخبيثة لإفشال البرنامج الشامل للتفاوض مع الشمال.

إذا كان ما تقدم هي أسباب تبدو منطقية لتبرير فشل المؤتمر، فأننا نعتقد بأن السبب الحقيقي الذي أدى إلى إفشاله وإفشال كل المحاولات التي بذلتها الدول النامية لإقامة مفاوضات دولية شاملة، هو عدم رغبة الدول الصناعية في تقديم أي تنازلات للدول النامية ولم تكن موافقتها المبدئية سواء للاشتراك في مؤتمر باريس أو على قرار المفاوضات العالمية الشاملة سوى الاضطرار للمطالة مع الدول المنتجة للنفط. ففي مؤتمر باريس كانت الدول الصناعية ترى أن ورقة النفط قوية جداً وخاصةً في الفترة (1974-1975م) لذا طلبت أن يناقش مسألة الطاقة وهذا سوف يُشكل أداة ضغط على الدول المنتجة للنفط باتجاه تلبية احتياجات الدول الصناعية (التجهيز)، وتخفيف الضغط على الأسعار. إلا أن رفض الدول النفطية بصورة قاطعة إدراج النفط في جدول أعمال المؤتمر كان ما تريده وتعمد إليه الدول الصناعية لإفشال مؤتمر باريس. وفي نفس الوقت فأن هذه الدول الصناعية بقيادة فرنسا وليس بعيداً عن الإستراتيجية الغربية عموماً، طرحت موضوع الحوار العربي الأوروبي كوسيلة من وسائل إقامة الجسور وإدامتها مع أهم منتجي النفط ريثما يتمكن الغرب من ترتيب أوضاعه النفطية. وعلى الرغم من أن العرب قد رفضوا بشكلٍ قاطع إدراج موضوع النفط في مواضيع الحوار، إلا أن الأوروبيين قد اعتبروا مجرد مناقشة الموضوعات الاقتصادية سيساعد على إدامة جسور الصلة مع منتجي النفط.

وفي عام (1979-1980م) عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على المفاوضات العالمية، ووافق الغرب على هذا القرار باعتبار أن الدول المنتجة قد وافقت على إدراج موضوع الطاقة والنفط ضمن الموضوعات الخمسة المطروحة على المتفاوضين. وكالعادة فأن الدول الصناعية كانت تأمل المماطلة والتسويف بقصد الحصول إما على مكاسب من خلال المفاوضات أو على الأقل ممارسة الضغط الأولي على الدول المنتجة للنفط ريثما يحين موعد الترتيبات النفطية التي اتخذتها وكالة الطاقة الدولية لإعادة ترتيب أوضاع السوق النفطية لصالح الغرب وهكذا مرةً أخرى فشلت المحاولة الثانية لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد كان موقف الدول الاشتراكية (الكتلة الاشتراكية) من المجابهة بين الدول الرأسمالية والدول النامية ينطلق من المصالح السياسية لها حيث يُعد النفط أحد مرتكزات الصراع بين الشرق والغرب ومنطقة الخليج العربي، حيث تمثل ثقل دول الأوبك والتي تعتبر أحد مرتكزات ذلك الصراع حيث أن الدول الغربية لها نفوذ في هذه المنطقة منذ عقودٍ طويلة وأن بروز النفط في هذه المنطقة عزز هذا الوجود. في المقابل هناك الكتلة السوفيتية التي تحاول بكل الأشكال أن تجد لها منفذاً في هذه المنطقة من العالم خاصةً و أن مسألة النفط تعتبر لها أحد مرتكزات السياسة الإستراتيجية المعاصرة، فالخبراء الأمريكان يرون أن السوفيت يتوجهون خلال سنوات قليلة قادمة إلى تأمين احتياجاتهم النفطية من الخارج، وحتى وأن لم يصح هذا فأن الاتحاد السوفيتي لابد أن يجد مصادر أخرى للطاقة خارج الكتلة السوفيتية للوفاء باحتياجات حلفائه من حلف وأرشو[1]. لذلك نرى التحرك السوفيتي الأخير في إيران أملاً منه في نجاح حزب (توده الإيراني الشيوعي) في تسلم السلطة ولكن نظام خميني قضى على الحزب الشيوعي وعلى أثر ذلك عادت العلاقات الطبيعية مع العراق بعد أن تشنجت في بدأ الحرب العراقية الإيرانية. فضلاً عن أن الزيارات السوفيتية الأخيرة لمنطقة الخليج العربي من

---

(1) عبد المطلب النقيب، "الإستراتيجية السوفيتية الأمريكية في الخليج العربي"، بغداد، 1984م، ص 155.

أجل تلطيف الأجواء في هـذه المنطقـة مـن العـالم والـذي يعتـبر السـوفيت دولـة غـير مرغوب فيها في هذه المنطقة لم تحقق أي نجاحات. وقد كانت التصريحـات والمواقـف الرسمية للكتلة الاشتراكية السابقة أزاء الأوبك إيجابية بحيث كانت الأخيرة بحاجـة إلى نفط الأوبك وبدأ التحرك من قبل الطرفين من أجل تحسين العلاقة بينهما، فعلى سبيل المثال خلال زيارة مندوب مجلة الـنفط والتنميـة لمعهـد السياسـة في جمهوريـة ألمانيـا الديمقراطية وخلال لقاءه بعدد من الخبراء المسؤولين في هذا المعهد (وهو معهـد تـابع إلى الدولة وما يصرح به هو لسان حال الدولة الألمانية الشرقية سابقاً) فكان اللقاء مـع الدكتور الألماني (الفريد بابينغ) وهو أحد المتخصصين في شـؤون الطاقـة الدوليـة وكـان رأيه في الأوبك ما يأتي[1]: (أن ردود الفعل العدوانيـة ضـد أوبـك موجـودة دائمـاً داخـل الكتلة الغربية وقد تجلى ذلك واضحاً على أثر حرب (1973م) مع إسرائيل، وكرد فعـل لتأييد العدوان برزت وكالة الطاقة الدولية وهي أحد الوكالات العدوانية التي وضـعت إسـتراتيجيتها الامبرياليــة الأمريكيــة ضــد الــدول الناميــة وهــذا شــكل مــن أشــكال الإستراتيجية الاقتصادية الامبريالية الجديدة ولكن بشكلٍ متطور) ويضيف الخبير (أننـا واقعيون بدرجة كافية تمكننا من معرفة جوهر الامبريالية والصراع على المصالح المندلع بين دولها وهو صراع يـؤثر عـلى دول الأوبـك أيضـاً، المهـم هـو أن إسـتراتيجية النهـب والضغوط الامبريالية والتي تتعرض لها دول الأوبك تحتم وجود إستراتيجية معادية للامبريالية وعدم الاعتماد على الإجراءات الإنفرادية، بل العمل على تقريب وجهات النظر وآراء الدول الأعضاء في أوبك، وبالطبع ضرورة اتخاذ الإجراءات باتجاه يُمكّن دول الأوبك والدول النامية وكذلك بقية البلدان مـن مواجهـة ضربـات الامبرياليـة والاستعداد لمواجهتها. وهنا أريد أن أقول: بأن سياسة التخزين للـنفط الخـام مـن قبل الدول الامبريالية إلا نتيجةً لردود الفعل بعد ما حدث عام (1973م) بعد

---

(1) الفريد بابينغ، "دور أوبك ومستقبلها"، النفط والتنمية، بغداد، العدد 4-5، كانون الثـاني-شـباط 1981م، ص 248.

(العدوان الصهيوني على الأمة العربية)، حيث أثبتت المقاطعة النفطية في ذلك الظرف التاريخي، إنها خطوة نافعة وحاسمة لتحقيق المطاليب العادلة والمعادية للامبريالية، ويستمر (الدكتور بابينغ في حديثه) "أنا شخصياً أعتقد أن ليس كل إجراء سياسي اقتصادي بالإمكان استخدامه في كل وقت أو بشكلٍ دائم فكل إجراء له ظروفه حيث أن إستراتيجية التعامل على أساس الند للند (على أساس متكافئ) على مستوى الحكومات سلاح مهم تستطيع منظمة الأوبك استخدامه لتوطيد مواقعها الأساسية بالاتجاه الذي نتناوله". ولعل في هذا التصريح للدكتور الألماني الديمقراطي (الفريد بابينغ) دلالة واضحة على وقوف الدول الاشتراكية بجانب الأوبك من وجهة نظر سياسية واقتصادية، فقوة الأوبك الاقتصادية، وارتفاع سعر النفط في السوق العالمية يعتبر أحد الأمور في انتعاش الاتحاد السوفيتي السابق وبالتالي الدول الاشتراكية السابقة، **وسوف نتناول موقف الاتحاد السوفيتي السابق والصين اتجاه الأوبك وكما يأتي:**

1- موقف الاتحاد السوفيتي السابق:

لقد كان موقف الاتحاد السوفيتي السابق في العقد الأخير أكثر وضوحاً اتجاه الأوبك ولقد سبق وأن أشرنا في بداية حديثنا عن هذا التحرك في منطقة الخليج العربي من أجل الحصول على كسب رضا تلك الدول وإقامة علاقة دبلوماسية أو علاقة صداقة معها وكانت زيارات الوفود السوفيتية للمنطقة لها أهميتها حيث زار وفد سوفيتي اقتصادي رفيع المستوى الكويت في الشهر السابع من عام (1986م) برئاسة عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي وعضو مجلس السوفيت الأعلى ورئيس اللجنة الحكومية السوفيتية للعلاقات الاقتصادية الخارجية (قسطنطين كانشوشيف) وكان هدف الزيارة هو توسيع وتوثيق التعاون بين الكويت والاتحاد السوفيتي السابق في المجالات النفطية وبيع المنتجات النفطية والنفط الخام في الأسواق

الدولية وقد صرح رئيس الوفد خلال انتهاء الزيارة أن الاتحاد السوفيتي سوف يعمل على مساعدة الأوبك في مجال رفع الأسعار في السوق النفطية العالمية[1].

هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فأن زيارة وزير النفط السعودي (هشام الناظر) للاتحاد السوفيتي السابق لإبلاغ القيادة السوفيتية بالتدابير التي اتخذتها أوبك خلال مؤتمرها الأخير، وكان الهدف للزيارة هو كسب تأييد الاتحاد السوفيتي السابق لسياسة أوبك الرامية إلى رفع الأسعار عن طريق تقنين الإنتاج، وعلى أثر الزيارة صرح السيد (جينادي جيتراسيمون) المتحدث باسم الخارجية السوفيتية آنذاك بأن الاتحاد السوفيتي يعتزم تخفيض صادراته النفطية نتيجة لزيارة الوزير السعودي، وكان هذا التصريح هو لكسب دول الخليج العربي في منظمة الأوبك وخاصةً السعودية.

وفي تطورٍ آخر لموقف الاتحاد السوفيتي السابق أثر زيارة (الناظر) ما ذكرته وكالة تاس السوفيتية أن (هشام الناظر) وزير النفط السعودي أعرب (خلال جلسة مباحثات أجراها مع "نيكولاي ريكوف" رئيس الوزراء السوفيتي) عن أمله في أن يتخذ الاتحاد السوفيتي موقفاً مويداً من قرارات منظمة الأوبك والرامية إلى التغلب على الاتجاهات السلبية في سوق البترول العالمية.

وأضافت وكالة تاس أن رئيس الوزراء السوفيتي أجاب: بأن الاتحاد السوفيتي يؤيد الجهد البناء الذي تبذله منظمة الأوبك ويضعها في الاعتبار[2]. استناداً لما ورد نلاحظ أن سياسة الاتحاد السوفيتي السابق ترمي إلى تعزيز العلاقة مع أقطار الخليج العربي التي تُمثل ثقلاً كبيراً في الأوبك وخاصةً أن الوضع السياسي في منطقة الشرق الأوسط ليس في صالحه إضافةً لذلك نلاحظ أن القيادة السوفيتية آنذاك حاولت بناء جسور جديدة مع دول المنطقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أيضاً أن زيارة وزير النفط السعودي (هشام الناظر) للاتحاد السوفيتي السابق ممثلاً عن الأوبك له

---

(1) جريدة الأنباء الكويتية، 1986/7/25م، ص 7.

(2) جريدة السياسة الكويتية، 1987/1/23، ص 5.

أكثر من مدلول فأن الناظر هو وزير أكبر دولة مصدرة في الأوبك فضلاً عـن ثقـل دولتـه (السعودية) في المنطقـة عموماً والخلـيج العـربي بشـكلٍ خـاص، لـذلك نـرى أن القـادة السوفيت آنذاك وخلال لقاءهم به وما صرحوا به بعد انتهاء الزيارة قد حققـوا هـدفين، الأول: كسـب رضـا الـوزير السـعودي (ممثـل الأوبـك) ووزيـر نفـط السـعودية، وثانيـاً: الحصول على مكاسب اقتصادية في المدى البعيد في حالـة نجـاح خطـط الأوبـك في رفـع الأسعار فأنه سوف يحصل على العملة الصعبة بشكلٍ أفضـل مـما هـو عليـه الآن لـذلك نرى أن السوفيت آنذاك كانوا قد ارتاحوا لهذه الزيارة إضافةً إلى ارتياح الوزير السعودي للتصريحات السوفيتية.

2- موقف الصين:

لقد أصبحت الصين الشعبية في بدايـة السـبعينات دولـة مصـدرة للـنفط بعـد أن كانـت مسـتوردة لـه سـابقاً[1] حيـث بلغـت صـادراتها مـن الـنفط الخـام عـام 1986م (700.000 ألف برميل يومياً) وتعمل على الإبقاء على هذه الكميـة في سـوق مسـتقبلية وتُشير بعض المعلومات التي نشرتها مؤخراً مجلة (بتروليوم انتلجنس ويكـلي) الأمريكيـة استناداً إلى آراء خبراء النفط في الشرق الأقصى المطلعين على آخـر التطـورات النفطيـة في الصين. أن الصين ليست دولة قائدة للأسعار في السـوق بـل هـي تابعـة لأسـعار السـوق العالمية، فهي تقوم بتصدير النفط أساساً لكسب العملـة الصـعبة باعتبـار الـنفط كأحـد المصادر لهذه العملة على عكس دول الأوبك التي تعتبر الـنفط المصـدر الوحيـد للعملـة الصعبة. أن صادرات الصـين النفطيـة المتمثلـة (منتجـات بتروليـة وكيماويـة) قـدرت بــ (18.8%) من تجارة الصين الخارجية (الصادرات والمستوردات) في عام 1985م.

---

(1) محمد علي عبد الكريم الماشطة، الطاقة – النفط واتجاهات الطلب حتى عـام 1985م، بغـداد، مطبعة الأديب البغدادي، 1977م، ص 273.

هذا وتعمل الصين حالياً لإعادة النظر بشأن التوقعات حول إنتاج النفط الصيني الخام وأسعاره في العالم ويحاولون عمل مقارنة بشأن الفائدة من صادرات النفط للخارج أو استخدامه محلياً بهدف إنتاج سلعٍ أُخرى تُعد للتصدير وللاستهلاك المحلي. حيث أن تأثير انخفاض الأسعار العالمية نتج عنه انخفاض في عائدات الصين ما بين 1.5 و 2 مليار دولار حتى الشهر العاشر من عام 1986م ومن المحتمل أن يكون الانخفاض 3 مليار دولار خلال كل عام 1986م. والانخفاض يُمثل هبوط في أرباح صادرات النفط الصيني تبلغ حوالي 50% مقارنة بمداخيل عام 1985م النفطية التي بلغت 6.9 مليار دولار (حسب ما أوردته شركة سينوشم)[1].

إن انخفاض أسعار النفط وتراجع واردات الصين من العملة الصعبة يُشكلان عاملاً من عوامل تخفيض قيمة اليوان (عملة الصين) وأصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 3.69 يوان بعد أن كان يساوي 2.83 يوان في عام 1985م. وعلى أثر ذلك لابد للصين من أن تعمل لأجل وقف انخفاض الأسعار، ولما كانت الأوبك تُعاني من انخفاض الأسعار بشكلٍ كبيرٍ جدا وكانت قراراتها من أجل تخفيض الإنتاج لأجل رفع الأسعار، وفي نفس الوقت أعلنت الصين صراحةً عن دعمها للجهود التي تبذلها أوبك من أجل الوصول إلى الاستقرار في أسعار النفط. مضيفةً أن البلدان المستهلكة سوف تستفيد أيضاً من هذا الاستقرار، وتقوم الصين حالياً باتصالات غير رسمية مع منتجي أوبك وقد جاء قرارها القاضي باستمرار خفض صادراتها النفطية في أعقاب زيارة قام بها رسميون إيرانيون إليها وتشير الدلائل إلى أن الصين قد ترحب بالتعاون مع أندنوسيا بُغية إضفاء مزيد من الاستقرار على أسواق تصدير النفط الآسيوية مع أنها تخفض اليوم صادراتها بمقدار 800.000 ألف ب/ي خلال

(1) جريدة السياسة الكويتية، 1986/12/3م، ص 7.

سنة 1986م مما يجعل تلك الصادرات تـنخفض إلى حـوالي 560.000 ألـف ب/ي أي مـا يُعادل 32 مليون طن[1].

لقد شهدت الصين منذ الإصلاحات الاقتصادية حتى اليوم ارتفاعاً كبـيراً في كميـات الـنفط المسـتهلكة. فقـد تضـاعف الاسـتهلاك النفطـي بـين عـامي 1984 و 1995م (1.7 مليون برميل نفط يومياً إلى 3.4 مليون برميل يومياً)، وتضـاعف مـرّةً أخـرى بـين عـامي 1995 و 2005م حيث وصل إلى حوالي 6.8 مليون برميل نفط يومياً. وبهذا المعنـى فقـد ارتفع الاستهلاك الصيني من النفط من 4.9 مليون برميل نفط يومياً في العام 2000م إلى حوالي 6.6 مليون برميل يومياً في العام 2004م وهو مـا يعنـي مـن 6.6% إلى 8.3% مـن حجم الاستهلاك الصيني السنوي للنفط بين عامي 1994 و 2004م حوالي 7.8%[2].

وقـد تفوقـت الصـين عـلى اليابـان في العـام 2003م لتصـبح ثـاني أكـبر مسـتهلك للمنتجات البترولية في العالم بعد الولايات المتحدة. ففي عام 2004م، زاد استهلاك الصين النفطي15% في حـين أن إنتاجهـا البـترولي لم يـزد سـوى 2%. ويتوقـع أن يـزداد الطلـب الصيني على النفط بنسبة 150% بحدود العام 2020م، فاستهلاكها للـنفط ينمـو سـنوياً سبع مرات تقريباً أسرع من الولايات المتحدة[3].

استناداً لما ورد فقد كان الاتحـاد السـوفيتي السـابق منـذ عـام 1955م قـد دخـل السوق النفطية كمُصَدّر فارتفع حجم صادراته 6% من إنتاجه النفطي في ذلك العام إلى 20% عـام 1960م ثـم وصـل إلى 27.8% عـام 1970م وإلى نحـو 26.6% عـام 1976م. وتعتبر دول شرق أوروبا (أهمها ألمانيـا الشرقيـة وجيكوسـلفاكية وبولنـدا وبلغاريـا) ثـم

---

(1) جريدة السياسة الكويتية، 1986/12/4، ص 5.

(2)Pablo Bustelo, China and the Geopolitics of Oil in the Asian Pacific Region, Working Paper (WP) 38/2005, Elcano Royal Institute, Madrid, 5-9-2005, p: 20.

(3) علي حسين باكير، النفط والعلاقات الصينية – السعودية المسـتقبلية، مجلـة آراء حـول الخلـيج، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد 17، شباط/فبراير 2006م، ص 59.

كوبا أهم مناطق الاستيراد بالنسبة للنفط السوفيتي حيث تصاعد نصيبها من جملة الصادرات السوفيتية من نحو 45% خلال النصف الأول من الستينات إلى 60% عام 4975م. أما باقي صادراته من النفط الخام إلى دول أخرى من العالم غير الشيوعي، تمثلت بالدول التالية: (إيطاليا وألمانيا الإتحادية وفرنسا وفلندا واسبانيا وايرلندا واليونان واليابان والبرازيل وبعض الدول الأفريقية والهند) **وكانت العوامل الرئيسية التي شجعت الاتحاد السوفيتي على تصدير النفط للعالم غير الشيوعي، سببين رئيسيين هما[1]:**

1. النمو السريع في صناعة النفط وهذا يتطلب زيادة احتياجاته من مختلف السلع الرأسمالية من غرب أوروبا واليابان.
2. ارتفاع الأسعار وخاصةً بعد 1973م واستمرارها بالصعود إلى عام 1982م وبداية عام 1983م.

على ضوء هذين العاملين وخاصةً ارتفاع الأسعار قام الاتحاد السوفيتي السابق بعقد عدد من الاتفاقيات التجارية مع دول غرب أوروبا من أهمها اتفاقية مع إيطاليا يستورد بموجبها كميات كبير من الأنابيب الخاصة بخطوط ضخ الغاز الطبيعي لإنشاء خط غاز سيبيريا إضافةً إلى معدات أخرى، كذلك عقد معاهدة مع ألمانيا الغربية بشأن تزويده بأنابيب ومضخات ومعدات تكنولوجية متقدمة، وكان الاتحاد السوفيتي السابق يأمل بتسديد ثمن هذه المواد بواسطة المقايضة بالغاز والنفط، فضلاً عن ذلك عقد الاتحاد السوفيتي السابق عدة اتفاقيات أخرى بشأن استيراد السلع والمنتجات الزراعية من الغرب وخاصةً القمح، كل هذه الاتفاقيات كان الاتحاد السوفيتي السابق يعتمد على تسديدها من خلال الواردات الاقتصادية لتجارة النفط مع العالم ولكن بعد عام 1983م انخفض سعر النفط بشكلٍ كبير كما أشرنا في مباحث سابقة وأصبح هناك فيض نفطي في السوق العالمية وهذه الأحداث أثرت بشكلٍ فعال على الاتحاد

---

(1) حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة دار النهضة العربية، 1979م، ص 223.

السوفيتي السابق ووجد السوفيت أنفسهم بأن لديهم شحة في العملة الصعبة، حيث كانت الصادرات النفطية السوفيتية والغاز يزودان ميزان المدفوعات السوفيتي بأكثر من 60% من عائداته من العملة الصعبة منذ بداية عام 1980م لغاية بدأ الهبوط في أسعار النفط. ولقد بلغت خسائر الاتحاد السوفيتي عام 1986م نتيجة هبوط أسعار النفط عشرة مليار دولار[1]. وهنا فمن الطبيعي أن يُصبح موقف الاتحاد السوفيتي حرجاً ولابد من معالجة الموقف فقام بتأجيل العقود التقنية الضخمة التي سبق وأن تعاقد عليها مع عدد من المؤسسات الصناعية الأوروبية وخاصةً الألمانية الغربية والنمساوية، فضلاً عن ذلك بادر بزيادة صادراته من الذهب.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، قام الاتحاد السوفيتي السابق (للتعويض عن الأضرار التي لحقت باقتصاده بسبب انخفاض أسعار النفط) باستيراد النفط من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكان معظمها على شكل مقايضة، والجدول رقم (1) يوضح لنا ذلك جلياً:

جدول رقم (1)

كميات النفط المعاد تصديره من قبل الاتحاد السوفيتي السابق لدول OECD عام 1984م

الدولـــة	كمية الاستيراد ألف ب/ي	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)
ليبيا	124	1368
السعودية	35	358
إيران	26	264
الجزائر	13	150
سوريا	5	50
اليمن الجنوبي	0.8	4
دول أخرى	79	819
المجموع	282.8	3013

(1) وزارة النفط العراقية، قسم الطاقة، الاتحاد السوفيتي، 1980، ص 1.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي السابق استورد من هـذه البلدان الكميات المؤشرة أزاءها وبنفس الوقت قام بتصديرها إلى مجموعة دول منظمـة التعاون الاقتصادي من أجل الحصول على العملـة الصـعبة وكـما مبـين في الجـدول رقـم (2)[1].

جدول رقم (2)

استيراد الاتحاد السوفيتي السابق من النفط الخام والمعاد تصديره عام 1984م

المـــــادة	1982	1983	1984	1985
نفط خام	0.62	0.6	0.85	0.4
منتوجات نفطية	0.56	0.55	0.53	0.53
المجموع	1.18	1.15	1.38	0.94

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن مجموعـة (OECD) قـد اسـتوردت مـن الاتحاد السوفيتي السابق نفطاً خاماً ومنتجات نفطية منذ عام 1982م لغايـة 1985م حيث كان مجموع الاستيراد عام 1982م هو 1.18 مليون برميل يومياً غير أنه انخفض عام 1985م بسبب عـدم حصـوله عـلى الـنفط الإيـراني نتيجـة ضرب جزيـرة (خـرج) وبذلك تناقص تصديره لدول (OECD) وأصبح 0.94 مليون برميل يومياً عام 1985م. مما ورد نرى أن ارتفاع أسعار النفط أـنعش اقتصاد الكتلة الاشتراكية السابقة بسـبب ما وردها من مردود كبير مـن العملـة الصـعبة، وخاصـة أنهـا تأخـذ الـنفط مـن دول الشرق الأوسط بالمقايضـة، وبيعـه إلى دول أوروبـا الغربيـة, كـذلك هنـاك شيء آخـر، أن قسـماً مـن دول أوبـك (الجزائـر والعـراق وليبيـا وأندنوسـيا) تشـتري السـلاح مـن الاتحاد السوفيتي بالعملة الصعبة، وأن زيادة ارتفاع أسعار النفط يساعدها على شراء

(1) المصدر نفسه، ص 8.

الأسلحة المتطورة الروسية، وهذا ما حدث في ليبيا والجزائر والعراق، حيث أن(75% أو90%) من تسليح هذه الدول هو سوفيتي، إضافةً لهذه الدول عقدت إيران في أواخر عهد الشاه صفقة لشراء الأسلحة الروسية وكل هذا ساعد الاتحاد السوفيتي السابق على الحصول على النفط الخام مقايضةً بالسلاح وبنفس الوقت يفي بالتزاماته اتجاه العقود النفطية التي أبرمها مع دول أوروبا الغربية.

كل هذه العوامل دعمت الاقتصاد الاشتراكي، وجعلته ينظر إلى المساهمة مع الأوبك بشأن رفع الأسعار في السوق العالمية على أنها من مصلحة اقتصاده.

استناداً لما ورد نود أن نبين أن المجابهة بين أوبك ووكالة الطاقة الدولية خرجت عن نطاقها الاقتصادي البحت بين الكتلتين الاقتصاديتين (الاشتراكية والرأسمالية) لتأخذ طابعاً دولياً ذا أهمية إستراتيجية، تتصل بالصراع بين الشرق والغرب، فنلاحظ أن ما قامت بهِ وكالة الطاقة الدولية من سياسة ضد الأوبك، وما وصلت إليهِ السوق النفطية العالمية من انخفاض بالأسعار قد أثر بشكلٍ مباشر على الكتلة الشرقية السابقة في حينه والدول النامية بشكلٍ كبيرٍ جداً حيث يرى الغرب أن تراكم الفوائض النقدية لدول أوبك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، سوف يجعل الكفة السوفيتية السابقة هي المرجحة في الموازنة الدولية، وكما أشرنا أن أكثر دول الأوبك كانت تعطي النفط للاتحاد السوفيتي السابق على شكل مقايضة، فضلاً عن أن هذه الدول تبني قوتها العسكرية الضخمة بسلاح سوفيتي، وهذا العامل ساعد الاتحاد السوفيتي السابق في الحصول على العملة الصعبة.

كذلك نرى أن الاتحاد السوفيتي السابق بدأ في الآونة الأخيرة بناء علاقات دبلوماسية مع دول الخليج (الكويت وسلطنة عُمان والإمارات)، وبدأ يُغازل السعودية من خلال زيارة وزير نفطها هشام الناظر، بأخذ موقف إيجابي اتجاه ما طلبته السعودية، من مساعدة من أجل رفع الأسعار.

كل هذه الأحداث توضح لنا جلياً، مـن أن الصراع أخـذ شـكلاً جديـداً بـين الشرق والغرب.

المطلب الثالث

موقف إسرائيل اتجاه المجابهة

أ- إسرائيل والمسألة النفطية:

لقد أصبحت مسألة الطاقة (النفط) بالنسبةِ لإسرائيل في أهميتها معادلـة لمسـألة الحدود الآمنة وأن مسألة النفط هي مسألة وجود حيث ترى إسرائيـل أنـه منـذ انتقـال مركز ثقل فوائض الـنفط وإنتاجـه إلى الشرق الأوسـط، (دول الأوبـك وخاصـةً العربيـة)، جرى استخدامه كسلاح بشـكلٍ مخطـط ثـلاث مـرات انطلاقـاً مـن الحـرب بـين الأقطـار العربية وإسرائيل (حرب 1956 وحرب 1967 وحـرب 1973م)، وقـد كـان حظـر الـنفط (1973م) وما تبعه من ثورة في الأسعار النفطية حيث ارتفع سعر البرميل الواحد بشـكلٍ كبير جداً بعد هذا التاريخ.

لقـد كـان تـأثير الحظـر واضـح عـلى أوروبـا الغربيـة فقـد تـرك آثـاراً اقتصـادية وسياسية أهمها ما يلي:

1- حدوث عجز في ميزان مدفوعات أغلب دول أوروبا الغربية.

2- قيام دول أوروبا الغربية باتخاذ مواقف سياسية خارجية مؤيدة للعرب.

3- استطاع العرب من تحقيق نصراً داخل الأمم المتحدة عام 1975م مـن خـلال حصولهم على قرار الهيئة الدولية باعتبار الصهيونية حركة عنصرية.

4- قطع أغلب الدول الأفريقية علاقاتها السياسية مع إسرائيل، بعد حرب1973م.

5- نقل سفارات الدول الغربية من القدس إلى تل أبيب.

6- تزويد العراق بمفاعل ذري عن طريق فرنسا في السنوات1977-1980م.

استناداً لما ورد، نلاحظ أن المقاطعة العربية قد أثرت بشكلٍ مباشر على بعض الشركات الأجنبية والدول الصناعية التي كانت تتعامل مع إسرائيل، فكانت ترفض التعامل مع إسرائيل خوفاً من المقاطعة العربية في ذلك الوقت، فمثلاً بريطانيا كانت ترفض بيع النفط لإسرائيل خوفاً من الحظر العربي[1].

كذلك النرويج، فأنها ترفض بيع النفط إلى إسرائيل خوفاً من حظر عربي بحجة أن النرويج لا تملك نفطاً بكميات تجعلها قادرة على تلبية كل حاجات إسرائيل، إلى أن جاء عام (1983م) حيث كان السوق تحت ضغط فوائض النفط فكان إنتاج نفط بحر الشمال عام (1983م) حوالي(16%)من الإنتاج العالمي، ولم تجد هذه الكميات زبائن لها، ولم يعد أمام هذه الدول من خيار إلا تسويق الفوائض لسوق (سبورت)، أو محاولة البحث عن زبائن دائميين وهكذا تمت الموافقة على بيع إسرائيل النفط النرويجي، وكان العقد الأول هو (500) ألف طن، إضافةً إلى بنود سرية في العقد لم يُفصَح عنها[2].

ومن خلال ما ورد أعلاه، نلاحظ أن دول الأوبك العربية استطاعت كسب التأييد العالمي للقضية العربية، كذلك استطاعت المقاطعة العربية أن تؤثر بشكلٍ أو بآخر على الشركات وبعض الدول العالمية بعدم التعامل مع إسرائيل. كل هذه العوامل جعلت إسرائيل تنظر إلى وكالة الطاقة الدولية التي أُسست باقتراح من كيسنجر بعد عام (1973م) والمبادئ التي جاءت بها نظرة تفاؤل كونها تهدف إلى تدمير الأوبك ضمن إستراتيجيتها، وتدمير الأوبك يعني لإسرائيل ضمان حدود آمنة وموارد نفطية يُمكن الحصول عليها بسهولة وبأسعار السوق العالمية.

وهنا يتعين على إسرائيل الوصول إلى هذه الوكالة التي تحقق هدفها، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك (51%) من الأوزان الصوتية التي تحقق لها رسم

---

(1) يوفال اليستور، بدلات رسمية في الخزانة - في قطاع النفط، ترجمة منظمة الأوبك، الكويت، 1984م، ص1.

(2) الياهو سليتر، إسرائيل والنفط النرويجي، ترجمة منظمة الأوبك – الكويت، ص 7.

سياسة الوكالة وهي الجسر الذي يوصل إسرائيل إليها، وهنا بدأ العمل من خلال الصهيونية العالمية المتمركزة في الولايات المتحدة الأمريكية وذات النفوذ السياسي في مرافق الحياة كافة هناك (السياسية والاقتصادية)، حيث سخرت عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وغيرهم من الأعضاء المرموقين في الولايات المتحدة الأمريكية والذين يأتمرون بأمر الصهيونية، وبدأ الرسم المشترك داخل الوكالة الدولية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية وكان أبرز نتائجها الحملة الإعلامية ضد الأوبك في إعلام الولايات المتحدة والإعلام لدول أوروبا الغربية، واستغلت الصهيونية نفوذها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في هذه الحملة ضد الأوبك وخاصةً أقطارها العربية وسوف نبين في مبحث قادم دور اللوبي الصهيوني في الإعلام ضد الأوبك (وخاصة الأقطار العربية). هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأن تأثير المنظمات الصهيونية داخل وكالة الطاقة الدولية، له دور فعال في رسم سياسة الطاقة لتلك الدول فقد استطاعت المنظمات الصهيونية أن تؤثر بشكلٍ مباشر على سياسة الطاقة في ألمانيا الاتحادية (سابقاً) والتي عُرفت بدعمها لإسرائيل من خلال برنامج مساعداتها تحت غطاء التعويض عن الممارسات النازية ضد اليهود في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد استمرت ألمانيا الاتحادية بهذا النهج ضد العرب من خلال العمل على تدمير الأوبك، حيث عملت بكل الوسائل على إيجاد البدائل للنفط وقد تتوج ذلك عندما عقد وزير الطاقة الألماني الدكتور (مارتين بانغمان) مؤتمره الصحفي في بون، حيث أكد أن بلاده استطاعت أن توفر الطاقة وتطور المصادر البديلة لها والمتجددة مما حطم العمود الفقري للأوبك، حيث هبطت الواردات الألمانية من نفط الأوبك إلى(12%) عام (1985م) بعد أن كانت (19%) عام (1973م)[1].

---

(1) جريدة الأنباء الكويتية، مصدر سابق، ص 10.

ومن ناحية أخرى نرى أن وكالة الطاقة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتأثير إسرائيل من حيث التفكير في كيفية إنهاء الفائض النقدي لدول الأوبك، والمتأتي من الموارد النفطية وكانت البداية أحداث إيران عام (1979م) وأعقبتها الحرب العراقية-الإيرانية والتي تزامنت مع تناقص الاستهلاك العالمي للطاقة، وخاصةً نفط الأوبك (كان عام 1982-1983م عام الفيض النفطي، وانخفاض الأسعار يقابله عام ساخن هو اشتداد الحرب العراقية-الإيرانية) ولما تتطلبه هذه الحرب من موارد لأجل استمرارها، وأن عملية الاستمرار تحتاج إلى الأسلحة بمختلف أنواعها، ومن أجل الحصول على الأسلحة لابد من وجود عملة صعبة، والعملة الصعبة تأتي من إيرادات النفط، لذلك لابد من زيادة إنتاج النفط وبيعه بسعر منخفض خارج ضوابط الأوبك للحصول على الإيرادات المالية، وفعلاً بدأ فيض هائل من النفط في السوق النفطية العالمية قابله انخفاض كبير في الأسعار وبذلك تحقق ما خطط له من قبل وكالة الطاقة الدولية.

ب- التحالف بين الوكالة الدولية للطاقة وإسرائيل

العراق، دولة من دول الأوبك المؤسسة، فقد بدأ يشعر بالمؤامرة الدولية على الأوبك والدول العربية خاصة ومنها العراق، حيث بدأ المخطط ينكشف من خلال التعاون السري المباشر بين النظام الإيراني، وإسرائيل لتوافقهما في الأهداف ضد الدول العربية، وهذا ما أكده الناطق الرسمي بأسم مجلس قيادة الثورة العراقي والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (المنحلان)، في ختام اجتماعهما المشترك في(1986/11/26م) والذي كان العراق قد أعلنه في وقت مبكر، منذ أن بدأت إيران حملاتها على العراق وتهديداتها له وللدول العربية في عامي (1979-1980م) عندما بدأت إيران عدوانها على العراق في (1980/9/4م)[1]، وما أهداف التعاون التسليحي بين U.S.A وإيران وإسرائيل، سوى إطالة أمد الحرب من أجل استنزاف

(1) الإذاعة العراقية، 1980/9/4.

الكثير من الأرصدة المالية للعراق وإيران على حدٍ سواء، وكلما طال أمد الحرب احتاج الطرفان إلى موارد مالية، وبالتالي الحاجة إلى المزيد من التصدير للنفط من أجل الحصول على هذه الموارد.

أن المخطط الأمريكي الصهيوني والمتمثل (بوكالة الطاقة الدولية) لا يستهدف دفع إيران للخروج من جمع الأوبك فقط، بل يهدف إلى خلق حالة إرباك داخل المنظمة من خلال خروج إيران عن قرارات المنظمة بشأن الأسعار، وهذا العمل قد خلق الفوضى داخل الأوبك، لأن إيران قامت ببيع نفطها بسعر خارج الأسس والقرارات المدروسة التي أقرتها المنظمة من أجل توفير احتياجاتها المالية لمتطلبات الحرب، هذا من ناحية إيران أما من ناحية العراق فقد كانت الصهيونية العالمية وبالتنسيق مع النظام السوري قد منعت مرور النفط العراقي من خلال الأراضي السورية إلى البحر الأبيض المتوسط، مما جعل العراق في موقف مالي صعب وكانت النتيجة هي ممارسة الضغوط على دول الخليج العربي، من أجل دعم العراق وبذلك اضطرت هذه الدول إلى مضاعفة إنتاجها، والبيع بأسعار تنافسية وهذا أدى في النهاية إلى خلق الفوضى والاضطراب داخل السوق العالمية النفطية وبداخل منظمة الأوبك في نفس الوقت، هذا من ناحية بلدان الأوبك، أما إسرائيل والولايات المتحدة، فهم عملوا باستمرار على إدامة هذه الحرب وبادروا إلى مساعدة النظام الإيراني عسكرياً، وهذا العمل دفع دول الخليج إلى الشعور بأن هناك انعدام توازن في الحرب، اتجاه العراق وهذا أدى إلى زعزعة أمنه وبالتالي أمن الخليج العربي لذلك نرى أن دول الخليج العربي قد اقتنعت بضرورة دعم العراق وبالتالي رأت نفسها مضطرة إلى الدخول في حرب أسعار نفطية أدت بالنتيجة إلى خلق اضطراب وفوضى داخل منظمة الأوبك.

كل هذه العوامل وضمن إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية أدت إلى استقرار أمن الإمدادات النفطية للدول المستهلكة، ولكن هذه الحالة كانت مؤقتة كانت

ستنتهي بانتهاء الحرب، إذن فالحرب هي ظرف مؤقت، ولكن استمرار الحرب لفترة طويلة تجعل النتائج المتمخضة عنها أكثر ديمومة في تأثيرها على قدرة الأوبك على استعادة موقعها السابق وبنفس الوقت لا يمكن التكهن بما هو مُخطط لما بعد الحرب العراقية – الإيرانية، وفعلاً كانت الصفحة الثانية وهي دخول العراق إلى الكويت مما أدى إلى إرباك منطقة الشرق الأوسط عامةً والدول العربية خاصةً.

أن الحرب لو كانت قد وضعت أوزارها بعد سنتين فقط من بدئها لما تمخضت عنها نتائج سلبية عميقة، وآثار وخيمة على الأوبك، ذلك لأن كلا البلدين العراق وإيران كان بإمكانه تعويض خسائره المادية، وسداد ديونه الخارجية والمحلية، خلال فترة لا تزيد عن أربع سنوات ولكن كما أشرنا سابقاً أنه ليس من مصلحة العالم الغربي والولايات المتحدة أن تتوقف الحرب في أمدٍ قصير، لأن ذلك لا يُحقق الغرض من الخطط الإستراتيجية الموضوعة للغرب وإسرائيل، **عليه فأن إطالة أمد الحرب يحقق لهما ما يلي**[1]**:**

1- ازدياد الديون والآثار السلبية على كلٍ من العراق وإيران وإضعاف المركز المالي للدول الخليجية بشكلٍ كبير بحيث يكون من الصعب تجاوز هذه الحالة في فترة قصيرة وهذا سوف يؤدي إلى إحداث خلل في سوق النفط العالمية وقوة أوبك بسبب زيادة الإنتاج من قبل هذه المجموعة داخل الأوبك من أجل التعويض المادي.

2- ثقل الأعباء المالية بدرجة كبيرة بحيث يجعل كل من هذه الدول التي تضررت بالحرب من عدم الالتزام بسياسة تقنين الإنتاج، ورفع الأسعار بل يكون من خلال حرب الأسعار والبيع بأكبر كمية ممكنة من أجل التعويض.

3- أن ما جاء في الفقرة (1 و 2) سوف يُمكن الدول المستهلكة من إعادة تكوين خزينها الاستراتيجي في ظروف تكون فيهِ الأسعار بأقل مستوى لها، دون أن يؤثر ذلك على وضع ميزان مدفوعاتها، وهذا لا يُمكن تحقيقه إلا في ظل الظروف

(1) عبد المطلب النقيب، مصدر سابق، ص 99.

المُشار إليها سلفاً، (بحيث يكون هذا الخزين وسيلة فاعلة لمواجهة أي احتمال مستقبلي لمسألة تقنين الإنتاج في إطار أوبك للتأثير على الأسعار مرة أخرى).

4- أن التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي مع وكالة الطاقة الدولية قد حقق نتائج إيجابية لصالح إسرائيل، **حيث حققت ما كانت تصبو إليه خارج نطاق القوة العسكرية الإسرائيلية، وذلك عبر:**

أ- توجه المساعدات الخليجية الضخمة إلى العراق من أجل الوقوف أمام الخطر الإيراني.

ب- إضعاف القوة العسكرية العراقية المتنامية في حرب طاحنة مع إيران بحيث لو انتهت هذه الحرب يكون خطر نشوبها مرة ثانية قائماً، حيث مسألة التربص قائمة بين الطرفين، يرافقها سباق في التسلح بين الطرفين أيضاً.

ج- استمرار الاستعدادات العسكرية في دول الخليج العربي، لأنها تعتبر نفسها في مواجهة غير مباشرة أثناء فترة الحرب مع العراق، ولكن بعد وقف الحرب سوف يستمر هذا الاستعداد بشكلٍ متزايد خوفاً من الانتقام الإيراني.

د- خلال فترة الحرب، أُثقِلَت دول المواجهة مع إسرائيل بالديون الخارجية، وذلك لأن الدعم المالي لدول الأوبك العربية، كان يتجه نحو الحرب العراقية- الإيرانية، وأصبحت هذه الدول في عجزٍ دائم، في موازين المدفوعات.

ه- ضعف الأوبك وخاصةً الدول العربية، التي تُمثل الثقل الرئيسي في المنظمة سوف يتيح أمام إسرائيل فرصة الحصول على النفط من أماكن عديدة وبأسعار رخيصة.

المبحث الثاني

الطبيعة التنظيمية

« دراسة قانونية اقتصادية »

لا تبتعد السياسة النفطية بمحوريها الأسعار والإنتاج كثيراً عن السياسة الدولية وبما يجري في الساحة العالمية من علاقات سياسية دولية وبالتحديد تعتبر السوق العالمية أهم الموضوعات الجوهرية في تشكيل العلاقات الدولية. ولقد أدت الشركات النفطية العالمية ومنذ اكتشاف النفط العربي دوراً هاماً في جعل النفط عاملاً متقيداً يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية بمعنى أدق.

إن سياسة الأوبك السعرية جاءت كرد فعل عن السياسة السعرية التي تضعها الشركات النفطية لأسعار النفط الخام لأن الدول المستهلكة للنفط هي الدول الصناعية المتقدمة وبنفس الوقت صاحبة الشركات النفطية.

لقد طرحت الدول الصناعية منذ سبعينات القرن العشرين خطاباً مفاده أن سعر النفط تحدده قوى السوق الحرة وهو خطاب سياسي بحت، لا تدعمه النظرية الاقتصادية ولا الواقع وإنما يقصد به أن لا تكون الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام أصحاب قرار في تحديد أسعار النفط أولاً وعدم وضع سياسات تحقيق الإيرادات النفطية الملائمة مع أهمية النفط الدولية ثانياً.

المطلب الأول

الأوبك وصلتها بالدول الأعضاء

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونتيجةً للتغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت بعد تلك الحرب، كان من شأن هذه التغيرات التأثير المباشر على أسعار الصناعة النفطية، فقد زاد اهتمام البلدان المنتجة للنفط بالصناعات النفطية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة مستوردة للنفط بعد أن كانت مصدرة له هذا من جهة ومن جهة أخرى حصلت تغيرات جديدة في تلك المرحلة حيث كانت فنزويلا

متجهة نحو السيطرة على أعمال الشركات الأجنبية العاملة فيها، والحصول على شروط مالية أعلى من المثبت في الامتيازات السابقة التي أُعطيت لفنزويلا، ولكن شركات النفط الاحتكارية توجهت إلى حقول الشرق الأوسط لزيادة وتطوير الإنتاج، حيث الاحتياطي الكبير والكلفة الواطئة، وكانت العملية موجهة ضد فنزويلا. ففي عام (1950م) بلغ مجموع إنتاج فنزويلا (547) مليون برميل، ولكن إنتاج الخليج زاد وأصبح(630) مليون برميل وكان ذلك يحدث لأول مرة وبذلك أرادت الشركات النفطية العالمية توجيه ضغوط على فنزويلا من أجل التراجع عن المطالبة بشروط أفضل، إلا أن فنزويلا في المقابل بدأت بالتنسيق مع الحكومات في الشرق الأوسط، وكان أول اتصال عام(1949م) وعلى شكل تبادل معلومات، ومن ناحية أخرى كانت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها سنة(1945م) قد طالبت بإنشاء تجمع نفطي عربي، يخدم الدول الأعضاء، إلا أن الفكرة لم تؤخذ بنظر الاعتبار إلى أن انعقد أول مؤتمر للبترول العربي عام (1959م)[1].

(وفي نفس الوقت قامت الشركات النفطية العالمية بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط الفنزويلي من 3.07 دولار إلى 2.92 دولار أي (0.05) دولار للبرميل الواحد وخفض نفط الشرق الأوسط من 2.12 دولار إلى 1.94دولار أي(0.18)دولار للبرميل الواحد)[2]. وكان المؤتمر الأول للنفط العربي قد اتخذ توصية (بعدم إجراء أي تخفيض لأسعار النفط قبل التشاور مع البلدان المنتجة للنفط الخام)، لكن الشركات في عام (1960م) قامت بتخفيض آخر في الأسعار المعلنة لنفط المنطقة العربية، وإيران من 0.4 إلى 0.14 دولار للبرميل الواحد[3].

---

(1) نواف نايف إسماعيل، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، بغداد، مطبعة دار الرشيد للنشر، 1981م، ص 64.

(2) المصدر نفسه.

(3) سيروب استبسانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، منشورات النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1982م، ص13.

على إثر هذه الاستهانة من قبل الشركات بالدول المنتجة للنفط خاصة العربية منها، فقد قامت هذه الدول في أيلول(1960م)، وبدعوة من الحكومة العراقية لعقد اجتماع بين ممثلي كل من (العراق والسعودية والكويت وإيران وفنزويلا)، وخلال الاجتماع قُرِرَ تأسيس منظمة الأوبك وكانت هذه الدول عند الإعلان عن تكوين هذه المنظمة تملك (67%) من الاحتياطي النفطي العالمي، وكان الإنتاج يُمثل (38%) من مجموع الإنتاج العالمي، وتزود حوالي(90%) من التجارة العالمية للنفط، كما أن الشركات الاحتكارية كانت تنتج أكثر من (50%) من مجموع النفط الخام المستخرج من العالم[1].

لقد كانت عدد الدول التي شاركت في المؤتمر التأسيسي للمنظمة، خمس دول، هي، (العراق، والسعودية والكويت وفنزويلا وإيران).

استناداً لما ورد يُمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى تأسيس منظمة الأوبك بما يلي:

1- التخفيضات التي أجرتها الشركات النفطية الاحتكارية في الأسعار المعلنة للنفط دون استشارة حكومات البلدان التي تُنتج النفط متجاهلةً بذلك مصالح هذه الدول مما أدى إلى انخفاض في وارداتها النفطية، وأدى إلى إرباك خططها التنموية.

2- كانت العلاقات القائمة بين حكومات الدول المُصدِّرة للنفط وشركات النفط، غير متكافئة، ومنحت امتيازات إلى هذه الشركات في وقتٍ كانت الحكومات تحت النفوذ السياسي الأجنبي، فلم تكن لديها حرية الاختيار.

3- في عام(1950-1951م) بدأ تطبيق مناصفة الأرباح وظهر ما يسمى بالسعر المعلن وهو واسطة لاحتساب الوارد الحكومي للبرميل الواحد إلا أن السعر لم يعكس دائماً "حقيقة السوق".

(1) المصدر نفسه، ص 14.

4- أُعطيت للنفط أهمية خاصة ضمن أطار جامعة الدول العربية إذ شُكلت لجنة من الخبراء العرب في حزيران (1952م) ودرست هذه اللجنة مشاريع نفطية مشتركة لتوحيد السياسات النفطية للدول العربية وأدى ذلك إلى عقد مؤتمر البترول العربي الأول عام (1959م) والذي عزز فكرة إنشاء تجمع نفطي بين الدول المنتجة للنفط.

5- التغير في شروط التبادل التجاري بين الأقطار المنتجة والمستهلكة.

بعد أن تأسست المنظمة المصدرة للنفط الخام (أوبك) انضم عدد آخر من الدول العربية والأجنبية إلى المنظمة والجدول رقم (3) يوضح الدول المنظمة وتأريخ انضمامها:

جدول رقم (3)

تأريخ انضمام الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك)[1]

التسلسل	القطـــــر	تاريخ الانضمام	الملاحظات
1	العراق-الكويت-السعودية-إيران-فنزويلا	1960	
2	قطر	1961	
3	ليبيا	1962	
4	أندنوسيا	1962	
5	أبو ظبي	1967	
6	الجزائر	1969	
7	نيجيريا	1971	
8	الأكوادور	1973	
9	الغابون	1973	عضو مشارك وفي عام 1975م أصبحت عضواً أصلياً

(1) OPEC Annual Report, 1977, riema, 1978, pp. 31-40.

وبعد خمس سنوات مـن تأسـس (الأوبـك) أي في عـام (1965م) اعـترف المجلـس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأوبك كمنظمة دولية وعلى أثرها قامـت المنظمـة بتوقيع اتفاق (مقر) مع النمسا في عام (1974م).

برنامج عمل منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك):

أن برنامج العمل للمنظمة يتمثل بالحصول على الحقوق المشروعة للدول المنتجة للنفط من الـدول المسـتهلكة لـه، **وقـد تضـمن البرنـامج النقـاط التاليـة والتـي تسـعى المنظمة لتحقيقها**[1]:

1- تنسيق وتوحيد السياسات النفطيـة للـدول الأعضـاء، وتعيـين أفضـل السـبل لحماية مصالحها بصورة منفردة وجماعية.

2- إيجـاد طـرق وأسـاليب لضـمان اسـتقرار الأسـعار النفطيـة في سـوق الـنفط العالمية بغية إزالة أي تقلبات ضارة بالأسعار لا موجب لها.

3- حماية ومراعاة مصالح الدول المسـتهلكة للـنفط بشـكل اقتصـادي ومنـتظم وضمان مردود عادل من رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية.

استقلالية عمل منظمة الأوبك:

منذ إنشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) [العراق والكويت والسعودية وإيران وفنزويلا] وهذه الدول من أكبر مصدري النفط الخام في العالم وقـد اعتُـبِرَ هـذا التجمع نقطة تحول هامة في تاريخ الصناعة النفطية، لقد جمعـت الظـروف والمصـالح الآنية هذه الدول في (الأوبك) رغم تنوع أنظمتهـا السياسـية والاقتصـادية أمـام الـدول المستهلكة المتمثلة في دول [أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان] ولكن بعـد عـام (1973م) وخـلال الحـرب العربيـة الإسرائيليـة حـدثت تغـيرات هامـة في العلاقـات السياسية والاقتصادية الدولية وعلى أثرها أُسست (منظمة الطاقة الدولية) باقتراح من

(1) سيروب استبانيان، مصدر سابق، ص 14.

كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في حينها كتجمع اقتصادي له أهدافه العلنية والسرية مقابل تجمع الأوبك.

لقد استطاعت المنظمة في بداية تأسيسها من إحداث تغيرات جوهرية في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال التوزيع العادل بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، حيث جمعت الظروف والمصالح الآنية النفطية دول المنظمة لذلك نلاحظ انه بحكم التكوين السياسي والمصالح المختلفة لا تستطيع المنظمة إصدار تشريعات مُلزمة ونافذة على دولها الأعضاء لأنه لا يوجد أي رابط سياسي بين هذه الدول يُفرض عليها بشكلٍ غير رضائي[1].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن كل دولة في المنظمة لها حق التصرف واتخاذ القرار بشأن ثرواتها النفطية دون الرجوع إلى (مجلس منظمة الأوبك) أو إلى أي جهة، لذلك نرى أن العراق والجزائر مثلاً عندما أعلنوا تأميم الشركات النفطية الأجنبية العاملة على أراضيهما، لم يرجعوا إلى المنظمة وكان قرارهم مستقلاً فضلاً عن أن منظمة الأوبك وتأكيداً لاستقلاليتها أعلنت تأييدها لقرارات التأميم في تلك الدول. وأعقب ذلك إعلانها عن عدم زيادة إنتاج المنظمة النفطي للتعويض عن النفط المؤمم في حالة طلب الشركات النفطية ذلك، وكانت هذه الخطوات تُعبّر عن استقلالية المنظمة في اتخاذ قراراتها من أجل مصلحة الدول الأعضاء، حيث نصت المادة (4) من دستور المنظمة (إذا ما نجم عن تنفيذ أي قرار من قرارات المنظمة أن قامت شركة أو أكثر من الشركات المعنية باتخاذ إجراءات بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد أي دولة أو أكثر من البلدان الأعضاء، فأنه لا يجوز لأي عضو من الأعضاء الآخرين أن يقبل عرضاً ينطوي على محاباة له سواء كان ذلك بزيادة الإنتاج

---

(1) قاسم احمد العباس، أوبك نجاحاتها وصراعها مع الاحتكارات النفطية، مجلة النفط والتنمية، السنة السادسة، ك-شباط، 1981م، ص 243.

أو برفع الأسعار، وقد تعرض عليه أية شركة أو شركات معينة كهذه بغية إعاقة تنفيذ قرارات المنظمة)[*].

أن دستور منظمة الأوبك قد حدد مسؤوليات الأجهزة الخاصة بالمنظمة والأعمال التي تقوم بها حسب المسؤوليات المحددة.

أن استقلالية المنظمة في اتخاذ القرار، إنما يدل على أن المنظمة في بداية الطريق للصراع من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي التام وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في دولها.

لقد كانت المنظمة في السنوات العشر الأولى من عمرها، لم تستطع أن تحقق أي مكاسب ايجابية، عدا منع الشركات الاحتكارية من إجراء أي تخفيضات جديدة على الأسعار، وقد انتظرت مدة عقدٍ كامل من الزمن من أجل تأمين مستلزمات السيطرة والاستقلالية الوطنية على الصناعة النفطية وتحقيق السيادة الكاملة على مواردها النفطية، كل هذا يدخل ضمن إطار استقلالية المنظمة في الإدارة واتخاذ القرار وقد عبرت المنظمة عن ذلك بقرارها الشهير في العام (1968م) الذي بينت في إستراتيجيتها المرحلية، لاستكمال السيطرة الوطنية على ثرواتها النفطية، في الدول الأعضاء وتأسيس شركات النفط الوطنية بدولها وإشراك الكوادر الوطنية في مختلف مراحل الصناعة النفطية وهذا ما يعزز في بناء الصناعات النفطية الوطنية والعمليات النفطية الأخرى.

(*) انظر الملحق رقم (1).

أجهزة منظمة الأوبك:

لمنظمة الأوبك ثلاثة أجهزة رئيسية وعدد من الأجهزة الفرعية وسوف نتناول كل واحد منها وكما يأتي[1]:

1- **المؤتمر:**

هو السلطة العليا في المنظمة، يتكون من وفود البلدان الأعضاء في المنظمة، ويُسمح أن يضم الوفد مندوباً واحداً أو أكثر، إضافةً إلى عدد من المستشارين والمراقبين، يترأس عادةً الوفد وزير النفط لدى المؤتمر، وعند اكتمال النصاب لعقد أي مؤتمر تدعوا إليه المنظمة بحضور ثلاثة أرباع ممثلي البلدان الأعضاء. ولكل عضو كامل العضوية صوت واحد، وتتخذ جميع قرارات المؤتمر باستثناء القرارات المتعلقة بالأمور الإجرائية بالموافقة الإجماعية لجميع الأعضاء كاملي العضوية[2].

أن دستور المنظمة لا يفرق بين الأمور الإجرائية، والأمور الأخرى، غير أنه إذا ما اتبعنا الحل المتبع في مثلِ هذهِ الحالة في كل من مجلس الأمن الدولي، ومجلس وزراء منظمة الأوبك، فأن الجهة المختصة في حسم أي خلاف هو المؤتمر. هذا ويجتمع المؤتمر سنوياً مرتين، غير أنه يجوز بشروط خاصة عقد اجتماعات طارئة للمؤتمر (م/12)[2]. وينتخب المؤتمر رئيساً مناوباً (م/14)[3].

وخلاصة القول، أن المؤتمر هو الهيئة العليا في المنظمة، ويتمتع بسلطات واسعة أهمها[4]:

أ- رسم السياسة العامة للمنظمة ووضع السُبل والوسائل المناسبة لتنفيذها.

ب- النظر في طلبات الانضمام إلى عضوية المنظمة.

ج- إقرار تعيين أعضاء مجلس المحافظين والسكرتير العام لها.

---

(1) محمد يوسف علوان، منظمات الطاقة العربية والدولية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، محاضرات في الإعلام البترولي، 1980م، ص 208.

(2) و (2)، (3)، (4) انظر ملحق رقم (1 و 2).

د- النظر في ميزانية المنظمة التي يقترحها مجلس المحافظين.

ه- النظر في جميع الأمور والمسائل التي لم تنط بهيئات المنظمة الأخرى بصورة مريحة وواضحة.

أما بشأن تنفيذ قرارات المؤتمر فأنها تكون نافذة المفعول بعد (30) يوماً من تاريخ اختتام الاجتماع، أو أية مدة يقررها المؤتمر، ما لم تستلم السكرتارية خلال الفترة إشعارا من البلدان الأعضاء، بخلاف ذلك، أو في حالة تغيب أحد الأعضاء كاملي العضوية عن اجتماع المؤتمر فأن قرارات المؤتمر ستكون نافذة ما لم تستلم السكرتارية إشعارا بخلاف ذلك من العضو المذكور قبل مدة عشرة أيام ولم يحدث في تاريخ المنظمة، أن رفضت دولة من الدول الأعضاء الالتزام بالقرارات. أن قاعدة الإجماع في المنظمة هي السائدة ولم يحدث يوماً أن حدث انقسام خطير في القرارات خاصةً حول تحديد أسعار النفط وإن حدث شيء من هذا القبيل فسُرعان ما يُسوى من خلال الزيارات والاتصالات المستمرة بين الدول الأعضاء لإيجاد حلول توفيقية تُرضي الجميع.

2- مجلس المحافظين:

يتكون من محافظين تُسميهم البلدان الأعضاء، ويُصادق على ذلك المؤتمر، ويترأس المجلس رئيس يُعيّنُهُ المؤتمر، ويشترط حضور ثلثي أعضاء المحافظين لعقد الاجتماع، وأن لكل محافظ صوتاً واحداً، أما قرارات المجلس فتكون بالأغلبية البسيطة لأصوات المحافظين الحاضرين، ويحقق المجلس اجتماعين في السنة، على الأقل كذلك يُمكن عقد اجتماعات استثنائية(م/11). **أما صلاحيات المجلس فتكون كما يأتي[1]:**

أ- توجيه إدارة شؤون المنظمة وتنفيذ قرارات المؤتمر.

ب- ينظر ويبت في أي تقارير يقدمها السكرتير العام.

(1) محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 212.

ج- يقدم التقارير والتوصيات إلى المؤتمر حول شؤون المنظمة.

د- يعد ميزانية المنظمة.

ه- يوافق على تعيين رؤساء الدوائر ومديري الأقسام لدى تسميتهم من قبل البلدان الأعضاء مع المراعاة المناسبة لتوصيات السكرتير العام (م/20).

لقد أوضحت المواد من (17-24) من دستور المنظمة أعمال وواجبات مجلس المحافظين(*).

3- السكرتارية:

تقوم بتنفيذ مهام المنظمة وفق الدستور، وبتوجيه من مجلس المحافظين، وتتألف من السكرتير العام ونائبه إضافةً إلى:

أ- دائرة الأبحاث.

ب- دائرة المعلومات العامة.

ج- مكتب السكرتير العام.

لقد نصت (م/28) من الدستور، بشأن تعيين السكرتير العام والشروط الواجب توفرها فيه، (أ_ للمؤتمر أن يعين السكرتير العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، لمرة واحدة، للمدة نفسها، ويجري هذا التعيين بناءً على ترشيح البلدان الأعضاء بعد دراسة مقارنة لمؤهلات المرشح)(*).

أن الحد الأدنى للشروط المطلوب توفرها في شاغل وظيفة السكرتير العام هي ما يأتي:

أولاً: أن يكون عمره (35) سنة فأكثر.

ثانياً: أن يكون حائزاً على درجة علمية من أحد الجامعات المعترف بها في القانون أو الاقتصاد أو العلوم أو الهندسة أو إدارة الأعمال.

(*) انظر الملحق رقم (1).

(*) انظر الملحق رقم (1).

ثالثاً: له خبرة لمدة خمس عشرة سنة على أن تكون عشر سنوات منها في مناصب لها علاقة مباشرة بالصناعة النفطية، وخمس سنوات منها في مناصب ذات مسؤولية إدارية عالية.

رابعاً: أن يمتلك الخبرة في العلاقات بين الحكومة والشركات وفي المجالات الدولية لصناعة النفط، أما في حالة عدم الحصول على قرار جماعي في التعيين، فأن السكرتير العام سيُعيّن بطريقة التناوب لمدة سنتين دون الإخلال بالشروط الخاصة بالمؤهلات.

خامساً: ينبغي أن يكون السكرتير العام من رعايا أحدى البلدان الأعضاء في المنظمة.

سادساً: يقيم السكرتير العام في مقر المنظمة.

سابعاً: يكون السكرتير العام مسؤولاً اتجاه مجلس المحافظين عن جميع نشاطات السكرتارية، وتجري أعمال الدوائر المختلفة نيابة عنه وتحت سلطته وبتوجيهاته.

ثامناً: يحضر السكرتير العام جميع اجتماعات مجلس المحافظين.

لقد لاحظنا أنه من الأجدر التطرق إلى المادة (28) من الدستور وذلك لأهميتها، أما بقية المواد التي تقع بين (25-35) من الدستور فهي التي تتضمن عمل السكرتير ضمن بنودها(*).

4- اللجنة الاقتصادية:

أنشئت هذه اللجنة بقرار المؤتمر (50/7) المتخذ بتأريخ(1964/1/28م)، وصادق المؤتمر على النظام الأساسي للجنة بقراره (55/8) المتخذ في (1965/4/10م)[1].

(*) انظر الملحق رقم (1).

(1) سيروب استبانيا، مصدر سابق، ص 257.

تعتبر اللجنة الاقتصادية من أهم الأجهزة المتخصصة، الدائمة، التابعة للمنظمة، ومهمة اللجنة تتبع أسعار النفط في السوق النفطية العالمية بصورةٍ دائمة، ودراسة جميع العوامل الاقتصادية، والعوامل الأخرى التي تؤثر بشكلٍ أو بآخر على الأسعار، فضلاً عن إعداد التوصيات ذات العلاقة بالأسعار وعرضها على المؤتمر عن طريق السكرتير العام.

تتكون اللجنة من مجلس وممثلي البلدان الأعضاء، إضافةً إلى موظفي اللجنة ويتألف المجلس من:

أ- نائب أمين عام المنظمة.

ب- ممثلين تعينهم البلدان الأعضاء.

ج- منسق أعمال اللجنة، وبحكم منصبه يكون رئيس لجنة دائرة الأبحاث في السكرتارية ويكون مسؤولاً اتجاه المؤتمر عن انجاز مهام اللجنة[*].

العضوية في منظمة أوبك:

هناك نوعان من العضوية في المنظمة[1]:

1- عضوية كاملة:

وهم الأعضاء المؤسسون للمنظمة، الذين حضروا مؤتمر بغداد، ووقعوا على الإتفاقية لإنشاء المنظمة، وهم (العراق والكويت والسعودية وإيران وفنزويلا). كما يسري وصف العضوية الكاملة على الدول التي يوافق المؤتمر على طلب انضمامها في عضوية الأوبك، **ويشترط بالدولة التي تطلب العضوية الكاملة في المنظمة الشروط التالية:**

أ- تكون الدولة الطالبة للعضوية من الدول المصدرة للنفط الخام بكميات كبيرة.

(*) انظر الملحق رقم (2).

(1) انظر الملحق رقم (1).

ب- لها مصالح تمثل أساساً مصالح البلدان الأعضاء.

ج- الحصول على موافقة أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء كاملي العضوية بما في ذلك موافقة جميع الأعضاء المؤسسين على ذلك. (م/7ج).

2- عضوية مشاركة:

وهي الدول التي لا تنطبق عليها الشروط الثلاثة الواردة في الفقرة السابقة، ويجوز قبول هذه الدول كأعضاء مشاركين، طبقاً لشروط يحددها المؤتمر، إضافةً غلى الشرط الوارد في الفقرة (ج) من شروط قبول العضوية الكاملة، فضلاً عن عدم قبول دولة ما كعضو مشارك إذا كانت مصالحها وأهدافها غير متماثلة مع مصالح وأهداف أعضاء المنظمة.

وقد نصت المادة (7/هـ) (للأعضاء المشاركين الحق في المشاركة في المداولات دون أن يكون لها الحق في التصويت).

مما ورد سابقاً نرى أن المنظمة أعطت أهمية كبيرة للأعضاء المؤسسين في مسألة قبول الأعضاء الجدد. أما مسألة الإنسحاب من العضوية فقد أجاز الدستور ذلك بشرط إخطار المؤتمر مسبقاً، ويسري مفعول هذا في مطلع السنة التقويمية التي تلي تاريخ تسلمه من قبل المؤتمر. كذلك على العضو طالب الإنسحاب، أن يفي بجميع التزاماته المالية الناجمة عن العضوية (م/8)[1]. أما من ناحية وقف العضوية أو الفصل فلا يتضمن دستور المنظمة نصوصاً خاصة بوقف العضوية أو الفصل ولعل السبب في ذلك يكمن في أن المنظمة لا ترغب بأن تصل الخلافات إلى مرحلة الصدام مع أي من الدول الأعضاء، وعلى أي حال فانه لم يحدث في تاريخ المنظمة أن قررت إحدى الدول الأعضاء الانسحاب.

أن وضع شروط العضوية الكاملة من حيث الأساس تماثل المصالح والأهداف للدولة العضو الجديد مهم جداً لأن دول المنظمة جميعاً متماثلة من حيث الوضع

(1) انظر الملحق رقم (1).

الاقتصادي والجغرافي والتخلف الحضاري، إضافةً إلى أن جميع هـذه الـدول، تعمـل ضـد النشاط الاستعماري القديم والجديد، المتمثـل في الامبرياليـة النفطيـة، إضـافةً إلى عملها المستمر من أجل الحصول على موارد عادلة للدول الأعضاء.

طبيعة قرارات منظمة الأوبك:

لقرارات المنظمة اشتراط موافقـة جميـع الأعضـاء، وأن اشـتراط الإجـماع باتخـاذ القرار في غير الأمور الإجرائية يحتمل إلى أن يـؤدي إلى عـدم قـدرة المنظمـة عـلى اتخـاذ مواقف محددة في قسم من الحالات الهامة، ودليلنا على ذلك عجز المنظمـة عـن اتخـاذ أي قرار في مسألة برمجة الإنتـاج، إلا أن شرط الإجـماع قصـد منـه عـدم تمكـين الأكثريـة العددية في المنظمة، من فرض إرادتها على الأقلية ذات الوزن النفطي الهام فيها.

فمثلاً الإنتاج في السـعودية يعـادل إنتـاج الـدول الأعضـاء مجتمعـة، وهنـا نـدرك أهمية حق الفيتو المعترف به للدول الأعضاء في المنظمة دون تمييز. ولذلك نرى أنـه مـن حق أي دولة مهما كان إنتاجها النفطـي أن تسـتخدم حـق الفيتـو ضـد أي قـرار، وهـذا عكس ما معمول بهِ في وكالة الطاقة الدوليـة، حيـث أن الأوزان الصـوتية التـي وضـعت على أساس حجم الاستهلاك النفطي، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تملـك (51) صوتاً، وهو ثقل كبير استطاعت من خلاله الولايـات المتحـدة مـن أن تـؤثر عـلى سياسـة وكالة الطاقة. في حين لو استخدمت مسألة الأوزان الصوتية في الأوبك فستصـبح صـاحبة القرار في سياسة المنظمة (السعودية وبعدها إيران) وتسير بالشكل الذي تريده[1].

أن إتخاذ القرار في أوبك يأتي عادةً من خلال حلـول توفيقيـة تَـرضى بهـا كـل دول المنظمة ولم يحدث في يوم أن اختُلِفَ على اتخاذ قرار.

نستنتج مما ورد، بأن منظمة الأوبك أُنشـئت مـن أجـل مصـلحة هامشـية وهـي الـنفط، إضـافةً إلى ذلـك أن قـرارات المنظمـة لا تُلـزم حكومـات الـدول الأعضـاء، فضـلاً

(1) محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 212.

عن السياسة التوفيقية التي تلجأ لها المنظمة دليل ضعفها، لذلك نرى أن المصلحة المشتركة هي مصلحة هامشية كما ذكرنا.

المطلب الثاني

وكالة الطاقة الدولية وصلتها بالدول الأعضاء

1. الطبيعة الدولية للمنظمة:

تبلورت المساعدات الأمريكية لدول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال (مشروع مارشال) للمساعدات في حل المشاكل الاقتصادية والمالية التي ترتبت جراء تلك الحرب، ومن أجل استفادة دول أوروبا كافةً من هذه المساعدات فقد وقعت دول غرب أوروبا الرئيسية فيما بينها اتفاقية اقتصادية أُطلق فيما بعد عليها اسم (المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي) فضلاً عن مشاركة كل من (كندا والولايات المتحدة الأمريكية كأعضاء منتسبين) اعتباراً من عام(1950م)[1].

في عام (1960م) حلت (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) محل(المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي)، وحُذفت كلمة الأوروبية من التسمية لفسح المجال أمام الدول الأخرى للإشتراك بها، وقد رُسمت أهداف المنظمة الجديدة على أساس المساهمة في تنمية الاقتصاد العالمي والتوسع في التجارة الدولية وذلك عن طريق تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدات للدول النامية وفتح الطريق أمام حرية المبادلات والمدفوعات الدولية، واستناداً إلى هذا التعديل فقد دخلت الولايات المتحدة وكندا واليابان إلى المنظمة كأعضاء كاملين. أن المادة (16) من اتفاقية المنظمة والتي سوف نتطرق إليها تسمح بالعضوية في المنظمة لأية دولة شريطة قبول عضويتها بالإجماع، إلا أن المنظمة اقتصرت لحد الآن على الدول الغربية والولايات المتحدة واليابان، وبلغ عدد الدول الأعضاء (18) دولة [الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية والنمسا وبلجيكا وكندا والدنمارك واسبانيا وايرلندا وإيطاليا

---

(1) "Organization for European Economic co-operation" OEES.

واليابان والنرويج ولوكسمبورج ونيوزلاندا وبرطانيا والسويد وسويسرا وهولندا وتركيا].

وفي عام (1972م)، قامت إحدى اللجان المتخصصة في المنظمة وهي لجنة الطاقة بإعداد دراسة عن قدرات وبرامج أعضاء المنظمة في مجال الطاقة. وفي عام (1973م)، برز اصطلاح ما يُسمى (أزمة الطاقة الدولية) الذي قامت على إثرهِ الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم برنامجها في مجال الأبحاث وتنمية الطاقة[1]. وفي نفس الوقت دعت إلى مؤتمر في واشنطن عام (1974م) وحضرته (13) دولة من دول المنظمة، وهي: (بلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا الإتحادية واليابان وإيرلندا وهولندا والنرويج وإيطاليا وبريطانيا ولوكسمبورج إضافةً إلى الولايات المتحدة الأمريكية) وقد وافقت جميع الدول الأعضاء عدا فرنسا على البرنامج الذي أكد العمل فيه على التعجيل ببرنامج أبحاث وتنمية الطاقة والبحث عن مصادر جديدة للطاقة، وإيجاد نظام لاقتسام موارد الطاقة بين الدول التي وافقت على برنامج الأبحاث في حالة الطوارئ.

على إثر هذه الاتفاقية قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع اتفاقية وضع خطوطها أحد الخبراء الهولنديين في مجال الطاقة، ويتضمن المشروع برنامجاً مشتركاً للطاقة تنفذه وكالة دولية مستقلة، ووُقع على الصيغة النهائية للمشروع في بروكسل في أيلول عام (1974م) من قبل الدول الـ (12)، ثم وقع ستة آخرون من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سويسرا والسويد واسبانيا وتركيا ونيوزيلاندا والنمسا)، وقد صاحب توقيع بعض هذه الدول إعلانها عن أن انضمامها للوكالة لن يخل بحيادها الدولي. وبذلك أصبح عدد الدول في الوكالة من منظمة (OECD) ثماني عشر دولة وبقي خارج الوكالة ستة دول أبرزها فرنسا وهذه الدول هي: (فرنسا واستراليا وفنلندا والبرتغال وأيسلندا واليونان).

(1) Schnieider, "Decond the Energy Problem", OECD Observer, Oct-1973, p. 7.

إن فرنسا هي الدولة الوحيدة من دول السوق الأوروبية المشتركة التي لم تنضم إلى الوكالة، وذلك اعتراضاً على معاني المواجهة التي قد يحملها نشاط هذه الوكالة، وفضلت الاتجاه لفتح قنوات مع الدول المنتجة ضمن إطار دولي، يضم الدول المستهلكة والمنتجة، ودول العالم النامي، وفعلاً حدث ذلك في مؤتمر باريس (الشمال والجنوب).

برنامج عمل وكالة الطاقة الدولية:

أن البرنامج التفصيلي لوكالة الطاقة الدولية يُمثل ظاهرة فريدة نسبياً للاتفاقيات المنشئة للمنظمات العالمية حيث جرت العادة على تحديد الأهداف أو الأغراض الرئيسة المراد تحقيقها دون الدخول في التفصيلات، ونظراً لأهمية الموضوع فقد جاء التحديد التفصيلي في اتفاقية وكالة الطاقة، وفيما يلي الأسباب الرئيسية لذلك:

1. التقليل وعدم الاعتماد على النفط المستورد.
2. تهيأة قنوات مؤَمَّنَة للإمدادات النفطية وفق شروط عادلة ومعقولة.
3. توسيع وتتنمية علاقة التعاون مع الدول المنتجة للنفط والدول الأخرى المستهلكة للنفط ومن ضمنها دول العالم النامي.
4. العمل بأكثر فاعلية في مجال الصناعة النفطية.
5. العمل المشترك في حالة مواجهة الطوارئ في الإمدادات البترولية ضمن إجراءات مشتركة وفعالة.

الاستقلالية الذاتية لوكالة الطاقة الدولية:

برزت الوكالة ككيان ذاتي متميز عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وخرجت الوكالة إلى الوجود القانوني المستقل عن منظمة التعاون الاقتصادي، وبمقتضى اتفاقية دولية متميزة وقعتها مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون، بينما بقيت خارجها بعض الدول وأبرزها فرنسا كما ذكرنا.

لقد توفر عنصران أساسيان في الوكالة الدولية كمنظمة دولية، هما عنصر الاستقلالية وعنصر الاستمرارية، وهذان الشرطان أكسبا الوكالة الصفة القانونية كمنظمة دولية[1].

أن للوكالة إدارة مستقلة والقرارات التي تصدر عنها هي قرارات المنظمة وليس قرار إحدى الدول الداخلة في عضوية المنظمة وقد تجلى ذلك بالأمور التالية:

1. حُددت ضمن الاتفاقية مسؤولية الأجهزة الخاصة بالوكالة وبممارسة الاختصاص والمسؤولية المتعلقة في تنفيذ البرنامج وخولت الأجهزة سلطة التعبير عن إرادتها الذاتية في تنفيذ برنامج العمل.
2. يحق للوكالة إقامة علاقات مع الدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى.
3. أن مسألة مالية الوكالة تأتي من سائر الأعضاء لأن أي إنفاق عام يوزع تسديد مبلغه على الدول الأعضاء أما إذا كان هناك نشاط خاص للإنفاق من قبل دولة أو دولتين من أعضاء الوكالة فأن هاتين الدولتين تتحملان الأعباء المالية.

هذا من ناحية الاستقلالية، أما من ناحية استمرارية عمل المنظمة فأن المنظمة مستمرة في عملها، ويتوفر فيها شروط الاستمرار، وهذا ما عبر عنه في الفقه بخاصية الدوام، التي بمقتضاها يباشر المنتظم الدولي كوحدة قانونية اختصاصاته بصفة مستمرة[2].

أن لوكالة الطاقة الدولية صفة الاستمرارية والبقاء بشكلٍ دائم دون تحديد مدة لها، وبعدها يُنظر في أمر بقائها من عدمه، إضافةً إلى ذلك أن الوكالة أوجدت لها هيئات تمثل وجودها في المجتمع الدولي وأداة نشاطها وعملها، لذلك نرى أن عنصر الاستمرارية بهذا المفهوم متواجد في وكالة الطاقة بمقتضى ما نصت عليه المادة (69)

---

(1) محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، ط4، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1968م، ص 504.

(2) عائشة راتب، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، 1978م، ص 33.

"من أن تبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات من تـاريخ بـدء نفاذهـا وتظـل سارية المفعول بعد ذلك ما لم يقرر المجلس الحاكم للوكالة بالأغلبية إنتهاء العمل بها".

وقد حددت المادة (67) تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية بأنه اليوم العـاشر التـالي لليـوم الذي يتم منه إيداع إعلان التقييد بالاتفاقية أو الانضمام إليها، من قبـل سـت دول عـلى الأقل يكون لها (60%) من مجموع الأوزان التصويتية. ويُلاحظ هنا أن تاريخ بدء النفاذ الرسمي على هذا الوجه يختلف عن تاريخ بدء النفاذ المؤقت للاتفاقيـة مـن قبـل سـائر الدول الموقعة.

نستنتج من ذلك أن الهدف من إنشـاء الوكالـة واسـتمراريتها قـد جـاء مـن أجـل المجابهة أقرب منه للتعاون مع الدول المنتجـة، لان مخططـي الوكالـة لا يفكـرون سـوى بضمان إمدادات النفط عن طريق العمل على إزالة أسباب احـتمالات الإخـلال في ذلـك، لـذا نـرى دسـتور الوكالـة كـان يسـتهدف ضـم الـدول الصـناعية الكـبرى في مجموعـة (OECD) فقط، والتي تعتبر من أكبر الدول المستهلكة للنفط لـذلك لجـأت الوكالـة إلى أساليب كثيرة جداً من أجل تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها العامـة والتـي سـوف نتنـاول ذلك في المباحث القادمة.

أجهزة وكالة الطاقة الدولية:

للوكالة الدولية ثلاثة أجهزة رئيسية إلى جانب السكرتارية وكما يلي:

1. المجلس الحاكم:

للوكالة مجلس حاكم هو السلطة العليا والذي عهدت إليه إصدار كافة القـرارات والتوجيهات اللازمة، من أجل تنفيذ برنامج وكالة الطاقة الدولية، كما لـه الحـق باتخـاذ أي خطوة يراهـا مناسـبة بشـأن الوضـع الـدولي للطاقـة بمـا في ذلـك المشـاكل المتعلقـة بالإمدادات النفطية للدول الأعضاء وكـذلك اتخـاذ القـرارات ومعالجـة الأوضـاع والآثـار الاقتصادية أو النقدية التي تنجم.

يتكون المجلس الحاكم من وزير أو أكثر أو من مندوبين عن كل دولة عضو في الوكالة، ويقوم المجلس في الأغلبية بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس إضافةً لذلك يقرر المجلس بالأغلبية لوائح الإجراءات الخاصة بأعماله أيضاً وسوف نتطرق إلى نظام التصويت بشأن الأصوات وأوزانها واتخاذ القرارات.

أن هذه الإجراءات واللوائح تسري أيضاً على الجهازين (لجنة الإدارة والمجموعة الدائمة) في الظروف الاعتيادية ما لم يُقرر خلاف ذلك، نستنتج مما ورد في مسألة انتخاب الرئيس ونائبه بالأغلبية وضمن الأوزان الصوتية ويتبين أن الولايات المتحدة سيكون لها دور القيادة لسياسة وكالة الطاقة لما تملكه من أوزان صوتية لذلك نلاحظ أن البعض يركز على الخطر الكامن وراء قيادة الولايات المتحدة للوكالة، لأن ظروف ومصالح الولايات المتحدة مستمرة في الإتساع و أن دول الوكالة يغامرون بإمكانية إلحاق الأذى بدولهم نتيجة القيادة الأمريكية للوكالة.

2. لجنة الإدارة:

تتكون لجنة الإدارة من ممثل واحد أو أكثر ذي مستوى عالي عن كل دولة عضو، ومهمة اللجنة هي دراسة جميع المسائل التي تُعرض على المجلس الحاكم وتقديم تقارير عنها له. كما تجمع تقارير مجموعات العمل الدائمة وتقدم مقترحاتها إلى المجلس الحاكم بصددها ويستطيع المجلس الحاكم أن يعهد إليها ببعض الأعمال، ولجنة رئيس ونائب رئيس يُنتخبان بالأغلبية وتعقد اللجنة اجتماعاتها بناءً على طلب أي من الدول الأعضاء في الوكالة.

3. المجموعات الدائمة:

وهي أربع مجموعات كل منها يختص في قطاع معين من نشاط الوكالة وهي:

أ- المجموعة الدائمة لمسائل الطوارئ.

ب- المجموعة الدائمة لسوق البترول.

ج- المجموعة الدائمة للتعاون طويل المدى.

د- المجموعة الدائمة للعلاقات مع الدول المنتجة والمستهلكة.

وتقوم كل مجموعة من هذه المجاميع بإعداد الدراسات الخاصة بها والمقترحات المتعلقة بمتابعة وتنفيذ الجوانب المختلفة لبرنامج عمل الوكالة. وتتكون كل مجموعة من ممثل واحد عن حكومة كل دولة عضو ويتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لتلك المجموعات من قبل لجنة الإدارة وبالأغلبية.

4. السكرتارية:

وهي الجهاز التنفيذي والمساعد للأجهزة السابقة ويترأس السكرتارية مدير تنفيذي يعينه المجلس الحاكم بالأغلبية إضافةً لذلك يكون الرئيس وموظفوا السكرتارية كافةً مسؤولين أمام الأجهزة الثلاثة في الوكالة.

العضوية في وكالة الطاقة الدولية:

تتكون الوكالة من مجموعة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فالدول الاثنتا عشرة الموقعة أصلاً على اتفاقية إنشاء الوكالة ثم الدول الست التي وقعت عليها بعد ذلك هي جميعاً أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي. وقد وضحت ذلك المادة (71) "تكون هذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام أي عضو من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يكون قادراً وراغباً في الارتباط بمتطلبات البرنامج، ويُصدر المجلس الحاكم بالأغلبية قراره بشأن طلب الانضمام"[1] [*].

ومن خلال ملاحظة المادة (71) نرى أنه على ما يبدو شرط يُمثل صلاحية قبول العضوية أي (الدول ضمن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي) وذلك باعتبارها مجموعة الدول الصناعية المستهلكة للنفط.

كما ويُلاحظ أيضاً أن فقدان أية دولة من دول المجموعة الاقتصادية عضويتها في منظمة التعاون فأنه بالتبعية تفقد عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة إلا إذا تقرر

---

(1) Lord Mcnair, The Law of Treaties, Oxford, 1961, p. 122-193.

(*) هناك معاهدات قررت النفاذ المؤقت قبل إتمام التصديق وأغلبها ذات طابع سياسي وعسكري.

غير ذلك بالنسبة لتلك الدول من قبل مجموعة الأعضاء الآخرين. ومن الجدير بالذكر أن المادة (2/69) نصت على ما يلي: "لكل دولة عضو أن تُنهي تطبيق الاتفاقية بالنسبة إليها بناءً على إشعار مكتوب يوجه إلى حكومة بلجيكا (وهي دولة إيداع وثائق التصديق) مدته إثنا عشر شهراً وشريطة أن يأتي هذا الإشعار بعد مضي مدة لا تقل عن ثلاث سنوات من اليوم الأول للتطبيق المؤقت للاتفاقية".

وبموجب هذا النص أن الدولة العضو مقيدة بالاتفاقية لمدة أربع سنوات على الأقل ولا تستطيع الإنسحاب من الوكالة قبل انقضاء هذه المدة أي (في18 تشرين الثاني 1978م).

هذه أهم نقاط العضوية في وكالة الطاقة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، **أما عضوية جماعة السوق الأوروبية المشتركة في وكالة الطاقة فقد نصت المادة (72) على ما يلي:**

1. أن تكون هذه الاتفاقية مفتوحة لانضمام الجماعات الأوروبية (الدول التي لم تنضم ومنها فرنسا).
2. لا تعوق هذه الاتفاقية بأي حال استمرارية تنفيذ المعاهدات المنشأة للجماعات الأوروبية.

وهذه المادة تفسح المجال لمجموعة السوق بالانضمام إلى اتفاقية الوكالة ومن ثم عضوية الوكالة ذاتها علماً أن هذا لم يتحقق بعد على ضوء ما ورد في النص.

إضافةً لذلك أن انضمام السوق الأوروبية المشتركة فُسر من جهة ضم فرنسا بصورة غير مباشرة إلى وكالة الطاقة إضافة إلى تغيرات كثيرة تتعلق باتفاقية السوق المشتركة وخطة طوارئ وكالة الطاقة ولكن لم يعرض لحد الآن كيفية التوافق إذا ما تحقق انضمام السوق الأوروبية المشتركة للوكالة.

المطلب الثالث

طبيعة قرارات الوكالة الدولية للطاقة ومدى الزاميتها

أن القرارات الصادرة بالإجماع أو بالأغلبية يلتزم جميع الأعضاء باحترامها مهما كان موقف الدول عند التصويت على القرار وقد قيدت إلزامية القرار باستثناءات ثلاثة يُمكن فيها أن تنصرف إلزامية القرار إلى بعض الدول الأعضاء دون البعض الآخر وكما يلي[1]:

1. أن كافة القرارات الصادرة بالإجماع ومن بينها على وجه الخصوص ما يفرض التزامات جديدة على الدول الأعضاء لم يسبق ورودها في نصوص الاتفاقية فهذه يُمكن أن يُنص فيها على أنها لم تكن مقيدة لدولة أو أكثر أو على أنها ستكون مُلزمةً لهم تحت شروط محددة.

2. أما القرارات المتعلقة بالنشاطات الخاصة الخارجة عن التزامات الدول الأعضاء وفق الاتفاقية والتي قد تحدث وتتفق دولتان أو أكثر للقيام بها فأن القرارت الصادرة لا تتقيد بها الدول التي لم تشترك إضافةً إلى أن مثل هذه القرارات لا تخضع لقواعد التصويت المقررة في اتفاقية الوكالة حيث لا يستطيع الأطراف في الأنشطة الخاصة اختيار ما يرونه من إجراءات لإصدار القرارات فيما بينهم في مجال تلك الأنشطة.

3. أما ما يتعلق بقرارات إجراء التعديل وكيفية نفاذ هذا التعديل وما قد يطلب بمناسبتها من الدول الأعضاء مراعاته في مجال التقيد في الأوضاع الدستورية لكل من هذه الدول.

أن قرارات التعديل تصدر بالإجماع وحسب مفهوم الاتفاقية أن تتضمن ما يجعلها مفيدة أو موجهة لبعض الدول الأعضاء دون الآخرين.

---

(1) أحمد قسمت الجداوي، الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة، 1975م، ص 87.

نستنتج مما ورد أن قاعدة لكل دولة عضو صوت واحد وهو المتبع بشكلٍ عـام في المنظمات الدولية غير مطبق في وكالة الطاقة الدولية سواء بالنسـبة للأصـوات العامـة أو الخاصة التي تتناسب مع حجم الإستهلاك البترولي. إذن هناك تميز في الأهمية التصويتية بين الدول الأعضاء على غرار مـا هـو متبـع في بعـض المـنظمات الدوليـة (البنـك الـدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي). عليه نرى أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لهـا الدور القائد للوكالة باعتبارها أكبر الـدول المسـتهلكة للـنفط وأن الـوزن الصـوتي أعطـي على هذا الأساس وبذلك فأن سياسة الوكالة تُقاد وتُوجه من قِبَل السياسة الأمريكية وأن أمريكا هي الدولة المستنفيدة من الوكالة الدولية للطاقة.

نظام التصويت في الوكالة الدولية للطاقة:

أن اتفاقية وكالة الطاقة الدولية أخذت بأسلوب الإجـماع والأغلبيـة سـوياً إلا أنهـا بمقتضى الحجم الذي أعطته لكلٍ منها قد رجحت بلا شك كفـة أسـلوب الأغلبيـة ونظـرة إلى نوعية القرارات التي تصدر بمقتضى هذا الأسلوب أو ذلـك، والجـدول رقـم (4) يبـين أسلوب التصويت[1].

(1) أحمد قسمت الجداوي، مصدر سابق، ص 92.

جدول رقم (4)

أسلوب التصويت على القرارات بحسب موضوعها

الأغلبية	الأغلبية الخاصة	الإجماع
أولاً: القاعدة العامة: تخضع للأغلبية سائر القرارات المتعلقة بتسيير برنامج الوكالة، بما فيها القرارات المتعالقة بتنفيذ التزامات على الدول الأعضاء محددة بنص في الاتفاقية، وذلك شريطة ألا يكون موضوع القرار يتطلب بنص صريح في الاتفاقية الأخذ بالأغلبية الخاصة أو الإجماع. (م 1/61). ثانياً: الموضوعات التي تتطلب الأغلبية بنص صريح وهي حصراً ما يأتي: 1. تكوين الاحتياطي المختزن (م 2/3). 2. الاقتسام والتوزيع (م 4/6 ، 2/11). 3. تنشيط إجراءات الطوارئ (م 2/18 ، 5/19 ، 4/21). 4. تهيئة المعلومات والتشاور مع الشركات (م 2/29 ، 2/31 ، 2/34 ، 36 ، 3/37). 5. التنظيم الداخلي لأجهزة الوكالة (م 2/39 ، 2/50 ، 3/50 ، 3/51 ، 4/59 ، 1/64 ، 3/64 ، 4/64). 6. الأحكام العامة (م 4/67 ، 1/69 ، 1/71). 7. المسائل المتعلقة بملحق الاتفاقية (م 9 من الملحق).	تنصرف إلى موضوعات ورد عنها نص صريح وهي حصراً ما يأتي: 1. تحديد تاريخ رفع حجم الاحتياطي المختزن إلى ما يوازي (90) يوماً. 2. عدم تنشيط أو وقف تنشيط إجراءات الطوارئ (). 3. إجراءات خاصة لمواجهة خفض الإمدادات البالغ (50%) (م 3/20).	أولاً: تخضع للإجماع جميع القرارات الأخرى التي لا تشملها الأغلبية أو الأغلبية الخاصة ومن بينها القرارات التي تضع التزامات جديدة لم ترد في الاتفاقية. ثانياً: الموضوعات التي تتطلب الإجماع بنص صريح وهي حصراً ما يأتي: 1. تنشيط إجراءات طوارئ أخرى غير واردة في الاتفاقية (م 25). 2. إلزام الدول الأعضاء بتهيئة معلومات غير واردة في الاتفاقية (م 33/ف). 3. تعديل الأوزان الصوتية (م 6/63). 4. تعديل الاتفاقية (م 73). 5. تعديل أساس احتساب الاحتياطي المختزن (م 2/7 من ملحق الاتفاقية).

بعد ملاحظة ما ورد في الجدول السابق نود أن نُبين مفهوم الإجماع والأغلبية:

أ- الإجماع:

تنص المادة (1/62) "أن الإجماع يتطلب جميع أصوات الدول الأعضاء الحاضرة والمصوته والدول الممتنعة تعتبر غير مصوته".

في مجال الإجماع لكل دولة عضو صوت واحد ويُحتمل أن تصوت لصالح القرار أو تمتنع عن التصويت لصالح القرار لذلك فأن الإمتناع عن التصويت بالغياب أو بالحضور وعدم الاشتراك لا يُحتسب صوتاً، لذلك يُعتبر القرار الصادر بالإجماع. والطريقة الوحيدة لعرقلة إتخاذ القرار هو التصويت ضد القرار أي تعمل الدولة لاتخاذ هذا الموقف لمنع صدور القرار. وصدور القرار بالإجماع يفرض على الدولة التي لم تصوت على القرار أن تلتزم به[1].

ب- الأغلبية:

هي الأسلوب الأساسي في نظام التصويت داخل وكالة الطاقة وهي ميزة للنظام الداخلي للوكالة إضافةً إلى أنها تتميز بكون الأغلبية أغلبية مصوته يعتمد بها في الأوزان أي لا تحتسب على أساس أن لكل دولة صوت واحد على أساس قيام المساواة بين الدول الأعضاء في قيمة أو وزن الأصوات المقررة لكل منها.

أن المادة (62) من اتفاقية الوكالة تقسم الأغلبية إلى نوعين كل نوع يذهب إلى طائفة معينة من القرارات حسبما يتضح من الجدول السابق الخاص بقرارات الوكالة **وهناك نوعين من الأغلبية**[2].

أولاً: أغلبية مجردة وتمثل أوسع نطاق من القرارات يلزم لتحقيقها توافر (60%) من إجمالي الأوزان الصوتية فضلاً عن توافر حد عددي أدنى من الأصوات الفردية للدول الأعضاء وهو نصف مجموع هذه الأصوات[3].

---

(1) Bowett, D.W. he Law of International Institution, London, 1970, p. 358.

(2) أحمد قسمت الجداوي، مصدر سابق، ص 99.

(3) هذا النصف في ظل النصف الأصلي للاتفاقية ، بأن توقيعه من (12) دولة كان يتمثل في عدد ست دول ثم تغير هذا الرقم الممثل للنصف تبعاً لازدياد عدد الدول الأعضاء في الوكالة (18) دولة ويلاحظ أن التزام هذا النصف يستنتج مما تطلبه النص الأصلي من توافر (18) من مجموع الأوزان الصوتية العامة والتي كان مجموعها (26) بواقع (3) لكل دولة من الدول الـ (12) الموقعة أصلاً على الاتفاقية.

ثانياً: الأغلبية الخاصة وتمثل الانصراف إلى نطاق محدود من القرارات، فتحدد شروط توافرها على أساس تقسيم القرارات الخاضعة لهذه الأغلبية إلى نوعين:

- بالنسبة للقرارات الصادرة في المواضيع الواردة في المواد 2/2، 3/19،3/20،14/13
3/23 ، 24 14/13 ، 14/13

من خلال النظر إلى الجدول السابق يجب توافر (60%) من إجمالي الأوزان الصوتية إضافةً إلى توافر حد عددي أدنى من الأصوات الفردية للدول الأعضاء وهو ثلاثة أرباع هذه الأصوات[1].

- أن القرارات الصادرة في الموضوعات الواردة في المواد 3/19 ، 3/23، 4
17 17 17

من خلال ملاحظة الجدول السابق تتحقق الأغلبية بمقتضى توافر خمسة أسداس (6/5) من مجموع الأعضاء[2].

ثالثاً: الصوت الموزون وكيفية حسابه:

اتجهت الدول إلى الأخذ بنظام للتصويت يعكس بصورة أو بأخرى أهمية ومسؤولية كل دولة في المنظمة المعنية بحيث يحتسب لكل منها وزن في التصويت يتناسب مع تلك الأهمية والمسؤولية فمثلاً البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي أعتُمِدَ فيهما في وزن الأصوات (على مقدار رأس المال المساهم به في المنظمة) كذلك أخذت وكالة الطاقة الدولية حسب الأوزان (على معيار كمية الاستهلاك البترولي) لكل دولة عضو في الوكالة.

---

(1) الثلاثة أرباع في ظل النص الأصلي للاتفاقية كانت تتمثل في عدد (8) دول من أصل (12) دولة تم تعديل الرقم المحقق للثلاثة أرباع بصيرورة عدد من الدول الأعضاء (18) ويلاحظ أن تطلب الثلاثة أرباع هنا يستنتج مما تطلبه النص الأصلي من توافر عدد (27) من مجموع الأوزان الصوتية العامة وهو (36) آنذاك.

(2) أن الخمسة أسداس في ظل النص الأصلي كانت تمثل (10) دول من أصل (12) دولة ثم تعدل الرقم المحقق لتلك النسبة بصيرورة عدد الدول الأعضاء (18) علماً أن نسبة (6/5) هذه تستنتج مما تطلبه النص الأصلي من توافر عدد (20) من مجموع الأوزان الصوتية العامة.

إن جدول الأوزان الصوتية يظل قابلاً للتعديل كلما انضمت دولة جديدة إلى الوكالة أو حالة تغيير كمية الاستهلاك البترولي لأي دولة من الدول الأعضاء ونتيجةً لدخول دول أخرى في عضوية الوكالة أو الخروج منها فأنه يُعاد حساب نصيب الدول الأعضاء إضافةً لذلك أن الاتفاقية تسمح بالمراجعة السنوية للأوزان الصوتية في الجدول التالي بما يؤدي إلى زيادة الأوزان الصوتية أو نقصانها أو إعادة توزيعها لأي سبب من الأسباب وخاصةً في حالة تغير مجموع كمية استهلاك البترول لأي دولة من الدول الأعضاء علماً أن أي قرار بشأن تعديل جدول الأوزان الصوتية لا ينفذ إلا بقرار جماعي من المجلس الحاكم للوكالة. والجدول رقم (5) يبين الأوزان الصوتية الذي حددت عندما وقعت الاتفاقية من (12) دولة[1].

جدول رقم (5)

الأوزان الصوتية عند توقيع الاتفاقية (لأثني عشر دولة)

الدولة	الأوزان الصوتية العامة	الأوزان الصوتية لاستهلاك البترول	مجموع الأوزان الصوتية
بلجيكا	3	2	5
كندا	3	6	9
الدنمارك	3	1	4
ألمانيا الاتحادية	3	9	12
ايرلندا	3	1	4
إيطاليا	3	6	9
اليابان	3	15	18
لوكسمبورج	3	صفر	3
هولندا	3	2	5
النرويج	3	1	4
انكلترا	3	7	10
الولايات المتحدة	3	50	53
الإجمالي	**36**	**100**	**136**

والجدول السابق أول توزيع للأوزان الصوتية عند تأسيس الوكالة الدولية للطاقة وعندما دخلت دول أخرى لها وأصبح عددها (16) دولة عضواً أعيد توزيع

(1) احمد قسمت الجداوي، مصدر سابق، ص 93.

الأصوات والجـدول (6) يوضـح عمليـة إعـادة توزيـع الأصـوات عـلى ضـوء زيـادة عـدد الأعضاء.

جدول رقم (6)(*)

جدول إعادة توزيع الأوزان الصوتية بعد أن زاد عدد الأعضاء من (12 إلى 16)(1)

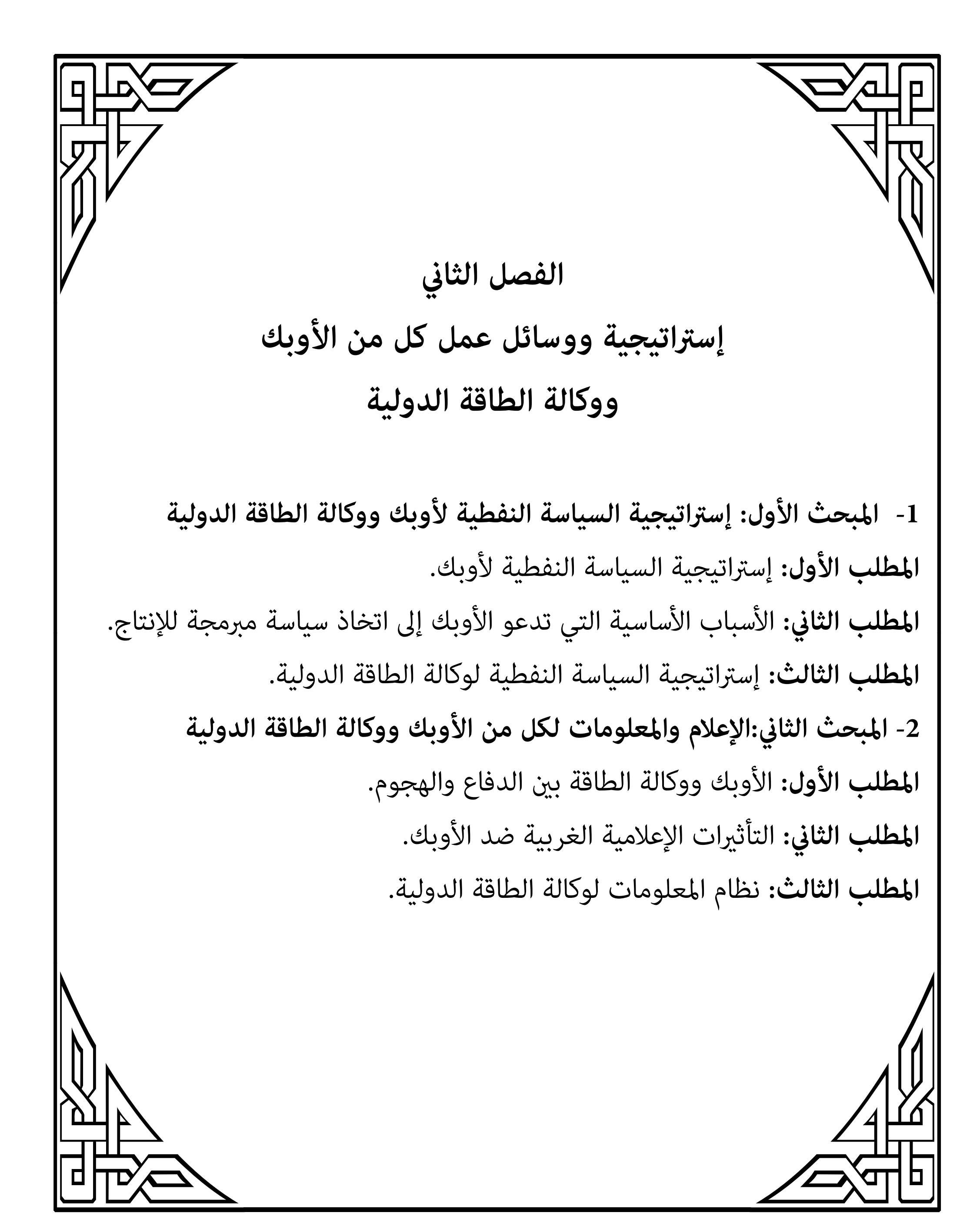
الدول	الأوزان الصوتية العامة	الأوزان الصوتية لاستهلاك البترول	مجموع الأوزان الصوتية
الولايات المتحدة	3	51	54
بلجيكا	3	5	8
كندا	3	8	11
الدنمارك	3	4	7
ألمانيا الاتحادية	3	11	14
ايرلندا	3	3	6
إيطاليا	3	9	12
اليابان	3	18	21
لوكسمبورج	3	3	6
هولندا	3	5	8
بريطانيا	3	9	12
السويد	3	5	8
النمسا	3	4	7
سويسرا	3	4	7
تركيا	3	4	7
اسبانيا	3	5	8
الإجمالي	**48**	**148**	**196**

من خلال الجدول رقم (6) ومقارنةً مع الجدول رقم (5) والذي كان يضـم أثنتـي عشرة دولة أخرى نرى أن الأوزان الصوتية للولايـات المتحـدة الأمريكيـة هـي المـؤثرة في إتخاذ أي قرار إضافةً لذلك هناك بعض الدول ليسـة هـي منتجـة للـنفط كاليابـان مـثلاً دائماً يكون صوتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) في هذا الجدول استبعدت النرويج لارتباطها باتفاق خاص قبل دخول نيوزيلندا.

(1) Petroleum Intelligence Weekly, Nov. 25,1974, p. 5 and 6.

مما ورد أعلاه نرى أن المنظمة تربط أعضاءها بعـدة مصـالح مشـتركة وأن اتخـاذ القرار يُلزم الدول ضمن المنظمة بتنفيذه، كذلك يُلاحـظ أن قرارتهـا لهـا تـأثير واضـح في السياسة النفطية وأن هيكلها التنظيمي مرتبط بفاعليـة بالـدول الأعضـاء. إضـافةً لـذلك سوف نتناول في الفصل التالي إستراتيجية ووسائل عمل كل من وكالة الطاقة والأوبك.



الفصل الثاني

إستراتيجية ووسائل عمل كل من الأوبك

ووكالة الطاقة الدولية

1- المبحث الأول: إستراتيجية السياسة النفطية لأوبك ووكالة الطاقة الدولية

المطلب الأول: إستراتيجية السياسة النفطية لأوبك.

المطلب الثاني: الأسباب الأساسية التي تدعو الأوبك إلى اتخاذ سياسة مبرمجة للإنتاج.

المطلب الثالث: إستراتيجية السياسة النفطية لوكالة الطاقة الدولية.

2- المبحث الثاني:الإعلام والمعلومات لكل من الأوبك ووكالة الطاقة الدولية

المطلب الأول: الأوبك ووكالة الطاقة بين الدفاع والهجوم.

المطلب الثاني: التأثيرات الإعلامية الغربية ضد الأوبك.

المطلب الثالث: نظام المعلومات لوكالة الطاقة الدولية.

الفصل الثاني

إستراتيجية ووسائل عمل كل من أوبك ووكالة الطاقة الدولية

لقـد كـان لظهـور منظمـة الأوبـك دوراً كبـيراً في مواجهـة الشركـات الاحتكاريـة، واستطاعت أن تحقق بعض أهدافها وخاصةً في مجالات التنسـيق الكبـير لمواجهـة هـذه الشركات ومحاولة ضمان سياسة سعرية تحـد مـن تقلبـات أسـعار الـنفط وانهيارهـا في السوق العالمية وذلك من خـلال تخفـيض أو زيـادة الإنتـاج وفـق مبـدأ الحصـص الـذي تحدده المنظمة لأعضائها، ولكن توجهات الـدول الصـناعية المسـتهلكة للـنفط وشركاتهـا الاحتكارية عملت بكل الوسـائل السياسـية والاقتصـادية والفنيـة عـلى إجهـاض وعرقلـة تحقيق المنظمة لأهدافها وخططها وذلك من خلال الخطـة التـي قادهـا وزيـر خارجيـة الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (هنري كيسنجر) والذي نجح في تأسيس وكالة الطاقة الدولية (IEA) والتي استطاعت أن تحقـق الكثـير مـن أهـدافها وذلـك بسـبب اتفاقهـا وتوافـق سياسـاتها وأهـدافها مقارنـةً مـع دول منظمـة الأوبـك التـي كانـت ومازالـت الخلافـات السياسـية تمـزق وحـدتها وتضـعف مواقفهـا وسياسـاتها النفطيـة، وذلـك لأن معظم دولها خاضعة لضغوط الدول الغربية المستهلكة للنفط، الأمر الذي دفع كثيراً من أعضائها للوقوف بوجه أي توجه نحو زيادة الأسعار للنفط الخام واستثمار أهمية النفط سياسياً وجيوبولتكياً.

المبحث الأول

إستراتيجية السياسة النفطية لأوبك ووكالة الطاقة الدولية

سنتناول في هذا المبحث سياسة كل من الأوبك منذ التأسيس لغاية عام (1970م) والطفرة النفطية الأولى للأسعار وما أعقبه من تأثيرات اقتصادية وسياسية على العلاقـات الاقتصـادية والدوليـة ورد الفعـل للـدول المسـتهلكة وفي مقـدمتها الولايـات المتحـدة الأمريكية التي عملت بكل وسائلها الشرعية وغير الشرعيـة مـن أجـل توجيـه الضربـات الاقتصادية والسياسية لدول منظمة الأوبك.

المطلب الأول

إستراتيجية السياسة النفطية لأوبك

لقد كانت أهداف الأوبك واضحة وغير خفية وكانت تنصب في اتخاذ القرارات أو السياسات النفطية بشكل جماعي توفيقي يخدم مصالح الأقطار الأعضاء جميعاً وعلى إنفراد، كذلك نلاحظ أن المنظمة لم يكن لديها أي أهداف خفية إستراتيجية كون أقطارها متخلفة، إضافةً إلى عوامل أخرى أشرنا إليها، وقد تميزت بعدم التجانس إضافةً إلى عدم الخبرة في حقل هذه السياسات، يقابل ذلك الشركات ذات الباع الطويل في السياسة الإستراتيجية النفطية وفي مثل هذه السياسات بالذات، لذلك لم تفكر الأوبك أن تكون لها إستراتيجية خفية. لقد سبق وأن أشرنا أن سياسة المنظمة منذ التأسيس عام (1960م) لغاية (1970م) تقريباً كانت سياستها هي المحافظة على الأسعار عند إعلان التأسيس، وبعد هذه التجربة استطاعت الأوبك أن تحقق النجاحات وأصبح بالإمكان تطبيق القرارات الجماعية بصورة توفيقية لكافة الأعضاء، كذلك نلاحظ أن المنظمة استطاعت أن تتحرك في سوق الطاقة العالمية وسوق النفط بشكلٍ خاص مستفيدةً من دورها كمنتج نفطي كبير في السوق النفطية العالمية.

بعد هذه المرحلة بدأت أوبك تعمل من أجل الوصول إلى أهدافها العلنية بوسائل مباشرة وواضحة ومن خلال ما يأتي:

أ- تحديد الأسعار.

ب- تحديد الإنتاج.

أ- تحديد الأسعار:

قبل تأسيس الأوبك كانت الشركات النفطية العالمية هي التي تحدد أسعار النفط بالشكل الذي يحقق لها أقصى ربح ممكن أن تحصل عليه من خلال بيعها النفط لدول أوروبا الغربية، والدول المستهلكة الأخرى، ونتيجةً للنمو والتطور العلمي، فقد بدأ

الاستيراد النفطي بشكلٍ متزايد في دول أوروبا الغربية، وبسرعة تفوق إمكانية التوسع في إنتاج الفحم المحلي، كذلك الولايات المتحدة بدأت تتحول تدريجياً إلى مستورد للبترول، وقد ساعد في ذلك الإنخفاض المستمر في أسعار النفط، حيث كان السعر المعلن للنفط العربي الخفيف درجة (34) في ميناء رأس التنورة (2.18) دولار للبرميل عام (1947م) ثم انخفض إلى أن بلغ (1.80) دولار عام (1960م) وبقي ثابتاً حتى عام (1971م)، حيث ارتفع إلى(2.18)دولار نتيجة تطبيق معاهدة طهران بين الشركات النفطية العالمية والأوبك ولكن هذا الارتفاع قد هبط في قيمته الحقيقية حيث أنه إذا قارنا الرقم القياسي عام (1947م) الذي كان (100) ارتفع عام (1970م) إلى (260/1) أي أن السعر هبط في قيمته الحقيقية خلال الفترة (1947-1971م) من(2.18) إلى (0.69) دولار ولهذا التدهور في الأسعار أدى بالدول الصناعية الغربية (شمال أمريكا وأوروبا الغربية واليابان) إلى زيادة استهلاك النفط نتيجة انخفاض أسعاره مقارنةً بأسعار الفحم[1].

لقد بدأ العالم يدرك منذ الستينات إلى إمكانيات إنتاج البترول قد أخذت تُقصّر عن الوفاء بما يطلبه المستهلكون عند أسعار متدنية حيث أن عرض النفط الخام الذي تميز بالوفرة والزيادة النسبية للطلب عليه عند الأسعار السائدة في السوق العالمية قد بدأ في التوازن مع هذا الطلب بل ويقل عنه، ومن هنا ظهرت بوادر ما عرف خلال أزمة السبعينات باسم أزمة الطاقة أو قصور مصادر الطاقة في الوفاء باحتياجات الاستهلاك العالمي ولكن في الحقيقة لم يكن قصوراً مادياً، وإنما كان قصوراً من الناحية الاقتصادية، أي أن العالم الذي اعتاد على توفير مصادر الطاقة بأسعار رخيصة خلال الستينات بدأ يحس بشحة هذه المصادر من خلال اختلال التوازن بين عرضها والطلب عليها عند هذه الأسعار المنخفضة والتي عمل التضخم النقدي والعالمي على انخفاضها أكثر فأكثر من حيث القيمة الحقيقية وهنا نلاحظ أن حلقة التعارض مع الشركات

---

(1) نواف نايف إسماعيل، مصدر سابق، ص 51.

حول الأسعار ومعدل الضريبة، وكانت معاهدة طهران في شباط (1971م) والتي على اثرها ارتفع بموجبها الأسعار وزيادة الضرائب من (50%) إلى (55%) لمنطقة الخليج العربي من تاريخ (1970/11/14م) وقد توالت الزيادات في الأسعار بعدد من الاتفاقيات (طرابلس .. جنيف .. إلخ)[1].

ولكن رغم الزيادة في الأسعار للفترة من (1971/2/15م لغاية 1973/10/16م) فأنها كانت عُرضة للتآكل بسبب موجة التضخم النقدي التي كانت تزداد بشدة ورغم الزيادة في الأسعار فأن نصيب الدولة من العائد البترولي كان (2.0) دولار للبرميل في (1974/10/1م) أي أن الزيادة كانت (0.73) دولار عما كانت عليه قبل اتفاقية طهران عام (1971م). بعد حرب (1973م) مع إسرائيل وانهيار خط بارليف واتخاذ قرارات نفطية بشأن تخفيض الإنتاج وقطع البترول عن الدول التي ساندت إسرائيل بالحرب وأيدتها أصيبت الإقتصادات الغربية بصدمة شلت حركتها، وأشاعت بين مستهلكي البترول نوعاً من الخوف، جعلتهم في حالة استعداد لتقبل أي شيء من أجل استمرار تدفق البترول للشرايين الاقتصادية لهذه الدول، وكان التغير الجذري في العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وهذا الإرباك في السوق النفطية أدى في (1973/10/8م) إلى دعوة ست دول من دول الخليج العربي (أعضاء الأوبك)، الشركات للتفاوض في (فيينا) بشأن الأسعار إلا أن الشركات النفطية الكبرى لم تحضر الاجتماع. على اثر ذلك اجتمعت هذه الدول في (1973/10/16م) في الكويت وتحت مظلة الانتصار الذي حققته حرب (1973م) ضد إسرائيل، قررت الدول الست قرارها الشهير ولأول مرة ومن طرفٍ واحد، ودون التفاوض مع الشركات، زيادة أسعار البترول بنسبة (70%) اعتباراً من (1973/10/1م) وفي(1973/10/17م) قررت الأقطار العربية المنتجة للبترول فرض حظر جزئي على إنتاج النفط وتصديره للدول المساندة للعدوان الإسرائيلي، فقفزت

---

(1) حسين عبد الله، مصدر سابق، ص 318.

الأسعار إلى مستويات عالية في ظل تلك الظروف، وعادت دول الخليج الست واجتمعت في طهران يوم (22-23) كانون الأول لتقرير تحديد العائد المالي للدول المصدرة على أساس الزيت القياسي (عربي 34) بمبلغ (7) دولارات بالنسبة للبرميل الواحد المملوك للشركة، وبذلك قفز السعر من (5.11) دولار إلى (11.651) دولار وذلك على أساس معدل الضريبة (55%) ومعدل الإتاوة (12%) وبهذه الزيادة صُحح الوضع الابتزازي الذي كانت تُعاني منه الدول المنتجة من قبل الشركات.

على ضوء ما ورد يُلاحظ أن أسعار النفط قد زادت زيادات ملموسة من الربع الأخير لعام (1973م) واستمرت شبه مجمدة حتى عام (1979م) حيث عادت مرة أخرى إلى الارتفاع، أما في الوقت الحاضر فنلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أنها بدأت في الإنخفاض بسبب العرض النفطي الكبير، وأن هذه الزيادة جاءت بشكلٍ خاص نتيجة سياسة زيادة الإنتاج التي مارستها السعودية مؤخراً، ولمواجهة مشكلة الفائض العالمي من النفط، وإبقاء الأسعار النفطية كما هي (34 دولار للبرميل الواحد).

استناداً لما ورد تقرر في مؤتمر أوبك المنعقد في فيينا في (19-20 آذار 1982م) تحديد مجموع إنتاج أوبك (17) مليون ب/ي والجدول رقم (7) يُبين السلسلة الزمنية لأسعار النفط للفترة (1945-2014م)[1].

(1) نواف نايف اسماعيل، مصدر سابق، ص 83.

جدول رقم (7)[1]

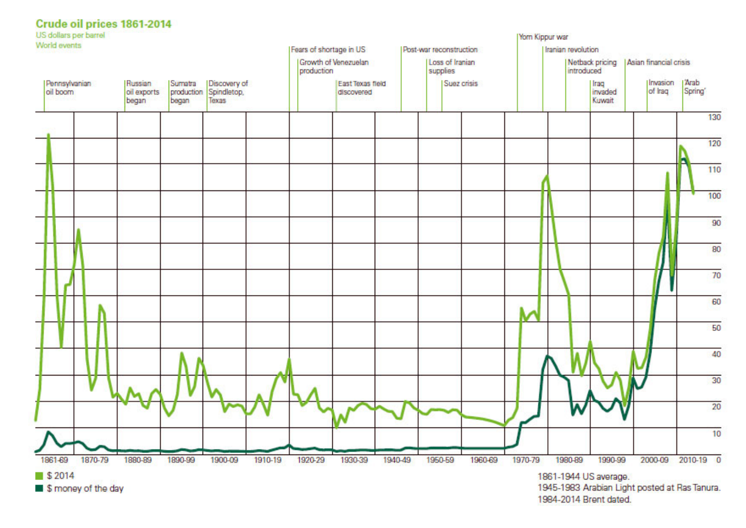
قيمة البرميل الواحد من النفط بالدولار الأمريكي

للفترة (1945 – 2014م)

Year	Dubai $/bbl	Brent $/bbl	Nigerian Forcados $/bbl	West Texas Intermediate $/bbl
1945	1.05	---	---	---
1952	1.75	---	---	---
1958	2.12	---	---	---
1959	1.94	---	---	---
1960	1.84	---	---	---
1970	1.84	---	---	---
1971	2.18-2.285	---	---	---
1972	1.90	---	---	---
1973	2.83	---	---	---
1974	10.41	---	---	---
1975	10.70	---	---	---
1976	11.63	12.80	12.87	**12.23**
1977	12.38	13.92	14.21	**14.22**
1978	13.03	14.02	13.65	**14.55**
1979	29.75	31.61	29.25	**25.08**
1980	35.69	36.83	36.98	**37.96**
1981	34.32	35.93	36.18	**36.08**
1982	31.80	32.97	33.29	**33.65**
1983	28.78	29.55	29.54	**30.30**
1984	28.06	28.78	28.14	**29.39**
1985	27.53	27.56	27.75	**27.98**
1986	13.10	14.43	14.46	**15.10**
1987	16.95	18.44	18.39	**19.18**
1988	13.27	14.92	15.00	**15.97**
1989	15.62	18.23	18.30	**19.68**
1990	20.45	23.73	23.85	**24.50**
1991	16.63	20.00	20.11	**21.54**
1992	17.17	19.32	19.61	**20.57**
1993	14.93	16.97	17.41	**18.45**
1994	14.74	15.82	16.25	**17.21**
1995	16.10	17.02	17.26	**18.42**
1996	18.52	20.67	21.16	**22.16**
1997	18.23	19.09	19.33	**20.61**

(1) BP Statistical Review of World Energy, June 2010, p.16 – June 2014, p.15 – June 2015, p.15.

1998	12.21	12.72	12.62	**14.39**
1999	17.25	17.97	18.00	**19.31**
2000	26.20	28.50	28.42	**30.37**
2001	22.81	24.44	24.23	**25.93**
2002	23.74	25.02	25.04	**26.16**
2003	26.78	28.83	28.66	**31.07**
2004	33.64	38.27	38.13	**41.49**
2005	49.35	54.52	55.69	**56.59**
2006	61.50	65.14	67.07	**66.02**
2007	68.19	72.39	74.48	**72.20**
2008	94.34	97.26	101.43	**100.06**
2009	61.39	61.67	63.35	**61.92**
2010	78.06	79.50	81.05	**79.45**
2011	106.18	111.26	113.65	**95.04**
2012	109.08	111.67	114.21	**94.13**
2013	105.47	108.66	111.95	**97.99**
2014	97.07	98.95	101.35	**93.28**



Source: BP Statistical Review of World Energy, June 2015, p.15.

ب- تحديد الإنتاج:

مُنحت شركات النفط بموجب اتفاقيات الامتيازات الأصيلة في الشرق الأوسط التي عُقدت بصورة رئيسية ما بين الحربين العالميتين حقاً مطلقاً للتنقيب وحفر

واستخراج ومعالجة وتصنيع ونقل وتصرف وشحن وتصدير البترول والمواد الهيدروكربونية التي يتم العثور عليها ضمن منطقة الإمتياز.

وقد ورد هذا النص الحرفي في الاتفاقية المعقودة عام (1973م) بين السعودية وشركة ستاندرأويل كومباني أوف كاليفورنيا.

لقد فُسرت هذه الاتفاقية من قِبَل الشركات على أن للشركات الحق في إنتاج وتصدير أعلى أو أدنى كمية ترغب فيها أو تستطيع بيعها من النفط الخام[1].

ورغم ذلك كانت الدول المنتجة منذ عام (1945م) إلى عام (1970م) لها الرغبة في زيادة الإنتاج، وعلى الرغم من أن هذا كان سبباً للمشاكل بالنسبة للشركات ولكن وضعها القوي جعلها تسيطر على الموقف وتثير دولة ضد أخرى وخلال عام (1970م) برزت ثلاث اتجاهات رئيسية متداخلة، تمكنت من إزالة سيطرة الشركات الكبرى على كميات إنتاج النفط الخام.

والاتجاهات هي[2]:

1. **اتجاه المحافظة على الموارد الطبيعية:**

أن دول الأوبك لا توجد فيها معادلة جاهزة لتحويل النفط إلى نمو اقتصادي متنوع بين ليلة وأخرى، حيث أن أكثرها تبدد الأموال على مشروعات عديمة الجدوى في سلم التطور، وفي بعض الأحيان يُمكن أن تستخدم لعملية تغيير هيكلية طويلة الأجل، هدفها النمو المرغوب تحقيقه.

أن معدل الضخ الكبير جداً للنفط الخام والعوائد الضخمة لا توجد لها أرضية للاستيعاب في دول الأوبك، لذلك تنفق كثير من هذه الموارد على مشروعات تبذيرية، وغير ضرورية، وإذا كان الإنتاج قليلاً جداً فأن عملية التنمية لم تقم، لذلك نرى أن الإتجاه للمحافظة على الموارد الطبيعية قد انتبهت إليه دول الأوبك بشكلٍ

---

(1) ايان سيمور، الأوبك أداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الكويت، 1983م، ص 313-330.

(2) نفس المصدر.

واضح بعد عام (1969م) حيث اتخذت كل من ليبيا والكويت خطوات في هذا المجال لأسباب اقتصادية، فضلاً عن أسباب سياسية عملية، لأن إطالة عمر النفط لدولة من دول الأوبك هو لمصلحة الأجيال القادمة.

إن هذا الإتجاه والذي يدعو إلى الحفاظ على الطاقة يعتبر تغييراً جذرياً في موقف اللامبالاة في كمية الإنتاج الذي كان يعتبر مقياساً على قوة المنتج ومكانته.

2. ممارسة السيادة من قبل الحكومات العربية:

على اثر حرب تشرين عام (1973م) ضد إسرائيل ومن خلال فرض تخفيضات على الإنتاج وما حققته المقاطعة النفطية لدعم المجهود الحربي العربي ضد إسرائيل من نتائج إيجابية، فقد حققت دول الأوبك قلب موازيين القوى بعد عام (1973م) لأنه لم يعد للشركات أية سلطة في تحديد الأسعار المعلنة وعلى غرار ما كان جارياً في بعض البلدان المنتجة (الجزائر واندنوسيا وفنزويلا) فقد قررت بلدان الخليج العربي وعلى وجه الخصوص تحديد أسعار النفط بوصفها من الأمور التابعة للسيادة الوطنية وذلك في اجتماع الكويت في (16 تشرين الأول 1973م) فضلاً عن استخدام الدول العربية لأول مرة وبنجاح سلاح النفط ضد مؤيدي إسرائيل وحلفائها.

3. اتجاه السيطرة من جانب الحكومات المنتجة عن طريق المشاركة والتأميم:

بدأ الاهتمام من قبل دول الأوبك بشأن المشاركة من خلال الإعلان الرسمي حول السياسات النفطية في دول المنظمة الذي صدر عام (1968م) والذي تعهد بأنه (في حالة عدم وجودِ شرط للمشاركة الحكومية في ملكية الشركة صاحبة الامتياز في أي من العقود البترولية الحالية فيمكن للحكومة أن تطلب نسبة مشاركة معقولة على أساس مبدأ تغير الظروف)، وكان المبدأ القانوني هذا غالباً ما يُستشهد بهِ من قبل الحكومات المنتجة في تلك الأيام كأساس لإعادة النظر بشروط الامتياز بينما كانت الشركات ميالة للمطالبة بالمبدأ المعارض المتعلق بقدسية العقود.

وعلى اثر ذلك بدأت مفاوضات بين الحكومات والشركات في بداية عـام (1972م) وكان وزير النفط السعودي (الشيخ أحمد زكي يماني)، نيابةً عن الدول المنتجة في الخلـيج العربي قد عقد الكثير من الاجتماعات مع الشركات العاملـة في السـعودية، ولم تصـل إلى نتيجة مُرْضِيَة لدول الأوبك. وفي (16 شباط 1972م) قام الملك السـعودي (فيصـل) بـأول تدخل له عن طريق إصدار تعليمات إلى وزبر الـنفط أحمـد زكي يمـاني لتوجيـه التحـذير الملكي لممثلي الشركات المجتمعين (أن تنفيذ المشاركة الفاعلة أمرٌ لابد منـه وأننـا نتوقـع من الشركات أن تتعاون معنا مـن أجـل التوصـل إلى اتفاقيـة مُرضـية ويجـب علـيهم ألا يضطرونا إلى اتخاذ إجراءات من شأنها وضع المشـاركة موضـع التنفيـذ). لقـد كـان هـذا التحذير صدمة شديدة للشركات حيث تسلَّم الشيخ يماني رسالة من الشركـات المفاوضـة يعربون فيها عن قبولهم لمبدأ المشاركة بنسبة (20%) مـن قِبَـل الحكومـة السـعودية في امتياز الشركة وقـد أبلـغ هـذا الإعـلان بقبـول مبـدأ المشـاركة بنسـبة (20%) كـذلك إلى الكويت وأبو ظبي والعراق وقطر منقِبَل الشركات النفطية صاحبة المتياز العاملة في تلك الدول، وفي نفس الوقت كانت هناك زيادة في الأسعار بشكلٍ ملحوظ مما عاد إلى الدول المنتجة بزيادة إيراداتها، كذلك كانت هناك بعض من دول أوبك في خلاف مـع الشركـات مثل العراق حيث بادر إلى تأميم ثروته النفطية، كذلك بالنسـبة إلى الجزائـر وليبيـا، أمـا بقية دول الأوبك وخاصةً الخليجية فقد طالبت بزيادة نسبة المشاركة وحققت نجاحات في ذلك. وبذلك نلاحظ أن دول الأوبك اسـتطاعت ضـمن هـذا الاتجـاه أن تحقـق مبـدأ المشاركة والقسم الآخر حقق مبدأ تأميم ثروته النفطية.

استناداً لما ورد فأن الدول المنتجة استطاعت وضمن الاتجاهات الثلاثـة أن تكـون صاحبة الكلمة في مسألة الإنتاج، بعد أن كانت بيد الشركات وسوف نتطرق إلى موضـوع الإنتاج في البحث القادم بشكلٍ تفصيلي.

المطلب الثاني

الأسباب الأساسية التي تدعو دول الأوبك إلى اتخاذ سياسة مبرمجة للإنتاج

أن سياسة الإنتاج في الدول النامية مرتبطة بالسياسة الحكومية للدول المنتجة، وأن العوامل التي تدعو الدول المنتجة لتوحيد جهودها من أجل تنظيم الإنتاج بشكلٍ عقلاني يضمن المحافظة على الثروة النفطية، والاستفادة من العوائد بشكلٍ إيجابي من أجل تطوير هذه البلدان وهي عوامل ذاتية تنبع من واقع هذه الدول ذات الاقتصاد الوحيد الجانب، **ونستطيع هنا أن نبين أسباب برمجة الإنتاج**[1]:

1- أن النفط كمصدر ناضب، إذن فهو مورد غير متجدد بالنسبة للدول المنتجة للنفط لذلك يجب أن تعمل هذه الدول على إنتهاج سياسة اقتصادية بعيدة النظر تهدف إلى تقليل الاعتماد على موارد النفط، وهذا الاتجاه مازال بعيد التحقيق مع الأسف بالنسبة لأغلبية البلدان النامية.

2- أن من الأمور الهامة بالنسبة للبلدان المنتجة زيادة معامل الاستخراج وذلك باستخدام أحدث الطرق الفنية في الحفر والتطوير والإنتاج كزيادة عدد الآبار المنتجة واستخدام ضخ الماء في المكمن من أجل خلق تنمية في الأقطار المنتجة بأسرع وقت.

3- أن تنظيم الإنتاج هو عملية هامة لتعزيز وحدة البلدان المنتجة وصيانة مكاسب الأوبك وضمان تطوير سياسة تصحيح الأسعار بشكلٍ يسمح باستمرار الحصول على عوائد عادلة من النفط المنتج.

4- أن تنظيم إنتاج النفط سيسمح بتقليل الطاقات الإنتاجية العاطلة، ففي الوقت الحاضر يجري في بعض البلدان لدول الأوبك تطور لا عقلاني لطاقات الإنتاج.

---

(1) محمد علي عبد الكريم الماشطة، مصدر سابق، ص 205.

5- بعض البلدان المنتجة تواجه الآن ولفترة فيضاً كبيراً سواء من طاقتها الإنتاجية أو إنتاجها الفعلي بالنسبة لقدرة اقتصادها الاستيعابي وهذا يتم على حساب نضوب الحقول (المكامن الرئيسية فيها) وهذا ما أشرنا إليه ضمن اتجاهات دول الأوبك بعد عام (1970م).

أن الدول المنتجة من مصلحتها أن تضع ضوابط لبرمجة إنتاجها وفق أسس تنسجم مع متطلبات المحافظة على المكامن الرئيسية أطول فترة ممكنة، وقد دعا العراق لذلك في مؤتمرات الأوبك بضرورة التنسيق بين أعضاء الأوبك، وتوزيع الطلب العالمي على نفوطها الخام، وفق الطريقة التي تمنع احتمالات خلق أي منافسة بين أعضاء دول الأوبك والتي انعكست وتنعكس سلباً على قطاعاتها النفطية ثم على تنميتها ومسيرتها الاقتصادية كدول نامية بصورةٍ عامة، وعلى قسم من أعضائها ذوي المعدلات المنخفضة في تصدير النفط الخام، بشكلٍ خاص وبالوقت نفسه فأن إتباع دول الأوبك لأسلوب التخطيط العلمي للإنتاج سيطيل من عمر الاحتياطي النفطي في أراضي دول الأوبك، لذلك فأن عدم تطبيق هذا الأسلوب جعل من احتياطي دول الأوبك مكملاً لتغطية بقية الطلب على النفوط الخام المنتجة في مناطق ودول خارج الأوبك.

استناداً لما ورد قامت دول الأوبك بمساعدة الدول النامية الفقيرة مساعدةً عقلانيةً من فوائض الإيرادات، كما فعل العراق حيث أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في ذلك الوقت (عن تقديم القروض طويلة الأجل وبدون فائدة إلى البلدان النامية المتعاقدة مباشرةً على شراء النفط العراقي بما يعادل العلاوات الإضافية على السعر الرسمي خلال الفترة من (1979/6/1م) لغاية (1979/12/31م))[1]. إضافةً لذلك فأن دول الأوبك تُعطي الأولويات لتجهيز الدول النامية بالنفط ومنتجاته بشكلٍ مباشر.

---

(1) تايه عبد الكريم، العراق يوضح موقفه من مسالة أسعار النفط،(وزارة النفط- قسم الإعلام)، 1980م،ص 12-13.

العوامل المؤثرة في رسم السياسة النفطية لأوبك:

منذ تأسيس الأوبك عـام (1960م) لغايـة (1970)، وكـما أشرنـا سـابقاً اسـتطاعت الأوبك مـن المحافظـة عـلى الأسـعار، وعـدم السـماح للشركـات بتخفيضـها مـرةً أخـرى، وحاولت دول الأوبـك رفـع الأسـعار خـلال هـذه الفـترة، إلا أنهـا لم تسـتطع ذلـك، وقـد اعتمدت دول الأوبك على زيادة حجم الإنتاج لتوليد زيادات في الإيرادات وكانـت هـذه المنافسة بهذا الصدد وخاصةً بين إيران وجيرانها في الخليج العربي فضلاً عـن ليبيـا حيـث حققت هذه الدول معدلات إنتاجية عالية وكما هـو خـلال سـنة (1969م). حيـث كـان إنتاج إيران (3.375) ألف ب/ي والسـعودية (2.995) ألـف ب/ي وليبيـا (3.110) ألـف ب/ي[1].

أن النفط اكتشف سنة (1958م) في ليبيا وبدأ الإنتاج سنة (1961م) ولكـن لغايـة سنة (1966م) لم يكن الإنتاج له أي تأثير في السوق العالمية حيث كان صفراً.

أن الزيـادة التـي حققتهـا الـدول الثلاثـة في الإنتـاج خـلال السـتينات (إيـران والسعودية وليبيا) كانت كبيرة ولكن الملفت للنظر أن النمو المثير في (ليبيـا) وكـما أشرنـا كان نتيجة طبيعية للوضع المحظوظ جداً في ذلك البلـد كونـه منطقـة نفطيـة مكتشـفة حديثاً وكانت مختلف الشركات ومن ضـمنها الشركـات الأمريكيـة المسـتقلة قـد عملـت بمبدأ تحقيق الأرباح العالية بأقصى فترة ممكنة بعـد سـنة (1966م) لـذلك كـان الإنتـاج يتصاعد بوتائر عالية جداً.

أما من جهة السعودية وإيران، فالبلدان متنافسان من أجل الحصـول عـلى كميـة أكبر من النمو في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر مركز الثقل النفطـي العـالمي، حيـث أن إيران تريد أن تصبح أول دولة منتجة بالشرق الأوسط وتعيد مركزها الذي فقدته بين عام (1951-1953م) على اثر التأميم، وكان شاه إيران يرى أن إيران أكبر دولـة في الشرق من ناحية النفوس، لذلك يجب أن تحظى بقدر أكبر من التنمية.

---

(1) BP Statistical Review of the World Oil Industry, 1969, p.19.

أما السعودية فكانت مركزة على أن تستمر في زيادة الإنتاج وعدم التأخر في ذلك عن دول المنطقة.

هذه هي الفترة التي مرت بها دول الأوبك خلال فترة الستينات، أما الفترة الزمنية التي أعقبت عام (1970م) **فنستطيع أن نقسم دول الأوبك إلى ثلاث مجموعات حيث كمية الإنتاج وعدد النفوس والتأثير في السوق النفطية العالمية وكما يأتي[1]:**

المجموعة الأولى: (السعودية والكويت والإمارات العربية وقطر)

تتميز هذه المجموعة من الدول باقتصاديات نفطية ضخمة ذات مردودات مالية ضخمة جداً إضافةً إلى احتياطات نفطية ضخمة مؤكدة، يجعل لها القدرة على زيادة الإنتاج النفطي لذلك نرى أن مستوى دخل الفرد عالي جداً في هذه البلدان كون حجم سكانها منخفض.

وتهدف مجموعة هذه الدول وخاصةً السعودية والإمارات إلى زيادة مردوداتها المالية من النفط على المدى البعيد مع المحافظة على النفط كسلعة رئيسية في الطاقة العالمية، لذلك يلاحظ أن موقف السعودية من الأسعار في أوبك هو معارضة زيادة الأسعار منطلقة من تجنب حدوث الطفرة السعرية لذلك قامت بمعارضة تعديل الأسعار عام (1974-1978م) كذلك نلاحظ موقفها في مؤتمر الدوحة في كانون الأول عام (1976م) لغاية تموز (1977م) حيث أصرت أن تكون الزيادة (5%) بينما مجموعة الأوبك كانت تطالب بالزيادة بحدود (10%) فضلاً عن ذلك كانت السعودية وراء ارتفاع الأسعار للفترة من عام (1979-1981م) حيث حذر وزير النفط السعودي (بعد مؤتمر جنيف في 26 آذار 1979م) البلدان الغربية المستهلكة للنفط أن تخفف من استعمال النفط، وإلا فأنها ستخلق الظروف الملائمة لحدوث ضائقة نفطية وزيادة رهيبة أخرى في أسعار النفط، فبعد أن كان إنتاج أوبك يشكل نسبة (23.7%)

---

(1) إيمان عبد خضر، إستراتيجية الأوبك والأزمة الراهنة الواقع والآفاق المستقبلية، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1986م، ص104.

من إجمالي الإنتاج العالمي عام (1960م)[1] تزايدت نسبته إلى (40.5%) في عام(1977م).

أما من ناحيـة الإنتـاج فقـد كانـت ترفـع الإنتـاج لمنـع حـدوث شـحة في العـرض النفطي في السوق النفطية الدولية فقد كان إنتاجها عـام (1978م) (8.315) ألـف ب/ي وفي عام (1979م)، كان الإنتـاج (9.555) ألـف ب/ي واسـتمرت برفـع الإنتـاج لتعـويض انخفاض النفط الإيراني والعراقي المتضرر نتيجة الحرب العراقية- الإيرانية فأنتجت خلال عام (1980م) (9.990) ألف ب/ي وفي عام (1982م) كان الإنتاج (9.985) ألف ب/ي[2].

لقد كانت سياسة السعودية في الأسـعار والإنتـاج قـد أدت إلى أضـعاف السـيطرة لمنظمة الأوبك على السوق النفطية بسبب تعـدد الأسـعار فضـلاً عـن وجـود وفـرة مـن الفائض النفطي الذي أعطـى الحـافز الاقتصـادي لعمليـة التخـزين الاسـتراتيجي للـدول المستهلكة للنفط.

المجموعة الثانية: (نيجيريا وأندونيسيا)

تتميز مجموعة هذه الدول باقتصاديات نفطية أقل من المجموعة الأولى إذ تعاني مـن انخفـاض في حجـم احتياطاتهـا المؤكـدة وانخفـاض قابليتهـا التصـدرية وضـعف إمكانياتها المادية مما جعل إنخفاض دخل الفرد مسألة اعتياديـة بسـبب حجـم سـكان هذه المجموعة.

تهدف هذه المجموعة إلى زيادة الموارد المالية من النفط في الأجـل القصـير لـذلك فأنها كانت تعمل كتيار مستقل داخل الأوبك لرفع الأسـعار بسرعـة وقـادت الأوبـك إلى اتخـاذ قـرارات الطفـرات السـعرية وتمكنـت مـن تحقيـق ذلـك للفـترة (1979-1981م) مستفيدة من الظرف والشحة المفتعلة في سوق الـنفط العالميـة حيـث وصـلت الأسـعار

(1) قاسم أحمد العباس، أسعار النفط - الواقع والآفاق، منشورات النفط والتنمية، بغـداد، 1977م، ص 15-17.

(2) المصدر نفسه، ص 17.

عـام (1979م) إلى(14.54 ثـم 18 ثـم 23.5) دولار للبرميـل الواحـد وفي عـام (1980م) وصـلت إلى (32-37 ومـن 36-41) دولار للبرميـل الواحـد وعـام (1981م) وصـل سـعر البرميل الواحد إلى (34) دولاراً[1].

لقد دعمت موقف دول المجموعة الثانية كل مـن ليبيـا وفنـزويلا حيـث نـرى أن السياسـة الليبيـة كانـت تـدعم كثـير مـن المـنظمات وحركـات التحـرر في العـالم بحيـث أصبحت ليبيا بحاجة إلى موارد مالية ضخمة من أجل توفير الموارد المالية لهذه الحركـات والمنظمات فلذلك ساندت مسألة رفع الأسعار أما فنزويلا فكانت تريـد تحقيـق انتعـاش اقتصادي يساعدها في تطـوير نفطهـا الخـام الثقيـل جـداً رغـم امـتلاك طاقـات تصـفية ضخمة. وقد أدت هذه السياسـة إلى إيجـاد فروقـات سـعرية كبـيرة لـنفط الأوبـك مـما ساهم في إضعافها في السيطرة على عمليات تحديد الأسعار في السوق العالمية.

المجموعة الثالثة: (العراق وإيران)

تتميز مجموعة هذه الدول بارتفاع نسبة حجم الصادرات النفطية مقارنةً بحجـم متوسـط الاحتيـاطي النفطـي المؤكـد، وأن هـذه المجموعـة لهـا القـدرة الاسـتيعابية لاقتصادياتها مما يجعل الفائض المالي شحيح لديها وفي بعض الأحيان تكون هـذه الـدول بحاجة إلى قروض مالية مـن أجـل تنميـة اقتصـادياتها لـذلك نـرى أن دخـل الفـرد فيهـا متوسـط وفي بعـض الأحيـان مـنخفض. وتهـدف هـذه المجموعـة التعـديلات السـعرية المتوازنه من أجل المحافظة على القـوة الشرائيـة للبرميـل المصـدر. كـذلك تعـارض هـذه الدول الطفرات السعرية العالية لتتجنب الإضرار بمصالحها الاقتصادية في المدى البعيد.

أن هـذه المجموعـة تحـاول التوفيـق بـين المجموعـة الأولى والثانيـة مـن أجـل التوصل إلى موقف موحد لجميع الدول من أجل وحدة الأوبك، ولكن قسماً من دول هذه المجموعة ينحاز بعض الأحيـان لإحـدى المجمـوعتين نتيجـة المواقـف السياسـية

---

(1) وزارة النفط العراقية، قسم الطاقة، سوق النفط، 1981م.

والاقتصادية للدولة العضو. فإيران مثلاً كانت خلال (1974-1977م) تؤيد مسألة تصعيد الأسعار بشكلٍ كبير جداً من أجل تحقيق الأهداف العسكرية والسياسية التي كان يسعى الشاه لتحقيقها.

استناداً لما ورد نستنتج أنه لا توجد هناك دولة فاعلة في أوبك تستطيع أن تقود المنظمة بالاتجاه الذي ترغب فيه، لذلك نرى أن كل دولة عضو تملي عليها ظروفها السياسية والاقتصادية الموقف الذي تتخذه في السياسة النفطية داخل أوبك.

تأثير العوامل الخارجية في سياسة الأوبك:

أن سياسة الأوبك في رفع الأسعار جاءت نتيجة الخلفية التاريخية للأسعار المتدنية للنفط بين سنة (1947-1970م)، حيث كانت تسير في هبوط مستمر، في حين كانت أسعار البضائع المصنعة والخدمات في المدة نفسها تسير نحو الارتفاع بينما وصل سعر البرميل العربي عام (1975م) حوالي(10)دولارات وهو سعر عادل ومتزن وأن ارتفاع السعر هو لإزالة الظلم وعدم المساواة الاجتماعية بين المنتجين والمستهلكين التي دامت سنوات طويلة إضافة لذلك فأن حالة الفقر تحرمهم من الحصول على التكنولوجيا واستيراد الضروريات وتحرمهم من السعادة والرفاهية في الحياة إضافةً لذلك تجعل التقدم الاقتصادي لديهم صعباً (حيث يلعب النفط دوراً مهماً في تقدم اقتصاديات الدول المنتجة للنفط لأن اقتصادها وحيد الجانب ويعتمد بالدرجة الأولى على النفط).

وفي الجهة المقابلة كانت الدول المستهلكة المتقدمة تنعم بالرفاه والتقدم العلمي والتكنولوجي على حساب بلدان الأوبك. كذلك نرى أن الدول المستهلكة المتقدمة تمنع الدول المنتجة للنفط في منظمة أوبك من المشاركة في النشاطات المتعلقة بالعملية

النفطية مثل (تكرير النفط ونقله – وتسويقه ... إلخ)، إضافةً لهذا **كانت الدول المستهلكة قد حققت أمورا كثيرة من جراء انخفاض سعر النفط وكما يلي**[1]:

1- خلق حياة مرفهة للمواطن في الغرب.

2- أدى إلى الاستهلاك وسرعة نفاذ مادة ثمينة جداً (النفط الخام) من وجهة النظر الإستراتيجية الحياتية.

3- منع المجهودات الفعالة في سبيل الاستفادة من مصادر الطاقة الأخرى مثل الفحم الحجري.

4- تخفيض برامج البحث العلمي لإيجاد مصادر أخرى للطاقة.

5- أدى إلى أن يجعلوا (أي البلدان المستهلكة المتقدمة) النفط وقوداً رخيصاً فقط بدل من استخراجه من الصناعات البتروكيمياوية أو الطبية أو الغذائية ... إلخ.

6- أدى إلى جعل مقادير ضخمة من الغاز الطبيعي الثمين طعمة للنار المشتعلة ليلاً ونهاراً.

استناداً لما ورد نرى أن التطور الهائل والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لدول الغرب كانت بسبب سعر النفط المنخفض فضلاً عن احتفاظها بمخزون الفحم والمواد الأخرى الخاصة بالطاقة، أن التطورات السياسية والاقتصادية خاصةً بعد العدوان الإسرائيلي على العرب عام (1973م) أدت إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بسبب الحضر النفطي العربي على الدول التي شاركت في العدوان والدول التي ساندته، ورغم ارتفاع الأسعار ارتفع استيراد دول الغرب من النفط فضلاً عن وجود أسباب أخرى لذلك كما يأتي[2]:

---

(1) مركز الدراسات والبحوث، مستقبل النفط وتصديره في العراق في ضوء مستقبل سوق النفط العالمية، بغداد، 1984م، ص 6.

(2) جانيكر أموزكا، نفط الخليج العربي والاقتصاد العالمي، ترجمة: محمد وصفي أبو مقلي، العراق، جامعة البصرة، 1980م، ص 18.

1- المميزات الطبيعية لنفط الخليج العربي

والذي يُمثل النسبة الكبرى من نفط الأوبك حيث أن استيراد أوروبا الغربية عام (1974م) أكثر من استهلاك النفط البالغ (16) مليون ب/ي كذلك نلاحظ أن اليابان قد بلغت استيراداتها (80%) من وارداتها البالغة (5.5) مليون ب/ي إضافةً لذلك فأن (20%) من الاستهلاك العالمي للنفط و (60%) من وارداتها النفطية تأتي من أوبك. يُضاف لكل ذلك أن انخفاض تكاليف الإنتاج للبرميل الواحد من النفط للشرق الأوسط وخاصةً بلدان أوبك العربية إعطاء ميزة كبيرة جداً عن بقية النفوط العالمية.

2- التوقعات المحدودة لجميع مصادر الطاقة

أن دول أوروبا الغربية وأمريكا واليابان لا يُمكن لهم الاستغناء عن نفط أوبك، وخاصةً نفط الشرق الأوسط (العربي) وذلك للصعوبات الكبرى في الاستغناء عن مواد يًمكن أن تحل محل واردات النفط من وجهة نظر تكنولوجية.

3- الحاجة لأسواق البضائع والخدمات ولإمكانات رأس المال

أن العالم الغربي لم يكن مرتبط بدول الأوبك والدول النامية عامةً من خلال النفط فقط فحاجته إلى مصادر مالية لحصول على رأس المال وإلى أسواق الشرق الأوسط المربحة لتصدير بضائعه وخدماته قد جعلت هذا الارتباط أكثر متانة. لأنه من أجل التقليل من الاعتماد على نفط الأوبك كمادة أساسية للطاقة لن يكون ميسور التحقيق بدون استخدام رؤوس الأموال الضخمة (وأغلبها أموال عربية من واردات النفط خاصةً دول الخليج) في البحوث العلمية وبناء التجهيزات اللازمة.

أن أسواق الشرق الأوسط مهمة بالنسبة للبضائع الغربية والخدمات ضمن مجموع مداخل صادرات أوبك لعام (1974م) البالغة (97) مليار دولار نالت ست دول شرق أوسطية مبلغ (57) ملياراً وهو ما يعادل (8%) من مجموع التجارة العالمية لعام (1974م) حيث أن معدل المدفوعات النفطية للعالم الغربي تقدر بـ(60) مليار

دولار ونيف وكانت عائدات مصدري النفط من الـدولارات في البدايـة توضـع تلقائيـاً في المصارف التجارية الغربية على شكل ودائـع مصرفيـة أو قـروض للـدول الصـناعية **ومـن أجل سداد الغرب للديون لقاء هذه المبالغ قامت الدول الرأسمالية المستهلكة بالآتي**[1]:

أ- زيادة صادراتها من البضائع والخدمات لدول الأوبك والشرق.

ب- تشجيع الدول النفطية لتوظيف رأس المال في البلدان المتقدمـة عـلى أوسـع مدى وذلك يعني الاتجاه لزيادة رأس المال واستخدامه لأطول فترة زمنية ممكنة.

والنقطتان أعلاه سوف يستطيع بها الغرب أن يحافظ على معدل العمل والـدخل القومي وتنمية موارده ويدفع الديون المترتبه عليه.

4- العوامل السياسية والجغرافية

أن ظهور قوى اقتصادية وسياسية جديدة في المنطقة (اليابـان كقـوة اقتصـادية – الاتحاد السوفيتي السابق كقوة سياسـية ... إلـخ) جعـل اهـتمام دول الغـرب والولايـات المتحدة بالأخص أن تعطي اهتمامات واضحة جداً لمنطقة الشرق الأوسـط والتـي يَكمـن ثقل أوبك النفطي فيها لأن أي تراجع في هذه المنطقة سوف يجعل المجال مفتـوح أمـام المنافسين.

كل هذه العوامل الواردة ساعدت دول الأوبك عـلى اتخـاذ قرارهـا برفـع الأسـعار عام (1973-1974م) لأن الظروف التي سبق ذكرها كانت بجانب دول المنظمة حيـث لا يستطيع الغرب من الاستغناء عن نفط الأوبك. هذا من جانب ومن جانـب آخـر كانـت دول منظمة أوبك لها عوامل ذاتية تدفعها إلى رفع الأسعار من أجـل تنميـة دولهـا كـون النفط ثروة ناضبة لذلك نرى أن هناك ثلاثة عوامل كانت تربط الأوبك بالغرب من أجل تطوير دولها وهي:

---

(1) جانيكر أموزكا، مصدر سابق، ص 20.

1- الحاجة إلى الدخل من العملات الصعبة والمساعدة على التنمية

أن عائدات النفط ازدادت أهميتها بشكلٍ كبير كدعامة للتنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة منذ عام (1973-1974م) وتعتبر العائدات النفطية من أهم المصادر للحصول على العملة الصعبة إضافةً إلى أنها تُشكل قسماً كبيراً من ميزانيات حكومات دول الأوبك ذات الاقتصاد الوحيد الجانب، وأصبحت العائدات النفطية عاملاً حياتياً لا يُمكن إغفاله لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في البلاد. ونأخذ مثلاً نسبة العائدات النفطية في ميزانية دولة الكويت تزيد عن(90%) وفي السعودية تزيد عن (90%) أيضاً وكذلك العراق (90%)[1].

2- الاعتماد على تكنولوجيا الغرب وأسواقه

أن أقطار أوبك كافة ذات اقتصاد مرتبط بالدول المتقدمة وهي بحاجة إلى كل أنواع البضائع والخدمات إضافةً لذلك أن بعض دول الأوبك لها برامج ضخمة للتنمية الاقتصادية من أجل تصنيع بلادها وتحويل اقتصادها من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد متنوع الجوانب حيث أن دول الأوبك لا تستطيع أن تحقق اكتفاءً ذاتياً حتى على مستوى في المعيشة حيث أن أي تطور في المجال النفطي لا يُمكن أن يحدث بدون المساعدة الغربية ولفترة طويلة لأن الدول الغنية في أوبك مثل العراق وإيران فأنها تقوم بإنشاء المشروعات البتروكيماوية الضخمة واستخراج المعادن وتنقيتها وهذا يتطلب وقت طويل لتطوير هذه الصناعات الضخمة.

إضافةً إلى ذلك دخول هذه الدول في مجال الصناعات الالكترونية وبناء المفاعلات الذرية، كل هذه الأمور يُعتمد بها على الغرب المتقدم، هذا من جهة دول الأوبك النفطية، أما الدول التي تتوفر بها ثروات غير نفطية فأنها مضطرة (من أجل تصنيع بلادها) أن تقوم بإجراءات تكثيف رأس المال والاستفادة من الخدمات الفنية.

---

(1) جانيكر أموزكا، مصدر سابق، ص 57.

استناداً لما ورد نرى أن الحضر النفطي سنة (1973م) فضلاً عن العوامل الخارجية الأخرى (عدم وجود إمكانيات للغرب للاستغناء عن نفط دول الأوبك) عملت دول الأوبك على تطوير بناها التحتية لغاية عام (1979م) حيث بدأ العد التنازلي لذلك لأنه خلال هذه الفترة حدثت عدة تغيرات في رسم سياسة الدول المستهلكة اتجاه المنتجة فقد قامت الدول المستهلكة (دول وكالة الطاقة الدولية) بالعمل على إيجاد البدائل للنفط واستمر هذا حيث اقتنعت هذه الدول أن تطوير البدائل قد حقق ما كان بالإمكان تحقيقه لأن الاستمرار بهذا الاتجاه سيكلفها كثيراً في المستقبل بما لا يتناسب وما يُمكن تحقيقه من اكتشافات لحقول نفطية جديدة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى قامت الدول المستهلكة بشن حملة ظالمة ضد الدول المنتجة باعتبار أن أسعار النفط هي سبب التضخم في حين أن الأرقام تدحض هذا الاتجاه حيث أن أسعار النفط قد ساهمت في التضخم بنسبة (1.45-2.4%) فقط من مجموع معدل التضخم لعام (1974م) والبالغ نحو (12-13%)[1].

أن الدول الرأسمالية الكبرى استطاعت إقناع الدول النامية خارج دول الأوبك أن سبب المشاكل المالية التي تعاني منها بلدانها (النامية) هي دول الأوبك من خلال رفع سعر النفط حيث أن ذلك أثر في ميزان مدفوعاتها وارتفاع ديونها الخارجية بشكلٍ كبير إضافةً إلى استنزاف كبير في حصيلة عوائد الصادرات لخدمة هذه الديون فضلاً عن رفع الزيادات الكبيرة في تكاليف استيراداتها (كل هذا كان بسبب ارتفاع أسعار النفط من قبل دول الأوبك). حيث بلغ العجز في ميزان مدفوعات الدول النامية (غير النفطية) الأعضاء في صندوق النقد الدولي بمقدار (244) بليون دولار عام (1974-1979م) وارتفع ذلك عام (1980م) فبلغ(302) بليون دولار وقد عالجت هذه الدول لتمويل العجز من خلال احتياطاتها الرسمية والتي بلغت (54) بليون دولار خلال نفس الفترة كذلك هناك القروض الرسمية والخاصة طويلة المدى.

---

(1) حسين عبد الله، مصدر سابق، ص 583.

والجدول رقم (8) يوضح ذلك[1].

جدول رقم(8)

مصادر تحويل العجز الحاصل في ميزان مدفوعات البلدان النامية

(1974-1979م) بليون دولار

الاستخدامات	بليون دولار	مصادر التحويل
العجز في الحساب الجاري	234	التدفقات المالية عدا القروض 52
الزيادة في الاحتياطات الرسمية	54	صافي القروض طويلة المدى 184 صافي استثمارات أجنبية مباشرة 33 صافي تدفقات مالية أخرى 21
المجموع	288	290

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حالة الكساد التضخمي في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى والذي اتسم بانخفاض في مستويات النشاط الاقتصادي والعمالة صاحبها ارتفاع في مستويات الأسعار قد أثر على البلدان النامية في مجالين:

أ- ارتفاع أسعار الصادرات كافة من الدول الصناعية بشكلٍ كبير جداً إلى الدول النامية.

ب- انخفاض في طلب المواد الأولية من قبل الدول الصناعية والتي تُنتجها الدول النامية نتيجة الكساد الاقتصادي للدول الصناعية.

3- عدم تقديم المساعدات من قبل الدول الصناعية الكبرى للدول النامية

حيث لم يُصادق مجلس النواب الأمريكي عام (1974م) على لائحة المساعدات للبلدان النامية وكان تعليلهم لهذه الخطوة أن مسؤولية الوضع السيئ للدول الفقيرة يقع على أكتاف دول الأوبك.

---

(1) فائق عبد الرسول، خلاصة للآثار الحالية للكساد التضخمي وتصحيح الأسعار على البلدان النامية، بغداد، 1980م.

نتيجةً للظروف التي ذكرناها فأن الدول النامية طالبت الدول المنتجة للنفط بمساعدات كبيرة من أجل مواصلة تطورها الاقتصادي وقد سبق وأن أشرنا في مبحثٍ سابق عن مساعدات الأوبك للدول النامية وهي مساعدات ضخمة جداً إضافةً لذلك ورغم المساعدات الضخمة تطالب الدول النامية من الأوبك تخفيض أسعار النفط لأن ذلك سوف يساعد في دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي إمكانية إيجاد انتعاش اقتصادي.

نستنتج من ذلك أن دول وكالة الطاقة الدولية استطاعت أن تقنع الدول النامية غير المنتجة للنفط من أن سبب فقرها هو ارتفاع أسعار النفط وبالقابل بدأت هذه الدول بالضغط على الأوبك من أجل خفض أسعار النفط. وهكذا نلاحظ كيف بدأت الدول النامية تطالب الأوبك بالمساعدات وتخفيض الأسعار وفي المقابل أرادت الوكالة الدولية أن تُشعر الأوبك بأن الاقتصاد الدولي مترابط بسلسلة تتأثر بخط مستقيم واحد ولذلك فلابد من الموازنة في مسألة الأسعار والإنتاج من أجل استمرار النظام الاقتصادي العالمي.

لقد أدى الإنتاج العالمي وما صاحبه من ارتفاع في الأسعار إلى خلق تراكمات مالية كبيرة لم تستطيع دول الأوبك من استيعابها وتكدست هذه الموارد في البنوك العالمية واستمرت هذه الحالة إلى سنة (1983م) حيث بدأ العد التنازلي في الإنتاج والأسعار إلى أن وصل الإنتاج في كانون الثاني عام (1987م) إلى (15.948) مليون ب/ي وبسعر (17.52) دولار للبرميل الواحد للنفط السعودي الخفيف 34 درجة لذلك نرى أن الدول المنتجة حققت أرباح خيالية خلال الفترة (1974-1980م). وكان ارتفاع الأسعار رد فعل طبيعي وعادل لدول الأوبك اتجاه الدول المستهلكة التي استغلتها فترة طويلة جداً. وسوف نتناول في مبحثٍ قادم وبشكلٍ مفصل مسألة الإنتاج والمراحل التي مر بها.

الاتجاه العام لأوبك (1973-1980م)في الإنتاج والأسعار(فترة الانتعاش):

نود أن نبين وبشكلٍ موجز طبيعة الإنتاج وما رافقها من ارتفاع لسعر نفط الأوبك نتيجة القرارات التي اتخذت منذ عام (1973م) لغاية عام (1979م) وبداية عام (1980م) حيث وصلت أسعار النفط إلى (23.5) دولار للبرميل الواحد عام (1979م) و(36-41) دولار للبرميل عام (1980م).

وفي نفس الوقت قامت الأوبك أيضاً بزيادة إنتاجها فبلغ عام (1973م) (31.280) ألف ب/ي واستمر هذا المستوى لغاية عام (1979م) حيث وصل (31.465) ألف ب/ي والجدول رقم (9) يوضح ذلك[1].

جدول رقم (9)

ألف برميل كمية الإنتاج مع سعر البرميل الواحد بالدولار

السنة	نهاية عام 1973	1975	1977	1979	1980
الإنتاج	31.280	27.530	31.690	31.465	27.445
السعر	-11.65 11.251	11.510	12.70	23.50	41-36

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الارتفاع في الإنتاج سببه الارتفاع في أسعار السوق إضافةً إلى متطلبات التنمية للأقطار المنتجة حيث كانت بحاجة إلى موارد مالية من أجل تلبية هذه المتطلبات.

تأثير الأمانة العامة لمنظمة الأوبك (الجهاز التنفيذي):

نظراً لما تتمتع به الأمانة العامة في المنظمات والهيئات الدولية من تأثير في سياسة المنظمة، أود أن أبين تأثير الأمانة العامة لأوبك (الجهاز التنفيذي) على المنظمة: لقد نصت المادة (25) من الدستور "**تضطلع الأمانة بالمهام التنفيذية للمنظمة بتوجيه من مجلس المحافظين**"[2]. والذي يتكون من الأمين العام ونائبه وعدد من الموظفين،

---

(1) BP-Statistical Review of World Energy, June, 1984, p.5.

(2) و (2) انظر ملحق رقم (1).

والأمين العام هو أعلى موظف مسؤول في الأمانة ومخول قانوناً صلاحية تمثيل المنظمة وإدارة شؤونها وفقاً لتوجيهات مجلس المحافظين، (الذي يتكون من الأمين العام ونائبه وعدد من الموظفين، والأمين العام هو أعلى موظف مسؤول في الأمانة ومخول قانوناً صلاحيات تمثيل المنظمة وإدارة شؤونها وفقاً لتوجيهات مجلس المحافظين).

يتم اختيار الأمين العام من بين رعايا أحد البلدان الأعضاء في المنظمة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وللمدة نفسها وبقرار جماعي وفي حالة عدم الحصول على قرار جماعي فأن الأمين العام سيُعين بطريقة التناوب لمدة سنتين دون الإخلال بالشروط الخاصة بالمؤهلات (م/28)[2].

بعد تعيين الأمين العام يقوم بدوره بتعيين رؤساء ومديري الأقسام بموافقة مجلس المحافظين ويتم التعيين لموظفي الأمانة بعد ترشيحهم من قبل حكوماتهم المعنية أو عن طريق التعيين المباشر وفقاً لنظام خدمة الموظفين وهنا تكمن أهمية قرار الأمين العام بشأن الموازنة بتوزيع المناصب على رعايا الأعضاء.

إن موظف الأمانة العامة موظف دولي له صفة دولية صرفة وهذا يجعلهم خلال عملهم كوحدة مستقلة لا تتلقى الأوامر من أي سلطة خارج نطاق المنظمة ورغم ذلك نلاحظ أن الأمين العام لم يلعب دوراً رئيسياً وملموساً كما يفعل قسم من الأمناء العامين في بعض المنظمات الدولية (الأمين العام للأمم المتحدة مثلاً) ولعل مرجع ذلك هو قصر المدة التي يقضيها الأمين العام في منصبه والعدد المحدود للدول الأعضاء في المنظمة وحرصها على عدم التنازل عن أي من صلاحياتها إلى الأمين العام[1].

لذلك نلاحظ أن دور الأمين العام محدود وفي كثير من الأحيان يبرز اسم أحد وزراء النفط من الدول الأعضاء في المنظمة أكثر من الأمين العام، لذلك نرى أن دور

---

(1) صالح جواد كاظم، المنظمات الدولية، بغداد، 1979م، ص 425.

الأمانة العامة لم يكن له فاعلية في رسم سياسة المنظمـة وذلـك نتيجـة طبيعـة المنظمـة والتي سبق وأن أشرنا لها بأنها تجمع جمعته المصلحة النفطية فقط.

المطلب الثالث

إستراتيجية السياسة النفطية لوكالة الطاقة الدولية

سبق وأن تناولنا في مبحث سابق نشأة وكالة الطاقة الدوليـة والهيكـل التنظيمـي لها وفي هذا المبحث سنتناول السياسة والأهداف التي أعلنت عنها عنـد التأسـيس فضـلاً عن أن هناك أهداف خفية لم تعلن عنها، تعمل وكالـة الطاقـة الدوليـة بشـتى الوسـائل المباشرة وغير المباشرة من أجل تحقيقها على عكس منظمة الأوبك التي لا يوجـد لهـا أي أهداف خفية ونود في هذا المبحث أن نبين الأهداف العلنية والسريـة والوسـائل لتنفيـذ هذه الأهداف[1].

1- الأهداف العلنية:

أ. توفير الإمدادات البترولية المضمونة وفقاً لشروط معقولة.

ب. اتخاذ الإجراءات المشترطة الفعالة لمواجهة الطوارئ في الإمدادات البترولية.

ج. تنمية علاقات التعاون مع الدول المنتجة للبترول والدول الأخرى المستهلكة لـه ومـن بينها دول العالم النامي.

د. القيام بدور أكثر فعالية في مجال الصناعة البترولية.

ه. تقليل الاعتماد على البترول المستورد وخاصةً من أوبك.

أن هذه الأهداف في حقيقتها تمثل وجود الوكالـة مـن أجـل التعـاون بـين الـدول المستهلكة والدول المنتجة ولكن هناك الأهداف السرية للوكالة والتي سـوف نستعرضـها لاحقاً تُبين أن الوكالة وُجدت من أجل المجابهة لدول الأوبك.

(1) Annual Report on Energy Research Development and Demanstration Activities of the I.E.A, 1981-1982.

2- **الأهداف السرية (غير المعلنة) لوكالة الطاقة:**

أ. تكوين وتنمية مخزون إلزامي من النفط المستورد بما يكفي استهلاك (90) يوماً على الأقل ولمدة سنة كاملة أو أكثر للدول التي ترغب في ذلك كما أن هدف هذا المخزون وأن كانت (كل دولة تملك مخزونها الخاص بها منفردة) فأنها ملزمة بموجب اتفاقية الوكالة للاستفادة منه لصالح مجموعة الدول الأعضاء. ولضمان تنفيذ هذا الالتزام عملت الوكالة منذ تأسيسها على تنظيم وإدارة هذا المخزون وفقاً للشروط والحالات التي تحددها الوكالة.

أن الخزين ضمن سياسة الوكالة هو تجنب أضرار حظر نفطي أخر ضد بعض أعضاء الوكالة أو جميعها ولكن حقيقة الخزين تشير إلى أن مثل هذا الاحتياطي الضخم سيؤثر ويضغط على سوق النفط مما يقوي مركز المستهلكين في اختيار نوعية العلاقة التي يرغبونها مع المنتجين.

ب. لقد تبنت وكالة الطاقة أساليب خاصة في تنفيذ سياستها تجاه المنتجين وتمثلت بضم شركات النفط الكبرى والمستقلة في لجنة استشارية بغية الاستفادة من إمكانياتها الفنية والإدارية الهائلة وخبرتها الطويلة في التعامل مع المنتجين.

إن شركات صناعة النفط في الواقع لا تزال هي المهيمنة على إدارة وتشغيل وسائل الإنتاج في أغلبية الأقطار المنتجة كما أنها تملك وتدير حصة كحصة الأسد من وسائل النقل والصناعات النفطية ومنشآت التخزين والتوزيع فهي تستطيع أن تزود وكالة الطاقة الدولية بأفضل المعلومات عن السوق النفطية العالمية كما أنها قادرة على تنفيذ سياسة الوكالة وقراراتها الخاصة بالتعامل النفطي في السوق العالمية ولابد هنا من إيجاد صيغ للتعاون مبنية على أساس الثقة والمصالح المتبادلة بين الوكالة الدولية للطاقة والشركات.

ج. الإسراع في تطوير بدائل النفط وعلى الأخص الطاقة النووية واستخراج الغاز من الفحم، وهنا نجد أيضاً أن شركات النفط الكبرى تعمل بكل الوسائل لكي

تصبح شركات طاقة لها القدرة التقنية العالية والإمكانيات المادية وتوزيع مصادر الطاقة البديلة لنفط أوبك، لذلك نلاحظ أن الشركات تلتقي في الهدف مع الوكالة الدولية للطاقة ضد الأوبك لهذا نراها توفر الوسائل التنفيذية لسياسة الوكالة الهادفة إلى الإسراع في تطوير مصادر الطاقة البديلة.

د. السيطرة على العمليات اللاحقة للإنتاج

الخطوة المهمة التي تأتي بعد الخزين النفطي الإستراتيجي عند الدول الصناعية المُستَهلِكة هو كبح استخدام النفط كأداة سياسية وضمان استمراره من خلال السيطرة على شبكة التوزيع الدولية للنفط بواسطة الشركات النفطية المتعددة الجنسيات.

وقد ظهر هذا التضامن بين الشركات النفطية الكبرى ووكالة الطاقة الدولية (التي تضرر قسم من الدول التي هي حالياً أعضاء في الوكالة أثناء فرض الحضر النفطي عام 1956م، 1967م، 1973م)علماً أن الحضر كان بالإمكان أن يلحق أضرار كبيرة وبفاعلية بالدول التي شاركت بالعدوان الإسرائيلي وأيدته لو أن الدول العربية كانت تملك قدراً أكبر من السيطرة على العمليات اللاحقة لإنتاج النفط وخاصةً العربية ضمن الأوبك.

لقد كانت دول الوكالة تدرك ذلك ووضعت إستراتيجيتها بالسيطرة على العمليات اللاحقة لإنتاج النفط **وكذلك وضعت العقبات اللاحقة عن طريق ما يأتي:**

أولاً: جعل عملية وصول المنتجات النفطية التي جرى إنتاجها في المنطقة العربية إلى أسواق التصريف أمر صعب وذلك بفرض قيود كمركية عليها وهنا لابد من الاعتراف بأن طاقة التصنيع الفائضة في بلدان الوكالة هي من العوامل التي تجعل الأمر صعباً على المدى القصير.

ثانياً: رفض إعطاء معادلة تفضيلية لأساطيل ناقلات الدول المنتجة وهذا أدى إلى إنهاك أسطول ناقلات دول أوبك الطري العود، علماً بأن طاقته لا تُمثل سوى جزء صغير من طاقة إنتاج هذه الدول.

ثالثاً: استمرار حكومات الدول المستهلكة في منح رخص لبناء مصافي جديدة للشركات وما يرتبط بها من عملية لاحقة في مجال البتروكيمياويات وفي نفس الوقت الذي تسلم فيه بالحاجة إلى بناء بعض الطاقات الإضافية في الدول المنتجة.

نستنج مما ورد أن هناك هدف سياسي سري للوكالة، أي مواجهة قوة الأوبك وخاصة القوة النفطية العربية داخل الأوبك وهذا الهدف هو ما ينصب عليه اهتمام أكثر السياسات تأييداً لإسرائيل وخاصةً سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتي سوف نتطرق لها في نهاية المبحث ودورها في وكالة الطاقة الدولية في رسم سياستها.

3- الوسائل المباشرة وغير المباشرة للوصول إلى الأهداف العلنية والسرية للوكالة الدولية للطاقة

لقد عملت وتعمل وكالة الطاقة الدولية بكل الوسائل من أجل ضمان الإمدادات النفطية الرخيصة وتوفير مصادر طاقة بديلة وتجسيد ذلك من خلال مؤتمراتها الوزارية وقد كان المؤتمر الوزاري الثاني الذي عُقد في عام (1974م) في باريس والذي حدد عدة وسائل مباشرة وغير مباشرة من أجل تحقيق أهداف الوكالة **وقد أطلق عليها التوصيات (12) وهي كما يأتي**[1]:

أ. تقليل التبعية بالنسبة لاستيراد النفط كجزء مهم لسياسات الطاقة الوطنية زاعمين بأنهم الآن تحت تبعية دول الأوبك.

ب. تطوير الإجراءات المنهجية لحل المشاكل القائمة بين متطلبات تخزين الطاقة ومتطلبات البيئة.

ج. الزيادة في السعر الداخلي للطاقة التي لا ينبغي بعد الإبقاء على انخفاض سعرها المصنع.

د. تقوية اقتصاديات الطاقة من أجل إنتاج الكهرباء.

---

(1) مراسل مجلة النفط والتنمية في باريس، "حول اجتماع الوكالة الدولية للطاقة"، النفط والتنمية، بغداد، 1984م.

ه. الاستبدال التدريجي للنفط بمواد طاقوية جديدة من أجل إنتاج الكهرباء.

و. الإلتجاء المعزز للفحم من أجل إنتاج الحرارة.

ز. الإلتجاء المستمر للغاز في مجال الصناعة.

ح. التطوير المتتابع للطاقة النووية والتعاون المدعم في دور المحروقات.

ط. تطوير التعاون في مجالات البحث والتنمية.

ي. خلق أجواء للاستثمار صالحة للاستغلال واستخدام مصادر جديدة للطاقة.

ك. اعتماد التخطيط في مباشرة استخدام مصادر الطاقة البديلة.

ل. تطوير التعاون مع البلدان غير المنتمية للوكالة ومتابعة الحوار حول الطاقة.

نستنتج مما ورد أن هذه التوصيات هو إعادة النظر في الحياة اليومية للمجتمع أي عدم استخدام الطاقة بشكلٍ مفرط وغير عقلاني أو هدرها ولكن هذا يعكس لنا من جانب آخر قيام الشركات النفطية بهدر كميات ضخمة من الطاقة (الغاز المحترق من آبار النفط) في الدول المنتجة دون أن تُعير أي أهمية لذلك.

أن تطبيق هذه النقاط سوف يعكس إيجابياً مستقبل البشرية ولكن وكالة الطاقة لم تضع في يوم من الأيام التطور التكنولوجي العالي لدى دولها في متناول جميع الأقطار بكلفة معقولة ومنها الدول المصدرة للنفط وقد لاحظنا الفقرة (د) من الأهداف السرية للوكالة (السيطرة على العمليات اللاحقة للإنتاج) وهو الورقة التي تسعى دائماً الضغط بها على الدول المصدرة للنفط وهذا يوحي لنا أن هذه الوكالة بدولها لم تمد يد المساعدة للدول المصدرة للنفط وكانت تشدد على التعاون فيما بينها من أجل الوقوف ضد دول الأوبك. وقد تجلى ذلك من خلال المؤتمرات الوزارية، ففي عام (1977م) كان المؤتمر الوزاري لدول الوكالة حيث اتخذ عدة توصيات لمجابهة

المرحلـة الجديـدة (اتجـاه تطـور أسـعار الـنفط) **مـن أجـل تحقيـق الأهـداف السريـة استخدمت عدة وسائل فضلاً عن اتخاذ توصيات بنفس الشأن وكما يأتي**[1]**:**

أ. تنظيم التعاون بين أقطار هذه الوكالة في تنفيذ برامج أبحاث مشـتركة لتطـوير مصادر الطاقة البديلة للنفط بدأً من الطاقة النووية والشمسية حتـى الطاقـة الحراريـة الكامنة في جوف الأرض من أجل تقليص اعتماد هذه الدول على النفط كمصـدر أسـاسي ورئيسي للطاقة.

ب. التزام الدول الأعضاء في برنامج الوكالة بشأن التوفير في استهلاك الـنفط قـدر الإمكان وبصورة لا تؤذي نشـاطها الاقتصـادي ورغـم تأكيـد الوكالـة الدوليـة عـلى هـذه النقطة لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية الالتزام بها، حيث استوردت عـام (1976م) حوالي (9) مليون برميل يومياً في حـين كـان مجمـوع اسـتيراد دول الوكالـة (17) مليـون برميل يومياً.

لقد حـددت الوكالـة حجـم الاسـتيرادات النفطيـة بحـوالي (26) مليـون ب/ي ولا تسمح بالتجاوز عليه أما في حالة احتياج بعض دول الوكالة للنفط فأن عليهـا أن تعـوض ذلك بالبدائل الأخرى.

نستنج من خلال توصيات وقرارات الوكالة بشأن تقييد الاسـتهلاك مـن الـنفط بأنه ليس قراراً اقتصادياً محضاً بـل هـو قـرار سـياسي يصـب في مدلولاتـه ومضـامينه وأهدافه صميم مرتكزات مسـتقبل العـرب السـياسي والاقتصـادي معـاً. حيـث ترمـي الوكالة إلى إفشال وإبطال مفعول سلاح النفط العربي إذا ما فكر العـرب في يـوم مـن الأيام استخدامه ضد دول الوكالة. وفعـلاً نجحـت الوكالـة في سياسـتها وأصـبح فـيض النفط في السوق بما يتراوح بـين (2) إلى (3) مليـون ب/ي يقابـل ذلـك اسـتمرار دول الوكالة بالعمل في برنامج الخزين الاستراتيجي وبذلك فأنه من الصعب أن يُعطي أي

---

(1) سمير عاروري، وكالة الطاقة الدولية تبرمج استهلاك النفط وتصوغ سياسة طاقة موحدة للأقطار الرأسمالية الصناعية المستهلكة، النفط والتنمية، بغداد، 1983م، ص 144.

حضر للنفط اتجاه الغـرب مفعـولاً ملموسـاً وحقيقيـاً قبـل انقضـاء عـدة أسـابيع وهـذا يعطي دول الوكالة فرص المناورة السياسية والعسكرية اللازمة لشل فاعلية سلاح النفط.

وسائل وكالة الطاقة الدولية للمحافظة على ما حققته من أهداف:

لقد وضعت وكالة الطاقة الدولية وسائل جديـدة بعـد عـام (1985م) للمحافظـة على الانجـازات والأهـداف التـي حققتهـا الوكالـة (انخفـاض الأسـعار وفـائض نفطـي في الأسواق العالمية)، ومن هذه الوسائل[1]:

أسواق الطاقة:

أن الأسعار هي مفتاح الأسواق المفتوحـة والسريعـة التكيـف وهـي التـي تعطـي الإشارة لكل من المنتج والمستهلك وتلغـي العوائـق في تجـارة منتجـات الطاقـة بـين دول الوكالة الدولية. فإذا كانت الأسعار منخفضة جداً فأن هذا الانخفـاض سيشـجع الإسراف في استخدام الطاقة ويعيق الاستثمارات الجديدة في إنتاج الطاقة وصيانتها. أما إذا كانت الأسعار مرتفعة جداً فهذا يؤدي إلى الاستثمار المفرط وسوء استخدام موارد الطاقـة وقـد جرى تغير حقيقي على الأسعار لتنسجم أكثر مع مبدأ الاقتصاد الأساسي.

أن أسـعار الطاقـة تتـأثر بالنسـبة إلى المسـتهلك مـن خـلال الضرائـب وخاصـةً المفروضـة عـلى الكـازولين وبشـكلٍ عـام يحـدد نظـام الضرائـب اسـتهلاك الطاقـة بالاعتبارات المالية والاقتصادية الضخمة داخـل دول الوكالـة والضرائـب تعتـبر عوائـق اتجاه دول الطاقة بشأن حرية تجارة الطاقة ولكن اتخـذت في عـام (1984م) وبدايـة عام (1985م) عدة خطوات إيجابية لتقليل العوائـق وبالخصـوص مـن قبـل (اسـتراليا وكندا واليابان) وقد تم توجيه هذه الدول لضمان حرية التجـارة بالمنتجـات النفطيـة عالمياً حيث أجرى تغيير إيجابي في القانون الياباني، وذلك لضمان حرية استيراد الغـازولين

(1) Energy Policies and Programes of I.E.A. Countries, 1985 review, p. 85.

إلى اليابان ومنح مثل هذه الحرية له أهميته الاقتصادية كذلك تسهيل مهمة تجارة النفط في البلدان الأخرى (اليونان وتركيا وإيطاليا) كذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلانها مؤخراً السماح بتصدير النفط (Cook Inlet in Alasaka) (كوك أنلت في ألاسكا)، كذلك تقوم أيضاً "بدراسة موضوع رفع الحضر عن تصدير نفط خام (منحدر ألاسكا الشمالي)، أما بقية بلدان الوكالة الدولية للطاقة فهي لحد الآن لم تضع القيود على تجارة النفط.

خزن الطاقة[1]:

تؤكد إستراتيجية وكالة الطاقة الدولية على تشجيع خزن الطاقة في الوقت الحاضر لأنه ضرورة مهمة وتأخذ هذه المقاييس أقل كلفة وتستلزم مجازفة مالية لذلك دعت وكالة الطاقة الدولية من أجل تنفيذ سياسة الخزين أن تتضمن سياسة الحكومات في دول وكالة الطاقة فاعلية عمل قوى السوق وتجهيز السوق بأساليب تتماشى مع ظروفها. وأن المرغوب فيه هو قيام الحكومات بالتزامات جديدة اتجاه مقاييس الخزن وفي نفس الوقت فأن الضغط على النفقات العامة يقلص الموارد المتوفرة لدى الحكومة لدعم نشاطات خزن الطاقة ويجعل التخطيط الجيد لهذه المقاييس مهمة وفعالة، وتُعد وكالة الطاقة الدولية دراسات مستخلصة من السنوات العشرة السابقة للدول الأعضاء للاستفادة منها وتساعدهم أيضاً للاستفادة من موارد الطاقة المحددة أقصى استفادة.

منتجات الطاقة المحلية (البدائل)[2]:

ليس هناك احتمال بأن سعر النفط المنخفض سيؤثر في عملية عرض الطاقة في فترة قصيرة ومع ذلك فأن منتجات النفط ستقلص بشكلٍ ملحوظ في دول معينة من الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية ويعتمد هذا التأثير البعيد المدى على وجهة النظر التي تتناول المقاولات المتوسطة والبعيدة الأمد في أسعار النفط وإذا أدرك أعضاء

(1) Energy Policies and Programes, I bid, p. 87.

(2) Energy Policies and Programes, I bid, p. 87.

الوكالة بأن هذه الأسعار ستبقى منخفضة فربما سيكون هناك تأثير معاكس على توقيت مشروعات الغاز أو النفط الجديدة لذلك تسعى دول وكالة الطاقة لعقد عدة مقاولات لتقليل المخاطر المالية في فترة المشكوكة بها بتأخير التطور حتى إذا ما سمحت الفرصة لها وذلك بترك اتخاذ القرارات الرئيسة لوقت متأخر كذلك قد يؤثر انخفاض سعر النفط على موضوع المناقشة للمحطات الجديدة للطاقة الذرية الجديدة كذلك يؤثر التخفيض لأسعار النفط على عملية استخراج الفحم لأن عملية استخراج الفحم في الوقت الحاضر تعتمد على التقيد بالطلب وليس العرض والشكوك قائمة حول أسعار النفط المستقبلية حيث انخفاضها قد يؤدي إلى كبح التوسع في الطلب والاستخراج للفحم. أن التطورات في مثل هذه الحالة يكون رد فعل طبيعي لنظام العرض المرن لذا على دول وكالة الطاقة مراقبة التطبيق في مجال تطوير بدائل النفط وبالخصوص يجب مراجعة النظام الحالي لإنتاج الطاقة والأخذ بعين الاعتبار إجراء تعديلات تتعايش مع شروط السوق المتغيرة والإنتباه إلى أهمية الاستقرار لمثل هذه الأنظمة. وفي الصناعات المتعلقة بها وينبغي على حكومات الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية ضمان عدم وجود عوائق أمام تطور مصادر الطاقة المحلية (البديلة) لهذه الدول.

الطاقة والبيئة:

لقد وافق وزراء دول أعضاء وكالة الطاقة في(9 حزيران 1985م) على تشجيع سياسة إعطاء الأسبقية للأهداف (الطاقة والبيئة معاً) ومن خلال استعراض سياسة الطاقة والبيئة لعام (1985م) للدول الأعضاء استنتج أن هناك إمكانية لاتخاذ قرار إعطاء الأسبقية لكل هدف من أهداف الطاقة والبيئة حيث ينبغي على دول الأعضاء استغلال الفرصة لتعطي الأسبقية في سياستها للطاقة وتلعب عدة عوامل دور مكمل في صياغة سياسة الطاقة من خلال تحسين أنواع الطاقة وأمن الطاقة وتقليل الكلفة وكذلك حماية البيئة والاستخدام الصائب في خزن الطاقة وعلى أساس اقتصادي.

لقد ركزت الوكالة بإعطاء الأولوية في تحقيق أهداف سياسة الطاقة والبيئة معاً وأن التقدم التكنولوجي العالي يضمن استخدام الطاقة بكفاءة عالية إضافةً إلى معالجة مشاكل تلوث البيئة الناتجة عن إنتاج أو خزن أو نقل أو استهلاك الطاقة. أن مسألة الموازنة بين تلوث البيئة والطاقة سوف يساعد كثيراً وكالة الطاقة الدولية على تنفيذ برامجها بشأن الأهداف الخفية لهذه الوكالة.

بحث وتطوير اختبار الطاقة:

لقد أعطت حكومات دول أعضاء وكالة الطاقة اهتماماً كبيراً جداً لمسألة البحوث في مجال الطاقة واعتبر ذلك جزء مكمل لسياسة الطاقة الطويلة المدى وكانت هذه الأهمية للبحوث بحيث كانت الدول تضغط على الميزانية من أجل توفير الموارد المالية. إضافةً لذلك أصبحت الحكومات تدعم مشاريع صناعية من أجل تحقيق مصالحها في مجال توفير الطاقة. هذا من ناحية التصرف الفردي الحكومي أما التصرف الجماعي فقد وافق وزراء وكالة الطاقة الدولية في تموز (1985م)على تعزيز البرامج الوطنية والاستفادة من موارد بحث وتطوير واختبار الطاقة المحدودة من التشاور وإعداد البرامج المشتركة. كذلك أعطيت الأسبقية لبعض المواد وتطويرها وهي الفحم مع الاستخدام الصحيح له كذلك استثمار الموارد بطرق حديثة والتأكيد على أسبقية تكوين نظام معلومات تكنولوجية الطاقة.

استعدادات وكالة الطاقة الدولية في حالة انقطاع تجهيز النفط:

1. يعتبر أمن الطاقة أساساً من الأسس المهمة في وجود وضع سياسة طاقة فعالة ومتوازنة حيث أن انقطاع التجهيز لفترة قصيرة وخاصةً النفط يعتبر بالنسبة لوكالة الطاقة من الأمور الخطيرة جداً لذلك يعتبر الاستعداد للتعامل مع الحالة ذا أهمية كبيرة جداً لذلك نرى أن الوكالة تواصل إجراء تحسينات لنظام الطوارئ وقد جرى اختبار كاذب لمعرفة ردود فعل برامج الطوارئ وتقويمها. وقد بين الاختبار أن نظام الطوارئ يُمكن أن يعمل بنجاح في حالة انقطاع الطلب على النفط وكانت هناك

ملاحظة مستقبلية للحالة التي أجريت وهـي العمـل عـلى تعـديل نظـام الطـوارئ مـن وقتٍ لآخر لكي تستجيب الحالة إلى هيكل السوق المتغير.

2. أن برنامج الوكالة من الخزين هو الاكتفاء الذاتي لمدة (90) يومـاً لـذلك تقـوم الوكالة بتقييم مخزونات وبرامج استخدامه بين فترة وأخرى ولكل دولة على انفـراد مـن أجل تشخيص المسـتوى الحقيقـي للمخـزون الـذي يُمكـن اسـتخدامه في حالـة الطـوارئ إضافةً لذلك لكشف القدرة القانونية والكلفة الرمزية لسـحب المخـزون، وتـوصي وكالـة الطاقة الدولية دولها الأعضاء على بذل الجهود لتحسين برامجهم في مجال الخزن.

نستنتج مما ورد أعـلاه أن التطـورات الأخـيرة في سـوق الطاقـة قـد أعطـت مزايـا مهمة لاقتصاد دول وكالة الطاقة الدولية وبنفس الوقت خلقت الشكوك اتجـاه اسـتقرار السوق النفطية حيث أنه من المحتمل أن يرافق ذلك نمو الاقتصاد في دول وكالة الطاقـة وهذا يؤدي أساساً إلى زيادة الطلب عـلى الـنفط والطاقـة في دول الوكالـة، يقابـل ذلـك انخفـاض إنتاجيـة دول الوكالـة في مجـال الطاقـة بشـكلٍ تـدريجي حتـى نهايـة القـرن العشرين لذلك عـلى دول الوكالـة أن تسرع لتحقيـق أهـدافها السياسـية طويلـة الأجـل لتحسين وإيجاد أنواع جديدة للطاقة كذلك استخدام سياسات موزونة في تشجيع زيـادة فعالية الطاقة وتطوير بدائل الموارد للطاقة.

على أية حال أن تطوير مثل هذه السياسات بطريقة تأخذ بالحسبان وجهة نظـر سياسية طويلة الأمد والشكوك المستقبلية معها مهمة جداً وتعطـي وزنـاً لكـل العوامـل ذات العلاقة بسياسة الطاقة إضافةً لـذلك أن مسـألة التعـاون الـدولي في مجـال الطاقـة ستكون مسألة أساسية لمنع النزاع بين دول الوكالة كنتيجـة لمشـاكل الطاقـة. وأخـيراً وفي سبيل تحقيق نجاحات للوكالة فأنها تعتمد عـلى تـأمين الفوائـد الاقتصـادية عـن طريـق الإنتاج بطرق رخيصة وبدون خلق عوائق في المستقبل تعيـق التطـور للنمـو الاقتصـادي لدول الوكالة. ومن هذا نلاحظ الاهتمامات الضخمة اتجاه تـأمين الطاقـة لـدول الوكالـة

والتعاون فيما بينها على عكس منظمة الأوبك التي ليس لها أي برامج أو سياسات طويلة المدى في مجال برمجة الإنتاج ومصالح دولها وهذا متأتي من عدم التجانس لهذه الدول في كافة المجالات[1].

الوسائل غير المباشرة المستقبلية التي أقرها اجتماع مجلس الإدارة وعلى مستوى وزراء وكالة الطاقة في (9 تموز 1985م)[2]:

1. تقليص مقدار الطاقة وبالخصوص النفط لكل وحدة من (GDP) وذلك بضبط مستوى استهلاك الطاقة الكلي.

إلا أن هناك مبدأ اقتصادي هو أن زيادة استهلاك الطاقة تعني نمو (GDP).

2. إجراء تغيرات كبيرة في أنواع الوقود وذلك بتقليص حصة النفط من (53%)إلى (42%).

3. زيادة في إنتاج الطاقة المحلية بما يعادل أكثر من(10)مليون ب/ي من النفط.

أن الوسائل أعلاه قد نسبوها إلى تأثير الارتفاع الحاد في الأسعار للنفط من خلال ميكانزم الأسواق. كذلك التغيرات في سياسة الحكومات بخصوص أمن الطاقة والخزن والتسعير. فضلاً عن أن وزراء الطاقة قد لاحظوا مقدار الخسائر الاقتصادية البالغة التي سببها الركود الاقتصادي الذي تبع ارتفاع أسعار النفط وأكد أن التعديلات الهيكلية في اقتصاديات الطاقة قد ساهمت في استرداد الوضع الاقتصادي الجيد وفي منع الخسائر في (GDP) كذلك في منع زيادة عدد العاطلين عن العمل إضافةً لذلك أن التعديلات الهيكلية الأخرى في قطاعات الطاقة ستكون ضرورية للمحافظة على النشاطات الاقتصادية المستقبلية.

---

(1) Energy Policies and Programes, I bid, p. 90.

(2) Energy Policies and Programes, I bid, p. 94.

أن سياسة وكالة الطاقة تسعى لإيجاد البدائل ولكن عند فشل هذه السياسة فأن الحالة الاقتصادية قد تصل إلى مستويات قريبة جداً من الوضع الذي وصلت فيها كميات الإنتاج وانقطاع التجهيز عام (1973-1974م) و (1979-1980م).

وأخيراً فأن هناك تكهناً من قبل وكالة الطاقة وهو أنه في حالة عدم الاستمرارية في الاتجاهات التي رسمتها في مجال سياسة إيجاد البدائل للنفط فأنها تعني مجابهة مستقبل خطير لأن المؤشرات تُشير إلى تقليص أسواق الطاقة مستقبلاً وخاصة النفط.

دور وتأثير الولايات المتحدة في قيادة السياسة النفطية للوكالة:

لقد كانت الولايات المتحدة حتى السنوات الأخيرة وبداية عام (1970م) أكبر منتج ومستهلك للنفط في العالم وقد بدأت مصاعبها في حقل إمدادات الطاقة والنفط تزداد بوضوح منذ بداية السبعينات وليس كما تدعي بعض الأوساط بأنها بدأت بعد تصحيح أسعار النفط من قبل دول الأوبك نهاية عام (1973م).

لقد سلكت حكومة الولايات المتحدة والشركات التي تمتد أعمالها خارج حدود الولايات المتحدة نهجاً إستراتيجيا منسقاً غير أن هناك تقلبات سريعة في التكتيكات في الوقت الذي تحقق فيه المعالجات المتلاحقة وأن الهدف الجوهري الخارجي من ذلك هو محاولة التأثير على البلدان المنتجة والمستهلكة بقصد المحافظة على هيمنة موقع الشركات التي تملكها الولايات المتحدة في الأسواق العالمية بصرف النظر عن مدى تأميم الموارد الخام[1].

لقد كانت الشركات الأمريكية التي تسيطر على(65%) من النفط العربي تعمل كوسيط لبيع النفط إلى دول أوروبا الغربية واليابان حيث أن النفط بالنسبة لهذه

(1) فكتور برلو، وراء الصراع بين الولايات المتحدة ومنظمة البلدان المصدرة للنفط"، ترجمة ماجد النجار، النفط والتنمية، بغداد، نيسان 1976م، ص 62.

البلدان يُمثل مصدراً رئيسياً من مصادر الطاقة لذلك نرى أن الولايات المتحدة قد تمكنت من بسط نفوذها وسيطرتها الاقتصادية والسياسية على هذه الدول.

أن البترول بالنسبة للولايات المتحدة سلعة ذات سوق رائجة تشتريه دول أوروبا الغربية واليابان ودول أخرى من الشركات الأمريكية وهذا يعني أن النفط بالنسبة للولايات المتحدة يُشكل عملية تجارية وصناعية تدر عليها أرباحاً خيالية لذلك نرى أن الولايات المتحدة لا تُشكل استثماراتها في النفط العربي سوى (2.5%) من مجموع استثماراتها في الخارج فهي تضمن للولايات المتحدة (45%) من مجموع المدخولات التي تحصل عليها من الاستثمارات الخارجية[1].

لذا نرى أن الولايات المتحدة تخشى أن تشتد المنافسة ضدها فتعقد الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية وعلى رأسها فرنسا واليابان) مع الدول المنتجة للنفط اتفاقيات مباشرة وبذلك تفقد زمام الوصاية على مصالح العالم الرأسمالي وتُحرم من مغانم الوصاية والسيطرة المتمثلة بالنهب والجشع وهذا قد أثار الولايات المتحدة وولد ردود فعل كبيرة لديها فبادرت في غمرة الأزمة العالمية بتأسيس وكالة الطاقة الدولية لتوحي للعالم بأن الرأسمالية الأمريكية (مهما بلغت الأزمة العالمية من حجة) تبقى قوية تتحدى كل الرأسمالية المعاصرة وهي وحدها قادرة على القيام بمثل هذا المشروع الضخم. إذن لابد من حتمية قبول وصاية الولايات المتحدة وقيادتها على العالم الرأسمالي.

انطلقت الولايات المتحدة في هذه الحسابات من التجربة التي عانتها أبان حرب تشرين عام (1973م) وما بعدها عندما استغلت كل من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا الغربية الأزمة التي نشبت بين الولايات المتحدة والدول العربية فعقدت دول أوروبا اتفاقيات ثنائية مباشرة مع الدول العربية لتزويدها بالنفط وهذا حرم الشركات

---

(1) صلاح منتصر، الإستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، ت1، 1970م، ص 22.

الأمريكية من أرباح وفيرة ومزايا إستراتيجية كانت تحصل عليها بحكم ممارسة وظيفتها الطفيلية ودورها الاحتكاري.

لذلك عملت الولايات المتحدة بكل الوسائل على فرض سيطرتها الاحتكارية وكان أول منفذ لها مشاركتها مع الدول الأوروبية في حوار الشمال والجنوب حيث عملت من خلال الحوار على الانفراد ببعض الدول النامية لجرها إلى اتفاقيات جانبية خارج إطار الحوار إلا أن هذه الدول رفضت ذلك واستمرت في الحوار الجماعي ولكن لم تصل إلى نتائج ترجوها لأن الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة كانت تماطل من أجل كسب الوقت دون الوصول إلى أي هدف تريده الدول النامية.

لقد كانت نتيجة المؤتمر مخيبة لآمال الدول النامية وأن بعض المكاسب التي حصلت عليها خلال المؤتمر من الدول الرأسمالية لم تلتزم بها اتجاه الدول النامية. فضلاً عن ذلك أثيرت مرة أخرى مسألة الحوار بين الشمال والجنوب وإمكانية استمراره أو متابعته وبأية صيغة سيكون وهنا كان الدور الفاعل للسياسة الأمريكية حيث بدأت تماطل في كثير من مسائل المؤتمر المقدمة من أجل تجاوزها بشكلٍ كامل يشاركها في ذلك الدول الصناعية الأخرى حيث كان طلب الدول الصناعية إقامة حالة من التعاون بهدف تطوير موارد الطاقة العالمية بينما كانت الدول النامية تطالب معالجة وضع التنمية في دولها ككل وليس على شكل أجزاء ويعني ذلك ربط مشكلة الطاقة مع المشاكل الأخرى. إضافةً لذلك تتصدى الولايات المتحدة والدول الرأسمالية لكل مشروع يطرح في المحافل الدولية كأجزاء وحالات كل واحدة منها تعالج ضمن المؤسسات الخاصة والتابعة للأمم المتحدة وبذلك قُطع حبل الحوار بين الشمال والجنوب بشكلٍ نهائي.

الولايات المتحدة الأمريكية وفرض سياسة التخزين الاستراتيجي على دول منظمة الطاقة:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية لها الكلمة العليا في وكالة الطاقة الدولية من خلال ما تملكه من أوزان صوتية داخل الوكالة واستناداً لذلك فقد فرضت على دول المنظمة للوكالة شراء النفط الخام بكميات كبيرة من أجل تعزيز الخزين الاستراتيجي وهذا أحد أساليب وكالة الطاقة لعرقلة أهداف أوبك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحقيق أسعار عالية لثرواتها النفطية إضافةً لذلك هو استنزاف لهذه الثروة غير المتجددة والتي يعتمد على وجودها الكثير من عناصر التقدم العالمي ولذلك حققت السياسة الأمريكية في مسألة الخزين صفقة رابحة فهو من جهة يشجع على زيادة الإنتاج ويجعله أكبر من حاجة السوق الحقيقية وبذلك يتحول إلى عامل معرقل لتعديل الأسعار وكنتيجة أصبح الفائض النفطي المعروض للبيع كبيراً وأن هذا الفائض ما هو إلا فائض افتعلته شركات النفط الكبرى التي لها امتدادات داخل الوكالة الدولية للطاقة (خاصةً الشركات الأمريكية) وأصبح الخزين أداة ضاغطة يُمكن استخدامه ضد دول الأوبك، إضافةً لذلك استمرت الولايات المتحدة بمطالبة الدول الصناعية بزيادة مخزونها النفطي حيث أفادت نشرة بتروليوم انتجلنس الأمريكية أن استعداد وكالة الطاقة الدولية الرامية إلى استخدام المخزونات النفطية في الدول الصناعية من أجل مواجهة أي أزمة يمر بها السوق لاتزال تتعثر بسبب التوزيع غير المتوازن لتلك المخزونات وتشير الأرقام المتوافرة أن (11) بلد فقط من أصل (21) بلداً يملك (90%) من المخزونات المعدة للسحب في حالة حدوث انقطاع في الإمدادات ونود أن نبين ما تملكه الدول من نسبة الخزين النفطي وفق الآتي: (سويسرا تملك خزيناً لمدة (155) يوماً والدنمارك (143) يوماً والولايات المتحدة (136) يوماً في حين كان متوسط الخزين في اليونان (79) يوماً وفي النمسا وألمانيا الغربية (78) يوماً واليابان

(77) يوم والسويد (60) يوماً[1] أما المستويات المتدنية فقد تحققت في لوكسمبورغ (47) يوماً والبرتغال (32) يوماً واسبانيا (30)يوماً وبلجيكا(20) يوماً وتركيا(8) أيام).

وتعمل الولايات المتحدة بشكلٍ فعال وتمارس شتى الضغوط على دول الوكالة من أجل نسبة الخزين الاستراتيجي لديها[2].

نستنتج مما ورد أن الولايات المتحدة لها سيطرة فعالة على سياسة وكالة الطاقة الدولية بشكلٍ خاص (كونها تملك (51%) من مجموع الأوزان الصوتية) وعلى موارد الطاقة بشكلٍ عام هذا بالنسبة للقرار الاقتصادي الأمريكي يرافق هذا القرار سياسي وهو إيجاد البدائل للنفط وخاصةً نفط الأوبك وهذا ما تريده كثير من العناصر داخل الكونكرس الأمريكي الذي يحاول بشكلٍ أو بآخر إرضاء إسرائيل الذي يعتبر ضمن السياسة الأمريكية هدف إستراتيجي وما الأحداث الأخيرة التي قامت بها إسرائيل من مد يد المساعدة لإيران بحربها ضد العراق وتزويدهما بالسلاح وعلى لسان مسؤوليتها أن مساعدة إيران هو مساعدة للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها الخارجية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني

الإعلام والمعلومات لكل من الأوبك ووكالة الطاقة الدولية

خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، اشتدت الحملة الإعلامية الغربية السلبية ضد البترول وكانت موجهة ضد دول الأوبك، وبالذات الدول العربية المنتجة للبترول. وكانت دوافع تلك الحملة سياسية، نتيجةً للمقاطعة العربية لتصدير البترول إلى بعض الدول الغربية التي ساندت بشكلٍ مباشر إسرائيل في حرب (1973م)، وارتفاع أسعار البترول بأكثر من ثلاثة أضعاف، أعقب ذلك قيام الدول الصناعية الغربية بإنشاء وكالة الطاقة الدولية في عام (1974م) كمنظمة تمثل الدول المستهلكة

(1) جريدة السياسة الكويتية، (1986/12/13م)، ص 8.
(2) المصدر نفسه.

ومضادة لمنظمة الأوبك. فضلاً عن تركيز الإعلام الغربي على ارتفاع الأسعار من قبل الأوبك مما أحدث عجزاً في موازين المدفوعات للدول الغربية فضلاً عن إفقار الدول النامية، مما اضطر الأوبك على إنشاء صندوق لمساعدة الدول النامية والفقيرة.

وخلال السبيعنات، عادت إلى الظهور بقوة فكرة قرب نضوب البترول، كما أن الثورة الإيرانية في عام (1979م)، أدت إلى انخفاض إنتاج إيران من البترول من ستة ملايين برميل في اليوم إلى ثلاثة ملايين، وتلتها بعام الحرب العراقية/الإيرانية التي أدت كذلك إلى انخفاض الصادرات البترولية العراقية، مما أسهم في ارتفاع أسعار البترول ثلاثة أضعاف. وخلال تلك التطورات، كان البترول يأخذ موقعاً متميزاً واهتماماً إعلامياً واضحاً في الإعلام الغربي. وقد قام الإعلام آنذاك بإعطاء صورة سلبية، وأظهر عداءً واضحاً للبترول وشركاته والدول المنتجة له، منادياً بعدم الاعتماد على هذه الدولة كمصدر للبترول.

ومع انهيار الأسعار في عام (1986م) انحسر الاهتمام الإعلامي الغربي بالبترول، وهدأت كذلك الحملة السلبية ضده. إلا أن هذا الاهتمام عاد مرة أخرى وبقوة بعد دخول القوات العراقية للكويت وتوقف الصادرات من كلا البلدين. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت بعض وسائل الإعلام التركيز على فكرة أن بإمكان الغرب الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط من خلال الحصول على حاجة الدول الغربية من روسيا ودول بحر قزوين، وبواسطة شركات البترول الغربية التي سيُفتح لها المجال للعمل هناك.

المطلب الأول

الأوبك ووكالة الطاقة بين الدفاع والهجوم

لقد تعرضت الأوبك إلى حملة من الضغوط والتشويه منذ عام(1973م) بعد التصحيح المستمر والمتتالي لأسعار النفط، وكانت هذه الحملة تُنفذ بسياسة ذكية ونظرة إستراتيجية حيث بدأت أجهزة الوكالة بدعاياتها المتطورة والمؤثرة عالمياً إلى شن

حملة ظالمة ضد أقطار الأوبك متهمةً إياها بالابتزاز ودفع الاقتصاد العالمي نحو الخراب، لقد انتقلت تأثيرات الدعاية المضادة إلى داخل الأوبك حيث جعلت الاعتقاد السائد هو أن مهمة التنمية داخل هذه البلدان ترتطم بطريق مسدود وكأن دول الأوبك هي صاحبة الذنب لما أصاب الاقتصاد العالمي وقد أثر ذلك سلباً على السياسات الاقتصادية عموماً والنفطية بشكلٍ خاص.

ولقد كان أحد جوانب هذه الحملة ضد الأوبك هو استعداء بقية الدول النامية ضد الأوبك، فقد قامت وكالة الطاقة الدولية من خلال أدواتها (الشركات العالمية) من التنصل من تقديم المساعدات الاقتصادية وحرمان هذه الدول من انتظام تجهيز النفط لها كون هذه الشركات هي التي تسيطر على أسطول النقل وكذلك التصفية والتوزيع النفطية العالمية. كذلك ركزت الدعاية الغربية (دول وكالة الطاقة) على أن الأوبك مصدر كل المشاكل الاقتصادية العالمية ووضعت المنظمة في موقف يجعل استغلال الإمكانات النفطية من أجل التنمية في بلدان المنظمة وكأنه يتعارض مع المصالح المشروعة لبقية دول العالم ويهدد الأمن العالمي انطلاقاً من المفهوم الغربي الذي روجت له الدعاية الغربية وجعلت من النفط سلعة إستراتيجية في غاية الأهمية ولا يُمكن التصرف بها بحرية من قبل منتجيها بدون تهديد الأمن العالمي وسوف نتناول بعض ما نُشر في صحف ووكالات الأنباء العالمية التابعة لدول وكالة الطاقة الدولية ونبدأ من أكبر دولة في هذه الوكالة وإعلامه الذي استغله اللوبي الصهيوني أفضل استغلال ضد الأوبك (الدول العربية داخل الأوبك خاصةً). إضافةً إلى الهدف الأساس للوكالة ضد الأوبك[1]. وكانت وسائل الإعلام للولايات المتحدة الأمريكية الثقل الأساسي لوكالة الطاقة الدولية والراسم لسياستها في المجالات كافة ونظراً لثقل اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية ونفسه المعادي للعرب فقد استغل هذه الحملة الإعلامية ضد الأوبك وسخرها لصالحه لأن إسرائيل تخشى ما

(1) فؤاد الناصر، دور الإعلام النفطي في العلاقات الدولية، بغداد، 1978م، ص 82-83.

يعطيه النفط من وزن سياسي لأصحابه وتتحول هذه الخشية إلى نوع من أنواع الجنون عندما تلوح في الأفق بوادر أزمة في الطاقة تزيد من قوة المساومة لدى الدول المصدرة للنفط أوبك وخاصةً الدول العربية في الساحة العالمية.

لقد أصبح أشد كابوس يؤرق اللوبي الصهيوني هو خوفهم من أن تضطر الولايات المتحدة الأمريكية يوماً للاختيار بين ما يعرف الصهاينة أنه المصلحة الحقيقية لأمريكا في أوبك (وخاصة العرب) وبين التزامها الباهظ الثمن لإسرائيل وإذا كان لابد من الوصول إلى هذا اليوم فأن النتيجة ستحول إسرائيل إلى تايوان أخرى وبذلك يتم تحجيم الرأي الصهيوني ضمن النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذه في أوروبا وهذه الكوابيس التي تكمن وراء الحملة المعادية لأوبك وللعرب خاصة في الصحافة الأمريكية والأوروبية. وسوف نتناول بعض المقالات لوسائل الإعلام الأمريكية.

أ. نشرت صحيفة نيويورك تايمز على أثر انتهاء أعمال مؤتمر عقدته أوبك في (أبو ظبي) لتحديد أسعار النفط في كانون الأول (1976م) مقالاً جاء فيه[1]: (لقد تحدث البيان الرسمي عن تآكل العائدات وعن التضخم العالمي، لكن الفحوى الفعلية التي يُمكن أن نستخلصها من قرار أوبك برفع الأسعار بنسبة تزيد على (14%) في العام القادم هي شيء مختلف فالولايات المتحدة لا يُمكنها أن تعتمد على علاقاتها الخاصة مع السعوديين لإبقاء فاتورة مستورداتها النفطية منخفضة القيمة فالسعوديين يسمحون لأنفسهم بإرسال شبابهم إلى المدارس في جنوب كاليفورنيا، وبإرسال ملكهم إلى عيادة في كليفلاند لإجراء جراحة في القلب ولكنهم لا يسمحون لهذه العلاقة الحاصلة أن تتعارض مع الحفاظ على تدفق دولارات النفط".

(1) جريدة نيويورك تايمز، 20 كانون الأول 1976م، ص 7.

ب. نشرت مجلة نيوزويك التي يبلغ توزيعها(3.5) مليون نسخة المقال التالي[1]:
"لقد رسمت الأوبك بشكلٍ هندسي دقيق خلال العقد الماضي أكبر قفزة نوعية للثروة في التاريخ فقد رمت اقتصاديات الدول الصناعية إلى أسفل درك في الدمار كذلك أسهمت بإسقاط رئيسين من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وخلفت بذلك آثار جروح عميقة، على النفس الأمريكية، التي كانت تفتخر بالاعتماد على النفس والآن تواجه الأوبك وما يخصها من فوضى أسوأ ما شهدته من اضطراب وشغب خلال(23) سنة من وجودها فبالنسبة لعالم يهدف إلى الرخاء، أنه لحدث يُشفي الغليل من وجوه عديدة". نشرت المجلة هذه الكلمات عام (1973م) وأعادت نشرها عام (1983م).

ج. أن محطات التلفزيون الأمريكية من خلال الشبكات الثلاث الكبرى(ABC, CBC,NBC) قد غطت بنوع من الذعر والهلع ما كان يقدم من مواد تُعتبر كارثة أو طامة كبرى بالنسبة للعالم الحر فيما بين عام (1973- 1979م)، وهي الأعوام التي ارتفع فيها سعر نفط الأوبك حيث استخدم التلفزيون الأمريكي (4585) مصدر إخباري حول أزمة الطاقة بينها فقط (6%) من هذه المصادر مصادر تابعة لأوبك أي (275) مصدر.

أما ألـ (94%) الباقية أي (4310) مصدر، فكانت تصدر عن موظفي الحكومة الأمريكية والكونغرس الأمريكي وموظفين في صناعة النفط وآخرين غيرهم[2].

د. التلويح بالعصا لدول الأوبك وخاصةً العربية منها وعلى لسان كل من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية (نيكسون و فورد) وكبار مساعديهما بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تضطر إلى التدخل العسكري في الشرق الأوسط لضمان سلامة إمدادات النفط.

(1) News Week Magazine, New York, U.S.A., 7 March, 1983.

(2) TV coverage of the oil crises: how well was the public served the media institate, Washington, DC, USA Aqualitative and ysis (1973-1974) (1978-1979), p.9.

هـ. أما وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت (هنري كيسنجر) فهو المهندس الحقيقي لإستراتيجية الترهيب فقد بسط آراه في المقابلة الشهيرة التي أجرتها معه مجلة (بيزنس ويك) فقال: "أنا لا أقول إنه لا توجد ظروف قد تُستعمل فيها القوة ولكن هناك فرقاً بين أن نستخدمها في حال الخلاف حول الأسعار ونستخدمها في حال وجود ضائقة فعلية تأخذ بخناق العالم الصناعي"[1].

كذلك وضع كيسنجر يوم كان وزيراً لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية تأليب الدول النامية غير المنتجة للنفط، على منظمة الأوبك طمعاً في عزلها وإرغامها في إعادة النظر في سياستها لأسعار النفط ولكن هذه السياسة مُنيت بالفشل الذريع عندما أثبت حوار الشمال والجنوب أن العالم الثالث الذي تُشكل منظمة الأوبك جزء لا يتجزأ منه هو عالم متماسك ومتلاحم.

و. في عام (1975م) حدث أول فائض نفطي فكتبت(الايكونومست) في (1975/9/20م) مقالاً جاء فيه "أن المصداقية الحقيقية تأتي يوم يدعو المستهلكون المنتجين لشرب النفط، ولو كان تهذيبهم من ذلك. حينئذ يكون متطرفو [أوبك قد تعلموا آداب السلوك أيضاً]".

ز. في (10 كانون الأول 1977م) نشرت (الايكونومست) تحقيقاً عن المملكة العربية السعودية تحت العناوين الجزئية التالية:

- البلاد الخاوية.
- الرؤيا عبر الحاجز الزجاجي.
- طفيلي على جمل.
- عمالقة غير ناضجين

(1) الفاينانشيال تايمز، 26 شباط 1979م، ص 8.

ح. في عام (1979م) حدث ارتخاء نسبي في السوق النفطية فكتبت نفس المجلة في تموز مقالاً تحت عنوان "إنزال الأوبك عن ظهورنا".

أن الهدف بعيد الأجل بالتخلص من براثن الأوبك على العرض النفطي وهو هدف واقعي. وقد لا تكون لغاية بالضرورة تحطيم الأوبك (مهما يكن ذلك مرغوباً فيه)، وإنما شل قدرتها على فرض سعر النفط الحقيقي.

ط. تصريح وزير الاقتصاد الألماني الغربي وزعيم الحزب الديمقراطي الحر الدكتور (مارتين بانعمان) في مؤتمر صحفي عقده في بون، ونشرته صحيفة السياسة الكويتية "توفيرنا للطاقة وتطوير المصادر البديلة والمتجددة حطم العمود الفقري للأوبك"[1].

ي. نشرت (الفاينانشيال تايمز) اللندنية مقالاً تحت عنوان "تعال يا أوبك ... كل ذنب مغفور"[2]. وهذا المقال يُعامل الأوبك وكأنها مجرم ارتكب جرائم بحق البشرية.

استناداً لما ورد نلاحظ أن الإعلام الغربي ورؤسائه ومسؤوليه استخدموا أدواتهم الإعلامية لترهيب شعوبهم وتصوير الأوبك بأنها تسعى لتدمير الاقتصاد الغربي وحضارته خاصةً دولها من العرب[3]، **وصورت الأوبك بالآتي:**

1. الأوبك تُشكل اتحاداً احتكارياً جديداً.
2. أن دول الأوبك مسؤولة عن تحطيم أو على الأقل محاولة تحطيم النظام الاقتصادي الدولي بسبب رفعها لأسعار النفط.
3. لقد تراكمت لدى دول الأوبك فوائض نقدية لا يُمكنها إنفاقها وهذا سيؤدي إلى تعويض النظام النقدي العالمي.

---

(1) صحيفة السياسة الكويتية، 1986/9/26م، ص 6.

(2) Financial Times, 24 Feb. 1983, p. 19.

(3) وليد الشريف، النفط والإعلام العربي والدولي، 1985م، ص 325.

4. أن دول الأوبك لا تشعر بالمسؤولية تجاه دول العالم النامي من حيث مدها بالمساعدات المالية المتوفرة لدى دول الأوبك.

5. سيحذو منتجو المواد الخام ومصدرو السلع الأخرى حذو دول الأوبك باتخاذ إجراءات ضد الدول الصناعية المستهلكة من خلال إنشاء اتحادات منتجين احتكاريين.

في ضوء ما ورد نرى أن السياسة العامة لوكالة الطاقة الدولية والتي قد جعلت كل مواطن في العالم الرأسمالي أن تكون رغبته بالآتي:

1- العمل على تسريع إنهيار منظمة الأوبك التي كانت سبب رئيسي في التضخم والمزيد من البطالة في العالم الرأسمالي منذ عام (1973م).

2- الرؤية الجامحة في هبوط أسعار النفط الزائد عن الحد في دول نفط الأوبك.

فضلاً عن ذلك تُطالب الوكالة لدى وقوع "التخمة النفطية الحالية من خلال وسائل الإعلام بألا يكتفي الغرب بالتفرج على سقوط الأوبك بل يسارع ويرفسها بقدمه على قفاها حتى لا تقوم لها قائمة بعد اليوم"[1].

على ضوء ما ورد ونتيجةً للضغوط التي مارستها وكالة الطاقة ضمن السياسة البعيدة المدى وذات الأهداف الإستراتيجية التي كان أهمها الخزين الستراتيجي وتطوير البدائل، والبحث عن مكامن جديدة للنفط خارج الأوبك وقد استطاعت الوكالة في خلال أقل من عشر سنوات بعد (1973م) من تخزين بضعة مليارات من براميل النفط وزيادة حصة استخدام الفحم والطاقة النووية وتطوير تكنولوجيا البدائل. وما أن جاء عام (1983م) حتى بدأ العد التنازلي للأوبك وبدأت سياسة التراجع أمام الضغوط من قبل وكالة الطاقة.

(1) مسلم الخياط، النفط العربي في منظور الإعلام الغربي، 1985م، ص 319.

المطلب الثاني

التأثيرات الإعلامية الغربية ضد الأوبك

بـدأت السـوق النفطيـة الدوليـة لا تجـري لصـالح الأوبـك وتحولـت إلى أيـدي المستهلكين الذين صاروا قادرين على التحكم فيها. وقـد قـاد هـذا إلى أن تتخـذ الأوبـك قراراً بتخفيض سقف إنتاجها إلى (17.5) مليون ب/ي عام (1984م) بعد أن كان الإنتـاج في بداية الثمانينات يتجاوز الـ (32) مليون ب/ي، وأدناه جـدول الإنتـاج لـدول الأوبـك والإنتاج العالمي منذ عام (1975م) لغاية عام (1985م)[1]:

جدول رقم (10)

إنتاج دول الأوبك وبقية دول العالم من النفط

(ألف برميل يومياً)

السنة / الدولة	1975	1976	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
إنتاج الأوبك	27535	31535	31465	27445	23380	19930	18425	18470	17225
إنتاج العالم	55700	60080	65775	62745	59375	57060	56685	58105	57340

من خلال الجدول رقـم (10) نلاحـظ أن هنـاك انخفاضـاً طفيفـاً في إنتـاج الـنفط العالمي حيث كانت نسبة الإنخفاض (1.8%) بالنسبة لعـام (1984- 1985م). أمـا إنتـاج الأوبك فكان نتيجة للضغط يزيد من الإنتاج فوصل إلى (31680 و 31465) ألف برميـل يومياً بـين عـام (1976م) وعـام (1980م) عـلى التـوالي، بعـد العـام (1980م) بـدأ العـد التنازلي وذلك لوجود عرض كبـير مـن الـنفط في السـوق العالميـة وبـذلك تـتجلى اللعبـة الدولية المأساوية والتي أصبحت الأوبك ضحيتها حيث استطاعت دول وكالة الطاقة مـن تنفيذ سياسات التخزين واحتكار مليارات مـن البراميـل مـن الـنفط تـم مفاجئـة الـدول المصدرة للنفط بطرح كميات من هذا الخـزين تـتراوح بـين (2-3) مليـون برميـل يوميـاً وكانت هذه السياسة ناجحة جـداً في هـذا المجـال وسـاعدها في ذلـك قـرار مـؤتمر قمـة

(1) BP-Statistical Review of World Energy, June, 1986, p.7.

أوبك في الجزائر عام (1975م) بتلبية الطلب العالمي الأساسي للنفط دون تلكؤ. بعد هذا أصبحت الأوبك تنتج (4-5) مليون ب/ي زيادة عن حاجتها الاقتصادية الحقيقية، أن الجدول يُشير إلى انخفاض في الإنتاج (7.2%) للأوبك لقد استمر هبوط الإنتاج لدول الأوبك فوصل إلى (17.225) مليون ب/ي عام (1985م)[1]. هذا من ناحية، ومن ناحية الأسعار، فقد اتخذت الأوبك ولأول مرة في تاريخها قراراً في آذار (1983م) بتخفيض أسعار النفط من (34)دولارا إلى(29) دولار في حين كان بإمكانها في مرحلة (1979-1980م) أن تصل بسعر البرميل الواحد إلى(50) دولار. أن سبب هذا الانخفاض في الأسعار هو الضغوط التي مارستها وكالة الطاقة الدولية وقد كانت نسبة الانخفاض تمثل (14.7%) واستمرت المنظمة بتخفيض الأسعار نتيجة تراجع الطلب العالمي على النفط من جهة وزيادة الإنتاج النفطي خارج دول الأوبك (بحر الشمال والمكسيك) حيث خفض سعر البرميل من النفط العربي الخفيف (34°) دولاراً واحداً فأصبح (28) دولار اعتباراً من أول شباط عام (1985م) وبذلك خفض سعر البرميل(6) دولارات نتيجة لضغوط وكالة الطاقة من خلال سياستها ضد الأوبك فأصبحت نسبة التخفيض تمثل (17.7%) منذ آذار (1983م) وهو أول تخفيض حتى بداية عام (1985م) يُضاف إلى ذلك أن معدلات التضخم التراكمي قد أدت أيضاً إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للنفط منذ عام (1985م) مقابل(11.06) دولار للبرميل الواحد عام (1981م)[2]. وكذلك كان الانخفاض أقل تأثيراً في الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان بسبب قلة المعدلات التضخمية في هذه الدول عن بقية الدول الصناعية والجدول رقم (11) يوضح انخفاض الأسعار.

---

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر، الكويت، 1985م، ص 49-50.

(2) المصدر نفسه.

جدول رقم (11)[1]

الأسعار الرسمية لبرميل النفط العربي الخفيف

محسومة المعدلات التضخم وتغير سعر الدولار

تجاه العملات الرئيسية (1974- 1985م)

(دولار ، 1974م = 100)

	1974	1979	1981	1983	1984	1985
السعر الرسمي السعر الحقيقي	9.56	17.84	32.50	30.03	29.00	28.00
الولايات المتحدة الأمريكية	9.56	12.10	17.60	14.85	13.75	12.89
اليابان	9.56	9.42	15.27	14.47	13.71	13.83
ألمانيا الغربية	9.56	10.27	20.67	19.47	20.80	21.82
فرنسا	9.56	9.60	17.21	18.60	19.19	19.23
بريطانيا	9.56	9.47	13.82	14.83	15.73	15.92
إيطاليا	9.56	11.00	18.87	17.88	18.02	18.84

من خلال الجدول رقم (11) نرى أن الأوبك تحملت منفردة خسارة ضخمة في مواردها نتيجة السياسات غير الموضوعية التي اتبعتها في عرض النفط والسعر.

لما تقدم نلاحظ أن رغم كل هذا الهجوم والضغط تجاه الأوبك من قبل وكالة الطاقة الدولية إلا أن منظمة الأوبك لم تهاجم وكالة الطاقة الدولية في أي مجال باعتبارها منظمة دولية، ورغم كل ما ورد استطاعت أيضاً وكالة الطاقة الدولية من أن تشغل منظمة الأوبك اقتصادياً من خلال إثارت العالم الثالث على المنظمة واستخدام عوامل ضغط أخرى ضد هذه الدول وذلك من خلال عدم تقديم المساعدات الاقتصادية وحرمانها من تجهيز النفط من خلال توجيه الشركات الاحتكارية التي بدورها مسيطرة على المواصلات النفطية العالمية، ولقد شعرت هذه الدول (النامية) بثقل الأسعار الجديدة على ميزان مدفوعاتها الذي أنهكه الكساد التضخمي في الدول

---

(1) منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر الكويت، 1985م، (نُظم الجدول من قبل الكاتب).

الصناعية وفاقم من عجزه ونتيجة لذلك قامت دول الأوبك بتأسيس صندوق الأوبك عام (1976م) إضافةً إلى عدد من الصناديق الأخرى من أجل تقديم المساعدات لهذه الدول إلا أن منظمة الأوبك رفضت مبدأ بيع النفط إلى هذه الدول بسعر خاص، ونود هنا أن نبين في الجدول رقم (12) قيمة المساعدات المقدمة من قبل الأوبك للدول النامية.

جدول رقم (12)[1]

المساعدات المقدمة من قبل دول الأوبك (مليون دولار)

الدولة / السنة	1979	1980	1981	1982	1983
الكويت	971	1140	1154	1168	995
السعودية	4238	5943	5664	4028	3916
الإمارات	970	909	811	402	100
قطر	291	270	250	50	(22)
الجزائر	281	103	97	128	(44)
العراق	659	768	140	9	(3)-
ليبيا	140	382	293	43	(85)
إيران	34-	83-	93-	121-	(139)
نيجيريا	29	33	141	58	35
فنزويلا	107	125	67	126	141
المجموع	7652	9589	8525	5891	5475
المجموع بالأسعار لعام 1982م الثابتة	7897	9038	8342	5891	5504

من خلال الجدول رقم (12) نرى أن المبالغ المقدمة ضخمة جداً وقد قدمت من عدد من دول الأوبك كانت إلى عهدٍ قريب تتلقى هي نفسها المساعدات وأن عُمُر ما يُعرف تجاوزاً بفائض العوائد لبلدان الأوبك لا يتجاوز السنتين وأن بعض هذه البلدان قد تحولت مرة أخرى إلى دول ذات عجز بسبب زيادة إنفاقها واستيعاب معظم الزيادة في العوائد وفوق ذلك وقبله فأن معظم دول الأوبك هي دول متخلفة

(1) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باريس، 1984م، ص 235.

فقيرة لا تُقارن بغنى وتقـدم دول لجنـة مسـاعدات التنميـة (DAC) ولـذا فأنـه قياسـاً بإنتاجها القومي تُعتبر جهود دول الأوبك في نطاق مساعدات الدول النامية جهوداً كبيرة تفوقها بمراحل وعلى عكس مساعدات الدول الصناعية **فأن مساعدات دول أوبك ينبغي أن يُنظر إليها على أنها**[1]:

1. اقتطاع مباشر لرؤوس أموال من دول الأوبك رغـم كونهـا بحاجـة ماسـة إليهـا لمشاريع التنمية.

2. أن دول الأوبك لا تتوقع أن تقوم الدول المنتفعة من مساعداتها بإعادة إنفـاق مـا تلقتـه مـن أمـوال لشراء سـلع وخـدمات اسـتهلاكية مـن الـدول الصـناعية وبأسـعار مرتفعة.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 1985م، ص 1984.

إضافةً لكل ما تقدم قامت الأوبك بإنشاء عدد من الصناديق قدمت من خلالها مساعدات كبيرة جداً والجدول رقم (13) يُبين ذلك:

جدول رقم (13)[1]

المؤسسات التمويلية لدول منظمة الأوبك

نهاية عام (1984م) (مليون دولار أمريكي)

مؤسسات التنمية	عدد البلدان	عدد العمليات	1962-1979	1980	1981	1982	1983	1984	المجموع	النسبة المئوية
البنك الإسلامي	36	341	806.99	475.39	649.05	519.83	571.21	836.56	3858.81	19.00
صندوق أبو ظبي	40	84	772.11	100.61	59.88	65.68	25.76	28.56	1062.60	15.2
صندوق الأوبك	81	370	653.52	250.77	400.18	323.72	212.85	94.39	1936.13	9.5
صندوق السعودية	55	202	2494.06	331.89	348.61	611.33	372.26	351.72	4509.87	22.1
صندوق العراقي	31	69	578.80	743.26	373.30	37.66	---	---	1733.02	8.5
صندوق العربي	16	150	1072.75	111.72	148.40	232.75	309.74	283.39	2158.75	10.6
صندوق الكويتي	64	282	2092.41	268.68	741.38	763.11	389.95	252.56	4508.09	22.1
المصرف العربي	38	99	243.56	81.02	69.70	80.00	67.15	68.25	609.68	3.00
المجموع الكلي	99	1597	8713.98	2363.34	2801.20	2634.08	1948.92	1915.43	20376.95	100.00
النسبة المئوية			42.76	11.6	13.7	12.9	9.6	9.04	100.00	

أن الجدول رقم (13) يُبين أن المبالغ المقدمة ضخمة جداً للدول النامية وهذا قد أثر بشكلٍ كبير جداً على ميزانية هذه الدول وهذا ما كانت تهدف إليه وكالة الطاقة الدولية بحيث استطاعت توجيه دول الأوبك على ضوء ما خططت له بشأن تقديم المساعدات الضخمة لهذه الدول وتسحبها هي من الجهة الثانية من خلال شراء المواد الاستهلاكية من الدول الصناعية وبأسعار مرتفعة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إرهاق دول الأوبك وإجبارها على دفع معونات مالية إلى الدول النامية وهي بحاجة إلى هذه الأموال لتطوير دولها، كذلك استطاعت وكالة الطاقة أن تعمل بكل الوسائل على جعل النفط سلعة إستراتيجية يدخل في أية مفاوضات عالمية ومثلاً

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1985م، ص 184.

نجحت في ذلك خلال عرض مشكلة الطاقة (النفط) في المحافل الدولية (الأمم المتحدة) كذلك تجلى ذلك في مسألة الحوار بين الشمال والجنوب وبذلك أصبح النفط سلعة إستراتيجية دولية ليس من حق مالكها أن يتصرف بها بشكلٍ يؤثر بحيث يصبح خطراً على أمن العالم.

ومن خلال ما ورد نرى أن إعلام الوكالة كان إعلاماً هادفاً استطاع توجيه منظمة الأوبك بالاتجاه المرغوب فيه من قبل الدول الصناعية.

المطلب الثالث

نظام المعلومات لوكالة الطاقة الدولية

لابد من التطرق إلى نظام المعلومات (التابع لوكالة الطاقة الدولية وما قدمه لأوبك من معلومات بشأن أرقام تطور الاستهلاك وتطور بدائل الطاقة والأسعار الفورية) **وقد كانت وكالة الطاقة تهدف من خلال هذا النظام إلى هدفين أساسيين:**

1. السيطرة على المعلومات النفطية وضخ المناسب منها لتضليل الأوبك وتوجيهها بالاتجاهات المرغوب فيها والمخطط لها من قبل وكالة الطاقة.
2. إنشاء السوق الفورية وتطويرها بالاتجاهات المرغوبة وفقاً للمعلومات النفطية الدقيقة.

أن لدى نظام المعلومات هذا أهدافه بشكلٍ كامل وجعل وكالة الطاقة من أن تحقق هدفها النهائي وهو تحويل سوق النفط من سوق احتكارية كان المنتج الرئيسي فيها (هو الأوبك) يتولى بشكلٍ أساسي تحديد السعر، إلى سوق حرة للعرض والطلب وأصبح للمستهلك فيها الدور القيادي في تحديد السعر من خلال التحكم بحجم الطلب من خلال فوضى العرض والمنافسة بين المنتجين التي نجمت عن الانخفاض الكلي في الطلب.

لقد ترتب على ذلك أن السعر الرسمي لنفط الأوبك أصبح منذ نهاية (1981م) يلهث وراء السعر الفوري الذي يتحدد في البورصات العالمية فبعد أن

كانت الأوبك ترفض مناقشة الأسس التي تقوم عليها سياسة التسعير أصبحت عام (1982م) تتخذ من الأسعار الفورية مؤشراً رئيسياً لتحديد الأسعار الرسمية للنفط العربي الخفيف (نفط الإشارة) بعد عام(1979م) وحتى نهاية كانون الثاني (1986م) مقارنةً مع الأسعار الفورية والجدول رقم (14) يُبين ذلك[1].

جدول رقم (14)

الأسعار الرسمية والفورية للنفط

للبرميل الواحد (دولار أمريكي)

السنة / الأسعار	1979	1980	1981	1982	1983	1985	نهاية ك2 1986
الأسعار الرسمية	24.00	32.00	32.00	30.80	29.00	28.00	28.00
الأسعار الفورية	29.00	39.25	36.65	34.00	28.00	27.65	25.75

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن الأسعار الفورية كانت وحتى عام (1982م) تزيد على الأسعار الرسمية ولهذا يؤشر استمرار هيمنة أوبك على السوق النفطية وأن ذلك يعني أن النفط كان شحيحاً قياساً بالطلب عليه، فطالما أن سعر العرض والطلب أكبر من السعر الرسمي فأن الموقف لصالح الأوبك، بعد هذا التاريخ تغير الموقف وأصبح السعر الفوري يقل عن السعر الرسمي وذلك يعني أن العرض أكبر من الطلب، وأن الموقف عموماً لغير صالح الأوبك وفي نفس الوقت أصبحت الأوبك تتخذ من السعر الفوري مؤشراً لتحديد أسعار نفوطها باتجاه تخفيض السعر الرسمي وبدأ ذلك نهاية (1982م) حيث أن الطلب على نفط أوبك كان قد بدأ ينخفض بشكلٍ كبير منذ عام (1980م) ووصل في عام (1982م) إلى نصف ما كان عليه عام (1980م) وقد كان الوقت متأخراً بالنسبة لأوبك لتصحيح

---

(1) مركز البحوث والمعلومات، مستقبل النفط وتصديره في العراق في ضوء مستقبل سوق النفط الدولية، بغداد – العراق، 1984م، ص 26.

أسعار العرض من خلال تخفيض الإنتاج في حين لو أن الأوبك كانت قد بدأت عام (1980م) بتخفيض إنتاجها بنسب تزيد على نسب انخفاض الطلب على نفطها لما تردت أوضاع العرض في السوق الفورية بما يؤدي إلى انخفاض الأسعار. إن الأسعار الفورية السائدة في الفترة السابقة تمثل أحد العوامل الخارجية المؤثرة والتي تأخذ بالاعتبار من بين عوامل أخرى كحالة الطلب والخزين وإنتاج الدول الأخرى خارج الأوبك.. إلخ في تحديد الأسعار الرسمية بينما يفترض استمرار الأسعار الرسمية المحددة على نفس المستوى لفترة معينة فأن الأسعار الفورية تتقلب بدون وجود مثل هذا الضابط[1].

أنه مما يؤكد أن انخفاض الأسعار الفورية بعد عام (1982م) كان عملية مخططة من قبل وكالة لطاقة الدولية وهي علاقة غير متناسبة بين الطلب على النفط وبين السعر الفوري خلال الفترة (1980-1982م) ففي تلك الفترة كان استهلاك الدول الغربية من النفط في انخفاض وكذلك الاستيرادات النفطية (ويلاحظ من خلال الجدول رقم (15) وهو لزيادة الإيضاح، الذي يُبين زيادة تطور استهلاك البدائل مع انخفاض في استهلاك النفط بعد عام 1982م).

أن هذه الحالة من خلال جدول الأسعار الفورية يؤشر حالة استثنائية وغير منطقية كان على الأوبك الانتباه لها فالأسعار الفورية ظلت في ارتفاع متواصل حتى منتصف عام (1982م) مما يؤشر وجود حالة مظللة كان الهدف منها الحيلولة دون احتمال قيام الأوبك بتقنين الإنتاج وذلك تحت إغراء الأسعار المرتفعة. والجدول رقم (15) يُبين انخفاض استهلاك النفط مع زيادة في استهلاك الطاقة في العالم للتوضيح فقط.

---

(1) مركز البحوث والمعلومات، مستقبل النفط وتصديره في العراق في ضوء مستقبل سوق النفط الدولية، مصدر سابق،ص 26.

جدول رقم (15)[1]

جدول توضيحي لتطور استهلاك الطاقة التجارية حسب مصادرها ووفقاً للمجموعات الدولية (1979-1984م)

(مليون ب/ي مكافئ النفط)

المصدر/ السنــة	1979	1981	1982	1983	1984	التغير % (1984-1985م)
النفط : دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	40.78	53.53	33.68	33.26	33.91	1.9
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً	11.08	11.47	11.53	11.54	11.44	0.9
الصيــــــــن	1.83	1.70	1.66	1.70	1.72	1.2
الدول النامية	10.43	11.21	11.55	11.54	11.80	2.2
إجمالي العالم	64.12	59.91	58.42	58.04	58.87	1.4
الغاز الطبيعي : دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	15.62	15.15	14.37	13.93	14.79	6.2
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً	7.37	8.47	9.00	9.59	10.32	7.6
الصيــن	0.25	0.20	0.19	0.21	0.22	4.8
الدول النامية	2.23	2.59	2.75	2.78	2.87	3.2
إجمالي العالم	25.47	26.41	26.31	26.51	28.20	6.4
فحم : دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	14.50	15.44	15.34	15.45	16.08	4.1
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً	12.93	12.62	13.04	13.23	13.42	1.4
الصيــــن	8.40	7.88	8.24	8.72	9.33	7.00
الدول النامية	3.68	4.11	4.32	4.62	4.76	3.00
إجمالي العالم	39.51	40.05	40.94	42.02	43.59	3.7
الطاقة النووية : دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	2.66	3.40	3.75	4.03	4.71	16.9
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً	0.34	0.48	0.55	0.58	0.65	12.1
الصيــن	---	---	---	---	---	---
الدول النامية	0.06	0.10	0.12	0.19	0.28	47.4
إجمالي العالم	3.06	3.98	4.37	4.80	5.64	17.5
الطاقة الكهربائية : دول منظمة	5.28	5.29	5.50	5.69	5.70	0.2

(1) تقرير الأمين العام (لمنظمة الأوابك) السنوي الثاني عشر، مصدر سابق، ص 24-25.

التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)						
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً	1.14	1.23	1.27	1.31	1.36	3.8
الصيـــن	0.26	0.34	0.38	0.44	0.47	6.8
الدول النامية	1.59	1.77	1.88	2.06	2.18	5.8
إجمالي العالم	8.27	8.63	9.03	9.50	9.71	2.2
إجمالي الطاقة : دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	78.84	74.81	72.59	72.36	75.19	3.9
الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزياً	32.86	34.27	35.39	36.25	37.19	2.6
الصيـــن	10.74	10.12	10.47	11.07	11.74	6.1
الدول النامية	17.99	19.78	20.62	21.19	21.89	3.3
إجمالي العالم	140.43	138.38	139.07	140.87	140.01	3.6

لقد أدرج الجدول رقم(15) بشـأن اسـتهلاك الطاقـة وفقـاً للمجموعـات الدوليـة لملاحظة تطور اسـتهلاك أنـواع الطاقـة وأن الأرقـام المعلنـة هـي أرقـام نُشرت مـن قبـل مؤسسات تابعة بشكلٍ أو بآخر لدول وكالة الطاقة الدولية.

التمويه في أرقام استهلاك الطاقة

أن تطور استهلاك الطاقـة يعنـي تصـاعد وتـأثر النمـو الاقتصـادي أي يـرتبط نمـو استهلاك الطاقة والنفط في البلدان المتقدمة ارتباطاً عضوياً بطبيعة النمـو الاقتصـادي في هذه البلدان ويُمكن أن نتناول وثائر استهلاك الطاقة والـنفط للفـترة (1965 إلى 1975م) لكل من الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وكما يأتي[1]:

1- الولايات المتحدة الأمريكية

كانت وتيرة نمو إجمالي الناتج القومي للفترة من 1965-1975م تساوي 2.5%.

وتيرة نمو استهلاك الطاقة السنوي بين 1965-1975م تساوي 2.6%.

وتيرة نمو استهلاك النفط السنوي بين 1965-1975م تساوي 3.4%.

وهذا يعني أن معامل الطاقة في الولايـات المتحـدة يزيـد قلـيلاً عـن الواحـد بـين معامل استهلاك النفط هو اكبر بكثير من معامل استهلاك الطاقة ويساوي (1.36).

(1) محمد علي عبد الكريم الماشطة، مصدر سابق، ص 134.

وهذا يعني أن الزيادة تعادل (1%) من إجمالي الناتج القومي(*) كان يقابلها زيادة في استهلاك النفط تساوي (1.36%).

2- اليابان

كانت وتيرة نمو إجمالي الناتج القومي للفترة من 1965-1975م تساوي 8.4%.

وتيرة نمو استهلاك الطاقة السنوي بين 1965- 1975م تساوي 8.3%.

وتيرة نمو استهلاك النفط السنوي بين 1965-1975م تساوي 10.6%.

وهذا يعني أن معامل الطاقة في اليابان يُعادل الواحد للفترة من(1965-1975م) بينما معامل استهلاك النفط يعادل(1.26) أي أن زيادة (1%) من إجمالي الناتج القومي في اليابان كان يعادلها (1.26%) في استهلاك النفط وهي نسبة أقل مما في الولايات المتحدة[1].

3- فرنسا

كانت وتيرة نمو إجمالي الناتج القومي للفترة من 1965-1975م تساوي 4.3%.

وتيرة نمو استهلاك الطاقة السنوي بين 1965-1975م تساوي 3.6%.

وتيرة نمو استهلاك النفط السنوي بين 1965-1975م تساوي 7.3%.

وهذا يعني أن معامل الطاقة في فرنسا (0.84%) وهي أقل من معامل الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

مما ورد نلاحظ أن معامل الطاقة (أي أثر زيادة 1% من إجمالي الناتج القومي على زيادة استهلاك الطاقة). هو أكثر من الواحد بالنسبة لأكثر هذه البلدان كما تظهر أرقام السنوات (1965-1975م) ويبدو أن معامل الطاقة استمر في هذه الحدود للسنوات (1975-1985م) رغم الخطط المعلنة من جانب الدول الصناعية المتقدمة

(*) لاستخراج معامل الطاقة نستخدم المعادلة التالية (نمو استهلاك الطاقة=معامل الطاقة المتوقع مضروب في النمو السنوي للإنتاج القومي الإجمالي).

(1) محمد علي عبد الكريم الماشطة، مصدر سابق، ص 135.

(2) المصدر نفسه.

بشأن ترشيد الاستهلاك في ميدان الطاقة لأن وتأثر معدل نمو الناتج القومي مستمرة في تزايد كمعدل عام في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي وكما يُبين الجدول رقم (16)[1].

جدول رقم (16)

معدل نمو الناتج القومي الإجمالي واستهلاك الطاقة (مليون ب/ي مكافئ النفط)

في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي

عام (1979-1985م) نسبة مئوية

السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
النمو	3.3	1.2	1.7	(0.3)	2.7	4.9	2.8
استهلاك الطاقة	78.84	---	74.81	72.59	72.36	75.19	---

في ضوء الجدول رقم (16) نلاحظ أن نسبة النمو للسنوات (1975-1985م) تساوي (2.5) تقريبا وهذه الزيادة تكون غير متساوية لجميع السنوات ولكن بشكلٍ عام هناك نمو متزايد في الناتج القومي وكما أشرنا سابقاً فأن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك للطاقة ولكن نرى من حيث مجموع استهلاك الطاقة في سنوات زيادة النمو تكون منخفضة بشكلٍ عام وهذا مما يؤكد عدم مصداقية الأرقام المنشورة من خلال وسائل ونشرات وكالة الطاقة الدولية وسوف نقوم بإجراءات عملية حسابية بسيطة بشأن بيان عدم مصداقية الأرقام المنشورة للسنوات(1976-1985م) ومن خلال استخدام معامل الطاقة لبيان نسبة استهلاك الطاقة وكما يلي(*):

(1) تقرير الأمين العام (لمنظمة الأوابك) السنوي الحادي والثاني عشر، مصدر سابق، ص 9-11.

(*) للتوسع في كيفية استخراج معامل الطاقة والاستهلاك يرجى مراجعة كتاب الطاقة – النفط واتجاهات الطلب حتى عام (1985م) للدكتور محمد علي عبد الكريم الماشطة.

اسم الدولة	معامل الطاقة[1]
الولايات المتحدة الأمريكية	1
أوروبا الغربية	1
اليابان	0.9

الاستهلاك = معدل نمو الناتج القومي الإجمالي X معامل الطاقة

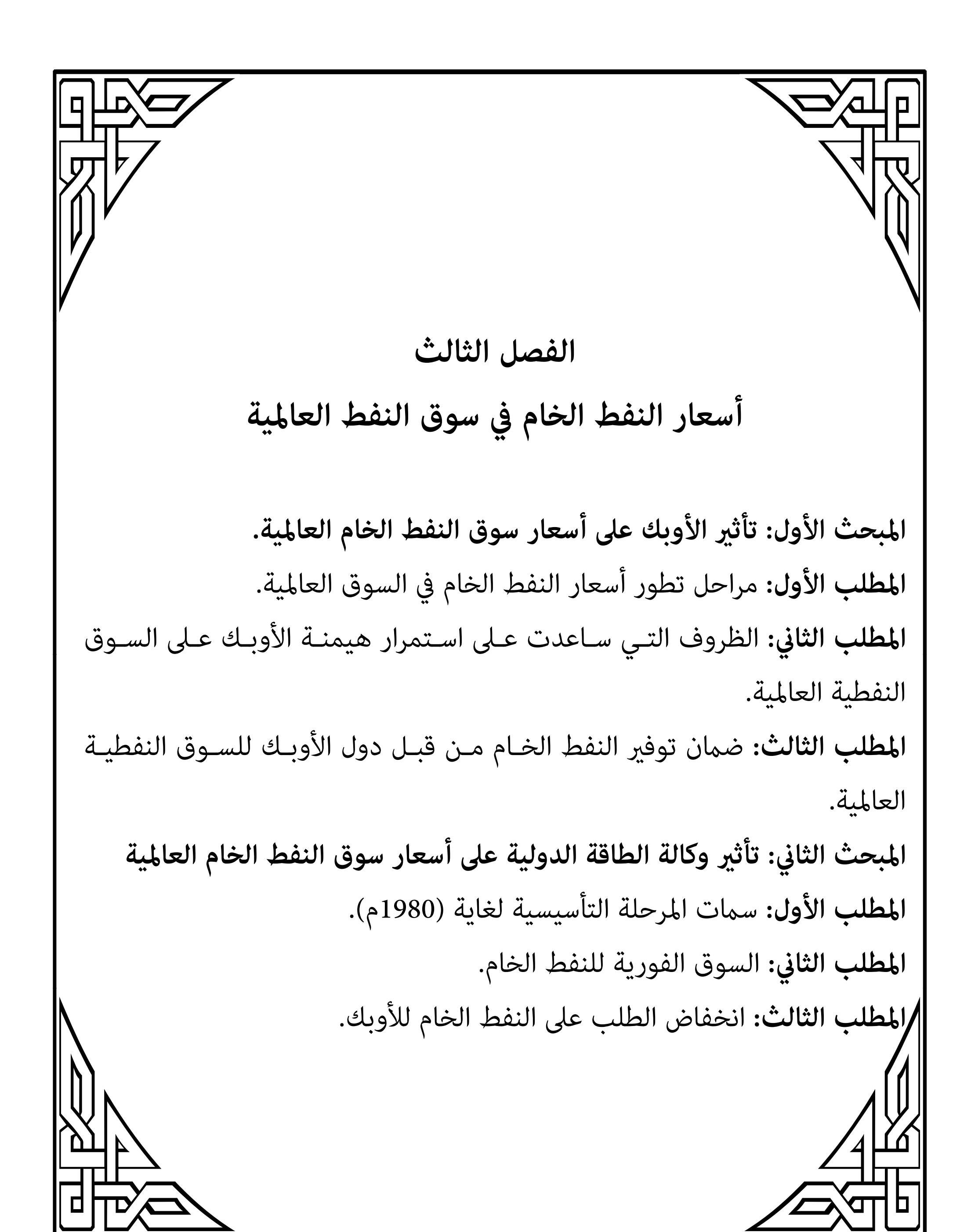
استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية= 2.5%X 1 = 2.5%

استهلاك الطاقة في بلدان أوروبا الغربية= 3.5% X 1= 3.5%

استهلاك الطاقة في اليابان= 5% X 0.9= 4.5%

من خلال المعادلات البسيطة أعلاه نلاحظ أنه لا يوجد ناتج سلبي في استهلاك الطاقة. نستنتج مما ورد في هذا المبحث أن وكالة الطاقة الدولية استطاعت من خلال إعلامها الهادف إلى جر الأوبك إلى منعطفات ومزالق جعلتها تلهث وراءها وكان ذلك بسبب السياسات التي اتبعتها الأوبك نتيجة التظليل من قبل وكالة الطاقة الدولية. وسنبين في الفصل القادم طبيعة تأثير كل منهم على السوق النفطية ومرحلة المجابهة بينهم.

(1) محمد علي عبد الكريم الماشطة، مصدر سابق، ص 134.



الفصل الثالث

أسعار النفط الخام في سوق النفط العالمية

المبحث الأول: تأثير الأوبك على أسعار سوق النفط الخام العالمية.

المطلب الأول: مراحل تطور أسعار النفط الخام في السوق العالمية.

المطلب الثاني: الظروف التي ساعدت على استمرار هيمنة الأوبك على السوق النفطية العالمية.

المطلب الثالث: ضمان توفير النفط الخام من قبل دول الأوبك للسوق النفطية العالمية.

المبحث الثاني: تأثير وكالة الطاقة الدولية على أسعار سوق النفط الخام العالمية

المطلب الأول: سمات المرحلة التأسيسية لغاية (1980م).

المطلب الثاني: السوق الفورية للنفط الخام.

المطلب الثالث: انخفاض الطلب على النفط الخام للأوبك.

الفصل الثالث

أسعار النفط الخام في سوق النفط العالمية

منذ اكتشاف النفط وتسويقه للأسواق العالمية كانت الشركات النفطية هي التي تحدد سعر البرميل الواحد للنفط الخام بما يحقق لها أعلى الأرباح، واستمر هذا الحال لغاية تأسيس منظمة الأوبك للدول المصدرة للنفط الخام.

المبحث الأول

تأثير الأوبك على أسعار سوق النفط الخام العالمية

لقد مرت السوق النفطية العالمية قبل تأسيس منظمة الأوبك بمفارقات كثيرة كان المستهلك هو الجهة الوحيدة المستفيدة فضلاً عن الشركات المنتجة وكان السوق النفطية سوق المشترين (المستهلكين) وليس للدول المنتجة أي دور في تلك السوق التي تباع بها بضاعتها، وإذا أخذنا بنظر الاعتبار التطور التاريخي لأسعار النفط الخام منذ اكتشافه إلى إنشاء منظمة الأوبك نرى أن الدول المستهلكة والشركات المنتجة هي الطرف الوحيد المستفيد. وسوف نتناول بشكلٍ موجز التطور التاريخي لذلك.

المطلب الأول

ومراحل تطور أسعار النفط الخام في سوق النفط العالمية

المرحلة الأولى:

منذ أول اكتشاف نفطي في مدينة (بلوجيش الرومانية) عام (1857م) ولكن الإعلان عنه تجارياً كان بعد الحرب العالمية الأولى[1]. وفي عام (1859م) اكتشف النفط في ولاية بنسلفانيا الأمريكية وكانت قيمة البرميل الواحد (20) دولاراً ولكن كثرة عدد المستثمرين أدى إلى انخفاض السعر إلى (0.49) دولار للبرميل الواحد

(1) هارفي اوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، منشورات الكتاب السفري للطباعة والنشر، القاهرة، ص 39.

واستمرت الشركات الأمريكية بالاستثمار النفطي وظهرت شركة (تكساس) وشركة (نفط الخليج) وتوصلت الشركتان لمعدل سعر موحد للنفط وهو مايقارب (1.19) دولار للبرميل الواحد وكان ذلك عام (1900م) واستمر ارتفاع وانخفاض الأسعار لغاية عام (1920م) حيث أصبح (3.07) دولار للبرميل الواحد وبعد هذا الارتفاع كانت هناك أحداث مهمة ومتغيرات في السياسة العالمية سوف نتناولها بشكلٍ موجز.

التغيرات السياسية خلال فترة الحرب العالمية الأولى وأثرها على أسعار النفط:

حدثت تغيرات سياسية مهمة أثرت على أسعار النفط وكان أهم تلك التغيرات السياسية (معاهدة سايكس بيكو) وهي المعاهدة التي قسم بها الغرب منطقة الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ على ضوء الدراسات البايولوجية التي تُشير إلى غزارة نفوطها وعلى اثر ذلك قامت شركات الدول الغربية بعقد اتفاقيات طويلة الأجل قسم منها ينتهي سنة (2000م) وقسم آخر أطول من ذلك وهذه الاتفاقيات للشركات كانت مدعومة من قبل حكوماتها بعد ذلك توالت الامتيازات مع دول منطقة الخليج العربي والعراق والسعودية وعلى اثر ذلك ظهر إنتاج النفط العربي في السوق الدولية. ونتيجةً لهذا التطور أثر الحرب العالمية ظهرت الامتيازات للشركات متعددة الجنسية التي تقاسمت الإنتاج النفطي والأسواق وأطلق على مجموعة الشركات هذه بالأخوات السبعة وهناك شركات فرنسية حصة الحكومة فيها (33%)، وهذه الشركات نظمت فيما بينها مجموعة من الاتفاقيات الدولية والسرية لتنظيم الاحتكار العالمي للصفقات النفطية[1].

(1) فائز محمد علي، الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، دار الرشيد للنشر في وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1979م، ص 68.

المرحلة الثانية:

على اثر اقتسام الشركات الإنتاج النفطي والأسواق توصلت هذه الشركات إلى اتفاق فيما بينها هو (اتفاقية اكناكاري)[*] في مجال تسعير النفط الخام وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأم في نفس الوقت، وهكذا ظهرت أسعار جديدة للنفط الخام على اثر ذلك وفق نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك وكان سعر البرميل الواحد من النفط الخام (1.19) دولار واستمر لغاية بداية عام (1930م) وهو بداية أزمة الكساد العالمي حيث هبطت أسعار البترول إلى (0.65) دولار للبرميل الواحد.

لقد كانت نتيجة اتفاقية أكناكاري ولادة نظام جديد للأسعار سُمي بنظام خليج المكسيك زائد أجور النقل والذي طبق عام (1936م) لسعر معلن لبرميل النفط الخام الأمريكي الذي كان يساوي (1.09) دولار وهذا النظام يعني (أن النفط الخام في موانئ العالم كافة ومراكز التصدير بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك على أن يُضاف للسعر النهائي كلفة النقل المعيارية من نقطة الأساس إلى مكان التسليم) لذا كان على مستورد النفط أن يدفع سعر النفط الخام للبرميل الخام مضاف إليه أجور النقل من خليج المكسيك (فوب) إلى ميناء أو مكان المستورد بغض النظر عن موقع

(*) قدم الهولندي (هنري ديترينج) رئيس مجلس إدارة شركة (شل) في سنة (1928م) الذي كان قوة لا يستهان بها في عالم البترول بتقديم فكرة الاحتكار العالمي لسوق البترول على الرؤساء العالمية للبترول، اتفق رؤساء الشركات الكبرى الثلاثة (شل، شركة ستاندرد، والشركة البريطانية) على الاتفاق الذي وقع بينهم في (17 ديسمبر 1928م)، عُرفت الاتفاقية في عالم البترول (باتفاقية أكناكاري) رمزاً إلى القصر الصيفي لـ (ديترينج) في مدينة (أكناكاري) في سكوتلندا. تضمن الاتفاق سبعة بنود يكمن فحواها في (ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها.. تجميد أسعار البترول.. التسهيلات في الشحن والنقل والتفريغ.. تحديد أسعار ناقلات البترول، كل سوق بترولي يأخذ البترول من أقرب الحقول إليها بدلاً من نفقات النقل الكثيرة والبعيدة المكلفة، جعل سعر البترول في خليج المكسيك هو السعر العالمي لأن الولايات المتحدة كانت تنتج حوالي (70%) من بترول العالم من المكسيك.

المكان المصدر إليه ونتيجة لذلك تتحقق أرباح طائلة (من جراء هذا الوهم النقدي تُضاف إلى رصيد الشركات الكبرى)[1].

هذا من جهة ومن جهة أخرى ظهر سعر آخر جديد لأسعار النفط هو أسعار خليج الشرق الأوسط لتكون قاعدة سعرية جديدة (فوب) حيث تكون مساوية لأسعار الخليج الأمريكي. واستمرت الأسعار بالارتفاع والانخفاض من خلال ما تراه الشركات بأنه يحقق لها أرباح أفضل إلى أن جاء عام 1948 حيث أصبح سعر نفط الخليج العربي الخفيف (فوب) 2,18 دولار للبرميل الواحد و 2,68 دولار لبرميل النط الأمريكي (خليج المكسيك) .

المرحلة الثالثة منذ 1950-1960:

من خلال تساوي السعرين نفط خليج المكسيك والخليج العربي (فوب) نلاحظ أن الدول المستهلكة كانت تتحكم بالسوق العالمية فهي التي تقرر الأسعار صعوداً أو نزولاً ووفق ما تراه مناسباً لتحقيق أقصى ربح ممكن من حيث لم يطرأ تغيير على الأسعار إلى سنة 1953م حيث رفع سعر النفط الأمريكي 25 سنتاً ليصبح سعره فوب في حزيران 1953- 3 دولار للبرميل الواحد قابله زيادة لبرميل النفط العربي الخام بحدود (12- 15) سنتاً ليصبح سعره فوب 1,97 دولار للبرميل الواحد واستمر الارتفاع والانخفاض للسعر لغاية عام 1960م وهو سنة إعلان تأسيس الأوبك.

من خلال ما ورد نلاحظ أن السوق النفطية كانت سوق للمشتري حيث كانت الشركات الاحتكارية هي التي كانت تقرر سعر البرميل الواحد في السوق على ضوء ما تراه مناسباً ويحقق لها أقصى ربح ممكن لذلك نرى أن المرحلة التاريخية قبل تأسيس الأوبك هي مرحلة سيطرة ويتحكم المستهلك في السوق النفطية العالمية وليس على أساس عوامل السوق الاعتيادية (السوق الحرة) لان هذا لا يحقق ما تريده الشركات من أرباح.

---

(1) Hilmut, Frank, Crude Oil Prices in the Midle East, Frederic KA. Preger Publisher, New York, 1966, p. 7-8.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ ما كانت تقوم بـه الشركـات مـن اسـتغلال بشع للدول المنتجة للنفط حيث كانت الدول المنتجة شـبيهة بمسـتودعات المـواد الخـام الخاضعة سياسياً والتي تمـد الطاقـة الرخيصـة جـداً للغـرب دون إعطـاء أيـة أهميـة إلى تدمير هذه المصادر (النفط) القابلة للنضـوب ، وكمثـال عـلى ربـح الشركـات في البرميـل الواحد نلاحظ أن الشركات تدفع (74) سنتاً فقـط عـن كـل برميـل في حـين كانـت تبيـع البرميل الواحد من المنتجات النفطية المكررة للمسـتهلك النهـائي في تلـك الفـترة بـــ (11) دولار تقريباً[1].

وهكذا نرى الإجحاف الكبير الذي كانـت تمارسـه الشركـات بحـق الـدول المنتجـة عندما كان السوق سوق المستهلكين ولكن بعد تحول السـوق إلى سـوق البـائعين بـدأت الشركات والدول المنتجة تطالب بأن يكون العرض النفطي من خلال السوق الحرة وترك أمر السعر لعوامل السـوق. عـلى ضـوء هـذه العوامـل والإجحـاف الـذي لحـق بالـدول المنتجة إضافة إلى العوامل الأخرى أسست منظمة الأوبك.

استناداً إلى ما أشرنا إليه سابقاً من أن الأوبـك اسـتطاعت أن تقـف ضـد أي تغـير جديد في مسألة تخفيض الأسعار المعلنة إلى المستوى السابق لتخفـيض عـام1959-1960 وبذلك حققت استقراراً في أسعار النفط لغية عام 1970م رغم الفيض في عرض النفط في السوق العالمية، وسيادة سوق المشترين إضافة إلى ذلك دخول شركات نفـط مسـتقلة إلى السوق النفطي (خارج الكارتـل) كـذلك دخـول الكتلـة السـوفيتية إلى السـوق كمصـدر وبعد أن اختفت من السوق خلال عقد الأربعينات وان كان حجم صادرات هذه الكتلـة قد تجمد في نطاق لا يتجاوز 5% من الصادرات العالمية.

كذلك استطاعت الأوبك أن تحقق مبـدأ تنفيـق الريـع وإقـرار مبـدأ الـتخلي عـن الأراضي غير المستغلة والمشمولة بالامتيازات من قبل الشركـات ((كـما فعـل العـراق مـن خـلال إصـداره قـانون رقـم 80)) ، إضـافة لـذلك اسـتطاعت المنظمـة إسـقاط نفقـات

(1) يان سيمور ، مصدر سابق ، ص35.

التسويق على عدة مراحل انتهت عام 1971م التي كانت تحصل عليها الشركات كنسبة من الأسعار المعلنة.

كل ما ورد حققته منظمة الأوبك من سياستها وتأثيرها على السوق العالمية ولكن رغم ما حصلت عليه الأوبك من زيادة الإنتاج النفطي من أجل الحصول على موارد إضافية إلا أن هذه الموارد فقدت الكثير من قيمتها الشرائية بسبب التضخم في الدول الرأسمالية الكبرى، ومن أجل التوضيح لتأثير أوبك في الإنتاج العالمي، نُدرج من خلال الجدول رقم (17) تطور الإنتاج بالنسبة للعالم.

جدول رقم (17)[1]

الموقع الإنتاجي لمنظمة الأوبك في الإنتاج العالمي من النفط الخام

للفترة من (1961- 1970م) ألف ب/ي

السنوات	إنتاج أقطار الأوبك	الإنتاج العالمي	نسبة 2/1
1961	9365.8	22428	41.8
1962	10508.1	24334	43.2
1963	11514.1	26133	44.1
1964	12984.4	28246	46.0
1965	14339.8	30308	47.3
1966	15699.3	32936	47.7
1967	16851.0	35382	47.6
1968	18786.9	38757	48.5
1969	20906.2	41706	50.1
1970	23413.2	45801	51.1

من خلال الجدول (17) نلاحظ زيادة إنتاج الأوبك بنسب متصاعدة اتجاه الإنتاج العالمي (نسبة 2/1) حيث كانت النسبة عام (1960م) (41.8) وتصاعدت

(1) أحمد حسين علي، إستراتيجية الأوبك وأثرها في السوق العالمية للنفط الخام في مجالي الإنتاج والأسعار، بغداد، 1985م، ص 38.

عام (1970م) إلى (51.1) أي إلى نصف الإنتاج العالمي.إضافةً لذلك كانت هناك متغيرات سياسية واقتصادية داخل دول الأوبك وعلى نطاق عالمي دفعت الأسعار نحو الارتفاع وأهمها ما يأتي[1]:

1. ازدياد الطلب العالمي على النفط نتيجة التقدم الصناعي والانتعاش الاقتصادي.
2. شحة العرض النفطي في الساحل الشمالي الأفريقي بسبب انخفاض إنتاج النفط الليبي.
3. تزايد معدلات الاستهلاك في مجموعة دول (OECD) وهي الدول المستهلكة الرئيسية للنفط حيث تراوحت النسبة بين (11.8%) في إيطاليا و (22%) في ألمانيا للفترة بين (1965م) وبداية (1974م).
4. ارتفاع أجور الشحن نتيجةً لتوقف أنبوب التابلاين الذي كان ينقل النفط السعودي الخام بمقدار (500.000) برميل يومياً عبر الأردن وسوريا ماراً بجنوب لبنان لميناء صيدا على البحر الأبيض المتوسط بعد تفجيره من قبل إسرائيل وقد أعيد الخط عام (1969م) وضرب مرة ثانية عام (1970م) وكان الهدف من إيقافه هدفاً سياسياً كون شركة (أرامكو) تملك الخط وهي أمريكية.
5. ظهور أزمة الدولار الأمريكي واشتداد آثار التضخم على الاقتصاد العالمي نتيجة للوضع الاقتصادي الذي تمر به الولايات المتحدة نتيجةً لعوامل خارجية منها الحروب التي كانت تشنها في الخارج (حرب فيتنام).

هذه العوامل وعوامل أخرى زادت من أعباء الولايات المتحدة المالية حيث جعلت وضع الدولار ميؤوساً منه. ففي بداية السبعة أشهر الأولى من عام (1971م) تسرب إلى خارج الولايات المتحدة ما يقارب من نصف الاحتياطي الأمريكي من

---

(1) باسل البستاني، أوبك وقصة النفط ومرحلة ما قبل الثورة النفطية، بغداد، 1976م، ص 15.

الذهب مما دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرارها المشهور في آب (جـم) إلى وقف صرف الدولار بالذهب وهذا قد أدى إلى إضعاف الثقة بالدولار اتجاه العملات الأخرى وانخفض سعره إلى مستويات متدنية جداً وترتبت عليه نتائج كثيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي ومنها الدول النفطية والنامية. حيث كان تأثيره على الدول النفطية واضحاً لأن سعر النفط بالدولار حيث قامت الدول المنتجة للنفط بزيادة إنتاجها بشكلٍ كبير من أجل التعويض وهذا أدى إلى خلق فائض نفطي في السوق العالمية[1].

6. عدم توفر مصادر بديلة عن النفط في مجال الطاقة والصناعات البتروكيمياوية قادرة على أن تحل محل النفط بصورة كاملة.

7. أحداث عمليات التأميم التي قام بها العراق والتي خلقت الجو المناسب والإرادة السياسية لحكومات الدول الأعضاء (بعد أن كان حاجز الخوف مسيطراً عليها لأن التجربة الإيرانية أيام حكم مصدق كانت ماثلة أمامها حيث أن فشل تجربة مصدق في التأميم ومعاقبة الشركات لإيران اقتصادياً والتي على أثرها انهارت حكومة مصدق). على اثر ذلك حدثت عدة تأمينات نفطية مستفيدة من تجربة العراق إضافةً لذلك طالبت عدة حكومات من دول الأوبك بالمناصفة مع الشركات النفطية العاملة على أراضيها[2].

8. استخدام النفط كسلاح في ظل الظروف السائدة وفي الجو السياسي والاقتصادي الذي تتوج بالانتصار في حرب تشرين عام (1973م) ضد إسرائيل، وسقوط خط بارليف أصيبت اقتصاديات الغرب بصدمة شديدة شلت حركتها وأشاعت بين مستهلكي البترول نوعاً من الخوف جعلهم في حالة من الاستعداد لتقبل أي شيء من أجل استمرار تدفق البترول للشرايين الاقتصادية لهذه الدول. وخلال هذه الفترة وفي (1973/10/17م) قرر فرض حظر نفطي على الدول التي ساندت

(1) باسل البستاني، مصدر سابق، ص 15.
(2) المصدر نفسه.

العدوان الإسرائيلي على الدول العربية وفي ظل هذه الظروف استطاعت الأوبك أن ترفع سعر نفطها بنسبة (70%) اعتباراً من (1973/10/1م) بفضل استخدام سلاح النفط ضد الدول التي ساندت العدوان[1].

لقد حقق استخدام النفط كسلاح بعض العوامل الإيجابية ضد إسرائيل حيث نجحت الأوبك برفع أسعارها إضافةً إلى حصولها على مكاسب سياسية اتجاه الضية العربية إلا أن الأوبك لم تستفد من هذه الحالة ضمن إستراتيجية ثابتة حيث بالمقابل بدأ الغرب يعمل بشتى الوسائل من أجل إفشال استخدام النفط كسلاح مؤثر وفعلاً نجح في ذلك وأصبح نفط الأوبك الآن يُمثل نسبة ضئيلة من الإنتاج العالمي لذلك أصبح استخدام النفط كسلاح غير فعال.

من خلال ما ورد سابقاً نلاحظ أن الأسباب السياسية والاقتصادية الواردة أدت إلى أن تكون السوق النفطية سوق للبائعين بعد أن كانت سوق للمشترين. وكان اجتماع الأوبك في كاراكاس في كانون الأول عام (1970م) أول خطوة للانطلاق من أجل تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها حيث ظهر خلال الاجتماع أن ميزان القوى بدأ يتحول إلى صالح الأوبك وبعد الاجتماع كانت الخطوة الأولى قد قامت بها ليبيا في أيلول (1970م)، استهدفت منها تصحيح أسعار نفطها الخام التي كانت أقل نفوط الشرق الأوسط. وفي شباط عام (1971م) جاء الحدث البارز في اتفاقية طهران والتي رضخت لقراراتها الشركات ووافقت على زيادة الأسعار المعلنة مع مكاسب مالية مهمة وبعد ذلك جاءت اتفاقية طرابلس وجنيف الأولى والثانية وبموجب هذه الاتفاقيات حققت زيادات في الأسعار تتراوح بين (30-90) سنتاً للبرميل الواحد إضافةً إلى أنها رفعت ضريبة الدخل على الشركات من (50%) إلى

(1) باسل البستاني، مصدر سابق، ص 15.

(55%) وبذلك أصبح قرار تحديد الأسعار المعلنة قرار مشترك بين أوبـك والشركـات بعـد أن كان قراراً وحيد الجانب من قبل الشركات فقط[1].

المطلب الثاني

الظروف التي ساعدت على استمرار هيمنة الأوبك على السوق النفطية العالميـة خلال السنوات (1973-1980م)

تزايد الطلب على النفط لأغـراض الخـزين الإسـتراتيجي الـذي كـان أحـد أهـداف وكالة الطاقة الدولية وكما أوضحنا سـابقاً هـو إيجـاد خـزين إسـتراتيجي لمواجهـة حالـة الطوارئ المحتملة التي قد تواجه الغرب مسـتقبلاً عـلى ضـوء مـا حـدث عـام (1973م) وكان على رأس الدول الغربية التي تدعو إلى هذه السياسة وتدعمها بشكلٍ مطلـق هـي الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتخذ الرئيس الأمـريكي (كـارتر) قـراراً بالسـماح لـوزارة الطاقة الأمريكية ببيـع الـنفط الحكـومي المسـتخرج مـن حقـول كاليفورنيـا إلى شركـات النفط مقابل قيام هذه الشركات بإمداد مستودعات الاحتياطي الاستراتيجي في تكسـاس ولويزانا. كذلك طلب الكـونغرس الأمـريكي في حزيـران عـام (1980م) اسـتئناف تخـزين الـنفط بمعـدل (100.000) برميـل يوميـاً لمـدة عـام اعتبـاراً مـن بدايـة حزيـران عـام (1980م)[2].

أن الخـزين الاسـتراتيجي البـالغ قيمتـه مليـار دولار يُعـادل اسـتيراد الولايـات المتحدة لمدة سنة.وهذا يعني أن الولايات المتحدة يُصبح لها وضع متميز أي أنها أكـبر دولـة منتجـة ومسـتهلكة إضـافةً إلى أنهـا تملـك طاقـة تخزينيـة ضـخمة لـديها وأن الاستمرار بهذا النهج من قبـل الولايـات المتحـدة سـوف يشـجع الـدول ضـمن وكالـة الطاقة الدولية بالاستمرار بهذا النهج أيضاً رغم الآثار السلبية على موازين مـدفوعاتها لأن كمية التخزين عالية جداً لذلك نرى أن الطلب على النفط آخذ بالازدياد منذ عام

(1) نواف نايف إسماعيل، مصدر سابق، ص 83.

(2) بدر غيلان، خزين النفط الاستراتيجي في الدول الصناعية، الـنفط والتنميـة، بغـداد، (عـدد 4-6، ك2-شباط، 1981م)، ص 155.

(1974م) رغم ارتفاع الأسعار واستمر هذا الحال لغاية نهاية (1979م). والجدول رقم (18) يُوضح إنتاج العالم والأوبك من النفط[1].

جدول رقم (18)

إنتاج النفط العالمي (ألف ب/ي)

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
مجموع العالم	58620	55700	6058	62560	63050	65775	62745
دول الأوبك	31035	27530	31090	31690	30275	31470	27450

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن زيادة الطلب بشكلٍ مستمر منذ عام (1974م) لغاية (1979م) حيث بعد عام (1980م) بدأ العد التنازلي بالطلب على النفط.

ومما ورد أعلاه نستنتج ما يأتي:

1- أن زيادة الطلب خلال فترة عام (1974م) إلى عام (1979م) كان من أجل التمهيد لتخفيضه فيما بعد.

2- تخفيض الطلب بشكلٍ كبير خلال عام (1980م) إلى عام (1985م) أدى إلى التدهور الأخير لأسعار النفط والسعر الذي وصل إليه النفط عام (1986م) ليس إلا نتيجةً لهذه السياسة.

موازنة الإنتاج والاحتياطي داخل وخارج الأوبك

أن زيادة الطلب العالمي على النفط لغرض الاستهلاك عام (1979م) قد بلغ (61.5) مليون ب/ي بعد أن كان (53.3) مليون ب/ي عام (1973م) ولكن عام (1983م) شهد هبوط في الطلب العالمي على النفط بنسبة (10.7%) ليصل إلى (54.3) مليون ب/ي وهذا يُوضح لنا كما أشرنا سابقاً أن تصاعد الطلب بدأ عام (1973م)

---

(1) BP, I bid, p4.

وبعد هذا التاريخ أخذ ينخفض لغاية (1983م) ولكن بداية عام (1984م) بدأ النفط يتصاعد بنسبة (0.7%) ليصل (55.3) مليون ب/ي هذا بالنسبة للطلب العالمي أما نفط الأوبك فقد بلغ عام (1979م) حوالي (27) مليون ب/ي في حين شهدت فترة (1980-1983م) انخفاض ملحوظ فيه وبنسبة (14%) عام (1983م) بعد أن كان (14.3) مليون ب/ي عام (1982م)[1].

أي أن مقارنة بين عرض النفط للأوبك والطلب العالمي فأنه سيكون هناك فائض نفطي وهذا مما يدل على عدم انتظام إنتاج أوبك وطبيعي أدى هذا إلى تراجع دور الأوبك في السوق النفطية كذلك نلاحظ خلال فترة (1973-1980م) وهي الفترة التي حدث بها الخلل بسبب بحث الدول عن مكامن جديدة خارج دول الأوبك كون سعر النفط كان مرتفع ويشجع البحث عنه في مكامن جديدة إضافةً إلى ذلك الحملة التي قامت بها وكالة الطاقة الدولية من حث الدول على البحث عن مصادر نفطية جديدة خارج الأوبك.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نلاحظ أن الأوبك لم تكن ملتزمة ببرنامج إنتاجي معين مما أثر على زيادة إنتاجها على الاحتياطي الموجود لديها وخلق ارتباك في السوق النفطية العالمية وهذا ما كانت تصبو إليه وكالة الطاقة الدولية حيث ظهر منافسون جدد لنفط الأوبك إضافةً لذلك إتمام الدول الرأسمالية للجزأ الأكبر من خزينها الاستراتيجي.

كل هذه العوامل جعلت الأوبك متأرجحة في السوق دون استقرار على مبدأ معين بشأن الإنتاج حيث أن انخفاض أسعار النفط واحتياج دول الأوبك إلى موارد مالية يجعلها تضخ كميات هائلة إلى السوق من أجل الحصول على موارد إضافية نتيجة انخفاض أسعار النفط وهكذا وقعت الأوبك في ما خططت له وكالة الطاقة الدولية من مخطط من أجل الحصول على النفط بسعر أقل إضافةً إلى تقليل أهمية

---

(1) BP, I bid, p.7.

الأوبك في السوق النفطية والجدول رقم (19) يرينا إنتاج الأوبك واحتياطها والإنتاج خارج الأوبك واحتياطه[1].

جدول رقم (19)

إنتاج واحتياطي الأوبك والدول خارج الأوبك

السنة	مليون برميل احتياطي الأوبك	ألف برميل صادرات الأوبك	مليون برميل احتياطي خارج الأوبك	ألف برميل يومياً صادرات دول خارج الأوبك
1973	511867	27547.2	298933	4156.7
1974	586238	27258.9	332713	3871.7
1975	561050	24063.9	331288	4457.4
1976	521425	27462.1	319298	4906.4
1977	573761	27641.1	337739	5268.0
1978	589681	26088.7	369621	5699.1
1979	591593	26793.2	360659	6634.2
1980	628475	22843.7	461224	6981.0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات دول خارج الأوبك منذ عام (1973م) أخذت بالازدياد وبشكلٍ متصاعد رغم عدم زيادة احتياطاتها بشكلٍ كبير أي أن الإنتاج لم يكن متوازناً بشكلٍ دقيق على ضوء الاحتياطي المتوفر بل كان الإنتاج من أجل إغراق السوق النفطية بحيث وصل الإنتاج سنة (1979م) إلى (2.388312) مليون ب/ي أما منظمة الأوبك فكان إنتاجها غير متوازن وغير مبرمج واستمر في الزيادة إلى أن وصل عام (1979م) إلى (9.645552) مليون ب/ي لذلك نرى أن الاستمرار في زيادة الإنتاج في دول الأوبك بشكلٍ متصاعد ودول خارج الأوبك قد أدى إلى إيجاد فيض نفطي كبير في السوق العالمية.

---

(1) OpEC, Annual Statistical Bulletion, 1983, p.27.

ونود أن نبين هنا أنه منذ أن تأسست منظمة الأوبك كرد فعل للاستغلال الذي كانت تقوم به الشركات الكبرى اتجاه نفوط المنظمة والعمل بشكلٍ مستمر بتخفيض سعر البرميل الواحد من النفط. وقد قامت الأوبك منذ التأسيس ومثلما أشرنا سابقاً بالمحافظة على الأسعار القائمة منذ عام (1960م) لغاية (1970م) وبعد هذا التاريخ بدأت المنظمة بالمطالبة برفع الأسعار وكانت اتفاقية طهران والاتفاقيات التي أعقبتها هي أحد المنجزات للمنظمة في سبيل رفع الأسعار وفعلاً نجحت في ذلك. إلا أن القفزة الكبيرة في رفع الأسعار بدأت في أعقاب حرب تشرين المجيدة ونود أن نستعرض المقررات التي صدرت بشأن الأسعار لمنظمة الأوبك وكما يأتي[1]:

1- صدرت خلال عام (1974م) عدة قرارات خاصة بالأسعار كان أولها قرار المؤتمر الاستثنائي السابع والثلاثون للأوبك الذي عقد في جنيف في الفترة بين (7-9 كانون الثاني 1974م)، بتجميد الأسعار على مستواها الحالي طوال الفصل الأول من السنة وقرر التخلي عن العمل بنظام السعر المعلن للنفط الخام بنسبة (140%) من سعر السوق.

2- قرر المؤتمر الاستثنائي الثامن والثلاثون للأوبك الذي عقد في فيينا في الفترة ما بين (16-17 آذار 1974م) الاستمرار في تجميد الأسعار المعلنة وبقاء سعر النفط القياسي (11.651) دولار للبرميل. أما عن أسعار إعادة الشراء فكانت (93%) من السعر المعلن.

3- وقد تقرر الأمر ذاته في مؤتمر المنظمة الأربعين الذي انعقد في كيتو (الأكوادور) في الفترة ما بين (15-17 حزيران 1974).

4- في (13 أيلول عام 1974م) قرر المؤتمر الاستثنائي الحادي والأربعون لأوبك الذي عقد في فيينا الاستمرار في تجميد الأسعار ولكنه في المقابل قرر زيادة العائد الحكومي بنسبة (13.5%) أي بمقدار (32 سنتاً) للبرميل أي (من 9.42 دولار

---

(1) محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 227.

إلى 9.74 دولار) مـن الـنفط القيـاسي وذلـك بزيـادة نسـبة الريـع مـن(14.5%) إلى (16.67%) مـن السـعر المعلـن ويحصـل البـاقي بزيـادة نسـبة الضريبـة مـن(55%) إلى (65.75%) وذلك اعتباراً من أول تشرين الأول (1974م)[1].

5- في (9-10 تشرين الثاني عام 1974م) عقد مؤتمر في أبو ظبي وقد ضم المؤتمر وزراء النفط لدول الخليج الست (السعودية وأبو ظبي وقطر والكويت والعراق وإيران) وقد أعلنت الدول الثلاث الأولى عن موافقتها على رفع ضريبة الدخل من (65.75%) إلى (85%) ورفع نسبة الريع من (16.67%) إلى (20%) ولكنهـا في المقابـل قـررت تخفـيض السعر المعلن للنفط القياسي بمقدار (40) سنتاً للبرميل (مـن 11.651 إلى 11.251 دولار) وعارضت كل من إيران والعراق القرار السابق للدول الـثلاث، أمـا الكويـت فقـد ارتـأت عدم اتخاذ قرار في هذا الموضوع حتى يتم عقد مؤتمر لدول الأوبك بكاملها.

6- انعقد المؤتمر الثاني والأربعـون لأوبـك في فيينـا يـومي(12 و13 كـانون الأول عام 1974م) وأمكن التوصل إلى قرار بتطبيق نظام السعر الموحد أي توحيد سعر النفط المتاح للشركات (حصة الشركات 40% + ما تشـتريه مـن حصـة الحكومـات). واتفـق أن يكون عائد الحكومة من برميل النفط القياسي(10.12)دولار مع تجميد الأسـعار المعلنـة لمدة تسعة أشهر أخرى.

7- في (1975/6/11م) أكـد المـؤتمر الـوزاري للأوبـك والـذي عقـد في ليبرفيـل (الغابون) على قراره السابق بخصوص تجميـد أسـعار الـنفط حتـى(30 أيلـول 1975م). وبالنسبة لحماية القوة الشرائية لعائدات النفط ضد تقلبـات الـدولار فقـد قـرر المـؤتمر التخلي جزئياً عن الدولار كوحدة لاحتساب أسـعار الـنفط واسـتبداله بحقـوق السـحب الخاصة والواقع أن التخلي عـن الـدولار واسـتبداله بحقـوق السـحب الخاصـة يمكـن أن يقلل من مخاطر التعرض للخسارة في القوة الشرائية التي نجمت عن تخفـيض الـدولار.

---

(1) محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 227.

حيث أن وزن الدولار يشكل (33%) من حقوق السحب الخاصة وأن العملات الأخرى في "السلة المعيارية" تفقد أيضاً من قيمتها الحقيقية بسبب التضخم والأزمة النقدية، فأن الارتباط بحقوق السحب الخاصة يجب ألا يبالغ في أهميته. هذا فضلاً عن أن هذه الفكرة لم تجد طريقها إلى التنفيذ[1].

8- في (24-27 أيلول عام 1975م) عقد المؤتمر الاستثنائي الخامس والأربعون للأوبك في فيينا وقرر زيادة أسعار النفط الخام بنسبة (10%) فقط بحيث يصبح سعر البرميل القياسي (11.51) بدلاً من (10.46) دولار. واتفق على أن يطبق السعر الجديد اعتباراً من أول تشرين الأول (1975م) لغاية حزيران (1976م).

9- في (27-28 آيار عام 1976م) عقد مؤتمر الأوبك السادس والأربعون وقرر تجميد الأسعار عند مستوياتها السابقة والتي كان قد تقرر العمل بها اعتباراً من أول تشرين الأول عام (1975م) وذلك على الرغم من مطالبة بعض الدول الأعضاء بزيادات تصل إلى (15%).

10- في (15-17 كانون الأول عام 1976م) كان الاجتماع الثامن والأربعون لمنظمة الأوبك الذي عقد في الدوحة حيث قررت إحدى عشرة دولة رفع أسعار نفطها الخام بنسبة (10.33%) ابتداء من أول كانون الثاني (1977م) بحيث يصبح (12.70) دولار للبرميل بدلاً من السعر السابق وهو (11.51) دولار ثم زيادته بنسبة (4.73%) ابتداء من أول تموز (1977م) بحيث يصبح (13.30) دولار أما السعودية ودولة الإمارات فقد قررتا رفع أسعارهما بنسبة (5%) فقط.

11- عقد المؤتمر التاسع والأربعون لأوبك في ستوكهولم في(12-13 تموز 1977م) ليعلن إزالة فروق الأسعار التي نجمت عن النظام المزدوج للأسعار الذي نشأ في أعقاب المؤتمر السابق وأصبح السعر الموحد للبرميل الواحد من النفط الخام الإشارة (12.70) دولار.

---

(1) محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 329.

12- في (20-22 كانون الأول 1977م) عقد المؤتمر الخمسون في كاراكاس وقرر استمرار العمل بالأسعار التي تحددت في المؤتمر السابق.

13- في (17- 19 حزيران 1978) عقد المؤتمر الحادي والخمسون للمنظمة في جنيف ولم يطرأ شيء جديد[1].

14- المؤتمر الثاني والخمسون عقد في أبو ظبي في(16-17 كانون الأول عام 1978م)قرر الاكتفاء بتصحيح سعر النفط جزئياً بنسبة (10%) كمعدل لعام (1979م).

15- عقد المؤتمر الاستثنائي الثالث والخمسون للمنظمة في جنيف في(26-27 آذار 1979م) ونظراً لوضع السوق المضطرب لأسعار النفط مما أضر بدول الأوبك فقد قررت الأوبك جعل السعر (14.542) دولار للبرميل الواحد اعتباراً من أول نيسان (1979م). وقد ترك القرار مسألة العلاقات الخاصة بالسوق لتقدير كل دولة عضو.

16- في(26- 28 حزيران 1979م) وفي الاجتماع الرابع والخمسين لمؤتمر المنظمة الذي عقد في جنيف دعا المؤتمر الدول المستهلكة لوضع ضوابط على إجمالي طلبها سواء للاستهلاك أو للتخزين وذلك حتى يمكن تجنب الآثار الضارة لوضع السوق. واتخذ المؤتمر القرارات التالية:

أ. تعديل سعر نفط الإشارة من مستواه السابق إلى (18) دولار للبرميل.

ب. السماح للدول الأعضاء أن تضيف إلى أسعار نفطها الخام علاوة سوق مقدارها دولاران للبرميل الواحد كحد أعلى فوق الفروق العادية وذلك في حالة كون مثل هذه العلاوة ضرورية بفعل أوضاع السوق.

ج. عدم تجاوز الأسعار القصوى التي يمكن أن تطلبها الدول الأعضاء مبلغ (23.5) دولار للبرميل الواحد سواء أكان ذلك راجعاً إلى ميزة النوعية والموقع أو علاوات السوق.

---

(1) محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 330.

17- عقد المؤتمر الخامس والخمسون في كراكاس في(17 كانون الأول 1979م) ولم يتوصل هذا المؤتمر إلى قرار موحد بشأن أسعار النفط السائدة في السوق.

18- عقد مؤتمر استثنائي وهو السادس والخمسون في الطائف في (7-8 آيار 1980م) وقد أكد هذا المؤتمر على عدم تعويض الصادرات الإيرانية في السوق العالمية في أعقاب انقطاع إمدادات النفط الإيراني وإعلان إيران بعد الثورة عن قرارها بخفض إنتاجها من النفط إلى النصف.

19- المؤتمر السابع والخمسين الذي عقد في(9-11 حزيران 1980م) في الجزائر وقد حدد المؤتمر مستوى سعر نفط الإشارة بسقف يصل إلى (32) دولار للبرميل تضاف إليه علاوات على أساس النوعية والموقع الجغرافي تبلغ في حدها الأقصى (5) دولارات للبرميل وعليه فقد انتهى المؤتمر بتحديد حرية الدول الأعضاء في تحديد نفوطها كل على حدة رغم أنه وضع سقفاً لهذه الحرية (37) دولار.

20- المؤتمر الثامن والخمسون الذي عقد في (15- 16 كانون الأول 1980م) في كاراكاس ولم يتوصل المؤتمر إلى قرار موحد بشأن الأسعار وحدد في المقابل سعراً أعلى لبرميل النفط الخام الواحد هو (41) دولار وسعر أدنى هو (36) دولار للبرميل الواحد. ووافق على أن يكون سعر البرميل من النفط السعودي (32) دولار وبهذا تكون الزيادة حوالي (10%) من الأسعار التي كانت سائدة قبل المؤتمر[1].

من خلال ما ورد نلاحظ أن منظمة الأوبك منذ عام (1974م) لغاية عام (1980م) أخذت من خلال مؤتمراتها المطالبة بشكل مستمر بزيادة الأسعار من أجل متطلبات احتياجاتها المادية إضافة إلى معالجة عملية الاستغلال من قبل الدول المستهلكة اتجاه دولها.

---

(1) محمد يوسف علوان، مصدر سابق، ص 331.

المطلب الثالث

ضمان توفير النفط الخام من قبل دول الأوبك للسوق النفطية العالمية

بعد التطور السريع في ارتفاع أسعار النفط عام (1973م) وقيام الدول المستهلكة الكبرى بافتعال أزمة الطاقة ونتيجة لتطور الأحداث عقد مؤتمر القمة لدول الأوبك في الجزائر عام (1975م) وناقش عدة أمور في مجال النفط وكان من ضمنها (ما يتعلق بعرض النفط في السوق العالمية، فقد أكد إعلان القمة مرة أخرى استعداد دول الأوبك لضمان الإمدادات التي ستلبي المتطلبات الأساسية لاقتصاديات الدول المتقدمة بشرط عدم لجوء الدول المستهلكة إلى استخدام عوائق مصطنعة من شأنها تشويه المسار الطبيعي لقوانين العرض والطلب وأعلن مشيراً أيضاً في هذا المجال إلى ما يتعلق بالأسعار "إن أقطار منظمة الأوبك مستعدة للتفاوض عن شروط من أجل استقرار أسعار النفط التي من شأنها تمكين الدول المستهلكة من اتخاذ التعديلات الضرورية لاقتصادياتها")[1].

ولو نظرنا إلى هذا القرار نلاحظ كيف أن الأوبك كانت تسعى لتلبية كافية احتياجات الدول المستهلكة من الطاقة حيث أصبح الإنتاج أكثر من الحاجة الفعلية للدول المستهلكة التي بدورها استغلت هذه الحالة من أجل زيادة الخزين النفطي الاستراتيجي وقد كان إنتاج الأوبك يتراوح بين عام (1974-1979م) بـ (31.280) ألف ب/ي و (31.465) ألف ب/ي[2].وهذه الفترة كان فيها الإنتاج غير مبرمج وكان أكثر من الطلب وفعلاً حصل ما كانت تسعى إليه وكالة الطاقة وهو حدوث الفائض النفطي في السوق العالمية وهذا بدوره أخذ يسلط ضغطاً على أسعار الأوبك منذ عام (1982م). وهذا الضغط أدى إلى انخفاض الإنتاج لأوبك إلى حدود (19.930) ألف ب/ي بعد أن كان (31.465) ألف ب/ي كما أشرنا سابقاً. وعلى

(1) وزارة الخارجية العراقية، مصدر سابق، ص 77.

(2) BP, I bid, 1986, p.5.

اثر هذه الحالة نوقشت مرة أخرى مسألة برمجة إنتاج الأوبك (التي سبق وأن طرحت أول مرة عام 1965-1966م وأقرت الحصص إلا أن عدم التزام الدول الأعضاء بالحصة المقررة أدى إلى عدم العمل بالبرنامج) وكان ذلك خلال مؤتمر أوبك المنعقد في فيينا في (9-10 آذار 1982م) وقد طرحت عدة مقترحات بشأن كمية الإنتاج وهذه المقترحات هي:

1. المقترح الليبي 18.5 مليون ب/ي.
2. المقترح الفنزويلي 17.5 مليون ب/ي.
3. المقترح الأندنوسي 18.5 مليون ب/ي.
4. مقترح لدولة الإمارات 19.27 مليون ب/ي.

وقد أقرت المنظمة المقترح الفنزويلي بتحديد كمية الإنتاج بمقدار (17.5) مليون ب/ي موزعة كما في الجدول رقم (20)[1].

---

(1) إيمان عبد خضير، مصدر سابق، ص 206.

جدول رقم (20)

يوضح توزيع الحصص للدول المنتجة (ألف ب/ي)

البلـــــد	الحصــــة (آذار 1982م)
الجزائر	650
الأكوادور	200
الغابون	150
اندنوسيا	1300
إيران	1200
العراق	1200
الكويت	800
ليبيا	750
نايجيريا	1300
قطر	300
الإمارات العربية	1000
فنزويلا	1500
السعودية	7150
المجموع	**17.5 مليون ب/ي**

ومن خلال القيام بتنفيذ الحصص الواردة بالجدول أعلاه حـدث أن قامـت إيـران بتخفيض أسعار نفوطها كذلك هناك حدث آخـر أثـر عـلى عمليـة برمجـة الإنتـاج وهـو انخفاض الطلب على النفط النيجـيري بسـبب العلاقـة النسـبية غـير الملائمـة بينـه وبـين النفوط الأخرى المشابهة وهذا مـما دفـع نيجيريـا إلى العمـل عـلى تحفيـز الطلـب عـلى نفطها فقامت وخفضت الأسعار.

لقد أدى تخفيض الأسعار لدول الأوبك وتحديد الإنتاج إلى خسارة كبيرة لها بلغت (32) مليار دولار[1].

هذا من جهة ومن جهة أخرى استمر الضغط اتجاه الأوبك حيث في الربع الأخير من عام (1984م) قامت النرويج وبريطانيا بتخفيض أسعار نفوطها وهذا العمل دفع بالأوبك إلى عقد اجتماع استثنائي من(29-1984/10/31م) وتقرر لأول مرة تخفيض السقف الإنتاجي الإجمالي للمنظمة والبالغ (17.5) مليون ب/ي بنسبة (9%) أي بمقدار (1.5) مليون ب/ي وبذلك أصبح الإنتاج (16) مليون ب/ي وكان الإجراء من أجل المحافظة على هيكل الأسعار وتقليص الفائض النفطي العائم في البحار والمحيطات[2].

لقد نجحت الأوبك أخيراً من تحديد حصص الإنتاج عام (1985م) إلى (15.982)مليون ب/ي وفي تشرين الثاني عام (1986م) وصل إلى(14.961) مليون ب/ي واستمر في الهبوط فوصل في كانون الأول من نفس العام بحدود (15.039) مليون ب/ي واستمر العمل في الإنتاج على أساس الحصص إلى أن انعقد المؤتمر الوزاري الثمانين لأوبك حيث اتفق وزراء منظمة الأوبك بشكلٍ نهائي على تخفيض سقف الإنتاج بنسبة (7.25%) وأصبح الإنتاج (15.8) مليون ب/ي خلال الفصلين الأوليين من عام (1987م) وتحديد سعر رسمي لبرميل النفط عند مستوى (18) دولار للبرميل الواحد اعتباراً من أو كانون الثاني (1988م).

والجدول الآتي يبين الحصص لكل دولة ضمن السقف الإنتاجي الجديد الذي اقر من خلال المؤتمر الوزاري لدول المنظمة والجدول رقم (21) يُبين الحصص لكل دولة ضمن سقف الإنتاج الجديد[3].

---

(1) فوزي القريشي، تطور أسعار النفط وأزمة الأوبك الحالية، بغداد، 1983م، ص 24.

(2) وزارة النفط العراقية، مصدر سابق، ص 7.

(3) السياسة الكويتية، 1986/12/21م، مصدر سابق، ص 7.

جدول رقم (21)

الحصص النفطية المنتجة لكل دولة مليون ب/ي

اسم الدولة	الحصة المقررة للنصف الأول من عام 1987م	الحصة المقررة في تشرين الثاني 1986م	التغير النسبي %
الجزائر	0.635	0.669	5.08
الاكوادور	0.210	0.221	4.98
الغابون	0.152	0.160	5.00
اندنوسيا	1.133	1.193	5.03
إيران	2.225	2.317	2.68
العراق	1.466	---	---
الكويت	0.948	0.999	5.11
ليبيا	0.948	0.999	5.11
نايجيريا	1.238	1.304	5.06
قطر	0.285	0.300	5.00
السعودية	4.133	4.353	5.05
الإمارات العربية	0.902	0.950	5.05
فنزويلا	1.495	1.574	5.02
المجموع	**15.77**	**15.039**	----

من خلال الجدول رقم (21) والذي اقر في مؤتمر الأوبك في جنيف وما نتج عنه من قرارات بالعودة إلى نظام السعر الثابت وإلغاء البيع بالترجيع تدريجياً أخذ المشترون بالابتعاد عن نفوط الأوبك خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني (1987م) والاعتماد على الخزين النفطي لديهم والنفوط المنتجة من خارج الأوبك والتي لاتزال تباع بأسعار تحددها عوامل السوق. وهنا لا يمكن القول بأن الأوبك عادت ثانية لتصبح المنتج المتمم وستضطر دون شك إلى إتباع ذات الأساليب القديمة (لمقايضة عقود التصفية والخصميات والتجارة المتقابلة ... إلخ) للحفاظ على حصتها في السوق العالمية. وما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال هو أن أهمية الاتفاق الأخير الذي أبرمته دول الأوبك في جنيف لا يكمن في تفاصيل الاتفاق بقدر ما تعنيه من إعلان رسمي من قبل الأوبك عن إلغاء حرب الأسعار التي أعلنتها قبل سنة من تاريخ الاتفاق. فالاتفاق في جوهره كان من أجل التوقيع على إنهاء حرب الأسعار

إضافةً إلى كونه يمثل اتفاق على فتح النقاش تارةً أخرى حول الفروقات النسبية ومستويات الأسعار والسقف الإنتاجي والحصص الإنتاجية[1].

لقد صورت أجهزة الإعلام الغربية بأن ارتفاع أسعار النفط هو السبب الرئيسي في التضخم الحاصل في الدول الغربية إضافةً لذلك كانت هذه الأجهزة تشير إلى أن الفوائض المالية لدول الأوبك ستجعل القدرة لأوبك على شراء جميع أسهم الشركات المتداولة في بورصات العالم خلال (15) عاماً[2].

لقد قدرت مصادر (OECD) آثار التضخم بسبب ارتفاع سعر الطاقة عموماً عام (1975م) داخل منظمة(OECD) بحدود (3.5%) عن عام (1974م) وتشير مصادر (OECD) أيضاً أن الأحداث الاقتصادية لهذا الأثر المباشر قد أدت إلى آثار تضخمية غير مباشرة حيث بلغ الأثر التضخمي الإجمالي نحو (6-8%) في حين كان التضخم في تشرين الأول عام (1973م) بحدود (7.5%) وارتفع في تشرين الأول (1974م) بمقدار (14.5%) وهذا ما يوحي بأن ارتفاع أسعار النفط كانت هي السبب بذلك حسب ما صورته الدول الغربية فضلاً عن أن زيادة أسعار النفط تسببت في زيادة مدفوعات الدول الغربية إلى دول الأوبك حيث في سنة (1974م) تجاوزت صادرات (OECD) إلى الأوبك بنحو (44) مليار دولار وأن ذلك أدى إلى هبوط الطلب الكلي داخل مجموعة دول (OECD) بمقدار (1.25%) من الناتج القومي. وقد أدى هذا الدفع المتزايد لدول الأوبك إلى تدهور في موازين المدفوعات والذي أدى إلى اتخاذ مزيد من السياسات الانكماشية وكانت نتيجة هذا قد أدت إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي بحدود (4%) عام (1974م) وانخفض أيضاً حجم التجارة الدولية بمقدار (6%) واستمر الانخفاض لعام (1975م).

---

(1) وزارة النفط، قسم الطاقة، سوق النفط العالمية، 1987م.

(2) حسين عبد الله، مصدر سابق، ص 555.

وأدى هذا التغير إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل بمقدار (15) مليون في مايس (1975م) وهو ما يقارب ضعف عددهم في عام (1973م). أما موازين مدفوعات الدول الغربية فقد كان التأثير عليها واضحاً خاصةً بعد رفع أسعار النفط نهاية عام (1973م) وما بعدها. ونلاحظ من خلال الجدول رقم (22) اثر ذلك[1].

جدول رقم (22)

الفائض السنوي في الحساب الجاري لدول الأوبك وأوجه استثماراته

(1974- 1979م) الوحدة تساوي (مليار دولار)

	1974	1975	1976	1977	1978	1979
إيرادات بترولية		95	120	133	125	150
صادرات سلعية أخرى		5.3	7.4	9	10	12
إيرادات خدمات		6.2	7.2	8	9	10
عائد استثمارات (إجمالي)		5.5	7.0	9.4	11.8	13
جملة الإيرادات		116.0	141.6	159.4	155.8	185
واردات سلعية		55.4	68.2	82	93.7	111
واردات أخرى		23.2	30.5	38	42.5	48
جملة المدفوعات		78.6	98.7	120	136.2	159
تحويلات رسمية خاصة[2]		6.7	7.5	9.1	9.0	9
فائض الحساب الجاري	64.6	30.7	35.4	30.3	10.6	17
أوجه استثمار الفائض						
الولايات المتحدة	11.6	10.0	12.0	9.2		
المملكة المتحدة	21.0	4.3	4.5	4.1		
دول أخرى - ودائع مصرفية			6.5	7.5		
تسهيلات ثنائية واستثمارات متنوعة[3]	20.9	17.4	12.2	12.4		
منظمات دولية	3.5	4.0	2.0	0.3		
جملة استثمارات		57.0	35.7	37.2	33.5	

---

(1) حسين عبد اللـه، مصدر سابق، ص 556.

(2) تمثل التحويلات الحكومية حوالي الثلثين.

(3) تشمل القروض المقدمة للدول الأقل نمو.

من خلال الجدول رقم (22)، نلاحظ أن إجمالي الفائض المتراكم في الحساب الجاري لدول الأوبك خلال عام (1974-1978م) بلغ (205) مليار دولار وهذا يمثل من الناحية الأخرى عجز في موازين المدفوعات للدول المستوردة للبترول قبل استقطاع التحويلات الخارجية حيث أن المبلغ يصفي بحدود (170) مليار دولار بعد الاستقطاع وطبيعي أن هذا المبلغ مودع في مصارف الدول الرأسمالية والتي بدورها توظف لصالح هذه الدول.

أما بالنسبة لموازين مدفوعات دول (OECD) فقد انخفض بها العجز من (33.2) مليار دولار عام (1974م) إلى (6) مليارات عام (1975م) وعاد وارتفع مرة ثانية إلى (24.5) مليار عام (1976م) رغم الانتعاش الاقتصادي في تلك السنة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن فائض الحساب الجاري لدول الأوبك في بنوك الدول الرأسمالية قد ارتفع بحدود (5) مليارات دولار عام (1976م) عن ما كان عليه عام (1975م). أما في سنة (1977م) فقد ازداد العجز في الدول الصناعية حيث ارتفع إلى (27.6) مليار دولار لمواجهة الزيادة في الأسعار الإسمية للبترول تقل عن (10%) اقترن بها نقص في فائض الحساب الجاري للأوبك نحو (5) مليارات دولار عام (1978م) والذي انخفض فيه فائض الحساب الجاري للأوبك إلى حوالي(10) مليارات بعد احتفاظه بمعدل يزيد على(30)مليار سنوياً خلال (1975-1977م) حيث خلال تلك السنة لم يحدث عجز يذكر حيث قدر بأقل من مليار دولار[1].

أما بالنسبة للنمو في مجموعة دول (OECD) فقد انخفض عام (1975م) بحدود (6%) ثم ارتفع عام (1976م) فأصبح (5.2%) ثم تراجع إلى (3.7%) عام (1977م) وإلى (3.5%) عام (1978م) و (3.3%) عام (1979م) ثم انخفض عام (1980م) إلى (1.2%)[2]. والحقيقة فأنه باستثناء عامي(1974-1975م) وهما العامان اللذان خلالهما امتصت الزيادة في الأسعار فأن سلوك معدلات النمو الحقيقي وموازين

---

(1) OECD, Economic. Out Look, (24), p.1,126.

(2) OECD, I bid.

المدفوعات في مجموعة دول (OECD) بعد عام (1976م) لا يعكس الوزن الذي تحـاول دوائر المنظمة الغربية أن تنسبه إلى أسعار البترول وفوائض الأوبك.

نستنتج مما ورد أن ارتفاع أسعار النفط لم يكن لديه التأثير المباشر عـلى التضـخم سوى بنسبة ضئيلة وقد كان ذلك واضحا خلال فترة ما بعد عام (1980م) عنـدما حصـل الهبوط في أسعار النفط فأن التضخم لم ينتهي في الدول الصـناعية رغـم أن هـذه الـدول تعمل بكل وسائلها على كبح جماحه من خلال تقليص عرض النقود والحد من النفقـات العامة وإبقاء ما يسمى بسياسة النقود الغالية فقامت بتخفيض نسـبة النمـو في النقـود المتداولـة في الـدول الصـناعية الرئيسـية مـن (12.2%) عـام (1977م) إلى (9.5%) عـام (1982م) وبالرغم من ارتفاعه بنسبة (10.2%) عام (1983م) إلا أنه انخفض بعـد ذلـك إلى (7.6%) عام (1984م) وقد اهتمت حكومات الدول الصـناعية بالعمـل عـلى ضـغط الإنفـاق عـلى المشروعـات العامـة والمجـالات الاجتماعيـة دون أن تـؤثر عـلى الإنفـاق العسكري. وكانـت محصـلة هـذه العمليـة عجـز في الموازنـات العامـة للـدول الصـناعية الرئيسية بنسبة (5.1%) من الناتج القومي في عام (1984م) مقابل عجز بنسـبة (5.7%) عـام (1983م) وقـد أدت هـذه السياسـات إلى انخفـاض معـدلات التضـخم بـدرجات متفاوتة. فقد أمكن خفض معدلات التضخم في البلدان الصـناعية بالتـدريج إلى (4.9%) عام (1983م) و (4.1%) عام (1984م) وكانت أدنى المعدلات التي وصـل إليهـا التضـخم في اليابان حيث وصلت إلى (0.5%) وأعلاها في إيطاليا حيث بلغـت نسـبته (10.7%)[1]. والكلمة الأخيرة أن نظرية ارتفاع الأسعار هي السبب الرئيسي للتضخم لا صحة لها.

---

(1) صندوق النقد العربي، مصدر سابق، ص 27.

المبحث الثاني

تأثير وكالة الطاقة الدولية على أسعار سوق النفط الخام العالمية

تأسست وكالة الطاقة الدولية كرد فعل على تخفيض الدول العربية إنتاج النفط الخام كما أشرنا سابقاً، فضلاً عن قطع الإمدادات النفطية عن الدول التي ساندت إسرائيل في عدوانها على الدول العربية، فقد أثر ذلك بشكلٍ فاعل على سوق النفط العالمية حيث ارتفعت الأسعار للبرميل الواحد بشكلٍ كبير مما ولد عجزاً في ميزان مدفوعات الدول المستهلكة.

المطلب الأول

سمات المرحلة التأسيسية لغاية (1980م)

بعد الارتفاع الحاد في أسعار النفط بعد حرب تشرين عام (1973م) ضد إسرائيل وقطع الإمدادات النفطية عن الدول التي ساندت إسرائيل ضد الدول العربية، ونتيجةً لهذا كان رد الفعل الغربي هو تأسيس وكالة الطاقة الدولية والتي كانت منذ تأسيسها تعمل ضد الأوبك في كافة المجالات وخاصةً مجال أسعار النفط الخام.

أن وكالة الطاقة الدولية وكما أشرنا في مباحث سابقة بأنها تكتل اقتصادي سياسي حيث استطاعت هذه الوكالة استقطاب بعض الدول العربية من داخل الأوبك من أجل الالتفاف على أي قرار عربي يستهدف فرض حظر نفطي آخر على غرار ما حدث عام (1973م) إضافةً لذلك عملت وكالة الطاقة بوسائلها الخفية على إجهاض أوبك كقوة اقتصادية مؤثرة واستقر هذا التحضير والاستعداد إلى سنة (1980م) وهي السنة التي بدأ بها التحرك الفعلي المضاد وتعتبر مرحلة التمهيد للهجوم.

تكوين الخزين الاستراتيجي للنفط الخام:

لم تحاول منظمة الأوبك أن تعمل بشكلٍ وقائي اتجاه محاولات وكالة الطاقة الدولية لإجهاضها بل انجرت وراء دعوة الحوار بين الشمال والجنوب دون أن تعرف ماهو الهدف الخفي لهذه الدعوة فضلاً عن ترحيبها بالدعوة الفرنسية لعقد مؤتمر شامل لمناقشة الشؤون الاقتصادية الدولية بشكلٍ عام والطاقة بشكلٍ خاص، رافق ذلك دعم دول عدم الانحياز لترحيب أوبك بشأن عقد المؤتمر، على اثر ذلك قدم الرئيس الجزائري السابق (هواري بومدين) باعتباره رئيس الدورة الرابعة لمجموعة دول عدم الانحياز بطلب لعقد دورة خاصة في الأمم المتحدة لمناقشة مواضيع التنمية والموارد الأولية وقد حصل الطلب على التأييد.

ومثلما أوضحنا في البداية فقط عقد مؤتمر وزاري أطلق عليه مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي في (16 كانون الأول عام 1975م) ومن خلال جلسات المؤتمر كان هدف الدول النامية الوصول إلى إقامة نظام اقتصادي جديد يضمن العدالة والمساواة وعدم استغلال الثروات الوطنية لهذه الدول وقد ساندت هذا الموقف فرنسا بينما أصرت البلدان الصناعية الأخرى وعلى لسان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (هنري كيسنجر) على بحث مسألة الطاقة فضلاً عن ذلك اتهم الدول النامية (الأوبك) بأنها هي السبب في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها النظام الرأسمالي كما أكد وزير الخارجية الأمريكي ضرورة تخفيض أسعار نفوط الأوبك قبل استمرار الحوار بين الشمال والجنوب وفي نفس الوقت عبر عن نوايا البلدان الصناعية اتجاه الدول النامية وخاصةً الأوبك (بأن هدف الولايات المتحدة من حضورها مؤتمر باريس هو إحداث فجوة بين البلدان النامية وكسر وحدتها عن طريق عزل دول الأوبك عنا وبالتالي استعمال حوار الشمال والجنوب للضغط عليها بتجميد أسعار نفوطها). ومن هنا نلاحظ أن الجانب الأمريكي الذي يمثل الثقل الرئيسي في الوكالة

كان يماطل في الحوار ويحاول عدم التوصل إلى أية نتيجة إيجابية ويعمل على إطالة الحوار لكسب الوقت واستغلال ذلك لتكوين الخزين الاستراتيجي[1].

من خلال ما ورد لابد من ملاحظة تطور الاستهلاك للدول الغربية للفترة (1974-1979م) وهي المرحلة التي بدأت بها الدول الغربية بتنفيذ برنامج الخزين الاستراتيجي ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (23)[2] يتبين لنا وضع الإنتاج المتصاعد والاستهلاك أيضاً.

جدول رقم (23)

استهلاك OECD من النفط وإنتاج الأوبك

(ألف ب/ي)

السنة	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الاستهلاك	37815	36565	38860	39755	40600	40740
إنتاج أوبك	31055	27530	31090	31690	30275	31470
إنتاج العالم	27555	28155	28985	30865	32800	34320

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن إنتاج أوبك عام (1974م) بدأ بالتصاعد وكان الغرب أيضاً من خلال أرقامه المعلنة للاستهلاك يزيد بشكلٍ مستمر ومتصاعد استهلاك النفط رغم ارتفاع الأسعار ولكن الحقيقة أن دول (OECD) وضمن سياسة وكالة الطاقة بدأت العمل بسياسة تكوين الخزين الاستراتيجي مستفيدةً من الفيض النفطي في السوق العالمية والذي جاء نتيجة الإنتاج غير المسؤول لبعض دول الأوبك.

لقد استطاعت دول وكالة الطاقة الدولية أن تنفذ برنامج الاحتياطي الاستراتيجي الذي يعتبر أحد أهدافها لمواجهة حالة الطوارئ في ظروف انقطاع

(1) فائق عبد الرسول، مصدر سابق، ص 199.

(2) B.P.Ibid, 1986, p. 7-9.

البترول لأي سببٍ كان. لقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة التزامات اتجاه الدول الأعضاء بتكوين الاحتياطي المختزن يتميز بما يلي[1]:

1- أن حساب الاحتياطي المختزن يتحدد بالنسبة لكل دولة على أساس المتوسط اليومي للاستهلاك وحجم الاستيراد لسنة سابقة حيث أن كمية الاحتياطي تعتبر مخزونة من قبل الدولة في ضوء:

أ- المخزون الفعلي للبترول.

ب- قدرة التمويل النفطية.

ج- الاحتياطي الفائض من الإنتاج البترولي.

2- أن حجم الاحتياطي الذي يكفي لستين أو تسعين يوماً هو كحد أدنى لالتزام كل دولة في توفيره وللدولة صاحبة الاحتياطي الحق في خزن أكثر من الحد المقرر إضافةً لذلك السماح للدولة أن تستخدم مخزون الطوارئ والذي يزيد عن الحد الأدنى ونعتقد أن معظم دول وكالة الطاقة قد ذهبت باتجاه تجاوز الحد المقرر بكثير وبشكلٍ سري وهذا ما يفسر لنا تزايد أرقام استهلاك النفط خلال عام(1973-1979م)لكي يحل محل إجراء تقييد الطلب على البترول في برنامج الطوارئ الخاص بها.

3- الاستمرار الملزم في تكوين الاحتياطي لمدة تسعين يوماً و بشكلٍ دائم والمحافظة عليه لاحتمال استعماله في الاستهلاك أو للاقتسام ضمن مجموعة الدول الأعضاء أثناء فترة الأزمة أو الطوارئ لذلك فهناك أجهزة الرقابة الخاصة بالوكالة لمتابعة الموضوع.

---

(1) احمد قسمت الجداوي، مصدر سابق، ص 72.

وفي ضوء ما ورد استطاعت الوكالة أن تكوّن احتياطي استراتيجي وفق ما رسمته والجدول رقم (24) يوضح لنا الخزين الاستراتيجي والفترة الزمنية لاستهلاكه، وكما يلي[1]:

جدول رقم (24)

الخزين الأرضي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسنوات (1974-1981م)

السنة	إجمالي	مليون طن			فترة استهلاك الخزين بالأيام		
		حكومي	شركات	الفرق- سنويا +	إجمالي	حكومي	شركات
1974	398	-	397	9	80	-	80
1975	407	-	407	6	81	-	80
1976	413	4	410	25	75	1	74
1977	438	5	433	15-	80	1	79
1978	423	15	408	26	74	3	71
1979	449	25	423	50	81	5	77
1980	499	30	469	15-	97	6	92
1982-1981	454-484	62-49	393-435	30	103-101	14-10	89-91

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن كمية الخزينة منذ عام (1974م) الذي ارتفعت به الأسعار بدأ بالتزايد قابله -وكما أشرنا- زيادة في إنتاج الأوبك بشكلٍ كبير لسد الطلب المفتعل من النفط واستمرت الزيادة في الخزين الإجمالي فوصلت أعلى حد لها عام (1980م) حيث بلغت كمية الخزين خلال هذه السنة (499) مليون طن يقابله فترة استهلاك (97) يوم وهي أطول فترة منذ تكوين الخزين. ونلاحظ أيضاً أنه بعد عام (1980م) بدأ إنتاج أوبك بالإنخفاض قابله في نفس الوقت إنخفاض الأسعار الذي وصل ذروته عام (1986م) وهو عام حرب الأسعار النفطية.

وهكذا نلاحظ أن وكالة الطاقة الدولية عند تحقيقها نسبة الخزين الاستراتيجي في عام (1980م) استعدت لبدء مرحلة المجابهة المباشرة ضد الأوبك انطلاقاً من كمية

(1) وكالة الطاقة الدولية، سوق النفط العالمية، لندن، 1985م.

الخزين الاستراتيجي الذي كونته إضافةً إلى المصادر الأخرى خارج الأوبك بحيث أغرقت السوق النفطية بفائض نفطي كبير وذلك نتيجةً لإنخفاض الطلب الذي حدث في شكلٍ مضاعف لسببين في آنٍ واحد وكما يأتي:

1- استخدام الخزين الاستراتيجي النفطي الذي وفرته الوكالة خلال عام (1973-1979م) للاستهلاك من أجل إغراق السوق وبالتالي هبوط الأسعار بشكلٍ كبير، والجدول رقم (25) يؤشر تناقص كمية الخزين سنوياً بعد عام (1980م).

2- ظهور مفعول إجراءات ترشيد الاستهلاك بشكلٍ فاعل والتي سوف نتطرق لها لاحقاً.

جدول رقم (25)

الخزين الأرضي للدول الأعضاء في (OECD)

من سنة (1981- 1985م)

السنة	مليون طن				فترة استهلاك الخزين بالأيام		
	إجمالي	حكومي	شركات	الفرق - سنوياً +	إجمالي	حكومي	شركات
1981	484	49	435	-30	101	10	91
1982	454	62	393	-20	103	14	89
1983	434	74	360	2	96	16	80
-1984 1985	419-431	64-85	325-351	-17	96-99	22-19	75-80

نستنتج مما ورد أن فترة تكوين الخزين منذ عام (1974م) لغاية عام (1980م) كانت فترة زيادة الطلب على نفط الأوبك نتيجة عملية التخزين وفي نفس الوقت عند انتهاء عام (1980م) بدأ الإنخفاض التدريجي بالطلب على نفط الأوبك وبذلك أكملت وكالة الطاقة الدولية استعدادها لبدء مرحلة الهجوم لتدمير الأوبك.

ومن أجل بيان أثر الخزين الاستراتيجي على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كنموذج لدولتين من دول الوكالة خلال وبعد حرب الخليج الثانية (1991م) حيث لعب هذا المخزون دوراً هاماً في الحفاظ على استقرار السوق النفطية بضخه (1.12) مايون برميل نفط يومياً. وقد بلغ الاحتياطي الاستراتيجي النفطي للولايات

المتحدة الأمريكية بحلول عام (1997م) حوالي (567) مليون برميل نفط أو ما يعادل استيراد الولايات المتحدة من النفط لمدة (67) يوماً[1].

أما اليوم، فيبلغ الاحتياطي الاستراتيجي النفطي الأمريكي معدل ما يتم استيراده خلال مدة (158) يوماً من النفط الخام[2]. وكما كان الحال مع الولايات المتحدة، كذلك قررت اليابان أن الحفاظ على احتياطي نفطي هو مسألة أمن قومي واقتصادي واجتماعي، ولذلك قامت ببناء (10) منشآت وصرف مبلغ (2) تريليون ين ياباني لبناء مخزونها النفطي. وبحلول العام (1997م)، كان هذا المخزون النفطي قادراً على تزويد اليابان بالنفط لمدة (154) يوماً في حال حصول أية مشاكل فيما يتعلق بالسوق النفطية الدولية أو بلدان الإنتاج. وإذا ما تم جمع هذا الاحتياطي بالاحتياطي النفطي التجاري للبلاد، فأنه سيكون قادراً على تلبية احتياجات اليابان المحلية لحوالي نصف السنة في حال تعطل استيراد النفط بشكلٍ كامل[3].

تطور عملية بناء الخزين الاستراتيجي:

وانطلاقاً من التجربيتين السابقتين، قررت الصين المضي قدماً في وضع خطة لبناء احتياطي نفطي استراتيجي خاص بها[4]. ففي العام (2003م)، زاد الاهتمام الصيني ببناء مخزون نفطي استراتيجي، فقامت الحكومة الصينية بإنشاء مكتب "الاحتياطي النفطي" ضمن لجنة التخطيط والتنمية الحكومية (SDPC)، مهمته وضع نظام خاص بتكوين مخزون احتياطي نفطي استراتيجي للبلاد. وقد ترافق ذلك مع قيام الصين بإدخال إصلاحات على السوق النفطية الداخلية وتركيبتها كما على الإستراتيجية الخارجية التي تتبعها.

---

(1) See: Oil Security: A top priority for China, Xinhuanet, 29 April 2004, Published also at this link: www.ecosonline.org/back/pdf_reports/nieuws/april/oil%20security.doc

(2) China should adjust its petroleum reserve strategy, Chinadaily, 12/5/2006, at this: www.chinadaily.com.cn/english/doc/2005-05/25/content_445679.htm

(3) Mehmet Ogutcu and others, China's worldwide Quest for Energy Security, Institute of Malaysia (MIMA) 2004, p.48.

(4) Oil Security: A top priority for China, op. cit.

ففي(6 كانون الأول من العام 2003م)، أعلنت (SDPC) عن التخطيط لبناء (4) قواعد لاستيعاب النفط المخزن في إطار نظام خاص لاحتياطي النفط الاستراتيجي الوطني[1]، على أن يتم الإنتهاء من بناءها في العام (2008م) لتكفي الصين لمدة (35) يوماً على الأقل. ويقترح البعض مضاعفة حجم الاحتياطي ليكفي الصين لمدة (90) يوماً، ويعتقد آخرون أنه يجب أن يساوي الاستهلاك لمدة (120) يوماً، فيما ترى وجهة نظر ثالثة أن حجم الاحتياطي يجب أن يُحدد حسب الظروف الواقعية في الصين[2] وهي: قاعدة (تشنهاي) في مقاطعة تشجيانغ وقاعدة (دايشان) في تشوشان، وقاعدة (هوانغداو) في تشينغداو، وقاعدة (شينقانغ) في داليان، وقد تم تخصيص مبلغ (6) مليارات يوان لبناء المرحلة الأولى من هذا المشروع والتي تستوعب مخزوناً نفطياً يكفي الصين لمدة (14) يوماً[3].

قامت الصين بالشروع بالمرحلة الأولى في بناء قاعدة (تشنهاي) في مقاطعة تشجيانغ في أواخر العام (2005م) على أن يتم شراء الاستراتيجي النفطي المطلوب تعبئته فيها لكنها سرعان ما تراجعت عن ذلك لسببين أساسيين[4]:

- **الأول:** مخافة أن يتم اتهامها بأنها السبب في ارتفاع أسعار النفط عالمياً من خلال الطلب الكبير الذي سيكون عليه إذا ما هي شرعت في بناء هذا الاستراتيجي الآن.

---

(1) Oil Security: A top priority for China, op. cit.

(2) الصين لن تستورد النفط لملئ احتياطيها والأسعار ما زالت عالية، صحيفة الشعب الصينية اليومية، 2005/9/13م، على الرابط: http:// arabic1.peopledaily.com/31659/3691142.html

(3) الصين تبدأ بتخزين النفط في نهاية هذا العام في إطار احتياطي النفط الاستراتيجي الوطني، صحيفة الشعب الصينية اليومية، 2005/9/12م، على الرابط التالي:

http:// arabic1.peopledaily.com/ 31659/3686946.html

(4) المصدر نفسه.

– **الثاني:** هو أن الصين ستتكبد خسائر كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إذا ما شرعت في بناء مخزونها الاستراتيجي في هذا التوقيت، وهذا ما صرّح به نائب رئيس لجنة الدولة للتنمية والإصلاح (تشانغ قوه باو) عندما قال: (إنها لمخاطرة كبيرة أن تشتري الصين النفط من السوق الدولي لـ "برنامجها من الاحتياطي الاستراتيجي" مع التذبذب الحاصل في أسعار النفط العالمية وبقائها في مستوى عالٍ"[1].

لذلك تم اللجوء إلى طريقة تعتمد التقليل من استخراج النفط المحلي في حال كانت الأسعار النفطية منخفضة مقابل زيادة الشراء والطلب الخارجي ولكن بكميات صغيرة أيضاً بحيث لا يكون لهذا الطلب الصيني على النفط تأثير كبير في ارتفاع أسعار النفط العالمية. وبمعنى آخر، فأنّ الصين ستلجأ إلى تعبئة المنشآت المخصصة لتخزين النفط الاحتياطي على مراحل صغيرة وليس على دفعات كبيرة[2].

ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر الطاقة البديلة:

أن التقدم العلمي والتكنولوجي السريع في العالم وتطور المجتمع في جميع جوانب الحياة أدى إلى ارتفاع مستمر في استهلاك الطاقة وإنتاجها حيث أن التقدم العلمي أوجد صناعات جديدة تعتمد في الإنتاج على النفط ومشتقاته بشكلٍ كبير جداً. وبما أن التقدم العلمي كان قد شمل كل أوروبا وأمريكا واليابان فأن هذه الدول تضع في حساباتها كيفية استمرار الحصول على هذه الطاقة (النفط) بشكلٍ رخيص.

أن الطلب على النفط كان يتزايد بشكلٍ مستمر كما أشرنا سابقاً ففي عام (1960م) قُدِرَ أن يصبح استهلاك النفط في عام (1966م) (1.5) مليار طن في حين كان الطلب الحقيقي أكثر من المتوقع بشكلٍ كبير جداً إضافةً لذلك نلاحظ أن التقديرات العالمية للطلب على النفط لم تكن مطابقة للواقع ومثال ذلك ما قدمته لجنة

(1) الصين لن تستورد النفط لملئ احتياطها والأسعار ما زالت عالية، مصدر سابق.

(2) China to Build Oil Reserve in Stages to Limit Effect on Prices, Dalian News, 14/12/2004,at this link: http://dailan.runsky.com/homepage/english/echo/userobject1ai10624.html

بيلي الأمريكية للرئيس الأمريكي عام (1952م) حيث كان التقدير لطلب النفط عام (1975م) في العالم عدا الاشتراكي هو (1340) مليون طن ولكن الإنتاج الحقيقي كان (2147) مليون طن[1].

إذاً أن التوقعات لإنتاج النفط والطلب عليه تخضع لتأثيرات كبيرة منها التطور العلمي والصناعات الجديدة التي تدخل بها مشتقات النفط إضافةً لذلك لا يُمكن وضع توقعات للطلب على النفط أو إنتاجه لسنوات قادمة بشكلٍ دقيق بسبب العوامل الخارجية. أن إنخفاض أسعار النفط أدى إلى زيادة الاستهلاك بشكلٍ كبير جداً حيث قدر عائد برميل خام الميتاس بـ (77.5) سنتاً في عام (1960م) وأصبح دولاراً في عام (1970م) ولكن تطور الأحداث واتخاذ أوبك قرارها عام (1973م) برفع الأسعار حيث أحدث هذا تغير كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية إضافةً لذلك أحدث ارتباك في عملية الإمدادات النفطية بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة وبدأت هذه الدول بانتهاج سياسات جديدة اتجاه ارتفاع أسعار النفط فكانت وكالة الطاقة الدولية وما تمخض عنها من سياسات بشأن الخزين الاستراتيجي والعمل على إيجاد البدائل وترشيد الاستهلاك للطاقة بما يلي[2]:

أ. تطور كفاءة معدات الاستهلاك وطرق تشغيلها.

ب. قديم دعم وحوافز مادية للحفاظ وإحلال البدائل.

ج. التوعية.

نتيجةً للأسباب أعلاه فأن استخدام الطاقة انخفض في الدول الصناعية الكبرى وظهرت النتائج في قطاع الصناعات الثقيلة حيث كانت مسألة انخفاض استخدام الطاقة في هذه الصناعات واضحاً بسبب تحسين كفاءة المعدات وطرق الإنتاج وتطور الإدارة والمعلومات وتطوير العاملين وتدريبهم بشكلٍ دقيق، رافق ذلك مراقبة سير

---

(1) حسين عبد الله، مصدر سابق، ص 643-647.

(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، مؤتمر الطاقة العالمي الثالث عشر، فرنسا، 1986م.

العملية الإنتاجية. لقد كانت كل هذه الإجراءات والمعالجات من أجل توفير الطاقة من خلال تخفيض المهدور منها، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر عملت الدول الصناعية الكبرى على إحلال مصادر الطاقة البديلة للنفط في بعض الصناعات وهذا يعني أن هذه الدول مركزة على الاحتفاظ بالنفط لأطول فترة ممكنة. كذلك عملت الدول الصناعية الكبرى على استعادة الحرارة الضائعة لاستغلالها في جوانب صناعية بدلاً من هدرها وهذا ساعد في إضافة نتائج جديدة وإيجابية على البيئة.

كل هذه الجهود ساعدت على انخفاض أسعار النفط بشكلٍ كبير إضافةً إلى العوامل الأخرى ولكن هل سيستمر العمل في وتائر عالية بشأن ترشيد الاستهلاك والحفاظ على الطاقة بعد انخفاض أسعار النفط.

الحقيقة هنا يبدأ تدخل الحكومات الرأسمالية الكبرى من خلال فرض الضرائب إضافةً إلى الإجراءات القانونية التي صدرت وتصدر من أجل المساعدة في تشجيع العزل في المنازل وتقديم المساعدات المالية ودعم الأبحاث إضافةً لذلك المراقبة التي تتجلى بطلب المعلومات التفصيلية من المؤسسات والشركات كذلك شملت سياسات الحفاظ على الطاقة جوانب مؤسسية أيضاً حيث شكلت وزارات وإدارات ولجان مركزية للطاقة في الدول الصناعية من أجل التخطيط والتنسيق بين الطاقة والتنمية.

لقد كانت هذه الإجراءات فعالة اتجاه صادرات الأوبك وإنتاجها حيث وصل الإنتاج سنة (1980م) إلى (27,445) ألف ب/ي في حين كان الإنتاج عام (1979م) (31,465) ألف ب/ي. لقد كان عام (1980م) عام استكمال التحضيرات كافة من قبل وكالة الطاقة الدولية لبدأ الهجوم على منظمة الأوبك والتي سوف نتناولها في مبحثٍ قادم.

تطور مصادر الإنتاج خارج الأوبك:

استطاعت وكالة الطاقة الدولية منذ تأسيسها بعد الارتفاع الحاد في أسعار النفط الخام أن تحث دولها والشركات السائرة تحت لوائها بالبحث بشكلٍ فعال عن مصادر أخرى نفطية غير نفط الأوبك وقد ركزت جهودها في الاستكشافات الجديدة وفعلاً استطاعت أن تجد مناطق نفطية جديدة ذات إنتاجية عالمية جداً وأهمها:

أ. بحر الشمال:

كان الإنتاج في بحر الشمال بداية (1974م) هامشياً ونتيجةً للسياسة التي ذكرناها لوكالة الطاقة الدولية بدأ تطوير هذا الحقل فأخذ الإنتاج يتزايد منذ عام (1975 و1976م) فوصل إنتاجه في النرويج والمملكة المتحدة (520) ألف ب/ي عام (1976م) مقابل (220) ألف ب/ي عام (1975م) واستمر الإنتاج في التصاعد فوصل (2340) ألف ب/ي عام (1981م)[1].

ب.حقول الصين:

نتيجة ارتفاع أسعار النفط عملت الصين على تطوير إنتاجها فقد زاد الإنتاج عام (1976م) فوصل إلى (1675) ألف ب/ي في حين كان عام (1975م) (1490) ألف ب/ي علماً أن نسبة كبيرة من إنتاج الصين تصدر إلى الخارج تقريباً بسبب ضآلة نسبة استهلاكها من النفط حيث كان استهلاكها من النفط (1705) ألف ب/ي عام (1981م) فضلاً عن حاجتها إلى العملة الصعبة[2].

ج. المكسيك:

تم تطوير الإنتاج في المكسيك فوصل عام (1976م) إلى (875) ألف ب/ي في حين كان عام (1975م) (790) ألف ب/ي واستمر الإنتاج بالتصاعد فوصل عام (1981م) إلى(2585) ألف ب/ي.

---

(1) B.P. Ibid, 1986, p. 4.

(2) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وحدة الطاقة، تطورات الطاقة، الكويت، 1978م.

د. ألاسكا:

بدأ الإنتاج يتزايد في هذه المنطقة بعد مد خط الأنابيب من الساحل الغربي من الولايات المتحدة وأصبح إنتاجها عام (1978م) (860) ألف ب/ي وفي نهاية عام (1979م) وصل إلى (2) مليون ب/ي[1].

استناداً لما ورد نلاحظ أن العالم الغربي يعمل على إيجاد مكامن نفطية جديدة فضلاً عن تطوير إنتاج حقوله النفطية خلال فترة تكوين الخزين الاستراتيجي بين عام (1974-1980م) حيث بدأ الهجوم المقابل لدول الوكالة على سياسة أوبك السعرية، فضلاً عن ذلك أن الكتلة الاشتراكية بدأت تصدير نفوطها الخام من أجل الحصول على العملات الصعبة. والجدول الآتي يبين تطور الإنتاج النفطي[2]:

جدول رقم (26)

تطور العرض العالمي من النفط خارج الأوبك

(مليون ب/ي)

السنة / الدولة	1979	1980	1981	1982	1983
إنتاج دول OECD	14.7	14.8	15.0	15.5	16.0
إنتاج الدول النامية	5.3	5.8	6.4	7.2	7.5
صادرات الدول الاشتراكية	1.1	1.2	1.1	1.4	1.7
فروقات حجمية	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
المجموع	22.1	22.8	23.5	25.1	26.2

من خلال ما ورد نلاحظ أن الإنتاج خارج دول الأوبك أخذ بالازدياد بشكلٍ متصاعد قابله ذلك الإنخفاض في إنتاج الأوبك وقد قابل هذه الزيادة في الإنتاج من

(1) المصدر نفسه.

(2) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوابك الحادي عشر، مصدر سابق، ص 43.

خارج الأوبك وتراجع الإنتاج في أوبك التراجع في الاستهلاك المعلن من قبل الدول الغربية من خلال الأرقام المعلنة.

لقد خلقت وكالة الطاقة منافسة شديدة للأوبك من خلال صادرات الدول المنتجة خارج مجموعة الأوبك وصادرات الدول الاشتراكية وقد ظهرت حدة هذه المنافسة بشكلٍ مؤثر على الأسعار خصوصاً بعد عام (1983م) عندما حدث انخفاض مهم في الطلب على النفط خصوصاً بسبب وقف تمويل الخزين وتمويل جزء من الاستهلاك من الخزين السابق إضافةً إلى إجراء الترشيد. لذلك نرى أن الأثر التراجعي للطلب العالمي للنفط قد ركز على نفط الأوبك وهذا أحد الأهداف الخفية لسياسة وكالة الطاقة الدوليةمن أجل الإجهاز على الأوبك كذلك كان التراجع عن نفط الأوبك بسبب استخدام الخزين كما أشرنا بشكلٍ فعال وبالأخص عام (1979-1980م) حيث بدأت مرحلة المجابهة التي أثرت على السعر وعلى العرض النفطي في السوق النفطية. وسوف نتناول التخفيض المفتعل على نفط الأوبك لاحقاً.

3- تطور مصادر الطاقة البديلة للنفط

في ضوء ارتفاع أسعار النفط بعد عام (1973م) بشكلٍ كبير فقد تولدت ردود أفعال شديدة لدى الأوساط الغربية وقد كانت سياسة وكالة الطاقة الدولية اتجاه ذلك هي تطوير مصادر الطاقة البديلة بهدف تخفيض اعتمادها على النفط المستورد من الأوبك وخاصةً النفط العربي ومن أجل تحقيق ذلك رصدت مبالغ ضخمة للأبحاث والدراسات لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة معامل الاستخلاص النفطي باستخدام طرق الاستخلاص المعزز واستمر العمل بوتائر عالية لغاية عام (1983م) حيث تراجعت أسعار النفط مما أدى إلى الحد من أثر هذه الدراسات والأبحاث وتطبيقاتها وتباطأت بعض الدول في تطبيق برامجها النووية وكذلك توقفت بعض الشركات عن بناء المحطات الخاصة باستخلاص النفط من صخور السجيل ورمال

القار كذلك تم إغلاق قسم منها والتي تم بنائها خلال السبعينات ورغم ذلك نلاحظ من خلال الجدول رقم (27) النمو البطيء في المصادر البديلة للنفط.

جدول رقم (27)[1]

استهلاك بدائل الطاقة والتغيير النسبي للبدائل اتجاه مجموع استهلاك الطاقة

(مليون برميل مكافئ نفط)

السنة / المادة	1974	نسبة % الاستهلاك لمجموع الاستهلاك العالمي للطاقة	1975	%	1976	%	1977	%	1978	%	1979	%	1980	%
النفط	2760.3	46.38	2724.8	45.72	2894.6	46.01	2985.9	46.03	3081.5	45.96	3134.3	45.01	3000.5	43.51
الغاز الطبيعي	1088.1	18.28	1079.4	18.10	1139.8	18.12	1161.9	19.91	1206.2	17.99	1273.4	18.34	1296.8	18.80
الفحـــم	1691.2	28.41	1709.1	28.68	1786.7	28.40	1830.1	28.21	1863.3	27.79	1975.8	28.47	2006.5	29.10
الطاقة الذرية	62.6	1.05	87.1	1.46	106.4	1.69	132.0	2.03	149.5	2.23	153.0	2.20	169.4	2.45
الطاقة الكهربائية	348.6	5.85	358.2	6.01	362.7	5.76	376.4	5.80	403.1	6.01	413.4	5.95	421.6	6.11
مجموع استهلاك الطاقة العالمي	5950.8	99.97	5958.6	99.97	6290.2	99.98	6486.3	99.98	6703.6	99.98	6939.9	99.97	6894.8	99.97

من خلال الجدول رقم (27) نلاحظ أن هناك تغيرات بسـيطة في مجـال تطـور أو الاستهلاك لبدائل الطاقة غير النفطية مثل الفحم والغاز ويأتي بعـدها الطاقـة الذريـة أو الشمسية وضمن مجال محدود أما النفط فخلال نفس الفترة كان هناك تصاعد ملحـوظ في مسألة الاستهلاك.

هذا من جهة، ومن جهة أخـرى ومـن خـلال النظـر للجـدول نلاحـظ أيضاً أن التطور في مجال البدائل الأخرى لم يدخل في مجال الاستخدام الاقتصادي لأن البحوث

(1)B.P. I.bid, 1986, p. 4-23, 26, 30.

تباطأت بسبب انخفاض أسعار النفط، وسوف نتناول بدائل النفط بشكلٍ مختصر وكما يلي[1]:

أ- الغاز الطبيعي:

يُعتبر الغاز الطبيعي من البدائل المهمة حيث تزايد دوره مع تقدم الزمن في مجال الطاقة فخلال عام (1975-1985م) زاد استهلاك الغاز الطبيعي بما يقارب من (40%) كما زادت كمية الغاز المباعة في السوق العالمية من (3.4)بليون متر مكعب عام (1960م) إلى (235) بليون متر مكعب عام (1984م) وتمثل الكمية الأخيرة هذه ما يقارب من (10%) من التجارة العالمية للوقود الأحفوري، رغم الزيادة هذه إلا أن تجارة الغاز لا تزال محصورة بسبب العامل الجغرافي.

ب- الفحـم:

أن أكثر من (80%) من احتياطي الوقود الأحفوري في العالم يوجد على شكل فحم. وتنتشر احتياطات الفحم من أقصى الغرب في أمريكا الشمالية إلى أقصى الشرق في الصين ومن أقصى الشمال في بولندا إلى أقصى الجنوب في جنوب أفريقيا، إلا أن احتياطاته تتركز في أربعة مناطق(روسيا – الصين – أمريكا الشمالية – أوروبا).

ومن المعروف أن تقنيات إنتاج الفحم المعروفة والمجربة واقتصادياته تمكنه من زيادة استعماله بنسبة (3%) سنوياً على المستوى العالمي لغاية عام (2000م).

ج- الطاقة الذرية:

يعتبر مجال استخدامها محدوداً حيث ركز استخدامها في مجال الطاقة الكهربائية ففي عام (1985م) زاد مجموع الطاقة المولدة في محطات الكهرباء النووية بنسبة (14%) حيث دخلت (32) محطة جديدة مرحلة الإنتاج بطاقة إجمالية قدرها (30) جيجا واط من الكهرباء وهذه الكمية تُمثل (14%) من مجموع الطاقة الكهربائية المولدة في العالم ويرجع سبب التباطؤ في تطور هذه الصناعة إلى الأخطار الرهيبة لتسرب الإشعاع

---

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، مصدر سابق، ص 13-17.

النووي وقد وقعت عدة حوادث كان آخرها حـادث (تشرنوبيـل) ونـود أن نبـين هنـا أن الأحداث التي حدثت في المحطات النوويـة في العـالم ومنهـا الـتسرب الإشـعاعي والخلـل الفني كان غير متعمد ونعطي أمثلة لذلك[1]:

1. في (7 تشريـــن الأول عـــام 1957م) حـــدث حريـــق في المفاعـــل في مدينـــة (سيلافيلد) البريطانية حيث انتشر الإشـعاع في منطقـة (كمبريـا) وقـد قتـل حـوالي (39) شخصاً ماتوا بالسرطان بسبب الإشعاع.

2. في عـام (1957م) في (كاسـلي-الأورال) في الاتحـاد السـوفيتي السـابق حـدث انفجار في الخزانات التي تحتوي على ماء النفايات من الأسلحة النووية وكانت الخسـائر غير معروفة.

3. في عـام (1960م) في (3 كـانون الثـاني) في مدينـة (أيـداهوفولز – أيـداهو) في الولايات المتحدة خرج المفاعل عن السيطرة وقتل ثلاثة أشخاص.

4. في (25 تشريـــن الأول1966م)في مدينـــة(ديترويـــت في الولايـــات المتحـــدة الأمريكية) حدث إنصهار للب المفاعل بعد حدوث خلل وكانت الإصابات غير معروفة.

5. في (21 كانون الثاني1969م) في مدينة (لوسنزفات) السويسرية حـدث خلـل في المفاعل وتسرب شديد إلى أحد الكهوف فكانت الإصابات غير معروفة.

6. في (17 تشرين الأول 1969م) في (سان لوران) في فرنسا كـان إنصـهار جـزئي في المفاعل وكانت الإصابات غير معروفة.

7. في عام (1974م) في (شفشنكو) في الاتحـاد السـوفيتي السـابق حـدث إنفجـار للمفاعل ولا تتوفر معلومات عن الأضرار.

---

(1) السياسة الكويتية، 1986/11/10م، ص 12.

8. في (28 آذار 1979م) حـدث في (ثـري مايـل آيلانـد - بنسـلفانيا) في الولايـات المتحدة الأمريكية إنصهار وقود المفاعل ومازال المفاعل في حالة إزالة التلوث.

9. في (7 آب 1979م) حدث في (أروين– تنـيسي)في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة خلل في المفاعل وتسرب اليورانيوم وكانت النتيجة تلوث حوالي(1000) شخص.

10. في (25 نيسـان 1981م) في (تسـوروغا) في اليابـان حـدث خلـل في المفاعـل وكانت النتيجة تلوث (45) شخصاً.

11. في (23 أيلـول 1983م) في (كونسـتيتونتس) في الأرجنتـين حـدث حـادث في المفاعل أدى إلى قتل شخص واحد.

12. في(26 كـانون الثـاني 1986م) في (غـور أوكلاهومـا) في الولايـات المتحـدة الأمريكية حدث انفجار اسطوانة نووية في المحطة، قتيـل واحـد و (100) إصـابة نتيجـة الحادث.

13. في(26 نيسان 1986م) كان حادث مفاعل (تشرنوبيل) في الاتحـاد السـوفيتي السابق حيث انفجر المفاعل وكان عدد القتلى (31) شخصاً.

هذه الأحداث أدت إلى الخوف من تطوير الطاقة الذرية وانعكس ذلك على عدم تطوير هذه الطاقة إضافةً لذلك هناك أسباب أخرى غير الخطـر النـووي وهـي أسـباب اقتصادية منها الحاجة إلى مبالغ ضخمة لبناء المفاعل النووي إضافة لذلك وجود القـدرة الاحتياطية من الكهرباء المتوفرة حالياً في العالم وعدم التأكـد مـن زيـادات الطلـب عـلى الطاقة الكهربائية في المستقبل.

د- الطاقة الشمسية:

لم يكن هنـاك حـماس للـدول المتقدمـة لتطـوير هـذه الطاقـة نظـراً لاسـتخدامها المحدود إضافةً إلى التكاليف الباهظة في عملية تكوينها وقد استخدمت بشـكل محـدود جداً ومن قبل بعض الدول هي الولايات المتحدة وفرنسا واليابان.

٥- الطاقة الحرارية الجوفية وطاقة مساقط المياه والرياح والأمواج وطاقة الكتلة الحية(طاقة المادة العضوية):

أن استخدام هذه المصادر محدود جداً في الوقت الحاضر.

كل هذه البدائل تحتاج إلى مبالغ ضخمة (إضافةً إلى الأخطار المترتبة على بعضها من خلال الاستخدام) من أجل استخدامها بشكلٍ اقتصادي وكان العامل المشجع لتطوير هذه البدائل الأسعار العالية لسعر النفط ولكن انخفاض الأسعار ولد رد فعل لدى الباحثين وبدأت العجلة تسير ببطء.

من خلال ما ورد نود أن نبين مقارنة لتكلفة المصادر البديلة للطاقة بما يعادل تكلفة البرميل الواحد من النفط بدولار عام (1981م) وكما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (28)[1]

مقارنة كلفة البدائل

المصدر البديل للطاقة	متوسط التكلفة الإنتاجية (دولار/البرميل)
النفط الخام – الشرق الأوسط	**2**
أمريكا الشمالية	**14**
بحـــر الشمال	**18**
النفط في حجر السجيل	**41-30**
النفط في رمال القار	**32-27**
النفط الثقيل والاستخلاص الثنائي والثلاثي	**35-30**
إسالة الفحم	**69-38**
الغاز من الفحم	**58-35**
الفحم – الولايات المتحدة	**14-7**
الفحم – أوروبا الغربية	**27-20**
الطاقة النووية	**22**

(1) سهيل ناصر، محاضرات في الإعلام البترولي، الكويت، 1983م، ص 95.

الغاز الطبيعي المسال	17
الغاز الطبيعي المُصنّع	66
القمامة	100
الطاقة الشمسية والرياح	+100

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن أسعار كلفة الإنتاج للبدائل هي أسعار خادعة الهدف منها ترهيب الدول المنتجة للنفط وخاصةً العربية داخل الأوبك من أجل تخفيض الأسعار.

المطلب الثاني

السوق الفورية للنفط الخام

تتميز بنية السوق الفورية بوجود عدد محدد من المتعاملين في هذه السوق وأغلبهم من واجهات الشركات الكبرى إضافةً لهؤلاء يتواجد المجهزون للنفط والذين لا يدخلون السوق لغرض البيع أو الشراء وإنما كمجهزين فقط مثل المصافي في البحر الكاريبي والمتوسط وكذلك خامات الدول المنتجة من منظمة الأوبك وخارجها كذلك يتواجد في السوق أيضاً مشترون يمثلون شركات النفط الوطنية للدول المستهلكة ونتيجة للتطور في مسألة التجهيز والبيع والشراء للنفط في هذه السوق نشأت سوق جديدة وتعتبر امتداد للسوق الفورية وهي سوق المستقبل وتكونت في أمريكا وأوروبا لعمليات زيت الوقود الخفيف والغاز ويقدم البائع في هذه السوق وعداً بتجهيز النفط للمشتري في زمن المستقبل وبسعر معين.

أن السوق الفورية تطورت بعد أن كان سبب نشأتها هو لموازنة حاجات الشركات الكبرى للنفط الخام ومنتجاته غير أنها اتسعت بسبب تغير بنية سوق النفط باتجاه:

1. امتلاك الدول المنتجة للنفط الخام المنتج فيها.
2. تفكك التكامل في الصناعات النفطية.

لقد أثرت هذه العوامل على اتجاه كميات كبيرة من الدول المنتجة النفطية نحو السوق الفورية وقد برز هذا الاتجاه منذ سنة (1973م) بعد ارتفاع الأسعار إلا أن التأثير الكبير في السوق ابتدأ بشكلٍ فاعل عام (1978م) عندما بدأ امتلاك الدول المنتجة لنفطها منذ عام (1972-1978م) حيث تميزت هذه الفترة بانسياب النفط من خلال قنوات الشركات الكبرى المتكاملة بحيث أصبحت السوق الفورية كما كانت قبل ذلك مجرد سوق للموازنة. إضافةً لذلك كان الاتحاد السوفيتي السابق قد حول جزء من النفوط التي كان يجهزها لأوروبا الشرقية إلى السوق الفورية خلال الفترة (1972-1978م) للحصول على العملات الصعبة، وظهرت نتائج ذلك بعد عام (1978م) حيث أصبح منذ هذه السنة نوع من عدم التأكد بالنسبة لعرض النفط وأسعاره (مقارنةً بالبقية التي كانت سائدة سابقاً) لذلك بدأت السوق الفورية أهميتها من خلال توقعات الأسعار وحتى أثر ذلك على الأسعار الرسمية.

والجدول رقم (29) يبين لنا ذلك[1].

(1) مركز البحوث والمعلومات، مصدر سابق، ص 26.

جدول رقم (29)

الأسعـار الرسميـــة والفوريـــــة (دولار / برميل)

السنة / أرباع السنة	1978		1979		1980		1981		1982		1983	
	فوري	رسمي	فوري	رسمي	فوري	رسمي	فوري	رسمي	فوري	رسمي	فوري	رسمي
الربع الأول	12.65	12.70	21.00	13.00	36.00	26.00	36.96	32.00	29.90	34.00	28.44	29.00
الربع الثاني	12.72	12.70	34.00	18.00	36.00	28.00	32.06	32.00	32.87	34.00	28.98	29.00
الربع الثالث	12.80	12.70	35.00	18.00	32.25	30.00	32.06	32.00	33.56	34.00	---	29.00
الربع الرابع	15.00	12.70	39.00	24.00	39.25	32.00	34.26	34.00	30.80	34.00	---	---

من خلال الجدول رقـم (29) نلاحـظ أن السـعر الفـوري كـان دائمـا أعـلى مـن السعر الرسمي وهذا مما جعل الأوبك تلهث وراء الأسعار الفورية بعد عـام (1979م) ولكن بعد عام (1980م) حدث العكـس حيـث بـدأ السـوق النفطـي يخضـع لمسـألة العرض والطلب وبما أن العرض في السوق الفورية كبير فقد خضعت الأسعار للموازنـة وأصبح السعر الفـوري اقـل مـن السـعر الرسـمي لـذلك بـدأ المشـترون يتوجهـون إلى السوق الفورية للحصول على نفط ارخص إضافة لذلك بدأت الناقلات النفطيـة تتجـه إلى السوق الفورية ومن ضمنها نفط الأوبك لذلك بدأت الأسـعار بالانخفـاض وأصـبح العرض النفطي أكثر من الطلب عليه، وهنا لابد من إيضاح بسيط للمرحلة التي تبـدأ من عام (1979م) لأنها المرحلة التي كانت فيها الأوبـك هـي المسـيطرة عـلى السـوق والتي استغلها الغرب وأطلق مـا يسـمى بأزمـة الطاقـة. أمـا بدايـة عـام 1980 وهـي

مرحلة الهجوم المقال من قبل دول الوكالة الدولية للطاقة اتجاه الأوبك لذلك فان الطلب المفتعل انتهى نهاية (1979).

من خلال هذا الإيضاح البسيط نعود إلى الموضوع الذي يتعلق بشأن أزمة الطاقة المفتعلة والطلب المفتعل ، ففي الواقع أن ناقوس الخطر قد دق بسبب الخطر المترتب على سيطرة الأوبك والعرب بشكل فعال على السوق النفطية ولعل ما كان يقلق الغرب أكثر من تهديدات قطع النفط هو القوة المالية المتعاظمة لدى العرب والذي يمكن أن تشكل سلاحاً فعالاً بيد العرب في مواجهة الصهيونية وحلفائها فحضر تصدير النفط رغم أهميته كتهديد للغرب إلا انه يبقى حاله مؤقتة يمكن للغرب مواجهتها غير أن الحظر النفطي إذا اقترن بالقوة المالية العربية سيصبح سلاحاً خطيراً جداً بيد العرب ووفقاً للحسابات الإستراتيجية الغربية سوف يشكل تهديدا جدياً لعصب الحياة الاقتصادية في الغرب وخاصةً إذا كان الخطر طويل المدى لان هذا يجعل الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص أمام خيارين فأما أن يتخلى عن تأييد ومساندة الصهيونية وإسرائيل ويقبل بكل الاحتمالات الناجمة عن هذا الموقف في ذلك إزالة إسرائيل وأما أن يستخدم القوة المسلحة لاحتلال منابع النفط ويقبل بكل الاحتمالات المترتبة على ذلك بما فيها نشوب النزاع المسلح بين الشرق والغرب وربما استخدام السلاح النووي . من هنا فأن ما يسمى بأزمة الطاقة في الغرب هي في الواقع ليست سوى الغلاف الخارجي لازمة السياسة الاقتصادية في الحسابات الإستراتيجية الغربية والتي تمثلت بتصحيح أسعار النفط وما ترتب عليه من تعاظم القوة المالية العربية أضف إلى ذلك الأبعاد الاقتصادية البحتة التي ترتبت على تصحيح الأسعار والتي تمثلت بما يطلق عليه النقل المعاكس للثروة وازدياد حدة الضائقة الاقتصادية وتفاقم أزمة الانكماش التضخمي . ومنذ ذلك الحين بدأ الغرب يخطط لمستوى استراتيجي لمواجهة هذه الحالة وما إنشاء وكالة الطاقة الدولية إلا بسبب تنظيم المواجهة الرسمية التي تعمل في ظلها كل الأجهزة المعنية بالشؤون الإستراتيجية

العليا ضد الأوبك. أن العمل على نزع سلاح النفط من العرب هو هدف سياسي وأساسي انصبت نحوه كل الجهود والمخططات العربية دون أن تنسى (أي دول الغرب) الأبعاد الاقتصادية البحتة والمتصلة بهذا الهدف لان انتزاع سلاح النفط يعني انتزاع القوة المالية العربية والتي نشأت بعد تصحيح الأسعار نتيجة هيمنة أوبك على السوق النفطية.

لقد كشفت الأحداث فيما بعد وخلال الاثنتي عشرة سنة بعد عام (1973م) أن دول الوكالة كان تخطيطها الاستراتيجي على مستويين مختلفين في المرحلة الزمنية فالمستوى الأول بين عام (1974-1979م) كان يهدف إلى وضع حلول آنية تمثلت بامتصاص الموارد المالية لدول الأوبك بشتى الوسائل والسبل إضافة لذلك عمل الغرب والصهيونية بتأنيب دول العالم الثالث ضد الأوبك وخاصة دولها العربية مما دفع الغرب لتخصيص جزء كبير من مواردهم النفطية لتقديم المساعدات والقروض لهذه الدول والتي سبق وان تناولناها في مبحث سابق كل هذه الأعمال كانت قبل مرحلة المواجهة بسبب عدم اكتمال بناء الخزين الاستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ.

أما المستوى الثاني فيقع بين عام (1980م) وحتى الوقت الحاضر وهي مرحلة إستراتيجية المواجهة بعد أن كانت المرحلة السابقة مرحلة كسب الوقت من خلال الحوار المتمثل (حوار الشمال والجنوب) بإيجاد نظام اقتصادي جديد لقد بدأت هذه المرحلة عندما بدأ الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص بإعادة ترتيب أوضاع إيران حيث بدأت في أواخر عهد الشاه وسقوط نظامه واستلام خميني على السلطة وبدأ العدوان على العراق.

إن هذا المطلب يستهدف إثبات حقيقة التدهور الراهن في السوق النفطية وانهيار هيكل الأسعار ليس سوى نتيجة لعدوان إيران على العراق وانه يثبت في نفس الوقت إن هذا العدوان ليس سوى حلقة أساسية من حلقات التخطيط

الاستعماري الاستراتيجي الغربي الذي يستهدف نزع سلاح النفط من العرب ومـن خـلال انهيار هيكل الأسعار وفعلاً نجح الغـرب في ذلـك ولكـن هنـاك اليـوم مـن يشـكك في أن للغرب يداً في تدهور الأوضاع الراهنة للسوق النفطية ولا يزال هنالك مـن يسرد الأمثلـة التقليدية والتي مفادها انه ليس من مصلحة الغرب انخفاض أسعار النفط إلى المسـتوى الذي وصلته اليوم وقسم آخر يستند على مـا تعلنـه الولايـات المتحـدة اليـوم عـن عـدم رغبتها في استمرار انخفاض أسعار الـنفط ويعتمـد الـداعين لهـذا عـلى ثلاثـة أدلـة هـي انخفـاض أسـعار الـنفط يـؤدي أولا إلى انخفـاض أربـاح الشركـات النفطيـة ذات التـأثير السياسي في الأنظمة الغربيـة وثانيـاً إلى تقليـل الاسـتثمارات في بـدائل الطاقـة وثالثـاً إلى التأثير على المنتج الحدي بما يؤدي إلى تقليل الإنتاج وعودة الأسعار نحو الارتفاع.

المطلب الثالث

انخفاض الطلب على نفط الأوبك

هناك سببين رئيسيين لذلك وكما يأتي:

1- التخفيض المفتعل في الطلب على نفط الأوبك

قبـل الخـوض في هـذا الموضـوع أود أن أبـين اسـتهلاك مجموعـة (OECD) مـن النفط وصادرات دول الأوبك منذ عام(1979م) لغايـة عـام (1985م) لان هـذا الجـدول سوف نستعين به في الجداول القادمة[1].

(1) OPEC Annual, Ibid, 1985, p.30.

جدول رقم (30)

استهلاك مجموعة (OECD) وصادرات الأوبك

(ألف ب/ي)

السنــــة	استهلاك OECD من النفط (ألف ب/ي)	صادرات الأوبك من النفط (ألف ب/ي)
1979	40740	28863
1980	37600	24862
1981	33490	20358
1982	33630	16466
1983	33220	14742

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض استهلاك النفط مـن قبـل مجموعـة دول (OECD) يقابله انخفاض صادرات أوبك النفطية وكان ذلك بسبب التخفـيض المفتعـل مــن قبــل (OECD) حيــث بــدأت دول (OECD) تســتهلك جــزء مــن الاحتيــاطي الاستراتيجي ولكن كانت معظم التنبـؤات التـي صـدرت عـام (1978-1979م) تشـير إلى زيادات كبيرة في الطلب على النفط خاصـة نفـط الأوبـك بسـبب التطـورات الاقتصـادية والصناعية والتكنولوجية ، وكانت التنبؤات قد قدرت حجم الإنتاج المطلـوب مـن أوبـك قبل انهيـار نظـام الشـاه محمـد رضـا بهلـوي خـلال عـام(1985-1990م) بحـدود(40-50)مليون ب/ي أي أن الزيادة تقدر(10-20)مليون ب/ي[1].

أما بعد عام(1979م)أي بعد ارتفاع الأسعار فقد انخفضت نسبة التوقعات بشكل أكثر واقعية حيث قدرت شركة اكسون النفطية الطلب على نفـط الأوبـك عـام (1980م) بحوالي(33)مليـون ب/ي بحلـول عـام (1990م) كـذلك كـان تقـدير شركـة شـل مقـارب للتقديرات السابقة حيث كان 29.5 مليون برميل عام (1984م).

(1) ايان سيمور، مصدر سابق، ص 336-437.

أما وكالة الطاقة الدولية فقد قدرت في عام (1980م) إمكانية أوبك على التجهيز بمقدار (30.8) مليون برميل في عام (1985م) وفي عام (1990م) كان تقديرها 31.6 مليون ب/ي وفي ظل هذه الأرقام سيكون هناك نقص بحاجة الغرب الصناعي بمقدار (8.3-2.1) مليون ب/ي في عام (1985م) وبمقدار (5.6-3.6) مليون ب/ي يومياً في عام (1990م).

من خلال هذا نلاحظ أن العالم سيواجه أزمة تجهيز في النفط ويرجع ذلك إلى تزايد استهلاك الطاقة في الدول المنتجة من جهة ومن جهة أخرى نمو طلبات الدول النامية غير المنتجة والتي تحظى في سياسة أوبك أفضلية في التجهيز.

أما تقديرات وكالة المخابرات الامريكية (C.I.A) فقد كان تقديرها لقدرات الأوبك عام(1980م)على التجهيز بحدود 31 مليون ب/ي في عام (1985م) وفي هذا المستوى فان نقصاً حاداً في التجهيز سيعاني منه الغرب يزيد على(5)مليون ب/ي[1].

من خلال ما ورد أعلاه نلاحظ أن التقديرات الغربية تشير إلى ازدياد الطلب على نفط الأوبك بشكل كبير حتى بعد أن ارتفعت الأسعار عام (1979-1980م) حيث تتراوح الأسعار بين (12-14.7) دولار للبرميل الواحد في شباط (1979م) إلى (31.5-37) دولار للبرميل الواحد في تموز (1980م)[2].

استناداً لما ورد نرى أن التنبؤات بشأن ازدياد الطلب على نفط الأوبك كانت عكس ما هو متوقع، فمنذ عام (1980م) بدأ الطلب على النفط الخام للأوبك بالتناقص، وكان هناك تفسيرين لذلك الانخفاض، بعد الأخذ بعين الاعتبار كافة التغيرات الممكنة. والتفسيرات هي:

---

(1) ايان سيمور، مصدر سابق، ص 336-437.

(2) ايان سيمور، مصدر سابق، ص 336-437.

التفسير الأول:

كان القصد من التنبؤات هو إزالة مخاوف الأوبك من المستقبل الغير مضمون ودفعها باتجاه متصاعد في معدلات الإنفاق التي بدأت منذ منتصف عام(1979م) بعد إن ارتفعت أسعار النفط بشكل خيالي حيث وصلت عام(1981م) إلى(34)دولار للبرميل الواحد من النفط العربي الخفيف[1].

وقد أدى هذا إلى أن تبدأ بالظهور مؤشرات احتمالات انخفاض الطلب بشكل عام على النفط كمصدر للطاقة والتحول نحو المصادر البديلة. وهنا يلاحظ أن احتمال التنبؤات التي صدرت عن الجهات الغربية كانت بمثابة الفخ الذي أرادت من ورائه إيهام دول الأوبك وتحويل أنظارها عن اتخاذ التدابير المالية لمواجهة الأزمة المستقبلية المفتعلة الناجمة عن تخفيض الطلب بحيث يؤدي هذا التخفيض المتعمد في الطلب وظيفته في تقليل مرونة العرض السعرية للأوبك وبالمحصلة سيؤدي إلى خفض الأسعار بشكل يتناسب طردياً مع انخفاض الطلب . وهذا الاحتمال يمكن أن يكون هو التفسير الوحيد الذي دفع (OECD) بإطلاق مثل تلك التنبؤات من قبل مؤسساتها مثل (C.I.A و E.I.A) وهذه المؤسسات هي الأكثر دراية بشكل دقيق بتطورات الطلب المستقبلية إضافة إلى المؤسسات الأخرى غير أن المعطيات العملية الأخرى منذ عام(1980م) ولحد الآن قد أبرزت اتجاهين متناقضين هما:-

1- إن مجموع الطلب على النفط واستهلاكه في دول مجموعة(OECD) لم ينخفض عن المستوى الذي كان عليه عام (1979م) إلا بنسبة تقل عن انخفاض الطلب على نفط الأوبك كما سيوضح في الجدول رقم (31).

2- إن هذه حقيقة تؤكد بشكل قاطع وجود تفسير آخر لمثل هذه التنبؤات المظلمة التي أطلقتها الجهات الغربية في الوقت التي استهدفت وكما ورد في التفسير

(1) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك الثاني عشر، مصدر سابق، ص 47.

الأول تقليل مرونة العرض السعرية لنفط الأوبك فأنها أرادت إخفاء نواياها المستقبلية ومخططاتها الهادفة للتأثير على أسعار النفط.

والجدول رقم (31) يبين تطور استهلاك النفط في دول وصادرات الأوبك وخارج الأوبك والدول الاشتراكية[1].

جدول رقم (31)

صادرات الأوبك واستهلاك OECD والنسبة بينهما (ألف ب/ي)

السنة	تطور استهلاك الدول العربية	تطور صادرات الأوبك	الفرق بين نقص الصادرات والاستهلاك
1980-1979	3140-	4001-	861
1981-1980	4110-	4504-	394
1982-1981	140+	3892-	4032
1983-1982	410-	1724-	1312

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي :

1. إن انخفاض استهلاك (OECD) لم يقابله انخفاض متناسب في الطلب على نفط الأوبك. فقد انخفضت صادرات الأوبك بنسب تزيد عن نسب انخفاض الاستهلاك الغربي من النفط حيث وصلت إلى أعلى حد لها ي عام(1983م) حيث انخفضت صادرات الأوبك بنسبة 420.48% من انخفاض استهلاك دول (OECD).

2. إن انخفاض استهلاك دول(OECD) بنسب تقل عن نسب انخفاض صادرات الأوبك يعني وجود مصادر بديلة لتعويض الفجوة بين النقص ي الاستهلاك وبين النقص في صادرات الأوبك.

إن النقص بين الصادرات لأوبك والاستهلاك في دول (OECD) يحتمل أن يغطي من مجموع إنتاج الدول خارج الأوبك وصادرات الدول الاشتراكية ولكن من

(1) OPEC Annual, Ibid, 1985, p.30.

خلال النظر في الجدول رقم (32) نلاحظ أن الفجوة لا تغطي بشكل كامل وكما سيبينه الجدول[1].

جدول رقم (32)

مقدار الفجوة ومجموع إنتاج دول خارج الأوبك وصادرات الدول الاشتراكية

(ألف ب/ي)

السنة	الفرق بين نقص الصادرات والاستهلاك	مجموع انتاج خارج اوبك وصادرات الدول الاشتراكية
1979- 1980	861	700
1980-1981	394	700
1981- 1982	4032	1600
1982- 1983	1312	1100

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الزيادات السنوية في إنتاج العالم خارج الأوبك بما في ذلك صادرات الدول الاشتراكية لم تكن بمستوى الفجوة من صادرات الأوبك وبين استهلاك الدول الغربية علماً أن استهلاك بقية العالم عدا الدول الاشتراكية قد ازداد بشكل بسيط خلال عام (1979-1980م) بحيث استوعب معظم الزيادة الواردة من إنتاج دول خارج الأوبك وصادرات الدول الاشتراكية. أن الفجوة الحاصلة من نقص صادرات أوبك يشكل اكبر من النقص في استهلاك الدول الغربية تفوق إنتاج دول خارج الأوبك وصادرات الدول الاشتراكية وهذه الحالة يتطلب ملاحظتها بشيء من الاهتمام حيث انه ليس من المعقول أن يتحمل الغرب عناء أزمة نفطية تتمثل بنقص كبير بلغ المتراكم منه (6599) ألف برميل يومياً ولكن في الواقع لا يمكن إيجاد تفسير علمياً ومعقولاً لهذه الحالة إلا إذا ربطنا بينها وبين التنبؤات التي اشرنا لها والتي قدرت حجم الطلب على نفط الأوبك على أساس حاجة دول

(1) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك الحادي عشر، مصدر سابق، ص 43.

(OECD) في منتصف الثمانينات بحدود (40-50) مليون ب/ي . وفي نفس الوقت نميل للاعتقاد وبصحة هذه التقديرات التي سبق وان ذكرناها والتي أطلقتها الجهات الغربية لأهداف إستراتيجية تتمثل في رغبتها في تحويل أنظار الأوبك عن أي إجراءات تقشفية تساعد على زيادة مرونة العرض السعرية فأننا نعتقد أيضا أن الفجوة أعلاه الناجمة عن انخفاض صادرات الأوبك أكثر من انخفاض استهلاك الغرب للنفط والتي أظهرها التحليل الدقيق للأرقام المعلنة من قبل الدول الغربية عن استهلاكها للنفط لا تمثل الحقيقة على الإطلاق وأننا نعتقد أن أرقام استهلاك النفط هذه هي اقل بكثير من الأرقام الحقيقية وقد حاول الغرب تقليلها بهدف ممارسة الضغط على أسعار النفط والدليل هو وجود هذه الفجوة غير المنطقية التي تدل على التلاعب بأرقام الاستهلاك حيث انه ليس من المعقول أن يتناقص الطلب على نفط الأوبك وحتى على نفوط دول خارج الأوبك وتناقص صادرات هم بأكبر من تناقص الاستهلاك في الدول الغربية. ونود هنا أن نبين الفرق بين الفجوة وإنتاج الدول خارج الأوبك وصادرات الدول الاشتراكية من النفط من خلال الجدول رقم (33).

جدول رقم (33)(1)*

الفرق بين الفجوة وإنتاج خارج الأوبك وصادرات الدول الاشتراكية (ألف ب/ي)

السنة	1 الفجوة بين استهلاك وصادرات أوبك ودول OECD	2 إنتاج خارج أوبك وصادرات الدول الاشتراكية	3 الفرق
1980-1979	861	700	161
1981-1980	394	700	306-
1982-1981	4032	1600	2432
1983-1982	1312	1100	212
المجموع	6599	4100	2499

(1) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك السنوي الثاني عشر.

(*) أستخرج الحقل رقم (3) من قبل الكاتب.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العمود رقم (1) وهو الذي يبين استهلاك دول(OECD)وصادرات الأوبك فان هذا العامود رغم طرح حصة إنتاج خارج الأوبك بضمنها إنتاج دول (OECD) المعلن وصادرات الدول الاشتراكية فانه ما يزال هناك فجوة نفطية كبيرة ظهرت في العمود رقم (3) رغم أن دول (OECD) مستمرة في زيادة إنتاجها من النفط إلا انه لم يسد حجم الفجوة . وأود هنا أن أبين تطور إنتاج الدول الغربية للتوضيح فقط حيث انه جاء ضمناً في العمود رقم (2) وكما يلي :-

في عام (1979- 1980م) كان الإنتاج (100) ألف ب/ي وفي عام(1980-1981م) كان الإنتاج(200)ألف ب/ي وفي عام (1981-1982م) كان الإنتاج (500) ألف ب/ي وفي عام (1982-1983م) كان الإنتاج (500) ألف ب/ي. أي أن مجموع الإنتاج المتراكم خلال أربع سنوات كان بحدود (2500) ألف ب/ي[1].

التفسير الثاني:

إن الحقيقة التي أشارت إليها التقديرات والتنبؤات الصادرة عن جهات ذات دراية علمية وإستراتيجية في هذا المضمار تؤشر أن أرقام الاستهلاك الغربي للنفط المعلنة هي أرقام غير حقيقية ومن اجل معرفة حقيقة الاستهلاك لابد من إلقاء الضوء على مصادر الطاقة عدا النفط ومدى تناسبها مع معدلات النمو التي سادت فعلاً خلال فترة الثمانينات وحيث أن معدل النمو يعطي مؤشر لتطوير الاستهلاك للطاقة فقد استخدم معامل الطاقة والناتج القومي إضافة إلى اعتباره احد المؤشرات الاساسية التي تستخدم لتقدير الطلب المستقبلي على الطاقة رغم ما قد يرد من تحفظ بشأن ترشيد الاستهلاك خلال هذه الفترة (1979-1983م).

وسنبين من خلال الجدول رقم (34)[2] مدى تطور الدخل القومي وتأثير ذلك على الاستهلاك باعتبار معامل الطاقة يساوي (0.85)[3].

---

(1) استخرج الجدول والنسب من خلال الجداول السابقة من قبل الكاتب.

(2) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوابك الثاني عشر، مصدر سابق، ص 54.

(3) سهيل ناصر، مصدر سابق، ص 88.

جدول رقم (34) [1] (*)

جدول نمو الناتج القومي الإجمالي وتأثيره

على الاستهلاك في دول (OECD) (مليون ب/ي)

السنة	معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الإجمالي (1)	تطور استهلاك دول (OECD) من الطاقة (أرقام معلنة) (2)	تطور استهلاك دول (OECD) للطاقة وفقاً لمعامل الطاقة (3)	تطور استهلاك مصادر الطاقة عدا النفط في دول (OECD) (4)	تطور استهلاك دول (OECD) للنفط (أرقام معلنة) (5)	تطور استهلاك دول (OECD) للنفط (أرقام حقيقية) (6)	الفجوة الحقيقية (7)
1979	3.3	78.48	81.051	38.06	40.78	42.991	2.211
1980	1.2	76.25	81.877	38.64	37361	43.237	5.627
1981	1.7	74.81	82.222	39.28	35.53	42.942	7.412
1982	-0.3	72.59	80.844	38.91	33.68	41.943	8.263
1983	2.7	72.36	82.911	39.1	33.26	43.811	10.551 --------- 34.064

من خلال الجدول رقم (34) يتضح أن أرقام تطور استهلاك الطاقة تزيد كثيرا عن الأرقام المعلنة من قبل الدول المتقدمة نفسها كما يوضح ذلك العمودين الثالث والرابع ويوضح العمود السادس(الفرق بين الثالث والرابع)الحاجة غير المعلنة من قبل الغرب للطاة والتي لابد أن يكون قد عوضها من وسائل أخرى غير معروفة إما العمود الخامس فيوضح أرقام النفط المستهلكة المعلنة من قبل الغرب أما العمود السابع فيوضح الفرق بين الحاجة الفعلية للغرب وبين الأرقام المعلنة عن استهلاك

---

(1) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوابك، السنوي الثاني عشر.

(*) استخرج الحقل رقم (7) من قبل الكاتب.

النفط وهذه هي التي تعد مناولتها الانتباه . أن هذه الأرقام التي تم التوصل إليها من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي للغرب وبين نمو الاستهلاك تقترب كثيرا من التقديرات التي صدرت عن (C.I.A) وعن جهات أخرى حول حاجة الغرب لنفط دول الأوبك.

أن الأرقام التي توصلنا إليها والتي تعكس حاجة الغرب الحقيقية إلى النط بالمقارنة مع التنبؤات التي صدرت عن الجهات الغربية المعلنة بشؤون النفط ي نهاية السبعينات والتي تشير إلى حاجة الغرب للنفط وهذه التنبؤات قد صدرت من المؤسسات الغربية التالية التي سوف يوضحها الجدول رقم (35).

جدول رقم (35)[1]

بعض تنبؤات الإنتاج المطلوب من الأوبك

تنبؤات من قبل	سنة الدراسة		
وكالة المخابرات الامريكية C.I.A	1977	51-47	1988
الحلقة الدراسية حول مصادر الطاقة البديلة WAES	1977	45-40	1985
دائرة الأبحاث في الكونكرس الأمريكي	1977	42.8	1985
بيرنك	1978	36.6	1985
وكالة الطاقة الدولية I.E.A	1978	42.9	1985
اكسون	1978	40	1985
المجموعة الاقتصادية الاوربية	1979	38	1985
وزارة الطاقة الامريكية	1979	36-28	1985
اكسون	1980	33	1990
شل	1980	29.5	1984
وكالة المخابرات الامريكية	1979	30.2	1982
وكالة الطاقة الدولية	1980	30.8	198
		31.6	1990

(1) ايان سيمور، مصدر سابق، ص 339.

من خلال ما ورد أعلاه نلاحظ أن التنبؤات من قبل مؤسسات الغرب بشأن الحاجة للنفط كانت أعلى من الأرقام المعلنة في حين كان استهلاك الغرب بتخفيض استهلاك النفط كان مفتعل حيث يرينا الجدول رقم (36) التخفيض المفتعل لاستهلاك النفط من قبل دول (OECD)[*].

جدول رقم (36)

الطلب الحقيقي لدول OECD من النفط مليون ب/ي

السنة	التخفيض المفتعل ويمثل (الفجوة الحقيقية)	صادرات أوبك النفطية الفعلية	الطلب الحقيقي لنفط أوبك
1979	2.11	28.863	30.973
1980	5.627	24.862	30.489
1981	7.412	20.358	27.77
1982	8.263	16.466	24.729
1983	10.551	14.742	25.293

من خلال الجدول يتضح أن أرقام الاستهلاك للطاقة تزيد كثيراً عن الأرقام المعلنة من قبل الغرب حيث أن الأرقام التي توصلنا إليها من خلال حقل الطلب الفعلي على نفط الأوبك تقترب كثيراً من التنبؤات التي صدرت عن مؤسسات الغرب والتي سبق وان أوردناها في الجدول رقم (35) من خلال الإحصائيات والجداول السابقة يتبين أن الطلب الحقيقي على نفط الأوبك والتي توصلنا إليه للسنوات (1979-1983م) يتبين لنا مصداقية الأرقام التي صدرت من خلال الوكالات المتخصصة عام (1977م).

إن انخفاض الطلب على نفط الأوبك كان مقصوداً ومتعمداً من قبل الغرب وبعد أن أثبتنا بالأرقام صحة التقديرات الصادرة عام (1977م) بشأن الطلب على النفط لابد من أن نؤشر الكيفية المحتملة التي استطاع بها الغرب وبهدف استراتيجي

(*) استخرج الجدول من خلال الجداول السابقة من قبل الكاتب.

تجاوز الأزمة لحد الآن والتعويض عن حاجته الفعلية من النفط. أننا نميل للاعتقـاد بـان دول (OECD) قد مارست لعبة كبيرة خلال هذه الفترة وغامرت بكل احتياطها النفطي الاستراتيجي للقضاء نهائياً على هيمنة الأوبك على السوق النفطية ومستفيداً مـن حـرب إيران ضد العراق والتـي خطـط لعوامـل نشـوبها بتنسـيق مسـبق ومحكـم ابتـداء مـن تسهيل الإطاحة بنظام الشاه وما تبعه من تنصيب خمينـي عـلى رأس السـلطة في إيـران وانتهائهـا بـدفع خمينـي بشـن الحـرب ضـد العـراق والإصرار عـلى الاسـتمرار بهـا رغـم الخسائر الباهظة التي تكبدها الجانب الإيراني.

إننا نميل للاعتقاد بان الغرب وبتخطيط محكم من وكالة الطاقة الدولية وبإشراف (C.I.A) يغامر الآن باستنزاف احتياطه في الولايات المتحدة وألاسكا وبحر الشمال مقابل تحطيم الأوبك وإنهاء هيمنتها على السوق النفطية العالمية وإعادة الأسـعار الدوليـة إلى مستوى منخفض والى فترة طويلة قادمة.

نستنتج من خلال ما ورد أن التخفيض لنفط الأوبك والبحث عن مصادر بديلة ما كان له أن يجني ثماره بدون ظروف الحرب التي أعلنها الخميني ضد العراق والذي يصر على الاستمرار بها منذ أيلول (1980م). لذلك فان التوقيـت الغـربي لتخفـيض الطلـب لم يأت من فراغ وإنما جاء بناء على تخطيط مسبق قائم على معطيات سياسية واقتصـادية مترابطة وفق نمط متكامل أعدت له فـترة بعيـدة وكالـة المخـابرات الامريكيـة ووجهـت وفقه وكالة الطاقة الدولية من خلال ثقل الولايات المتحدة الامريكية داخل الوكالة.

لقد حققت المؤامرة الدولية أهدافها الرئيسة من خلال استنزاف الأرصدة الماليـة للعراق وإيران وجزء كبير من أرصدة دول الخليج العربي وفي نفس الوقت أدى هذا إلى تراكم الديون الخارجية لهذه الدول بشـكل كبـير جـداً يقابلهـا في حالـة وقـف الحـرب النتيجة الإستراتيجية التـي حققتهـا وكالـة الطاقـة الدوليـة ومـا ورائهـا لان بعـد وقـف الحرب سوف تزداد الحاجة لموارد النفط لكل من العراق وإيـران ودول الخلـيج العـربي

من خلال سباق التسلح الذي سيحصل وخاصة بين العراق وإيـران إضـافة إلى مـا سـوف تقوم به الدول المتحاربة من إعمار ما دمرته الحرب والآثار المترتبة على ذلك. لذا سـوف يزيد العراق الطاقات التصديرية إلى حـدود (7) مليـون ب/ي والسـعودية (11) مليـون ب/ي وإيران التي ستحاول إعادة طاقتها التصديرية إلى (5) مليون ب/ي صعودا إضـافة لذلك بقية دول الأوبك التـي سـوف تعمـل عـلى زيـادة صـادراتها وهنـا سـوف تحـدث المنافسة التصديرية وهذا ما يريده الغرب وهو العودة إلى سوق النفط الرخيص[1].

2- اثر الحرب الإيرانية على العراق في تنـاقص مرونـة عـرض الـنفط في السـوق العالمية

إن الهدف من هذا العرض هو إثبـات التـدهور الـراهن للسـوق النفطيـة والـذي ينسجم بتدهور الأسعار إلى مستوى متدني جداً ما كان له أن يصل إلى هذا المستوى مـن التدني لولا الحرب التي تشنها إيران ضد العراق التي دامت ثمان سـنوات وهـذه الحـرب التي استثمرها الغرب بشكل دقيق من اجل تنفيذ مخططه الذي تطرقنـا إليـه في بدايـة المبحث (التخفيض المعتمد في الطلب على نفط الأوبك) والذي اسـتهدف كـما ذكرنـا إلى ترسيخ قناعات مطلقة بشـأن مرونـة الطلـب عـلى الـنفط إضـافة إلى التغـيرات الأخـرى وصولا إلى الهدف الأساسي وهو تخفيض الأسعار.

إن سبب نجاح التخفيض المفتعل والـذي بـدأ عـام (1980م) هـو انـدلاع الحـرب العدوانية الإيرانية ضد العراق التي أدت كمحصلة إلى تناقص مرونـة العـرض وخصوصـاً بعد عام (1982م) حيث سجلت الأسعار انخفاضاً متتاليـا دون أن تسـتطيع الأوبـك مـن اتخاذ رد مناسب بتخفيض الإنتاج.

---

(1) همام راضي الشماع، التخفيض المفتعل على نفط الأوبك، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1985م.

لقد كان عام (1980م) عاماً مناسباً لبدء تنفيذ المؤامرة التي خططت لها وكالة المخابرات الامريكية ضد الأوبك من خلال دفع إيران لشن الحرب ضد العراق وللأسباب التالية :

1. إن الحرب بين إيران والعراق قد صدعت الأوبك وخلقت جواً سياسياً متشنجاً داخل الأوبك جعلها لا تستطيع أن تصل إلى قرار موحد بين الدول الأعضاء كذلك عطلت عقد مؤتمر أوبك الذي كان من المقرر عقده في بغداد عام (1980م).
2. استمرار الحرب زاد الحاجة للموارد المالية للعراق وإيران وبدرجة اقل دول الخليج العربي حيث استنزفت احتياطاتها المالية بشكل كبير جداً.

إن دول الأوبك ومنذ منتصف عام (1973-1974م) قد بدأت تحقق أرباحا خالية وبدأت هذه الدول من تنمية أقطارها بشكل جيد وي كافة المجالات ومنها العراق الذي قام بخطط تنمية انفجارية في كافة مرافق الحياة وقد كان العراق الرائد في ذلك حيث بدأ ينمو بشكل متصاعد وأصبح قوة كبيرة يحسب لها الحساب على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري فعلى الصعيد الاقتصادي بالنسبة لدول الأوبك وخاصة العراق لو لم تحدث الحرب واستمر الإنتاج وفق الحصص المقررة والتزام دول الأوبك بقرار الحصص لكان ذلك قد جعل من دول الأوبك بقرار الحصص لكان ذلك قد جعل من دول الأوبك ذات قدرات عالية هائلة كانت ستعطيها من المرونة والقوة الكافية لمواجهة أية محاولة للمساس بالسوق النفطية وهيكل الأسعار.



الفصل الرابع

مرحلة التراجع لسيطرة الأوبك على أسعار النفط الخام العالمية وتأثير ذلك في العلاقات الاقتصادية والدولية

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق ونفط الشرق الأوسط

المطلب الأول: الأزمات في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي السابق.

المطلب الثاني: تأثير حرب الخليج الثانية على العراق ومنطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث: السباق على مكامن النفط العملاقة في العالم.

المبحث الثاني: المكامن النفطية الجديدة

المطلب الأول: مكامن بحر قزوين النفطية.

المطلب الثاني: الدولار الأمريكي والأزمة النفطية العالمية.

المطلب الثالث: مصطلح الشرق الأوسط الكبير والنفط

الفصل الرابع

مرحلة التراجع لسيطرة الأوبك على أسعار النفط الخام العالمية وتأثير ذلك في العلاقات الاقتصادية والدولية

في مطلع ثمانينات القرن العشرين طالب (أحمد زكي يماني) وزير النفط السعودي الأسبق إلى ضرورة امتلاك المملكة العربية السعودية حصة في السوق، فأغرق السوق بالنفط مسبباً انهيار الأسعار إلى (10$) للبرميل الواحد واتضح في ما بعد أن الحاجة إلى حصة في السوق كانت مجرد غطاء لمؤامرة بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية للتعجيل في انهيار الاتحاد السوفيتي[1]. ويعيد التاريخ نفسه في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين عندما طالب وزير النفط السعودي (علي النعيمي) في مؤتمر أوبك المنعقد في (27/11/2014) ضرورة وجود حصة للسعودية في السوق النفطية.

استناداً لما طرحه (النعيمي) في المؤتمر المذكور نرى أن هذا غطاء جديد لتواطئ جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وهنا لابد أن نُشير بشكلٍ بسيط إلى عمق العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والتي تتوجت عندما جاء البترو دولار إلى حيز الوجود في عام (1973م) في عقب انهيار معيار الذهب الدولي بموجب اتفاقات بريتون - وودز التي رسّخت النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وكرست أيضا الدولار الأميركي بوصفه العملة الرئيسة في العالم. فهم الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر أن انهيار نظام معيار الذهب سيؤدي إلى انخفاض في الطلب العالمي على الدولار، مؤكدا أن (الطلب الزائف على الدولار) أمر حيوي للاقتصاد الأميركي. ولذلك أبرمت الولايات المتحدة في عهد نيكسون صفقة مع السعودية في

(1) Seyed Cholam Hoseinh, Naimi in Yamani's Attire: Are Authorities in Riyadh Witless or Lying?, IAEE Energy Forum, I, Quarter 2015, p.21.

عام (1973م) يُحسب بموجبها كل برميل من النفط يُشترى من السعوديين بالدولار الأميركي. وبموجب هذا الاتفاق، يتعين على أي بلد يسعى إلى شراء النفط السعودي تحويل عملته إلى الدولار. وبموجب شروط الاتفاق، يجب أن يوافق السعوديون على تسعير صادراتهم النفطية كلها بالدولار الأميركي وحده، وأن يكونوا منفتحين على استثمار إيرادات النفط الفائضة عندهم في سندات الدين الأميركية. بالنسبة إلى الأميركيين، يزيد البترودولار الطلب على الدولار، ويزيد الطلب على سندات الدين الأميركية، ويتيح للولايات المتحدة شراء النفط بعملة تستطيع طباعتها متى أرادت. والحفاظ على البترودولار هو الهدف الأساس للولايات المتحدة، وكل ما عداه ثانوي. ومن دون ذلك، ينهار الدولار الأميركي. وفي مقابل استعداد السعودية لتقويم مبيعات النفط حصراً بالدولار الأميركي، قدمت الولايات المتحدة أسلحة وحماية لحقول النفط السعودية من الدول المجاورة بما فيها إسرائيل. وفي عام (1975م)، وافقت دول أوبك كلها على أن تحذو حذوها. لكن، مع استمرار فقد الدولار الأميركي القوة الشرائية، أخذت دول كثيرة منتجة للنفط تُشكك في حكمة قبول عملة ورقية لا قيمة لها على نحو متزايد لصادراتها من النفط. واليوم، تحاول دول عدة الابتعاد عن البترودولار، أو ابتعدت بالفعل. ومن الأمثلة العراق في عهد الرئيس العراقي السابق صدام حسين وإيران وسورية وفنزويلا. وإضافة إلى ذلك، تختار دول أخرى استخدام عملاتها مقابل النفط كالصين وروسيا والهند. أوجد البترودولار طلباً فورياً على الدولار الأميركي في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعزز قيمته الزائفة. وبطبيعة الحال، كان الطلب على الدولار يزداد كلما زاد الطلب العالمي على النفط. فضلاً عن أن وكالة الطاقة الدولية تسعى لخفض أسعار النفط في تخطيط جديدٍ ضد روسيا الاتحادية وإيران، ويتضمن الفصل مبحثين:

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ونفط الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: تأثير حرب الخليج الثانية على العراق ومنطقة الخليج العربي.

المبحث الأول

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق ونفط الشرق الأوسط

أن دول الشرق الأوسط خاصةً (البلدان المنتجة للنفط) عُرضة للاستغلال قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى ليومنا هذا ويقول الكسندر بريماكوف (أن البلدان المنتجة للنفط - لأسباب تاريخية من بينها تخلف أنظمتها الاجتماعية - بقيت لفترة ما عرضة للاستغلال دون مقاومة تُذكر ...)[1].

استنادا لما اشرنا إليه سابقاً بشأن سعر النفط للبرميل الواحد في الولايات المتحدة بداية القرن العشرين يساوي (1.2) دولار وفي عام (1970م) كان سعره (1.69) دولار الأمر الذي مثل ثباتاً غير معروف في أسعار المواد الأولية، وساعد على ذلك قوة الاحتكارات النفطية التي سيطرت سيطرة شبه تامة على مصادر النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لكن منافسة الاتحاد السوفيتي الكبيرة لتلك الاحتكارات في خمسينيات وستينيات القرن العشرين[2] يعتبر خطراً على الشركات النفطية الغربية خاصةً الاكتشافات النفطية الهائلة في منطقه الفولغا-الاورال السوفيتية بين (1955-1960م) وبموجب هذا أصبح الاتحاد السوفيتي ثاني أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية في العالم[3] واستناداً لذلك بدأت المنافسة السعرية بين الشركات النفطية العالمية في ظل الفائض الإنتاجي الكبير والشركات النفطية السوفيتية حيث بدأت هذه شركات تبيع برميل النفط الخام بسعر يصل إلى نصف سعر برميل نفط الشرق الأوسط وفي ضوء ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أداتها الفعالة (وكالة المخابرات الأمريكية CIA) على عرقلة إمدادات النفط السوفيتي

---

(1) بريماكوف. الكسندر، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984م، ص 16.

(2) حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد (257)، الكويت، 2001م.

(3) قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، (النفط السوري أنموذجا)، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010م، ص 35.

إلى الدول الأخرى خاصةً دول أوروبا الغربيـة مـن خـلال منع حـدوث أي اتفـاق لشراء النفط السوفيتي حتى لو تطلب ذلك اغتيال من يسعون إلى مثل تلك الاتفاقيات، وهـذا ما فعلته مع (أنريكو ماتي) رئيس شركة (ENI) الإيطالية عام (1962م) الذي كان يعمـل عـلى مـد خـط أنابيـب لضخ الـنفط الـروسي لـدول أوروبـا الشرقيـة (بولنـدا وهنغاريـا وتشيكوسلوفاكيا) من حقول (الفولغا-الأورال).

المطلب الأول

الأزمات في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي السابق

في القرن العشرين شهد العالم أربعة حروب كان أولها الحـرب العالميـة الأولى بـين ألمانيا والدولة العثمانية من جهة والدول الغربية والولايات المتحدة والاتحـاد السـوفيتي السابق من جهةٍ أخرى، أما الحرب العالمية الثانية فحدثت بين ألمانيا واليابـان مـن جهـة والدول الغربيـة والولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي مـن جهـةٍ أخـرى، أمـا الحـرب الكونية الثالثة فكانت بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحـدة الأمريكيـة ودول أوروبا الغربية أُطلق عليها (الحرب الباردة)، أما الحرب الرابعة فقد بدأت بعـد أحـداث (11/أيلول/2001م) تحت عنوان مكافحة الإرهاب (احتلال أفغانستان والعراق واسـقاط عدد من الأنظمة العربية مثل ليبيا وتـونس ومصر ومـا يحـدث الآن في سـوريا). والـذي يهمنا هنا ما حدث في عام (1973م) وما بعده وفق الآتي:

أ- حرب عام (1973م) بين العرب وإسرائيل

سبق وأن تناولنا ذلك بشكلٍ تفصيلي سابقاً ورد فعل الولايات المتحـدة الأمريكيـة والغرب من خلال تأسيس وكالة الطاقـة الدوليـة والخـزين الاسـتراتيجي النفطـي لـدول الوكالة الدولية للطاقة.

ب- نهاية الحرب الباردة (انهيار الاتحاد السوفيتي)عام(1990م)

عملـت وكالـة المخـابرات الأمريكيـة (C.I.A) وبـالاعتماد عـلى عـدد مـن الجيولوجيين الأمريكيين ومنهم (كينغ هوبارد) عام (1977م) بمعرفة الإنتاج النفطي

للاتحاد السوفيتي والذي قُدِّرَ بـ (12) مليون برميل يومياً وهو أعلى طاقة إنتاجية وصلت إليه وكانت أسعار برميل النفط الخام والذي يوضحها الجدول الآتي[1]، وحسب مناطق البيع العالمية:

جدول رقم (37)

انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية

Dubai $/bbl	Brent $/bbl	Nigerian Forcados $/bbl	West Texas Intermediate $/bbl	مناطق البيع / السنة
12.38	13.92	14.21	14.22	1977
13.03	14.02	13.56	14.55	1978
29.75	31.61	29.25	25.08	1979
35.09	36.83	36.98	37.96	1980
34.32	35.93	36.18	36.08	1981
31.80	32.97	23.29	33.65	1982
28.78	29.55	29.54	30.30	1983
28.06	28.78	28.14	29.39	1984
27.53	27.56	27.75	27.98	1985
13.10	14.43	14.46	15.10	1986
16.95	18.44	18.39	19.18	1987
13.27	14.92	15.00	15.97	1988

من خلال النظر إلى الجدول نرى أن العد التنازلي للأسعار قد بدأ خاصة بعد عام (1982م) وكما أشرنا سابقاً وأصبح قيمة برميل النفط يساوي أقل من النصف على ما كان عليه عام (1981-1982م).

وهذا دفع بالاتحاد السوفيتي إلى زيادة إنتاجه النفطي من أجل الحصول على الموارد التي كان يحصل عليها قبل انخفاض الأسعار فضلاً عن أن معظم دول الأوبك حذت حذو الاتحاد السوفيتي بزيادة الضخ من أجل الحصول على الموارد، وقد رافق ذلك عدة أحداث أهمها:

(1) BP. Statistical Review of World Energy June-2015, p. 15.

أولاً: انهيار نظام الشاه (محمد رضا بهلوي) في إيران من خلال الثورة التي قادها رجال الدين وسُميت (الثورة الإسلامية) التي رفعت شعار (تصدير الثورة) وهذا الشعار أرعب دول الخليج العربي.

ثانياً:اندلاع حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام(1980م) وكانت هذه الحرب فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز وجودها في منطقة الخليج العربي.

ثالثاً: إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام(1990م)، وبذلك انتهت الحرب الباردة وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار العالمي.

لقد كانت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام (1980م) الفرصة المواتية للولايات المتحدة لتفريغ خزائن المال العربية لتسديد فاتورة الحرب حيث عملت الولايات المتحدة على مساعدة الطرفين (العراق وإيران) كي تستمر الحرب وقد أكد هذه الحقيقة وزير الخارجية الأمريكي السابق (هنري كيسنجر) في مذكراته عند تحدثه عن تلك الحرب قائلاً (إنها الحرب التي أردناها أن تستمر أطول مدةٍ ممكنة، ولا يخرج منها أحد منتصراً)[1].

استناداً لما ورد نود أن نُشير إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إيران منذ بداية ثورتها الإسلامية وتداعيات تلك الثورة على الولايات المتحدة الأمريكية وموقف الأخيرة من (الشاه محمد رضا بهلوي) الذي كان من أبرز حلفائها، حيث كانت الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) على إطلاع مباشر على الوضع في إيران من خلال تقارير الاستخبارات الأمريكية وتقارير وزارة الخارجية والدبلوماسيين الأجانب العاملين في طهران والتي كانت تشير إلى ضرورة مغادرة الشاه فوراً لإيران ولكن الشاه كان يريد المغادرة مرفوع الرأس ومن خلال البرلمان وقد كان رأي الرئيس الأمريكي جيمي كارتر موافق لرأي الشاه، وفعلاً

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج- أوهام القوة والنصر، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، 1992م، ص 123.

اختار البرلمان الإيراني (شاهبور بختيار) لكن الزعيم الديني الإمام الخميني لم يلبث أن قابله بالهجوم وأعلن بأن رجل كهذا استمر موالياً للشاه لا يمكن أن يحصل على دعمٍ منه، في أي حال من الأحوال[1].

أعلن باختيار بأن الشاه سوف يغادر إيران في السادس عشر من كانون الثاني (1979م) تاركاً وراءه حكومة هشة برئاسة باختيار وخلال هذه المدة كانت الولايات المتحدة تعمل بنشاط لإجلاء الأمريكيين الراغبين في مغادرة إيران حيث نُقِلَ أكثر من (25000) شخص وبقي حوالي(10000).

وفي الأول من شباط (1979م) وصل الزعيم الديني الخميني من باريس إلى طهران وقد أعلن الخميني أن رئاسة الحكومة يجب أن تكون لمهدي بارزكان، وبنفس الوقت طلب من باختيار التخلي عن منصبه.

في الرابع من شباط (1979م) حاصر بعض الشيوعيين سفارة الولايات المتحدة لمدة ساعتين وفرقهم رجال الخميني، وازداد الأمر سوءاً ففي الحادي عشر من شباط تخلى باختيار عن السلطة وانهار العسكريون بعد بضعة أيام وبدأت العلاقات الأمريكية تتعقد، حيث أصبحت محطات المراقبة العسكرية في الشمال الشرقي من إيران محاصرة وألقي القبض على عشرين نقيباً من القوات الجوية للولايات المتحدة أفرج عنهم بعد بضعة أيام[2]، رغم ذلك كان العداء يتزايد بشكلٍ كبير في الشارع الإيراني ضد الولايات المتحدة.

وقد وصل العداء ذروته في الرابع من تشرين الثاني (1979م) عندما هاجم ثلاثة آلاف متظاهر سفارة الولايات المتحدة في طهران، واخذوا ستين أمريكياً رهينة بين أيديهم وقد امتدح الخميني عملهم حيث لم يعد باستطاعة أي رجل سياسي أن يتحمل خطر مواجهتهم وقدم بارزكان استقالته على أثر ذلك، مما أدى إلى حدوث

---

(1) جيمي كارتر، ترجمة جمعة شبيب بيضون، مطبعة الفارابي، 1985، ص 145.

(2) جيمي كارتر، نفس المصدر.

أزمة سميت (أزمة الرهائن) في ضوء هذه الأزمة أوقف الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في حينه جميع أنواع التجارة مع إيران. وفي التاسع عشر من أيلول (1980م) أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من تكوين حكومة إسلامية برئاسة (محمد علي رجائي) التقى في طهران اثنان من أقارب الزعيم الديني الخميني وأحد مساعديه المقربين سفير ألمانيا الغربية السيد (غيرهارت رينزل) بهدف وضع الشروط العامة لحل أزمة الرهائن، عندما نقل رينزل الشروط الإيرانية للأمريكان اندهشوا لاعتدالها بينما استمرت لهجة الإيرانيين المعلنة المعادية لأمريكا كما هي العادة، أبعد ما تكون من التوافق مع أحاديثهم الخاصة. فلم يطالب الإيرانيين باعتذار عن جرائم أمريكا السابقة ضد إيران أو بتكرار مطلبهم المعلن بتقديم الرهائن للمحاكمة[1] وفي الثاني عشر من أيلول (1980م) طرح الخميني في خطبة علنية مطالب مشابهة نصت على **"عدم تدخل الولايات المتحدة في شؤون إيران الداخلية وإعادة الأموال الإيرانية المجمدة وإلغاء مطالب أمريكا ضد إيران وإعادة ثروة الشاه إلى إيران".**

لقد عطلت أزمة الرهائن كل القنوات بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه إيران، وكان الشاغل الوحيد للإدارة الأمريكية هو كيفية تحرير الرهائن الأمريكان في إيران. فضلاً عن فقدان السوق الإيرانية الذي انعكس سلباً على تجارة السلاح الأمريكية، لأن الإيرانيين كانوا عملاء رئيسيين لصادرات الأسلحة الأمريكية ولكن هذا لا يعني الكساد للاقتصاد والسلاح الأمريكي بل أصبح بعد (1979م) بإمكانية دول الخليج العربي الحصول على أسلحة أمريكية ذات تكنولوجيا عالية التطور[2].

لذلك نرى أن مواقف الولايات المتحدة من الثورة الإيرانية لم يكن واضحاً بسبب أزمة الرهائن وأن اتخاذ أي موقفاً علنياً مضاد يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات غير جيدة اتجاه أزمة الرهائن. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى قامت الحكومة

---

(1) وارن كريستوفر وآخرون (محررون) مجلس العلاقات الخارجي وقسم النشر بجامعة بيل- نيويورك، 1985م، ص 55-56، American Hostage in Iran: The Conduct of a Crisis.

(2) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م.

الأمريكية بتعزيز دفاعات دول الخليج العربي وخاصةً السعودية حيث قام الجنرال (ديفيد جونز) رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان الأمريكيين بزيارة للسعودية في الثامن والعشرين من أيلول (1980م)[1] إثر طلب السعودية بنشر طائرات أواكس تابعة للقوات الجوية الأمريكية لزيادة فاعلية الدفاعات السعودية في الخليج وبخاصة مداخل حقول النفط ومحطات الشحن.

وفي الخامس والعشرين من أيلول (1980م) أطلع الرئيس جيمي كارتر الأعضاء البارزين في مجلس الشيوخ على موجز للوضع العراقي-الإيراني واحتمال تشكيل قوة مهام خاصة دولية لحماية المصالح الغربية في الخليج العربي وفي الثلاثين من أيلول أكد متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية أنه تم نشر أربعة طائرات (أواكس) في السعودية لأغراض دفاعية بحتة وذكر أن هذه العملية تضمنت وجود (300) من العاملين بالقوات الجوية الأمريكية هناك من بينهم أفراد طواقم جوية وفنيون للمعاونة الأرضية ويقال إن عملية النشر لهذه الطائرات وطواقمها عملية مؤقتة.

وعلى أثر هذا التطور صرح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أن بلاده ستدافع عن بلدان الخليج العربي إذا ما تعرضت لأي هجوم إيراني وأعلن الوزير السعودي تأييده للعراق في حربه ضد إيران وقال "إن العراق عضو عن الجامعة العربية ونحن كذلك ومن الطبيعي أن تؤيد دولية عربية دولة عربية أخرى"[2].

وهكذا نرى أن الولايات المتحدة لم يكن لها موقف واضح من الثورة الإيرانية بسبب أزمة الرهائن ويرى خبراء أمريكيون إستراتيجيون (كورد سمن) أن الوجود الأميركي المباشر في منطقة الخليج ضروري[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص 215.

(2) صحيفة النهار، 1980/10/7م.

(3) Noyes, The Clouded Lens: Persian Gulf Security and U.S. Policy.

وفي منتصف أيلول(1987م) اكتشفت أقمار التجسس الصناعية Sat-Int وطائرات أس آر-710 بلاك-بيرد الاستكشافية الأمريكية تساندها طائرات الأواكس السعودية السفينة الإيرانية (هجر إيران) وهي تزرع الألغام بالقرب من مضيق هرمز، وفي الحادي والعشرين من أيلول قامت طائرات سي-هوك العمودية من الفرقاطة الأمريكية (جاريت) في هجوم مباغت على السفينة الإيرانية وهي تزرع الألغام وكان ذلك أول هجوم أمريكي مباشر على السفن الإيرانية منذ بداية عملية حراسة القوافل الكويتية[1] وقد أسفرت العملية عن مقتل أربعة من الملاحين الإيرانيين وجرح ثلاثة وأسر الستة والعشرين الباقين وبعد أخذ صور للأسرى والألغام من أجل نشرها من قبل البنتاغون بعدها أُغرقت السفينة بكاملها وسُلِّمَ الأسرى عن طريق عمان إلى إيران واعتبر ذلك الحادث دليلاً ثابتاً على زرع إيران الألغام في المياه الدولية. واستمرت التطورات حيث أسر الأمريكان قسماً من القوارب الإيرانية وعلى متنها قطع غيار لصاروخ (ستنغر) وبعد التحقيق تبين أن إيران حصلت عليها من المجاهدين الأفغان[2]. وقد يكون اكتشاف قطع صواريخ (ستنغر) أدى إلى سرعة تورط الولايات المتحدة في الحرب ضد إيران سراً وعلناً. ففي الخامس والسادس عشر من تشرين الأول (1987م) أطلق الإيرانيون مجموعة من صواريخ (دودة القز) الصينية من قاعدتهم في الفاو أخطأت أن تصيب ميناء الأحمدي للنفط في الكويت ولكنها ألحقت أضراراً بهدفين آخرين هما ناقلة تابعة لليبيريا تديرها شركة أمريكية وناقلة أخرى كويتية اسمها سي-آيل سيتي كانت ترفع العلم الأميركي وقد ذهبت مجموعة من الصحفيين في الكويت لمعاينة ما ألحقته تلك الصواريخ من أضرار بإحدى منصات النفط الكويتية داخل البحر بالقرب من الشاطئ[3].

---

(1) Mag Kerb-Machrek, 118, p.106-107.

(2) J-BX H-M, The Gulf War; Its Origins, History and Consequences, London, 1989, p.17.

(3) Mag Kerb-Machrek, 119, p.98

وفي ضوء هذه الأحداث أصبحت الساحة بعد ذلك مفتوحة للبحرية الأمريكية بالكامل فبعد إنذارات سريعة ألقت المدمرات الأمريكية بوابل من مئات القذائف على منصة النفط الإيرانية "بشارات" في أسفل الخليج. تلى ذلك ما يُمكن اعتباره عملية تدميرية كاملة للمنصة من أحد فرق SEAL البحرية وقد اتهمت إيران في الحادي والعشرين من تشرين الأول الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أصبحت طرفاً مباشراً في الحرب إلى صف العراق[1]، واستمرت إيران تضرب السفن التجارية وتزرع الألغام يقابله هجوم مستمر من القوات البحرية الأمريكية على الزوارق والبواخر الحربية الإيرانية. إلى أن انتهت حرب الخليج الأولى بقبول إيران قرار مجلس الأمن رقم (598) الذي يدعو إلى إيقاف جميع العمليات الحربية المتعلقة بالحرب العراقية الإيرانية.

المطلب الثاني

تأثير حرب الخليج الثانية على العراق ومنطقة الخليج العربي

لقد كانت حرب الخليج الثانية قد أخرجت العراق من الكويت بعد تدمير قوته العسكرية ومنشآته الصناعية والمدنية، إلا أنها لم تخرج الوجود العسكري الأمريكي من الخليج، بل على العكس من ذلك حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة المنتظرة من أجل شرعنة وجودها العسكري من خلال إتفاقات ثنائية أبرمتها مع الدول الخليجية. في (4 أيلول 1991م) أعلنت الحكومة الكويتية مرافقتها على إتفاق التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة، وجاء في تبريرها لإبرام هذا الاتفاق بأنه كان "تتويجاً للعلاقات المتنامية التي تربط دولة الكويت بالولايات المتحدة الأمريكية ودورها في استعادة الكويت لحريتها وسيادتها"[2]. وقد حُددت مدة هذا الاتفاق بعشر سنوات، وتم توقيعه رسمياً بتاريخ (19 أيلول

(1) Ibid: p.99.

(2) ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004م، ص 76.

1991م)[1]، وفي (27 تشرين الأول من العام نفسه1991م) توجت الولايات المتحدة علاقتها العسكرية مع البحرين بتوقيع إتفاقية "التعاون الدفاعي"، حيث جاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية البحرينية في التاريخ المشار إليه تبريراً لهذه الإتفاقية، أنها تأتي "انطلاقاً من علاقات الصداقة الوثيقة القائمة بين البحرين والولايات المتحدة، وتعتبر استمرارا للتعاون المثمر بين البلدين، لما فيه خير ومصلحة البلدين الصديقين"[2].

كانت مدة الإتفاقية عشر سنوات، وقد أتاحت للولايات المتحدة بأن تقيم مقرات "القيادة المركزية" لقواتها، ومنذ عام (1993م)، باتت البحرين مقراً للقيادة المركزية للبحرية الأمريكية، وكذلك مقراً لقيادة الأسطول الخامس الأمريكي منذ أول تموز (1995م)، هذا بالإضافة إلى نحو (1500) جندي أمريكي، وإلى مخازن للمعدات والتموين في قاعدة "الشيخ عيسى" الجوية[3].

وفي (7حزيران 1992م) كانت "اتفاقية التعاون الدفاعي" الثالثة بين قطر والولايات المتحدة. وقد جاءت هذه الإتفاقية في ضوء إستراتيجية الاتفاقات الدفاعية الأمريكية التي أبرمتها الولايات المتحدة مع دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهذا ما كشفه تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكية "ادوارد جيرجيان" في مطلع حزيران (1992م)، أعلن فيه أن "إقامه علاقات عسكرية وثيقة مع المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة، باتت، منذ حرب الخليج، حجر الزاوية في السياسة الأمريكية"، ثم أستطرد ليقول: "إن الاستقرار في الخليج أمر حيوي، ليس لمصلحتنا القومية فحسب، بل للأمن الاقتصادي العالمي" وأشار جيرجيان إلى مضمون الاتفاقيات الدفاعية على أنها

(1) المصدر نفسه، ص 76.

(2) المصدر نفسه، ص 82.

(3) ياسين سويد، مصدر سابق، ص 82.

تحتوي "مبيعات الأسلحة، وترتيبات أمنية ثنائية، وتدريبات عسكرية مشتركة، وزيادة في حجم الوجود (العسكري) البحري الأمريكي في الخليج وتخزين أسلحة في المنطقة"[1].

ولم تلبث قطر أن منحت الولايات المتحدة حق إنشاء إحدى أكبر القواعد الأمريكية في الخليج وهي قاعدة "السيلية". تبلغ مساحتها (262) فداناً، اكتملت عام (2000م)، وكلفت أكثر من (100) مليون دولار، وهي تحتوي على أكثر من (20) مخزناً صالحاً لكل المناخات و (900)دبابة (M1)، وآليات مقاتلة من طراز برادبلي، وغيرها من الآليات المسلحة. ويُمكن للقاعدة أن تخزن معدات وأسلحة تكفي للواء كامل من الجيش، وتشمل القاعدة كذلك مجمعاً سكنياً يتسع لـ (300) جندي موجودين بصورة دائمة تقريباً في القاعدة[3].

وفي السعودية، كانت الولايات المتحدة قد أنشأت في أواسط الستينات "فيلق مهندسي الجيش الأمريكي". ومنذ حرب الخليج (1991م) تطورت العلاقات العسكرية الأمريكية-السعودية بحيث أصبح الطيران العسكري الأمريكي يتكاثر في أجواء المملكة وفي موانئها، كما تحسنت قدرات طائرات "الأواكس" وبطاريات "الباتريوت" المتمركزة في السعودية، الأمر الذي تطلب زيادة في قطع الغيار، وبالتالي في عدد المستودعات والمخازن اللازمة لدعم القوات الأمريكية[2].

وفي حزيران (1992م)، أُوكلت إلى عسكريين أمريكيين مهمة تدريب الجيش السعودي، وبات "الحرس الوطني السعودي" يعتمد بشكلٍ كبير على المعدات الأمريكية وعلى المساعدة التي يقدمها له الأمريكيون في مجال التدريب[3].

---

(1) و (3) المصدر نفسه، ص 83-85

(2) ياسين سويد، مصدر سابق، ص 90.

(3) و (3) و (4) المصدر نفسه، ص 88، 90، 95، 96.

هذا وكانت "اتفاقية تعاون دفاعي" قد عُقدت مع الإمارات العربية المتحدة في (23 تموز 1994م)، وفي العام (1995م) سمحت الإمارات للواء من الجيش الأمريكي مع (120) دبابة و (70) مركبة قتال مشاة مدرعة بالتمركز على أراضيها[3].

أما سلطنة عُمان فكانت هي الأخرى قد منحت تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة تستطيع معها استخدام موانئها ومطاراتها "في الحدود المكفولة للدول الصديقة". كما أنشأت الولايات المتحدة في السلطنة عدة قواعد جوية في "السيب" و"مصيرة"، و"الخصب" و"ثمريت" وقد أعدت هذه القواعد لاستخدام قوات الانتشار السريع التي شكلتها الولايات المتحدة منذ عام (1981م)، ولا يزال التعاون العسكري - الأمني الأمريكي ألعُماني مستمراً ونامياً حتى الآن[4].

هناك دراسة أعدتها "البنتاغون" - وزارة الحرب الأمريكية - مع بداية وصول المحافظين الجدد وعلى رأسهم جورج بوش الإبن إلى إدارة البيت الأبيض، شددت على الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، وركّزت على مسألتين اثنتين.[1]

الأولى، أن الخليج يُمثل منطقة تتركز فيها المصالح الأمريكية بشكلٍ يفوق أي منطقة في العالم.

الثانية، إن الخليج والمناطق المحيطة به مرشحة لكثير من التوترات الإقليمية والتهديدات الخارجية، الأمر الذي يُهدد بالخطر المصالح الأمريكية الحيوية.

لذلك، تضمنت الخطة تصوراً استراتيجياً لمستقبل المنطقة الخليجية يوجب العمل من أجل ما يأتي[2]:

1- التواجد العسكري المباشر وبمختلف أنواع القوات لتأمين الردع المستمر والمعالجة الفورية للتهديدات التي قد تنشأ في الخليج أو على مقربةً منه.

---

(1) ضياء الدين جمال، أهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة، مجلة الحكمة، بغداد، العدد 22، كانون الثاني 2002م، ص37.

(2) ضياء الدين جمال، مصدر سابق، ص 37-38.

2- تهيئة القوات اللازمة على اختلافها وإعدادها بشكل يضمن لها سرعة الوصول والعمل لمعالجة التهديدات الرئيسية.

3- الهيمنة التامة وبأشكال مختلفة على حكومات جميع دول وكيانات المنطقة وربط مصيرها وأموالها بالمصالح الأمريكية بحيث لا يعود بإمكانها الفكاك من السيطرة الأمريكية حتى لو أرادت لاحقاً.

4- الإفتراء على الدول الخليجية من خلال إيهامها بوجود خطر عراقي داهم يهددها وسيقضي عليها حال ابتعادها عن النفوذ الأمريكي.

5- التلويح بالخطر الصهيوني والاستعداد الفعلي لإعطائه الدور المناسب إذا تطلب الأمر.

6- التخويف من الخطر الإيراني القادر (بغياب العراق) على التهديد الفعلي لاستقرار المنطقة ومن اتجاهات مختلفة.

7- التركيز على ربط بعض الأنظمة العربية بالسياسة والمصالح الأمريكية وجعل قرارها مرهوناً بالقرار الأمريكي لتصبح مستعدة لتؤدي أي دور تحدده لها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

يتضح من الخطة المشار إليها والتي وضعت في مطلع عهد بوش الإبن (كانون الثاني 2000م)، أنها كانت بمثابة التحضير لإنشاء مظلة عربية لأمريكا لشن الحرب على العراق واحتلاله بعد عامين من ذلك (نيسان 2003م)، فضلاً عما كانت تخطط له الولايات المتحدة الأمريكية لسحب الأموال النفطية العربية الهائلة في بنوكها من خلال أدواتها والتي كان من ضمن هذه الأدوات وكالة الطاقة الدولية التي كان من أحد أهدافها السرية هو عدم السماح لدول الأوبك بامتلاك القوة المالية والنفطية، وكانت الخطوة الأولى قيام الحرب العراقية-الإيرانية كما أشرنا سابقاً والتي أنهت الفيض المالي الذي حصلا عليه خلال الطفرة النفطية الأولى فخرج الاثنان من دول كان لديها فائض قبل الحرب إلى دول مثقلة بالديون وعجز كبير في موازين

مدفوعاتها. أما الخطوة الثانية فكانت بعد حرب الخليج الثانية حيث قامت الولايات المتحدة عبر قنواتها السرية في الوكالة فضلاً عن وسائل الإعلام التي ركزت على أن دول الخليج مهددة من كل من العراق وإيران وما دخول القوات العراقية إلى الكويت إلا دليل قاطع على ذلك. واستناداً لذلك بدأت دول الخليج تعقد الصفقات الضخمة من الأسلحة فضلاً عن السماح للقوات الأمريكية ببناء قواعد لها في هذه الدول حيث باعت واشنطن إلى دول مجلس التعاون الخليجي بعضاً من أنظمة أسلحتها الأكثر قدرة وتعقيداً بما فيها الطائرات المقاتلة (F15 و F16) ودبابات (M-1) وطائرات هليكوبتر هجومية من طراز أباتشي (AH-64) وصاروخ الدفاع الجوي باتريوت، وبين عامي (1990-1997م) زودت الولايات المتحدة هذه البلدان بأسلحة وذخائر تفوق قيمتها (42) بليون دولار أمريكي وهي أضخم وأغلى عملية نقل للتجهيزات العسكرية إلى أية منطقة في العالم من قبل مورد واحد في التاريخ الحديث[1]. كما قدمت وزارة الدفاع أيضاً التدريب لآلاف من العسكريين الخليجيين وتشارك القوات الأميركية بشكلٍ منتظم في تمارين عسكرية مشتركة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي العربي ويُمكن إيضاح مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج العربي في الجدول التالي للسنوات (1990-1997م).

(1) William D. Hartung, And Weapons for All (New York Harper Collins, 1994), pp.198-221.

جدول رقم (38)

اتفاقيات توريد الأسلحة الأمريكية إلى دول خليجية مختارة في الفترة (1990-1997م)

(بملايين الدولارات الأمريكية)[1]

الدول المتلقية	1990-1993م	1994-1997م	1990-1997م
البحرين	300	300	600
الكويت	3700	500	4200
عُمان	100	صفر	100
العربية السعودية	32000	4200	36200
الإمارات	600	300	900
المجموع	36700	5300	42000

الجدول السابق يُمثل مجموعة المبالغ للسنوات (1990-1997م) والجدول التالي يُبين أنواع التسليح وكمياته وقيمته مضاف إليها عام (1998م).

جدول شحنات الأسلحة الأمريكية الكبرى لدول الخليج للفترة

(1990- 1998م)

الدولة	السنة	القيمة $	الكمية
البحرين	1997م	303 مليون	20 طائرة F-16 A/B
الكويت	1992م	2.5 بليون	6 وحدات نارية دفاعية جوية باتريوت مع 450 صاروخ باتريوت، 6 بطاريات دفاع جوي مع 342 صاروخ هوك.
	1993م	4.5 بليون	256 دبابة ابرامز M-1A2 ناقلة جنود مدرعة M-113-52 ناقلة مقر قيادة 577 M-130.000 ذخيرة دبابات 120 ملم
	1994م	692 مليون	16 هليكوبتر هجومية أباتشي AH-64 مع 500 صاروخ مضاد للدبابات هلفاير
	1995م	461 مليون	16 هليكوبتر بلاكهوك UH-60L
	1998م	609 مليون	48 مدفع هاونز M109A6 ، 18 مركبة استعادة و 24 ناقلة جند مدرعة (M-113A3Apc)
عُمان	1991م	150 مليون	119 عربة مدرعة كوماندو V-300

(1) Congressional Research Service Conventional Arms Transfer to Developing Nations, 1990-1997, July 31, 1998, p. 51.

المملكة العربية السعودية	1990م	304 مليون	117 عربة خفيفة، 2000 صاروخ مضاد للدبابات (تاو) وما يتصل بذلك من إنشاء قاعدة للحرس الوطني السعودي
	1990م	206 ملايين	150 دبابة M-60A3
	1990م	2 بليون	24 طائرة مقاتلة ايفل F-1SC/D
	1990م	300 مليون	12 طائرة هليكوبتر هجومية (أباتشي) AH-64 مع 150 صاروخ باتريوت مضاد للدبابات
	1990م	3.1 بليون	150 دبابة أبرامز M-1A2، 200 عربة مقاتلة للمشاة برادللي -M 2، 207 ناقلات جنود مدرعة M-113
	1991م	3.3 بليون	12 وحدة دفاع جوي باتريوت مع 758 صاروخ باتريوت وعدة دعم
	1992م	9 بليون	72 طائرة مقاتلة ايفل زائد 900 صاروخ مافريك أرض جو، 300 صاروخ سايدويندر جو جو و 300 صاروخ سبارو جو جو
	1995م	690 مليون	195000 قذيفة من الذخيرة عيار 90mm وبنود أخرى لأجل الحرس الوطني السعودي
	1997م	1.4 بليون	خدمات صيانة وإنشاء لأجل 5 طائرات أواكس E-3، 7 طائرات تزويد بالوقود في الجو KE-3A، 130 برج مدفع عيار 90 ملم لأجل العربات المدرعة الخفيفة
الإمارات العربية المتحدة	1991م	682 مليون	20 طائرة هليكوبتر هجومية (أباتشي) AH-64 مع 620 صاروخ هلفاير مضاد للدبابات
	1994م	330 مليون	طائرات هليكوبتر (أباتشي) AH-64 مع 360 صاروخ هلفاير مضاد للدبابات
	1998م	7 بليون	80 طائرة مقاتلة F-16 C/D مع 491 صاروخ جو جو AMR 267 صاروخ سايدويندر جو جو 1163 صاروخ مافريك أرض جو وقنابل وصواريخ أخرى

من خلال الجداول نرى أن العلاقة الوثيقة بين عمليات بيع الأسلحة لدول الخليج العربي والأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[1]، مما له دلالات كثيرة حيث أن اتفاقية البيع للولايات المتحدة بتشغيل طائراتها من قاعدة الطائرات المقاتلة التي تم بنائها من قبل الإمارات العربية المتحدة لإيواء طائراتها F-16 ولوضع التجهيزات العسكرية مسبقاً هناك، وتشير وثائق البنتاغون إلى أن صفقة يُقصد منها أن تؤدي، الى أشكال أخرى من التعاون مع الإمارات بما في ذلك استخدام موانئها من قِبَل قطع البحرية الأمريكية[2]. وهنا يُمكن للقوات الأمريكية أن تستجيب للمنطقة بشكل أسرع وأكثر فعالية إذا كانت القواعد والموانئ والبنية التحتية التي تحتاج إليها متاحة في الإمارات. إن كل هذه المساعي ـ توسيع القدرات التمركزية واللوجستية للولايات المتحدة وتقوية القوى الحليفة وإضعاف القوى المناوئة (العراق وإيران) هي جزء من سياسة متكاملة متساوية تهدف إلى تعزيز الهيمنة العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج، في الواقع إن تأمين هذه الهيمنة في الخليج كان أحد الأهداف الأكثر أهمية للإستراتيجية الأمريكية منذ (1980م) عندما أنشأت قوة التدخل السريع[3] لأول مرة، وتدل كل المؤشرات على أن الهدف سوف يستمر في التحكم بإستراتيجية الولايات المتحدة في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين ودليلنا على ذلك احتلال العراق من خلال استخدام الأراضي والقواعد الخليجية.

إن الإستراتيجية الأمريكية القائمة على استخدام القوة لحماية المكامن النفطية وآبار النفط ستبرهن على كونها مكلفة جداً، إذ أن ما يعادل ربع ميزانية الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية التي هي حوالي (75) بليون دولار بالسنة يتم تخصيصه

---

(1) Arms Control Association (ACA) "ACA Register of U.S. Ams Transfer", ACA 1997.

(2) http//www.clw.org/cat/atn/999.html,november

(3) ع. بحري وهولابروس، نحو استراتيجية للردع في الخليج العربي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، 1982م،ص 5.

للقوات الأمريكية في الخليج العربي، ولتلك الوحدات المتمركزة في أماكن أخرى والتي يتم إبقائها جاهزة لأجل الإرسال إلى الخليج[1].

استناداً لما ورد لابد هنا أن نُشير ولو بشكلٍ مختصر جداً لما سبق وأن تناولناه من العائدات المالية الهائلة في الطفرة النفطية الأولى فضلاً عن ما سنتناوله للطفرة النفطية الثانية عام (2003م)، حيث بدأت في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق في نيسان (2003م)، بحيث تحول ذلك إلى أزمة ليس فقط للاقتصاد الأمريكي بسبب الإنفاق القياسي على الحرب، وإنما أيضاً إلى أزمة اقتصادية عالمية في ظل تفلُّت الرأسمال الشركاتي وتجاوزه الحدود السيادية للدول في محاولة لعولمة العالم وفقاً لأحادية النمطية الرأسمالية المسيطرة.

حققت الدول العربية المصدرة للنفط في سنوات الطفرة السعرية الأولى (1973-1982م) العائدات التالية[2]:

جدول رقم (40)

تطور عائدات النفط العربية(1973- 1982م)

(العائدات بملايين الدولارات)

العام	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
العائدات	12737	53602	56930	76890	83921	80047	124455	187809	173489	140616

تَدُل أرقام الجدول على أنّ العائدات النفطية العربية (دول الخليج العربي مع العراق والجزائر وليبيا) قفزت من (12.373) بليون دولار أمريكي في العام (1973م) إلى (187.809) بليوناً في العام (1980م)، أي بنسبة ارتفاع وصلت إلى (1475%) خلال ثمان سنوات. أما الحجم الإجمالي للكتلة المالية التي توفرت كعائد نفطي خلال السنوات العشر فبلغ (990.496) بليون دولار أمريكي.

---

(1) المصدر نفسه، ص 28.

(2) محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، بيروت، 2001م، ص 14.

عادت الأسعار بعد ذلك إلى الإنخفاض بحيث تراوح السعر الفوري لسلة خامات أوبك (أي للبرميل الواحد من النفط) بين (16.7) دولار أمريكي عام (1992م) و(18.3) دولار أمريكي عام (2002م)[1].

عادت أسعار النفط، في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، تشهد طفرة سعرية متصاعدة منذ عام (2003م)، أسهمت في مراكمة مداخيل مالية ضخمة وغير مسبوقة في تاريخ المنطقة. فبعد أن كان متوسط السعر السنوي (17) دولاراً للبرميل عام (1999م)، و (28) دولاراً في عام (2003م)، و (36) دولاراً في عام (2004م)، تجاوز سعر البرميل السبعون دولاراً في عام (2007م) وسجَّل في آيار (2008م) أكثر من (100) دولار، ولا توجد هناك توقعات بالارتفاع خلال الفترة القادمة نظراً لأن زيادة الأسعار ترتبط بحاجات التنمية المتصاعدة من الطاقة في العالم، وخاصةً في كل من الهند والصين[2].

والجدول الآتي يُبين الأسعار حسب مناطق البيع:

جدول رقم (41)

أسعار برميل النفط الخام حسب مناطق البيع[3]

مناطق البيع / السنة	West Texas Intermediate $/bbI	Nigerian Forcados $/bbI	Brent $/bbI	Dubai $/bbI
2003	31.07	28.66	28.83	26.78
2004	41.49	38.13	38.27	33.64
2005	56.59	55.69	54.52	49.35
2006	66.02	67.07	65.14	61.50
2007	72.20	74.39	72.39	68.19
2008	100.06	101.43	97.26	94.34
2009	61.92	63.35	61.67	61.39
2010	79.45	81.05	79.50	78.06
2011	95.04	113.65	111.26	106.18
2012	94.13	114.21	111.67	109.08
2013	97.99	111.95	108.66	105.47
2014	93.28	101.36	98.95	97.07
2015				

(1) المستقبل العربي، العدد 297، تشرين الثاني 2003م، ص 200.

(2) المصدر نفسه، ص 200.

(3) B.P. Statistical Review of World Energy, June.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإيرادات الهائلة التي حصلت عليها دول الخليج العربي وبقية الدول العربية حيث أمنت هذه الطفرة لسائر الدول العربية المنتجة للنفط، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، وفرة مالية دلت عليها أحجام العوائد النفطية من جهة، ومساهمة هذه العوائد في ارتفاع غير مسبوق في إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول من جهة أخرى. ففي عام (2003م) سجلت عوائد الصادرات النفطية للدول الخليجية الست ما قيمته (113.955) بليون دولار أمريكي، مثلت حوالي (33%) كمساهمة في تركيب الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول، والذي بلغ (341.100) بليون دولار أمريكي لنفس العام (2003م). إلا أن ثمة إحصاءات أخرى تُشير إلى ارتفاع الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي من (406) بلايين دولار في عام (2003م) وإلى (712) بليوناً في عام (2006م) وإلى (790) بليوناً في عام (2007م) وفقاً لأرقام صندوق النقد الدولي الذي يتوقع أن يصل هذا الناتج إلى (883) بليون دولار في عام (2008م)[1].

وأشار تقرير لمجلة نيوزويك الأمريكية نشرت نتائجه صحيفة الرياض السعودية، إلى أنّ دول مجلس التعاون الست حصلت بنهاية عام (2007م) على دخل إضافي من نفطها، قدَّره معهد التمويل الدولي بـــ (540) بليون دولار، مما يفوق قيمة صادرات البرازيل والهند وبولندا وتركيا مجتمعة. وأكدت المجلة أنه إذا ما استمرت "الطفرة" الراهنة، فإنَّ التكتل الخليجي سيصبح سادس أكبر اقتصاد في العالم بحلول سنة (2030م). وكان معهد التمويل الدولي قد قدر أنَّ دول مجلس التعاون الست كسبت خلال السنوات الخمس (2003-2007م) حوالي 105 تريليون دولار من مبيعاتها النفطية، ويذهب المعهد في تقديراته إلى أن العائدات النفطية زادت في عام

(1) و (2) شحاته محمد ناصر، الخليج والطفرة النفطية الثانية ... أولويات الاتفاق، السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008م، ص64.

(2005م) فقط بما نسبته (52.8%) عن العائدات المسجلة في العام الذي سبقه أي (2004م)[2].

أما النتائج الإيجابية التي أفضت إليها الكتلة المالية الخليجية المتوفرة من مبيعات النفط، فيمكن إجمالها بثلاث رئيسية:

الأولى، إسهامها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بحيث وصل هذا المعدل في قطر إلى (9.3%) عام (2004م)، وفي الإمارات إلى (8.5%)، وفي الكويت إلى (7.2%) وفي العام (2005م) وصل المعدل في البحرين إلى (7.1%) وفي السعودية إلى (6%)، وفي الإمارات إلى (5.6%) وفي قطر إلى (5.5%)[1].

الثانية، ساعدت في التغلب على عجز الموازنات الخليجية التي تراجعت خلال عقد التسعينيات وحتى العام(2003م)، تحت ضغط الإنفاق غير المتكافئ مع الإيرادات، لاسيما وأن سعر برميل النفط وصل خلال تلك الفترة إلى نحو (10) دولارات.

لذلك، بعد توفر الكتلة المالية بسبب الطفرة الجديدة، استطاعت الحكومات الخليجية معالجة عجز موازناتها، لا بل وتمكنت أيضاً من تحقيق فوائض كبيرة. فالسعودية حقق ميزان الحساب الجاري فيها فائضاً مقداره (31.9%) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في العام(2006م)، بينما حقق ميزان الإمارات فائضاً وصل إلى (21.3%).

الثالثة، التحسن الملحوظ الذي طرأ على ميزان المدفوعات والميزان التجاري، حيث حقق هذا الميزان فائضاً قدره (129.4) بليون دولار في عام (2004م) ونحو (160) بليوناً في عام (2005م) ووصل إلى (172.7) بليوناً في عام (2006م)، وثمة توقعات في وصوله إلى نحو (164.9) بليون دولار في عام (2007م). وكان تقرير لمؤسسة "ميرل لينش" العالمية قد قدر حجم الفائض في الميزان التجاري للدول الخليجية مجتمعةً خلال الفترة بين عامي (2005 و2007م) بنحو (65)مليار دولار،

---

(1) و (2) شحاته محمد ناصر، مصدر سابق، ص 64-65.

وهـو مـا يزيـد عـلى فـائض الميـزان التجـاري الصـيني الـذي يقـدر بــ(55) مليـار دولار أمريكي[2].

مساهمة النفط الخليجي في تعويم رأسمالية المركز الأمريكي:

إنَّ العائدات النفطية الخليجية، لاسيما تلك التي تأمنت لدول الخليج منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي وحتى اليوم، هذه العائدات كانـت كافيـة لإقامـة القاعـدة الاقتصادية ليس الخليجيـة وحسـب، وإنمـا العربيـة أيضـاً. إن أمـن الخلـيج لا يُمكـن أن يتحقق من خلال الاعتماد على الأقلمة من جهة، والرهان على الدور الخارجي والأمريكي تحديداً من جهة ثانية. فالأمن الخليجي هو جـزء لا يتجـزأ عـن الأمـن القـومي العـربي، وبمقدار ما يتفاعل الخليج في دائرته العربية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً بمقـدار ما تكون منعته ونهضته وتحرره من عقد الخوف على السيادة والأمن والثروة.

لقد أدركت رأسمالية المركز الأمريكي منذ مطالع أربعينيـات القـرن العشريـن، أنّ السُـبل المـثلى لتجـاوز أزمتهـا الداخليـة تكمـن في امتصـاص الفـوائض النفطيـة العربيـة وتوظيفها في تأمين حراك رأسمالي تراكمـي، ذلـك أن قـانون الرأسـمالية يعتمـد المراكمـة كشرط ملازم لاستمرار النظام الرأسمالي وصموده أمام الأزمات التي يُمكن أن تعصف بـه من الداخل والخارج على السواء.

أما كيفية توظيف السياسـات الأمريكيـة المتعاقبـة للكتلـة الماليـة المتراكمـة لـدى بلدان الخليج العربي النفطيـة، في إعـادة إنتـاج النظـام الرأسـمالي الأمـريكي، فهـذه أبـرز الوسائل المباشرة وغير المباشرة لجذبها والحصول عليها:

أولاً: عن طريق الشركات البترولية

لقد أوكلت البلدان الخليجيـة، كـما سـائر البلـدان المنتجـة للـنفط في الـوطن العربي، مهمة التنقيب والإكتشاف والتجهيز وصولاً إلى الإنتاج والتصنيع والتسـويق، أوكلتها إلى شركات أجنبية وأمريكية بوجه خاص. فقد كان يتم تسويق جزء كبير من

النفط المنتج في هذه البلدان عبر أقنية تملكها الشركات ألما فوق قومية، وهذا ما يتيح للاحتكارات النفطية، في نهاية المطاف، إمكانية الإشراف الفعلي، والتحكم بمردود نفطي، وفي أحيان كثيرة من خلال حصول تلك الشركات على امتيازات تسمح لها بالتحول إلى شريك نفطي يتمتع بملكية إسمية على أساس الحصة النسبية والتي قد تفوق حصة الدولة صاحبة السيادة النفطية على أرضها[1].

ثانياً:عن طريق الإيداع والاستثمار داخل أمريكا

لجأت الحكومات الخليجية إلى تحويل قسم مهم من الفائض النفطي المتوفر لديها ككتلة نقدية، إلى الولايات المتحدة لا بوصفها الدولة العظمى في العالم وحسب، وإنما لتوظيف هذا الفائض بهدف جني أرباح سريعة سواء عبر الفائدة المصرفية أم الاستثمار في قطاع الخدمات الأمريكي. لاسيما القطاع السياحي والفندقي والقطاع العقاري وما إلى ذلك. ووفقاً لدراسة لمعهد التمويل الدولي، صدرت حديثاً، فإن دول مجلس التعاون الست ضخت ما قيمته (542) بليون دولار في الأسواق العالمية، حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على (300) بليون دولار منها، تلتها الدول الأوروبية (100) بليون دولار، وبلغت حصة دول الشرق الأوسط منها (60) بليوناً، بينما توزعت استثمارات بأكثر من (22) بليوناً حول العالم[2].

والملاحظ أنّ الولايات المتحدة حصدت نصيب الأسد من الاستثمارات الخليجية الخارجية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهذا يعود إلى طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي تربط الولايات المتحدة بالدول الخليجية منذ عقود خلت. وهناك سبب آخر في تحويل القسم الأعظم من العائدات النفطية إلى أمريكا تحديداً يكمن في سياسة خليجية ترى أن مصلحتها تقتضي دعم الاقتصاد الأمريكي والعملة الأمريكية بوصفها عملة دولية في التعامل.

---

(1) حسين عبد الله، مصدر سابق، ص 34-36.

(2) و (2) محمد سعيد أبو عامود، الخليج والإندماج في الاقتصاد العالمي، قطر والبحرين نموذجاً، السياسة الدولية، العدد 171، كانون الثاني 2008م، ص 54.

وقد أوضحت الدراسة أن الحصة الخليجية في سندات الدين الحكومي الأمريكي قصير الأمد، ارتفعت من (1.4%)عام(2001م) إلى (7.9%) عام(2006م)، بينما ارتفعت الحصة في السندات طويلة الأجل من(14%) إلى(20%)خلال الفترة نفسها[2].

ثالثاً: الخليج سوق حيوي للأسلحة الأمريكية

حرصت الولايات المتحدة منذ صعودها إلى قمة الهرم الرأسمالي العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على تشجيع ألا إستقرارية في المنطقة العربية عموماً، وفي الخليج العربي خصوصاً، الأمر الذي تستطيع معه أن تحقق ثلاثة أهداف في غاية الأهمية: **الأول**، إبقاء إسرائيل في حالة من التفوق الدائم على حساب منطقة عربية محكومة بالصراعات والتوترات الأمنية والسياسية، **والثاني** تمكين الولايات المتحدة نفسها، بوصفها الدولة الأقوى في العالم، من ممارسة مهام الضابطة الأمنية القادرة وحدها على لجم الصراعات وتوفير الحماية المطلوبة للنظم السياسية القائمة، وخصوصاً الخليجية منها بوصفها أنظمة سلالية توارثية محكومة دائماً بالحذر والخوف من تطورات أمنية وسياسية لغير صالحها في منطقة أشبه ما تكون بالرمال المتحركة. أما الهدف **الثالث** فيتمثل بخدمة التجزئة، بحيث أن اللا إستقرارية لا تحول، دون ظهور مشاريع نحو التكامل أو التوحيد العربي وحسب، وإنما أيضاً تهيئ المناخات نحو توليد حالات جديدة من الإنقسام الذي قد يأخذ أشكالاً متعددة في إطار من الكيانية السياسية أو المذهبية أو الاثنية، وما إلى ذلك من سلسلة إنقسامية غير متناهية[1].

رابعاً:حيوية السوق الخليجية للسلع الأمريكية الجاهزة

لما كان الإقتصاد النفطي الخليجي قد أرسى علاقات إنتاج ريعية سواء على مستوى الدولة المتحكمة بالريوع النفطية أم على مستوى تدخلها في عمليات التوزيع

---

(1) فيليب سيبيل-لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة د. نجاة العيدلبي الطويل، ط1، مكتبة مؤمن قريش، أبو ظبي، 2013م، ص405.

عبر التوسع في القطاع العام الوظيفي (بيروقواطية) أم في تقديم الخدمات في البناء التحتي والتعليم والصحة، أم على مستوق خدمات القطاع الخاص أيضاً، كل هذه العملية الاقتصادية تتمحور حول آليات إنفاق قسم من العائد النفطي على شكل ريوع إنتاجية. هذه العقلية الريعية أفضت إلى اعتماد الدول الخليجية على مستوردات سلعية جاهزة ذلك أن "الهياكل الاقتصادية في دول المجلس تتميز بقدرة إنتاجية أكبر في مجال إنتاج الخدمات وأقل في مجال الإنتاج السلعي"[1].

والأمر نفسه ينطبق على آليات عمل القطاع الخاص، ذلك أن سيادة العقلية التجارية الريعية في هذا القطاع "خلق خللاً في الأنشطة الاقتصادية، وحرم الاقتصادات من المبادرين الخلاقين الذي يفضلون الأنشطة الإنتاجية التي تساهم في تطوير وبناء القواعد الإنتاجية الدائمة والقابلة للنمو والاستمرار[2].

المطلب الثالث

السباق على مكامن النفط العملاقة في العالم

تجد الولايات المتحدة نفسها مدفوعة للتحرك من أجل السيطرة على حركة السوق النفطية من حيث الكميات والأسعار، وهي سيطرة لا تأتي بدون هيمنة فعلية على منابع النفط؛ ليس في العراق فحسب، بل في دول الخليج الأخرى. حيث تنتشر قواعدها العسكرية اليوم في العديد من دول العالم فضلاً عن تحكمها بطرق شحن النفط بدءاً من الخليج ومروراً بأفغانستان المجاورة لكل من الصين والهند ونفط بحر قزوين.

كما أن وصول بريطانيا إلى مرحلة الذروة النفطية يوضح سبب انضمام حكومة (توني بلير Tony Blair) إلى الحرب التي أطلقها (بوش الابن) لاحتلال العراق، ومن المعروف أن بريطانيا تعتمد كلياً على بحر الشمال لتوفير احتياجاتها من النفط والغاز،

---

(1) فاطمة سعيد الشامي، التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1999م، ص 81.

(2) المصدر نفسه، ص 81.

وهي الحقول التي دخلت مرحلة الذروة عام(2000م)لتبدأ بعدها مرحلة الإنحدار السريع.

أن الاندفاع المفاجئ نحو العراق، واستعجال بوش في اتخاذه قرار الحرب، فيتعلق بما أطلق عليه الخبراء اسم (الذروة النفطية)، ويعود التوقيت وسرعة اتخاذ ذلك القرار إلى الصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث باءت الأحلام الأمريكية بالفشل في العثور على احتياطيات نفطية هائلة تعوض عن الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، ولو مؤقتاً[1].

الواقع أن العين الأمريكية كانت دوماً تركز على العراق، الذي تحدثت التقارير مطولاً عن امتلاكه لاحتياطات نفطية تصل إلى (112) مليار برميل، أي ما معادل (11%) من حجم الاحتياطي العالمي من النفط.

وأدناه جدول يبين كميات الاحتياطي في كل الدول النفطية في العالم ومنها العراق الذي يأتي بعد السعودية من حيث الاحتياطي العالمي والجدول أدناه يبين تلك الاحتياطات ونسبتها للعالم[2].

(1) عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006م، ص 140.

(2) B.P. Statistical Review of World Energy, June 2015.

جدول رقم (42)



Total proved reserves

	At end 1994 Thousand million barrels	At end 2004 Thousand million barrels	At end 2013 Thousand million barrels	At end 2014 Thousand million tonnes	At end 2014 Thousand million barrels	At end 2014 Share of total	At end 2014 R/P ratio
US	29.6	29.3	48.5	**5.9**	**48.5**	2.9%	11.4
Canada	48.1	179.6	172.9	**27.9**	**172.9**	10.2%	*
Mexico	49.8	14.8	11.1	**1.5**	**11.1**	0.7%	10.9
Total North America	127.6	223.7	232.5	**35.3**	**232.5**	13.7%	34.0
Argentina	2.3	2.5	2.3	**0.3**	**2.3**	0.1%	10.1
Brazil	5.4	11.2	15.6	**2.3**	**16.2**	1.0%	18.9
Colombia	3.1	1.5	2.4	**0.4**	**2.4**	0.1%	6.8
Ecuador	3.5	5.1	8.2	**1.2**	**8.0**	0.5%	39.4
Peru	0.8	1.1	1.6	**0.2**	**1.6**	0.1%	40.2
Trinidad & Tobago	0.6	0.8	0.8	**0.1**	**0.8**	◆	20.3
Venezuela	64.9	79.7	298.3	**46.6**	**298.3**	17.5%	*
Other S. & Cent. America	1.0	1.5	0.5	**0.1**	**0.5**	◆	9.6
Total S. & Cent. America	81.5	103.4	329.8	**51.2**	**330.2**	19.4%	*
Azerbaijan	1.2	7.0	7.0	**1.0**	**7.0**	0.4%	22.6
Denmark	0.8	1.3	0.7	**0.1**	**0.6**	◆	10.0
Italy	0.8	0.5	0.6	**0.1**	**0.6**	◆	14.5
Kazakhstan	5.3	9.0	30.0	**3.9**	**30.0**	1.8%	48.3
Norway	9.7	9.7	7.0	**0.8**	**6.5**	0.4%	9.5
Romania	1.0	0.5	0.6	**0.1**	**0.6**	◆	19.4
Russian Federation	115.1	105.5	105.0	**14.1**	**103.2**	6.1%	26.1
Turkmenistan	0.5	0.5	0.6	**0.1**	**0.6**	◆	6.9
United Kingdom	4.3	4.0	3.0	**0.4**	**3.0**	0.2%	9.8
Uzbekistan	0.3	0.6	0.6	**0.1**	**0.6**	◆	24.3
Other Europe & Eurasia	2.3	2.2	2.0	**0.3**	**2.0**	0.1%	14.0
Total Europe & Eurasia	141.2	140.8	157.2	**20.9**	**154.8**	9.1%	24.7
Iran	94.3	132.7	157.8	**21.7**	**157.8**	9.3%	*
Iraq	100.0	115.0	150.0	**20.2**	**150.0**	8.8%	*
Kuwait	96.5	101.5	101.5	**14.0**	**101.5**	6.0%	89.0
Oman	5.1	5.6	5.0	**0.7**	**5.2**	0.3%	15.0
Qatar	3.5	26.9	25.1	**2.7**	**25.7**	1.5%	35.5
Saudi Arabia	261.4	264.3	265.9	**36.7**	**267.0**	15.7%	63.6
Syria	2.7	3.2	2.5	**0.3**	**2.5**	0.1%	*
United Arab Emirates	98.1	97.8	97.8	**13.0**	**97.8**	5.8%	72.2
Yemen	2.0	3.0	3.0	**0.4**	**3.0**	0.2%	56.7
Other Middle East	0.1	0.1	0.3	**†**	**0.2**	◆	3.1
Total Middle East	663.6	750.1	808.7	**109.7**	**810.7**	47.7%	77.8
Algeria	10.0	11.8	12.2	**1.5**	**12.2**	0.7%	21.9
Angola	3.0	9.0	12.7	**1.7**	**12.7**	0.7%	20.3
Chad	–	0.9	1.5	**0.2**	**1.5**	0.1%	52.4
Rep. of Congo (Brazzaville)	1.4	1.5	1.6	**0.2**	**1.6**	0.1%	15.6
Egypt	3.9	3.6	3.9	**0.5**	**3.6**	0.2%	13.8
Equatorial Guinea	0.3	1.8	1.7	**0.1**	**1.1**	0.1%	10.7
Gabon	1.4	2.2	2.0	**0.3**	**2.0**	0.1%	23.2
Libya	22.8	39.1	48.4	**6.3**	**48.4**	2.8%	*
Nigeria	21.0	35.9	37.1	**5.0**	**37.1**	2.2%	43.0
South Sudan	–	–	3.5	**0.5**	**3.5**	0.2%	60.3
Sudan	0.3	0.6	1.5	**0.2**	**1.5**	0.1%	37.7
Tunisia	0.3	0.7	0.4	**0.1**	**0.4**	◆	22.1
Other Africa	0.6	0.6	3.7	**0.5**	**3.7**	0.2%	40.0
Total Africa	65.0	107.6	130.1	**17.1**	**129.2**	7.6%	42.8
Australia	3.8	3.9	4.0	**0.4**	**4.0**	0.2%	24.3
Brunei	1.2	1.1	1.1	**0.1**	**1.1**	0.1%	23.8
China	16.3	15.5	18.5	**2.5**	**18.5**	1.1%	11.9
India	5.8	5.6	5.7	**0.8**	**5.7**	0.3%	17.6
Indonesia	5.0	4.3	3.7	**0.5**	**3.7**	0.2%	11.9
Malaysia	5.2	5.2	3.8	**0.5**	**3.8**	0.2%	15.4
Thailand	0.2	0.5	0.5	**0.1**	**0.5**	◆	2.8
Vietnam	0.6	3.1	4.4	**0.6**	**4.4**	0.3%	33.0
Other Asia Pacific	1.1	1.5	1.1	**0.1**	**1.1**	0.1%	10.9
Total Asia Pacific	39.2	40.6	42.7	**5.7**	**42.7**	2.5%	14.1
Total World	**1118.0**	**1366.2**	**1701.0**	**239.8**	**1700.1**	**100.0%**	**52.5**
of which: OECD	148.4	244.4	249.1	**37.3**	**248.6**	14.6%	30.3
Non-OECD	969.5	1121.8	1451.9	**202.6**	**1451.5**	85.4%	60.1
OPEC	778.9	918.8	1214.9	**170.5**	**1216.5**	71.6%	91.1
Non-OPEC‡	216.0	324.1	342.4	**50.0**	**341.7**	20.1%	24.5
European Union#	8.0	7.3	5.8	**0.8**	**5.8**	0.3%	11.2
Former Soviet Union	123.1	123.3	143.8	**19.3**	**141.9**	8.3%	28.2
Canadian oil sands: Total	41.3	174.0	167.1	**27.2**	**167.1**		
of which: Under active development	3.6	10.4	25.2	**4.1**	**25.2**		
Venezuela: Orinoco Belt	–	–	220.5	**35.4**	**220.5**		

*More than 100 years.
†Less than 0.05.
◆Less than 0.05%.
‡Excludes Former Soviet Union.
#Excludes Estonia and Latvia in 1994.

قام العراق وكرد فعل ضد الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن دمر الأمريكيون الجزء الأعظم من القوة العسكرية والاقتصادية العراقية عام (1991م)، بدأ العراق بإقامة تحالفات مع دول أجنبية، وخاصة روسيا التي كان لها بدورها أطماع نفطية في العراق، كما منحت بغداد عقوداً نفطية لكل من الصين وفرنسا اللتين انتظرتا رفع الحظر الأمريكي المفروض؛ للحصول على مشاريع نفطية كبيرة تعود على اقتصادياتهما بفائدة عظيمة.

كما أقدم الرئيس السابق (صدام حسين) على خطوة حملت تهديداً للمصالح الأمريكية بإعلانه في تشرين الثاني عام (2000م)، عن التوصل إلى اتفاق مع فرنسا(جاك شيراك) لتسعير مبيعات النفط العراقية، ضمن برنامج /النفط مقابل الغذاء/ باليورو بدلاً من الدولار، الذي تلتزم به أوبك منذ بداية السبعينيات.

فالدولار الذي يشكل عملة الاحتياط العالمي يعتبر ركيزة الإمبراطورية الأمريكية؛ وأي تهديد محتمل له لصالح العملة الأوربية من شأنه أن يجعل من أوروبا القوة المهيمنة في العالم، بل إن مجرد التفكير في إحلال اليورو محل الدولار في تسعير النفط تسبب بموجة رعب في الـ (وول ستريت) وفي واشنطن.

جاءت الحرب الأمريكية على العراق لتنهي كافة العقود والاتفاقيات المبرمة سابقاً مع دول مثل روسيا وألمانيا وفرنسا؛ الأمر الذي فسر معارضتها لتلك الحرب، كما أن المحللين يضعون الضغط على الصين ضمن أهداف التحرك الإمبريالي الأمريكي في السيطرة على المنابع وطرق الإمدادات النفطية، وخاصة أن الصين تجاوزت اليابان عام (2004م) في حجم الواردات النفطية لتصبح ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد أمريكا.

وفي اليوم نفسه الذي وصل فيه جيش الغزو الأمريكي إلى بغداد في آذار (2003م)، كانت السيطرة على وزارة النفط أولى اهتماماته؛ للإستيلاء على جميع

الوثائق والمعلومات فيها. وبما أن مهمة جيش الغزو كانت محددة تماماً، فلم يحرك ساكناً أمام نهب الوزارات الأخرى -وكذلك المتاحف- لكن وزارة النفط أصبحت قلعة حصينة، ولم تقع كنوزها في "أيدٍ شريرة". وبعد السيطرة على النفط العراقي تحولت أنظار الامبرياليين في واشنطن إلى سورية وإيران تحت شعار غزو الدول التي تؤوي الإرهاب، وكانت هناك عقيده أمريكية بدأت بالظهور؛ "عقيدة بوش" في **الحروب الاجهاضية الإستباقية**، أي ضرب العدو قبل أن تكتمل استعداداته أياً كان، فلن تكون الولايات المتحدة مطالبة بتفسير قراراتها أمام المنظمة الدولية بشن حرب على أي هدفٍ تدعي بانه قد يُشكل خطراً عليها، وهذا ما طبقته في أفغانستان والعراق وتريد ذلك في إيران وسوريا ودول أخرى؛ حرب ضد ما تسميه: "شبكة الارهاب"، من القاعدة، إلى حزب الله، ومن الجهاد الإسلامي إلى حماس ومنظمات التحرير الفلسطينية المختلفة مدعومةً من أنظمة أطلقت عليها اسم (سادة الإرهاب)[1].

ولقد طور الباحثون الإستراتيجيون الأمريكيون هذا المبدأ بصفته الوجه الآخر لهذه الإستراتيجية السياسية، ويستند مذهب أو عقيدة بوش على[2]:

- اللجوء إلى الضربات الاستباقية عند الشعور بخطر يهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.
- تبني السلوك الهجومي وليس الدفاعي.
- الاعتماد على الضربات المباغتة من دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر.

---

(1) كالينيكوس. أليكس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2003م، ص 53.

(2) جي. فالوس، أحادي القطبية: (حوار مع بول ولفويتز) اتلانتيك مونتلي)، مار. أز لايفن، الدفع للحرب، لندن، 2002م، ص8.

– أن استخدام السلاح النووي في هذه الضربات مسألة أساسية ليس فقط السلاح النووي التكتيكي ولكن ربما السلاح النووي الإستراتيجي.

أن مذهب بوش في الحرب الاستباقية، يكمن إذن في استخدام القوة في السياسة الأمريكية لتحقيق الأهداف والإستراتيجية، وتبني نهج التهديد وتحديث الأساليب القديمة في استعراض القوة واللجوء إليها بشكلٍ أحادي واستباقي، من دون تردد من خلال تجاوز القيود والموانع التي تحد من استخدامها مما يعني تآكل مفهوم السيادة الوطنية ومفهوم السلامة الإقليمية للدول، والتكيف مع الضوابط الجديدة في العلاقات الدولية، وهي مقاومة الإرهاب وملاحقته أينما وجد والتصدي لمحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ومنع (الدول المارقة) من الحصول على أسلحة إستراتيجية، قد تهدد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكي تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ أهدافها الإستراتيجية بدأت تتبنى سياسات تدخلية في مختلف القضايا الدولية. كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية، على إعادة نشر قواتها العسكرية على وفق رؤية إستراتيجية تقوم على ضرورة استمرار التفوق العسكري والجاهزية القتالية العالية والانتشار الذي يفضي إلى الهيمنة، من خلال إعادة هيكلة قياداتها المركزية المنتشرة في العالم، واستحداث قواعد عسكرية جديدة وإنشاء مشروع الدرع الصاروخية[1].

لقد ترتب على تبني الإستراتيجية الجديدة، أن تمارس الولايات المتحدة الأمريكية سياستها من منطلق التفوق المطلق وحماية الأمن القومي ومنع التهديد الإرهابي، لذا كان لابد أن تمارس الولايات المتحدة الأمريكية سياسات تتخلص بموجبها من الالتزامات التي بدأت تشكل عائقاً في وجه الأمن الأمريكي. ومن هنا يمكن تفسير انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ

(1) فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008م، ص188.

البالستية، والتوسع في بناء نظام متعدد للدفاع، الذي يضمن الدفاع عن الولايات المتحدة والتأكد من أنها غير معرضة لمخاطر العصر الجديد.

أن نظام الدرع الصاروخية يعطي السياسة الأمريكية مزيداً من الزخم فيما يخص قضايا منع انتشار الأسلحة النووية، إضافة إلى توسيع إمكانية الضغط على روسيا في موضوع نفوذها في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، كما يعزز من انفراد الولايات المتحدة القائم بالأساس على التفوق العسكري والقوة.

ولابد أن نشير هنا، إلى أن هناك مكسباً آخر للسياسة الأمريكية في هذا الصدد والمتمثل في تقليل القيود التي تقف أمام إمكانية استخدام السلاح النووي نتيجة التفويض الذي منح للقادة الميدانيين بالطلب من الرئيس مباشرة باستباق العدو واستخدام السلاح النووي ضده، وهنا تحول بموجبها أسلحتها النووية من سلاح ردعي إلى سلاح ميداني، يمكن استخدامه لإجهاض أي هجوم بأسلحة الدمار الشامل قد يشنه خصوم الولايات المتحدة الأمريكية وأعداؤها عليها أو على حلفائها، كما وضع مشروع (Nuclear Posture Review) (إعادة النظر في السياسة النووية) لائحة بأسماء سبع دول يمكن استخدام السلاح النووي التكتيكي من الجيل الجديد ضدها، وهي روسيا والصين (والعراق قبل الاحتلال) وإيران وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا. أن التطبيقات الواقعية لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية تجلت بالممارسة السياسية تجاه أفغانستان والعراق وعموم منطقة الشرق الأوسط. فيمكن النظر إلى ما حققه التوظيف السياسي لأحداث11/أيلول في أفغانستان، بالنظر لأهميتها الجيوإستراتيجية والجيوبولتيكية الضاغطة على روسيا والصين والعازل لهما عن الخليج[1].

---

(1) محمد بن مختار الشنقيطي، البرنامج النووي الإيراني على مفترق طرق، صحيفة عمان العمانية، العدد 2245، مسقط، 2006م.

المبحث الثاني

المكامن النفطية الجديدة

هناك حقول نفطية ضخمة تتصارع عليها السياسات الدولية في بحر قزوين والقارة الأفريقية حيث تحرك السوفييت في السبعينيات للسيطرة على أفغانستان لأسباب نفطية وإستراتيجية، فما إن اكتشفت موسكو حقول بحر قزوين الواسعة، حتى أدركت أهمية أفغانستان كطريق للأنابيب التي ستنقل النفط إلى موانئ المحيط الهندي، وكانت النتيجة حرباً سوفييتية دامت عقداً كاملاً، ومن جانبها أدركت الولايات المتحدة ذلك فوضعت إمكانياتها في تصرف الجماعات الأصولية التي اتجهت إلى أفغانستان للمشاركة في "الجهاد" ضدَّ السوفييت.

المطلب الأول

مكامن بحر قزوين النفطية

برز بحر قزوين كمنطقة إستراتيجية عالمية في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي؛ عقب سقوط الاتحاد السوفييتي وانفراط عقده إلى دول مستقلة، بما في ذلك الدول المشاطئة لبحر قزوين التي كانت تخضع قبل ذلك لسيطرة النظام الشيوعي، إلا سواحله الجنوبية التي كانت؛ وما تزال خاضعة للسيطرة الإيرانية.

ويحتوي بحر قزوين خصوصاً والمنطقة عموماً على ثروات طبيعية هائلة؛ ما وسع دائرة الصراع على النفوذ فيه لتشمل دولاً من خارج المنطقة (روسيا، إيران، كازاخستان، تركمانستان، أذربيجان)؛ كالولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية والصين التي تعاني عوزاً في احتياطيات الطاقة. ومنذ ذلك الحين غدت منطقه قزوين حاضره في أدبيات ما يعرف بالجغرافية السياسية (Geopolitics) الأمريكية[1]. وأصبح الغرب يعتبر منطقة بحر قزوين امتداداً طبيعاً وتلقائياً لمنطقه الخليج العربي، بوصف الأخيرة منطقة النفوذ الاستراتجي الغربي. لكن هذه المنطقة تحيط بها دولتان رئيسيتان

(1) سيبيهريز سامان، الجغرافيا السياسية النفطية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2003م، ص 28.

(روسيا وإيران) تُعدان منافسين تجاريين للدول الغربية، تتحكمان بالمسارات الأكثر جدوى لمد خطوط الأنابيب، كما توجد في هذه المنطقة العديد من التوترات العرقية التي تعتبر معضلة حقيقة تعيق تصدير الطاقة إلى الأسواق العالمية[1].

وفي عام (1998م) كانت النظرة الأمريكية إلى أفغانستان؛ من زاوية كونها تشكل حلقه هامه تربط بين حقول النفط والغاز الطبيعي في حوض بحر قزوين، وطرق خطوط النفط الجديدة؛ الأمر الذي سيمنح الولايات المتحدة مزيداً من الوقت قبل انفجار أزمة الذروة النفطية الخارجة عن نطاق السيطرة الأمريكية.

ثم جاءت الحرب على أفغانستان عام (2001م) استكمالاً للهيمنة على النفط الدولي، وكان الاحتياطي النفطي في منطقة بحر قزوين يقدر قبل الحرب بـــ (200) مليار برميل، أي ما يُعادل حجم الاحتياطي السعودي، لكن هذه التقديرات انخفضت إلى (50) مليار برميل، ما يُقارب احتياطي أوروبا؛ شاملاً بحر الشمال. (وتبين للولايات المتحدة مدى المبالغة في تلك التقديرات، الأمر الذي دفعها لاحتلال العراق)[2].

وفي الواقع؛ وكما تبين الدراسات العديدة، إن منطقه قزوين لن تصبح "شرقاً أوسط آخر"، ولا منافساً رئيساً لمنطقه الخليج العربي، لكنها ستكون قادرة على الهبوط بأسعار النفط أو الضغط على السوق، كما يُمكنها أن تلعب دوراً معتبراً في تنويع مصادر الإنتاج؛ لتحقيق مساعي الدول الغربية المستهلكة. وإذا كان ثمة خدمة ممكن أن يقدمها نفط بحر قزوين لأعضاء أوبك؛ فسوف تتمثل في تخفيف الضغط العالمي عليها، عن طريق تزويد الأسواق بإمدادات جديدة[3].

---

(1) الشروفز يوسف، نفط بحر قزوين .. معضلات الاستغلال والتسويق، 2005 www.aljazeera. /net/nr/exeres

(2) عبد اللـه. حسين، مصدر سابق، ص 140.

(3) عبد اللـه. حسين، الحقيقة حول مستقبل نفط بحر قزوين، www.aljazeera.net.2005

أما القارة الإفريقية فتمتلك احتياطياً نفطياً كبيراً زاد عام (2006م) عن (117) مليار برميل، مُشكلاً (9.7%) من الاحتياطي العالمي، وهو نفط خفيف في أغلبه ذو جودة ونوعية عالية، وتعد الاكتشافات النفطية التي حدثت في هذه القارة في السنوات الخمس الأخيرة أهم الاكتشافات العالمية، وتنتج إفريقيا حوالي (10) مليون برميل يومياً مُشكلاً (12%) من الإنتاج العالمي[1]، ما جعل المنافسة تحتدم بين أطراف دولية (أمريكا، الصين، فرنسا وبريطانيا) للحصول على امتيازات نفطية هناك، انعكس ذلك على صراعات وحروب وتوترات عرقية وإقليمية، أو محاولة التعاون والتنسيق (بين أمريكا وفرنسا وبريطانيا) بهدف احتواء الأزمات الإفريقية (ساحل العاج والسودان والكونغو وغيرها).

وحذرت تقارير (مركز الأبحاث الإستراتيجبة الأمريكية) المقرب من الإدارة والمحافظين الجدد، منذ عام (2000م) وما بعد، من عواقب الاستمرار في الاتكال على نفط "الشرق الأوسط"، طارحاً النفط الإفريقي كبديل أمثل وتكلفة النقل فيه أقل بنسبة (40%) من نفط الخليج العربي/كما أن طرق الشحن البحرية أكثر أماناً من طرق الشحن الأخرى/ وفضلاً عن ذلك، فأن استيراد النفط من غرب إفريقيا يجنب واشنطن مخاطر النقل عبر قناة السويس والخليج العربي والبحر الأحمر، وهي ممرات مائية تقع في بؤرة صراعات محتدمة، إضافة إلى أنها محاطة بكتل بشرية لديها مشاعر عدائية تجاه الولايات المتحدة/ إلى جانب زيادة سيطرتها العسكرية وهو ما يسهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكلٍ أكبر، بعد سيطرتها على منطقة الخليج العربي وبحر قزوين.

ومنذ عام (2002م) أصبحت إفريقيا ونفطها، فجأةً؛ من أهم أولويات الأمن القومي الأمريكي، التي طالما كانت تتجاهلها ولا تكترث بها إلا نادراً، لتصل الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط الإفريقي في إفريقيا الغربية فقط (وأهمها

---

(1) BP. Statistical Review of World Energy June, London, 2007.

خليج غينيا) إلى حوالي (35) مليار دولار ما بين العامين (2003-2008م) بعد شبكة التحالفات الكبيرة التي أقامتها إدارة بوش الابن مع حكومات تلك البلدان، إضافةً إلى انتشار الشركات النفطية الأمريكية في إفريقيا الوسطى (أنجولا، نيجيريا، غينيا الإستوائية، التشاد، وصولاً إلى السودان والإستراتيجية الأمريكية التي تعمل على فصل إقليم دارفور المليء بالنفط عن السودان، وبناء أنبوب لنقل نفط الإقليم بعد استخراجه وربطه بالأنبوب التشادي إلى ميناء دوالا في الكاميرون على المحيط الأطلنطي).

وفي شمال الصحراء الإفريقية (الجزائر، وليبيا التي كانت احتياطياتها النفطية (41) مليار برميل في طليعة الأسباب التي جعلت إدارة (بوش) ترفع الحصار المفروض عليها منذ سنوات طويلة)، وفي العام (2004م) شكلت صادرات النفط الإفريقي إلى الولايات المتحدة حوالي (26.1) مليار دولار، أي ما يوازي (73%) من إجمالي الصادرات الإفريقية، و (15%) من الاستهلاك الأمريكي(3 مليون ب/ي).

ويُشكل النفط الإفريقي محور الخطة الأمريكية للسيطرة ومنافسة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي في القارة من خلال زيادة الصادرات والاستثمارات الموجهة إليها، فالسيطرة الأمريكية على نفط إفريقيا، تفتح أسواقاً جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة السمراء، فنصيب الولايات المتحدة من السوق الإفريقي لا يزيد عن (7.6%) مقارنةً بـــ(30%) لدول، الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها **فرنسا** التي تحتفظ بقوات عسكرية متمركزة، في التشاد بموجب اتفاق دفاع ثنائي[1].

كما تتخوف أمريكا وغيرها من دول الغرب من الدور المتنامي **للصين**، في القارة الإفريقية، ومنافسته الكبيرة في استثمار النفط هناك. وإقامة علاقات اقتصادية متنامية مع دول المنطقة، فحصلت الصين عام (2004م) على امتيازات نفطية كبيرة

(1) عبد الكريم. عمرو، الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا، 2007/1م، http://www.altamayoz1.com

ومنها في جنوب السودان، الذي يُعتبر ثالث أكبر شريك تجاري للصين هي إفريقيا بعد أنغولا وجنوب إفريقيا، وازداد، عدد الشركات الصينية العاملة هناك عن (800) شركة تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وأعلنت الصين على لسان رئيس وزرائها أن مبادلاتها التجارية مع إفريقيا ستصل عام (2010م) إلى (100) مليار دولار متفوقة على كل مبادلات الاتحاد الأوروبي وأمريكا مع إفريقيا، لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية **حروباً نفطية**؛ في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. ففي أمريكا اللاتينية تمتد المصالح النفطية من المكسيك إلى الأرجنتين، مروراً بكولومبيا وفنزويلا والإكوادور و البرازيل، وعبر الإطلنطي في إفريقيا تتواجد الشركات النفطية الأمريكية في نيجيريا وأنغولا وغينيا الاستوائية؛ وصولاً إلى السودان وجنوب إفريقيا وزمبابوي. وفوق ذلك تخوض أمريكا حروبها النفطية في العراق وعبر "الشرق الأوسط"، وحول المناطق الغنية بالذهب الأسود في دول الاتحاد السوفييتي السابق، من روسيا شمالاً إلى أفغانستان جنوباً. لذلك نرى أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في تخبط حيث ركزت معظم قوتها الإقليمية في زمن السلم في كل من البحرين (مقر الأسطول الخامس) وقطر، لاسيما بعد خروجها من المملكة العربية السعودية (وذلك في إطار غزو العراق)، وبصورة أعم في إطار السيطرة على المنطقة. فهي لم تعد بحاجة إلى وسائط إقليمية، حتى لو كان العراق يتمتع بموقع إستراتيجي مهم في المنطقة مثله مثل إيران التي تُعتبر الممر الأكثر سهولة والأقل كلفة والأكثر أماناً لنقل النفط من بحر قزوين إلى آسيا الوسطى، وذلك في ظل نظام يُمكن التعامل معه في المدى المنظور. ومن ناحية أخرى، فإن عودة إيران إلى حالة الاصطفاف وراء واشنطن قد يسمح للولايات المتحدة بإقامة حلف ثلاثي إقليمي، يتألف من تركيا وإسرائيل وإيران، مما يعني السيطرة على الشرق الأوسط من دون الدول العربية، من خلال الاعتماد على الشيعة الجعفرية بشكلٍ عام وعلى الشيعة في

العالم العربي الذين يعيشون في جميع المناطق الغنية بالنفط، الممتدة حتى المملكة العربية السعودية[1].

المطلب الثاني

الدولار الأمريكي والأزمة النفطية العالمية

يُشكل ضعف الدولار وأزمة النفط العالمية معاً، في هذه الأيام، مصدر تهديد قاتل وقادم، ينذر بإدخال الولايات المتحدة في مرحلة عاصفة من المشاكل المالية والاقتصادية، لم تعرفها منذ عام (1945م). وفي ظل نظام الأوراق النقدية تستطيع الحكومة- إذا ما أرادت- توليد المزيد من الإنفاق و المزيد من التضخم الإيجابي، ونتيجة لهذه السياسة أصبح خارج الولايات المتحدة من الأوراق النقدية الأمريكية (الدولار) ما يزيد عن (3500) مليار دولار، تمثل ديناً لحاملها - دون فوائد - على الخزانة الأمريكية[2]. وفي حال عودة جزء هام من هذه الأوراق إلى الولايات المتحدة، ستكون الطامة الاقتصادية الأمريكية الكبرى!. ولأن الدولار غير محكوم بمعيار الذهب فإن القرار السياسي هو القيد الوحيد الذي يلجم الدولار، فالدولار مدعوم حالياً بالنفط؛ وبعظمة أمريكا العسكرية. وليس مثل هذا الدعم عنصراً مطمئناً، خاصةً وأن قراراً مصيرياً بانهيار الاقتصاد الأمريكي، هو في أيدٍ غير أمريكية! .. حيث تمتلك الصين واليابان أعلى احتياط من الدولار في العالم (الصين 1455 مليار دولار، واليابان 996 مليار دولار، نهاية عام 2007م)[2]؛ الوضع الذي يمكنهما من الإمساك بزمام توجيه أكبر ضربة للدولار وللاقتصاد الأمريكي؛ بما يكفل الانهيار إذا ما قررت بكين وطوكيو ذلك.

وتسعى العديد من الدول النفطية الرئيسة حالياً لعقد صفقات نفطية وعلاقات متبادلة في مواجهة السيطرة الأمريكية، ومن هذه الدول الصين وروسيا وفنزويلا

---

(1) فيليب سيبيل-لوبيز، مصدر سابق، ص405.

(2) و (2) جريدة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي، 2008/2/13م.

وإيران. وهناك قلق غربي متزايد من تلك التفاهمات التي تأخذ أبعاداً أمنية. فتستخدم روسيا النفط والغاز كسلاح سياسي لممارسة الضغط على دول مختلفة، ومثال ذلك: قطع روسيا إمدادات الغاز من أوكرانيا بعد انتصار ما يُسمى "الثورة البرتغالية" المعارضة لها، مما أدى أيضاً إلى إضرار بالدول الأوروبية التي تحصل على احتياجاتها من الغاز الروسي عبر أوكرانيا. وكذلك التعاون الروسي الإيراني للاستفادة من ثروات بحر قزوين، وحصول إيران على مستوى أفضل من التكنولوجيا الروسية في مجال الطاقة النووية.

كما تقوم إيران بتزويد الصين بحوالي (13%) من إجمالي وارداتها من النفط، وعقدت معها عدة مشاريع نفطية مشتركة مقابل حصولها على أسلحة صينية متطورة[1].

والاتفاق الصيني مع فنزويلا على تولي الصين تشغيل حقول نفط في فنزويلا، والاستثمار في مصافي نفط جديدة، والتقارب الإيراني الفنزويلي، وتبني سياسة واحدة من قبل البلدين داخل منظمة أوبك لمنع تراجع أسعار النفط[2]. كما أن هناك توجه نفطي خليجي نحو دول الشرق، كالصين وماليزيا والهند وباكستان، وذلك لضمان الإمدادات، واستقرار الطلب، وتطوير الصناعة النفطية.

وهنا ستحدث هذه التوجهات والتحالفات العديد من التأثيرات السياسية، وسنؤثر في المراكز التفاوضية في بعض المناطق الساخنة من العالم، وتسهم في زيادة حصة الدول المنتجة من عوائد النفط. . وتقود كل التطورات السابقة وغيرها إلى صراع عالمي غير مسبوق من أجل النفط. ففي الفترة ما بين أيلول (2014م) وأيلول

(1) الشيخ. نورهان، روسيا والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، نيسان 2006م، ص 65.

(2) علي. مغاوري شلبي، روسيا والاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 164، نيسان 2006م، ص 74.

(2015م) هبط سعر النفط الخام ما يقارب أكثر من نصف سعره أي (54%) من قيمة سعر البرميل الواحد، وكانت الأسباب التي أدت إلى الانخفاض هي[1]:

أ- الوفرة النفطية في سوق النفط العالمية وزيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- زيادة إنتاج بعض أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بما يتجاوز حصص إنتاجها (السعودية، العراق، ...).

ج- قرار منظمة أوبك بشأن عدم خفض الإنتاج المقدر بمليونيّ برميل يومياً على الأقل لامتصاص فائض النفط في السوق النفطية العالمية.

د- تباطؤ النمو الاقتصادي في كل من الصين والاتحاد الأوروبي فضلاً عن إصابة الاقتصاد العالمي قبل ذلك بأزمات مصرفية واقتصادية في وقت واحد بين عامي (2008-2011م).

ه- قيام المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف انخفاض الأسعار النفطية من أجل الإضرار بكل من إيران وروسيا لأسباب سياسية بحته.

و- زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية قلص من صافي مستورداتها النفطية من (12.48 مليون برميل يومياً عام 2005م إلى 6.27 مليون برميل يومياً عام 2013م).

واستناداً لما ورد، وفي ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية نلاحظ أن دول أوبك بحاجة إلى أسعار مرتفعة من أجل معالجة موازناتها وهي ترغب بتحقيق أسعار مرتفعة جداً لتحقيق التعادل في موازناتها وتسديد جميع النفقات الحكومية التي تراكمت في السنوات الأخيرة، فإيران مثلاً تحتاج إلى سعر يقترب من (130$)

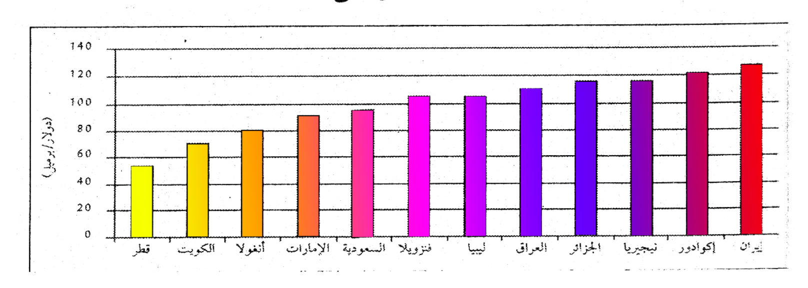
(1) ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام – فائض إنتاج أم السياسة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015م، ص 107.

للبرميل، بينما تحتاج السعودية إلى سعر (106$) للبرميل عام (2015م)، بعد أن كان (98$) في عام (2004م)، وفق صندوق النقد الدولي.

نقلت (رويترز) في (13/كانون الثاني/2015م) عن الرئيس الإيراني (حسن روحاني) قوله أن الدول التي سببت هبوط أسعار النفط ستندم على قرارها وحذر من أن السعودية والكويت ستعانيان مثل إيران انخفاضاً في الأسعار، إذ عانت إيران انخفاضاً في الأسعار فأن الدول الأخرى المنتجة للنفط – السعودية والكويت – ستعاني أكثر من إيران، ففي عام (2013م) شكل النفط نحو(90%) من إيرادات الموازنة العامة السعودية و (92%) من موازنة الكويت وفق حسابات رويترز بناءً على بيانات رسمية، وفي المقابل، يعتمد ثلث موازنة إيران فقط على مبيعات النفط، إذ يقدر أن (60%) من صادرات البلاد مرتبطة به. والشكل الآتي يبين ذلك[1].

متوسط سعر التعادل في ميزانيات دول أوبك

(دولار/ برميل)



لقد حققت الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي (574) مليار دولار كصافي إيرادات تصدير النفط في عام (2013م)[2] وحققت نحو (452) مليار دولار عام

(1) Matthew Hulbert, "OPEC 'Break Even' Price," European Energy Review (22 October2012).

(2) Mamdouh G. Salameh, "Impact of US Shale Oil Revolution on the Global Oil Market, the Price of Oil and Peak Oil," Paper Presented at: Symposium of Peak Oil, Doha, Qatar, 2-4 April 2013.

(2014م) بانخفاض (21%) عما حققته في عام (2013م). واستمر الهبوط عـام (2015م) حيث أصبح سعر البرميل كمتوسط (60$) للبرميل الواحد.

والجدول أدناه[1] يبين أن هذه الدول ستبقى دائماً عُرضة لمخاطر انخفـاض أسـعار النفط ما دامت تعتمد على إيرادات صادرات النفط بنسـبة (85 – 90%)[2] والسـبب في ذلك عدم تنوع اقتصادياتها منذ أن أُكتشف النفط في بداية القرن العشريـن. فضـلاً عـن المخاطر على اقتصاديات هذه البلدان المعتمدة على النفط يأتي من الارتفـاع الشـديد في الاستهلاك المحلي للنفط في توليد الكهرباء وتحلية الميـاه وفي عـدم التنـوع. ومـن دلائـل هذا الاستهلاك الدعم الذي بلغ (523) مليار دولار في عام (2011م). ويُعزى ذلك أساسـاً إلى الزيادات في منطقـة الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا عـلى أثـر مـا يُسـمى (بـالربيع العربي).

صافي إيرادات تصدير النفط في بلدان الخليج العربي

(مليار دولار أمريكي)

الدولة	2013	2014	2015
العراق	86	74	55
الكويت	92	72	54
قطر	42	34	25
السعودية	274	208	156
الإمارات العربية المتحدة	53	42	31
عُمان	27	22	19
المجموع	**574**	**452**	**340**

(1) توقعات الطاقة في الأمد القريب، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

(2) بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تموز-2014م.

المطلب الثالث

مصطلح الشرق الأوسط الكبير والنفط

لقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتداول مصطلح الشرق الأوسط الكبير ضمن سياستها بعد أحداث أيلول/سبتمبر (2001م)، حيث يعرف الجميع أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتمحور في الشرق الأوسط منذ أحداث أيلول/سبتمبر (2001م) حول ثلاث نقاط رئيسية، وهي: تمويل الدفاع عن إسرائيل والترويج لنوع معين من عملية السلام؛ دعم الحكومات المؤيدة لأمريكا كحكومتي مصر والأردن؛ إقامة تحالف وثيق مع العائلات الحاكمة في الدول النفطية في الخليج العربي، وبالأخص، مع العائلة المالكة السعودية. إنطلاقاً من هذه الوقائع، كان لابد من أن يفاقم احتلال العراق والمشكلات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية المطعون في شرعية دورها، وأن ينمي شعور العداء تجاهها بين شعوب المنطقة.

إن هذا الشعور المتنامي بالعداء والمرتبط بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، دفع المحافظين الجدد إلى زيادة حجم دفاعهم عن الديمقراطية. لهذه الغاية، ألقى الرئيس (بوش) في بداية تشرين الثاني/نوفمبر (2003م)، أمام الصندوق الوطني للديمقراطية، ما يشبه الخطاب-البرنامج حول الديمقراطية في العالم الإسلامي. ولقد تجلى الطابع الفريد لهذا التصور من خلال سلسلة من شهادات حسن السلوك المعطاة لثماني دول عربية هي: المغرب، والبحرين، وعمان، وقطر، واليمن، والكويت، والأردن، وحتى المملكة العربية السعودية. بعكس ذلك، انتقد الرئيس بوش القيادة الفلسطينية التي تعرقل الإصلاحات الديمقراطية وتقوضها.

وفي سياق هذا التناقض الكبير والمسيء إلى صورة الديمقراطية، نُشرت في(13 شباط/فبراير 2004م) في صحيفة الحياة وهي صحيفة تتخذ من لندن مقراً لها وتصدر باللغة العربية، وثيقة عمل تحت عنوان (شراكة مجموعة الثماني والشرق الأوسط

الكبير) وهي وثيقة وُزعت على ممثلي رؤساء دول المجموعة المولجين بإعداد قمة مجموعة الثماني في سي إيسلند، من 8 إلى 10 حزيران/يونيو (2004م).

وتستعيد هذه الوثيقة بمعظمها التقارير التي أعدّها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تهدف إلى تحذير أعضاء مجموعة الثماني، من خطر ازدياد التطرف والإرهاب والجرائم الدولية والهجرة غير الشرعية التي قد تهدد مصالحهم المشتركة. ونلاحظ أن هذه التهديدات قد تطال كافة البلدان. ثم وينسحب هذا الخلط على المبادرات الإقليمية فيظهرها متكاملة، في حين أن الشراكة الأوروبية المتوسطية في برشلونة هي منافسة لمبادرة وزارة الخارجية الأمريكية للشراكة الشرق أوسطية. وتذكر هذه الوثيقة أيضاً جهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق، كما لو كانت كل هذه الأمور مندرجة في عملية واحدة ووحيدة.

على الصعيد الملموس تتلخص هذه الوثيقة ببعض التدابير الساذجة عندما يتعلق الأمر بتمويل مشاريع صغيرة تسمح لـ (1,200,000) مقاول بالتغلب على الفقر من خلال منح كل منهم 400$؛ أو التقليدية مثل اقتراح إنشاء بنك الشرق الأوسط الكبير للتنمية، على غرار البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بينما لدى الدول العربية، من خلال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مؤسسة من هذا القبيل لا تديرها الدول الغربية. والأمر سيان فيما يتعلق بتعزيز القطاع الخاص، مفتاح الازدهار والديمقراطية الذي يخوّل البلدان العربية القيام بتحولات اقتصادية مهمة كتلك التي قامت بها البلدان الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية. ومن حيث المساعدة التقنية المقترحة على مجموعة الثماني تحت عنوان الديمقراطية، تذكر الوثيقة المساعدة ما قبل الانتخابية (مساعدة تقنية لتسجيل الناخبين وتدريب الموظفين)، ولكن بالتأكيد ليس مراقبة الانتخابات بحدّ ذاتها.

من الواضح إذن أنه باستثناء الخلط بين الأمور، ليس هناك من جديد، سوى

تعريف منطقة الشرق الأوسط الكبير بحدّ ذاته. تشمل المنطقة المعنية فضلاً عن الدول العربية، أفغانستان ، وباكستان، وإيران، وتركيا، وإسرائيل، أي العديد من البلدان التي ليس بينها قاسم مشترك، إلا الانتماء إلى المنطقة التي يتجلّى فيها شعور كبير بالعداء ضدّ الولايات المتحدة، وحيث تنتشر الأصولية الإسلامية بصيغتها المعادية للغرب والتي تعتبرها واشنطن العدو رقم واحد. ما عدا ذلك، ليس هناك من سبب جغرافي أو ثقافي أو اقتصادي لهذا الخلط. إن الحكومات المعنية كما شعوبها، باستثناء إسرائيل، ليس لديها أي سبب يجعلها تقبل بهذا المنطق، والانتقادات الكثيرة التي ظهرت في العالم العربي خير دليل على ذلك. إن هذه الديمقراطية-البرنامج لم تخضع للتفكير العميق أكثر مما كانت عليه فترة ما-بعد-الحرب في العراق، وعلاوة على ذلك يبدو أنها انتقائية.

إذاً لايزال مستقبل الديمقراطية في الشرق الأوسط غامضاً، وغياب امتلاك واشنطن وسائل ضغط على المَلَكيات النفطية في منطقة الخليج، في إطار الوضع الراهن للنفط، يظهر بعض المعوقات التي قد تكون دائمة.

وإن كانت الديمقراطية تطرح أسئلة عدة على الشرق الأوسط الكبير، من المغرب إلى باكستان، فإن أسئلة عديدة يمكن أن تطرح كذلك على الولايات المتحدة. في الواقع، لا يتعلق الأمر بالتشكيك بالطابع الديمقراطي للولايات المتحدة، فهو لا يقبل الخلاف، بل بالتساؤل حول بعض الانحرافات المقلقة، على هامش التدابير التي اتخذتها الإدارة المتعلقة بقانون مكافحة الإرهاب المعروف بـ (Patriot Act) وبعض القوانين الأخرى. ونظراً لما تملكه الولايات المتحدة الأمريكية من حجم وقوة ، فإن هذا الجانب ليس بغير ذي أهمية.

في الواقع ، إن أكثر ما يثير القلق فيما يتعلق بالولايات المتحدة -علاوةً على أن إستراتيجيتها هذه تسبب أحداثاً تعجز عن إيقافها، وهذا ما يندرج في مفهوم جديد هو (الفوضى البنّاءة) الذي طبّقته إدارة بوش الثانية حيث توجد أنظمة تعرقل

سياستها- هو أيضاً جهلها لغالبية الشعوب التي تعيش في هذه المنطقة من العالم. إن هذه المسألة التي تقلق كل ديمقراطي أوروبي، لا تُطرح مع الأسف بالحدّة نفسها في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي العام (1999م)، اعتبر (7%) فقط من الأميركيين أن قضايا السياسة الخارجية مهمّة للبلد. بيد أن هناك سبباً لذلك. إن الولايات المتحدة الأمريكية أقل انفتاحاً على العالم مما نتصوره: فالتجارة الدولية لم تكن تمثل حتى هذا التاريخ سوى (20%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (40%) في المملكة المتحدة وفرنسا. ومع أن حجم الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين، قد عزز علاقات الترابط وأعاد التوازن إلى ميزان الحسابات الخارجية للبلد على الرغم من العجز الكبير، فإن المواطن الأميركي العادي لا يعرف شيئاً عن ذلك ولا يزال يجهل ما يحدث في العالم. كما أن الجغرافيا تفسّر هذه اللامبالاة. فالولايات المتحدة ذات مساحة شاسعة(*) وتحيط بها عدة محيطات، ويجاورها بلدان شاسعان بدورهما، ولكنهما يعيشان بالإجمال في ظلّها. الولايات المتحدة الأمريكية هي بلد- قارة، حيث المراكز الساحلية الكبيرة تجعلنا نغفل السهول الشاسعة. كانت أوروبا بحاجة لإعادة انتخاب جورج بوش لكي تتذكر ذلك. بيد أن هذه المفارقة تبقى حقيقية. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أطلقت طريقة (التفكير العالمي)، فلا زالت حقائق العالم مجهولة تماماً من المواطنين الأميركيين، مما يفسّر ربما نوعاً من السذاجة فيما يتعلق بالشؤون الدولية. إن صورة العالم التي قُدّمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية والخطب التي رافقتها لتبرير السياسة الخارجية للبلاد، فيها طبعاً الكثير من التبسيط. فمن السهل التلاعب بالمواطنين الأميركيين عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية. يساهم عدد من وسائل الإعلام السمعية والبصرية بقدرٍ كبير في تكوين هذه النظرة المبسّطة ذلك أنه يتم من خلالها بث الخبر بشكلٍ دائم والتركيز على الصور التي تثير الأحاسيس، مما يؤدي في النهاية إلى قتل المعرفة

(*) أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من حيث المساحة ثالث أو رابع أكبر دولة في العالم بناءً على المعايير المحددة.

والتحليل. إن الحملة الإعلامية التي شُنّت خلال الحرب في العراق عـام (2003م) كـما في عام (1991م)، وطريقة تناول هذه القضـية منـذ ذلـك الحـين في بعـض وسـائل الإعـلام، تُشكل مثالاً مقلقاً لهذا التناقض الذي يظهر بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكيـة أكـثر من أي مكان آخر، جراء كثرة الإعلام وهي مرادف لسوء الإعلام والذي قد يصفه الـبعض حتى بالتضليل الإعلامي. إذا ما أضفنا الخلط بين الإعلام والترفيه، إضافةً إلى منتج هجـين يسمى الترفيه بالمعلومات، إلى تحقيقـات حـوالي عشريـن وكالـة حكوميـة -مـن ضـمنها البنتاغون ووزارة الخارجية- والتي قدمتها خلال السنوات الأربع الماضية بعض الشـبكات المحلية في إطار الأخبار بصفتها تقارير عـن أحـداث راهنـة مـن دون تحديـد مصـادرها، نكون قد اقتربنا بهدوء، على بعض القنوات، من كاريكاتور الخبر. قد يقـول الـبعض أنهـا البروباغندا[1]. وإذا ما أضفنا تزوير تقارير الخبراء العلميين عنـدما تتعـارض استنتاجاتهم مع السياسات التي تنفذها إدارة بوش، كتلـك المتعلقـة بالمنـاخ، أو عنـدما تـزعج بعـض القناعـات الدينيـة، كـما بالنسـبة للداروينيـة، فـنحن نتجـه بكـل وضـوح نحـو النزعـة الظلامية[2]. يمكننا أيضاً ذكر العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزيـة فـيما يتعلـق بالسـجناء الإسـلاميين في أوروبـا، لإكـمال مشـهد مقلـق للغايـة عـلى صـعيد الانحرافـات الأخلاقية والأمنية لهذه السياسة.

وإذا كانت هجمات 11 أيلول/سبتمبر تبرّر من دون شك إجراءً انتقامياً للولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما في أفغانستان، فإن الخلط المشـبوه الـذي حصـل فـيما بعـد بين هذه الهجمات وبين مسألة العراق، والذي خُطط له بطيبة خـاطر مـن قبـل بعـض (السحرة المسـحورين) في واشـنطن، هـو الـذي دفـع بـإدارة بـوش إلى هـذا المسـتنقع. وفي الواقع، أبعد من الضـياع والأخطـاء والهفـوات والارتجـال وفشـل إدارة بـوش منـذ

---

(1) ديفيد بارستو وروبن شتاين، (تحت إدارة بوش، عصر جديد من الأخبـار التلفزيونيـة المعلبـة)، نيويورك تايمز، 13 آذار/مارس 2005م.

(2) (العلماء يتهمون البيت الأبيض بتشويه الحقائق)، نيويورك تايمز، 18 شباط/فبراير 2004م.

وصوله إلى الحكم في العام (2001م)، وأبعد أيضاً من الأساليب المشبوهة المستخدمة لتحقيق أغراض الإدارة المتعددة، هناك خشية من أن تترك هذه النتائج التي يصعب الدفاع عنها، آثاراً دائمة على العلاقة التي تقيمها بقية العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، إن مهمة خليفة جورج بوش صعبة جداً. بشأن ضمان استقرار العالم على الرغم من الأزمات الكبرى التي شهدها، فمن غير الممكن أن يُبنى مستقبل العالم ويستمر مرتكزاً على نظام أحادي متطرف وخطر، ومكلف جداً بالنسبة للولايات المتحدة كما لحلفائها.

أخيرا، إذا ما عدنا في الزمن إلى كانون الثاني/يناير (2001م)، نتذكر أنه عندما وصل بوش إلى مقر الرئاسة، لم يكن لديه سوى ملف واحد مهم وعاجل ينبغي معالجته، ألا وهو مسألة ازدياد استهلاك النفط في الولايات المتحدة ونتيجته الطبيعية أي مزيد من التبعية للخارج. بالإضافة إلى تراكم المشاكل من شتى الأنواع منذ ذلك التاريخ، نلاحظ عند نهاية هذا المؤلف، أنه لم تتم تسوية مسألة الطاقة بشكلٍ دائم على المستوى المحلي. أما على المستوى العالمي، فقد بوشرت بالفعل محادثات مهمة حول الهيدروكربونات. ولكنها ما تزال في البداية، وستكون صعبة للغاية كون بروز أقطاب جديدة هي أيضاً بحاجة إلى النفط الخام خاصةً (الصين والهند) والدولتان الحليفتان لروسيا الاتحادية فضلاً عن أنهم في تكتل بريكس الاقتصادي.

الخاتمــة

(1) لقـد أثبتـت الأحـداث أن الأوبـك والتـي بـدت قويـة مهيمنـة عـلى السـوق النفطية خلال فترة (1973- 1979م) وحتى عام (1980م) لم تكن في الواقع سوى منظمة هشة ساعدتها الظروف والصدفة على فـرض سـيطرتها وهيمنتهـا عـلى السـوق النفطيـة ولقد أثبتت الأحداث أن مصدر قوة أوبك في تلك الفـترة لم يكـن نتيجـة تخطـيط واعـي واستيعاب علمي لظروف السوق ونظرة إسـتراتيجية بعيـدة المـدى للـنفط وإنمـا كانـت حالة قد ترتبت بحكم الصدفة على مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية الذاتية والموضوعية ولعل أهم مظاهر الضعف والغضاضة في هذه المنظمة كان ولا يزال يتمثـل ي فقدان الموقف الاستراتيجي الموحد الذي يجمع الدول الأعضاء وسيادة النزعة الذاتيـة والأنانية والنظرة القصيرة المدى والروح التوفيقيـة في اغلـب اجتماعـات المنظمـة والتـي أدت إلى هذه الحالة.

(2) وعـلى العكـس تمامـاً مـن أوبـك فـان (IEA) كانـت ولا تـزال أداة موحـدة إيديولوجيا واستراتيجياً وتكتيكياً باتجاه تحقيق أهداف الدول الصـناعية والتـي اعتـبرت حقبة (1973-1979م) انتكاسة سياسية وتهديـد اقتصـادي لمصـالحها الحيويـة لابـد مـن مواجهتها بوسيلة فعالة قوية وكانت تلك الوسيلة هي وكالة الطاقة الدولية .

لقد استطاعت الوكالة أن ترسم مخططاتها وتحقيق تلك المخططـات معتمـدة في الغالب على الوسائل غير المباشرة والتـي غالبـاً مـا تبـدو في ظاهرهـا مختلفـة تمامـاً عـما تستهدفه من نتائج ولعل مثال الخزين الاستراتيجي والتجاري خير دليل على ذلك . ففي الوقت الذي استهدف ظاهرياً تأمين احتياجات الـدول الصـناعية في حـالات الطـوارئ أو الأزمات فأنه كان في الواقع والحقيقة أداة هيئتها الوكالة للضـغط عـلى الطلـب وبالتـالي الأسـعار عنـدما يحـين الوقـت المناسـب. لقـد أنجـزت الوكالـة مخططاتهـا ووصـلت إلى أهدافها أيضاً عبر وحدة وتماسك أعضائها ومن خلال سيادة النزعة التضامنية المبنية على إدراك استراتيجي لأهمية النفط في الحياة الاقتصادية.

(3) أن نجاح الوكالة في الوصول لأهدافها وهي إزالة هيمنة أوبك على السوق النفطية وتحطيم هيكل الأسعار قد تحقق عبر مخطط متكامل الحلقات ومترابط من حيث التتابع الزمني ولقد حدث ذلك عبر عدة مراحل تم إيضاحها ابتداءً من مرحلة الإعداد للهجوم والتي تخللتها فترات من الحوار الذي يستهدف المماطلة ثم مرحلة الهجوم التي تميزت بانخفاض الطلب على نفط الأوبك ونزوع أسعار السوق الفورية بعد عام(1983م) نحو الانخفاض عن مستوى الأسعار الرسمية وتزايد الادعاء بالاعتماد على نفط خارج الأوبك. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة انهيار الأوبك بعد عام (1986م).

(4) أن انهيار هيكل الأسعار وهبوطها بداية عام (1986م) إلى أقل من (10$) للبرميل الواحد قد يضع بعض المؤشرات الواضحة (توقف تصدير النفط العراقي والإيراني خلال الحرب بين البلدين عن السوق العالمية للنفط) ولكن ما أن توقفت الحرب حتى بدأ البلدان بتصدير النفط للسوق العالمية وبشكلٍ متصاعد في الإنتاج لحاجتهما إلى الموارد لإعادة بناء ما دمرته الحرب وهذا مما تسبب في استمرار تدهور الأسعار للوفرة النفطية في سوق العرض.

(5) أن تطور بدائل الطاقة سوف تعاني منه الدول الصناعية وخاصة في مشاكل البيئة كما هو الحال في الفحم من حيث التلوث للجو في أوكسيد الكاربون وفي الطاقة النووية من خلال الإشعاع والمخاطر المترتبة على تسربه والصخور الزيتية ورمال القار من حيث الفضلات الكبيرة ومشاكل التخلص منها وهذا مما يدفع الدول الصناعية بالاستمرار بالبحث عن تطور تكنولوجي متقدم للتخلص من هذه المشاكل يقابله مدى تطور وضعية دول الأوبك من حيث الاستفادة للتطوير والاستفادة من الكمية المتبقية من النفط. حيث أن الطاقة الناضبة الجديدة تتوفر لدى الدول الصناعية في المستقبل بنسبة أكبر منها في الدول النامية وإذا أضفنا عامل مهم هو ما تملكه الدول الصناعية من تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال لازمة فأنه من المحتمل أن تصبح هذه

الدول مصدرة للطاقة والجميع يعرف كم هي صعوبة وكلفة استيراد مثل هذه الطاقات مـن الـدول الصـناعية لأن لـدينا تجربـة في مسـألة المفـاعلات النوويـة لتوليـد الطاقـة والشروط القاسية في تزويدها من قبل الدول الصناعية.

(6) يعتبر النفط سـلعة إسـتراتيجية تحكمهـا أبعـاد اقتصـادية وسياسـية وأمنيـة خاصةً بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السـوفيتي، ومـا يجـري حاليـاً في أسـواق النفط يعتبره البعض "حرب أسعار سياسية أكثر منها اقتصادية" لمعاقبة روسـيا اقتصـادياً بسبب الأزمة الأوكرانية ورغبت روسيا بالتوسع عالميـاً. فضـلاً عـن معاقبـة إيـران حيـث أصبح النفط كسلاح سياسي واقتصادي لـبعض الـدول المـؤثرة في الإنتـاج والتـي تحكمهـا مصالح داخلية وخارجية تسعى للحفاظ على حصتها السوقية وتحقيق أهـداف سياسـية أكثر من الحفاظ على السعر. إذ أن توقع اتجاه الأسعار سيكون حـتماً أصـعب إذا كانـت الأسباب المرجحة سياسية بسبب صراعات محاور متنافسة ففي تلك الحالة يكون تراجع الأسعار ذا علاقة بلعبة توازنات سياسية دولية من الصعب التكهن بمداها.

الجميع في حالة ترقب (الدول المنتجة والمستهلكة) ومخـاوف مـن انخفـاض أكـبر في أسـعار الـنفط قـد يصـل إلى أقـل مـن (40) دولاراً للبرميـل الواحـد وذلـك بسـبب التجاذبات السياسية والنقدية وتراجـع الطلـب العـالمي ووفـرة المعـروض والخـوف مـن حرب تخفيض في الأسـعار بـين الـدول المنتجـة والصراعـات العسـكرية فـيما بينهـا (دول الخليج العربي وحرب اليمن والعراق وليبيـا وسـوريا...) ومـا زالـت هـذه الـدول تصـدر نفطها باستمرار وبأسعار أقل للحصول على المـوارد الماليـة وهـذا مـا تريـده دول وكالـة الطاقة الدولية.

لقد صدرت اتهامات كثيرة بشأن اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكيـة والسـعودية حول إغراق السوق النفطية[1]، كل هذه الاتهامات لم يعلق عليهـا وزيـر الـنفط السـعودي (علي النعيمي)، حيث نفى وجود أي اتفاق بـين السـعودية والولايـات المتحـدة الأمريكيـة بشـأن إغـراق السـوق النفطيـة وبالتـالي انخفـاض حـاد في الأسـعار, ويـرى النعيمـي أن السعودية ستستمر بالإنتاج دون تخفيض حتى لو وصل سعر البرميل إلى (20$).

ونود أن نشير هنا أن أحـد عوامـل إغـراق السـوق النفطيـة ارتفـاع إنتـاج الـنفط الأمريكي من (5) مليون برميل يومياً عـام (2008) إلى (9,3) مليـون برميـل يومياً عـلى (2015) وهي قد زادت العرض بشكلٍ كبير جـداً هـذا فضـلاً عـن عـودة الـنفط الإيـراني للأسواق بعد رفع العقوبات حيث ستعمل إيران على زيادة إنتاجها النفطي مـما يسـبب في زيادة الفائض في السوق العالمية وبالتالي مزيد من الإنخفاض بالأسعار[2].

أن إنتـاج الـنفط في الولايـات المتحـدة الامريكيـة يعـادل الآن الإنتـاج النفطـي السعودي وان عملية تخفيض الإنتاج ترحب بها السعودية ولكن المشكلة "انـه لا يوجـد هناك مسؤول عن الصخر الزيتـي يمكـن للسـعودية مخاطبتـه في أمريكـا حيـث أن كـل شخص لوحده يعتبر منتج للنفط الخام"[3].

استناداً لما ورد أن السعودية منتج أساسي للنفط وتملك تـأثير كبـيراً عـلى أسـعار النفط حول العالم ويرى السعوديين إن استمرار الإنتـاج رغـم انخفـاض الأسـعار سـوف يخرج منتجي النفط الأمريكيين (الصخر الزيتي) مـن اللعبـة عـلى المـدى الطويـل مـن خلال إبقاء أسعار النفط منخفضة إن السعودية ودول الخليج جميعها تمتلك القـدرات المالية العالية على تحمل تبعات الأسعار المنخفضـة للـنفط وعـلى الأقـل لعـام (2018)

---

(1) مايك ويتني، الهبوط المفاجئ بأسعار النفط: هل هو مؤامرة سعودية أمريكيـة؟ http://www.noonpost.net/content/5066

(2) كينت روغوف، أسعار النفط والنمو العالمي، Iraqi Economists Network, 18/12/2015

(3) ريتشارد أندرسن، بي بي سي، 2015/2/24.

أما بقية دول أوبك مثل الجزائر وانغولا ونيجيريا وفنزويلا فلا يمكنها الاستمرار وبدأت موازين مدفوعاتها بالسالب أما العراق وليبيا فهناك المشاكل الكبيرة في وضعهما السياسي لا يمكن التكهن به في الوقت الحاضر.

أن الأحداث السياسية في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد التوافق الروسي الأمريكي بشأن بعض القضايا العالمية (سوريا- ليبيا- اليمن- .....) يمكن أن يكون هناك إعادة تدريجية لارتفاع أسعار النفط وتكون ما بين (50-60) دولار للبرميل الواحد نهاية عام (2020).

خلاصة القول أن منظمة الأوبك منظمة شبه عاجزة عن اتخاذ أي قرار بشأن الأسعار أو الإنتاج بسبب هشاشة المنظمة منذ التأسيس وتطرقنا إلى عوامل نشأتها. وسوف تبقى المنظمة هيكل فقط لا تأثير له على السوق العالمية بسبب العامل السياسي داخل المنظمة وتخلف بلدانها.

الملحـق

ملحق رقم (1)

دستور منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)[*]

الفصل الأول

المنظمة وأهدافها

المادة (1):

إن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، المشار إليها فيما يلي بـ (المنظمة) التي أوجدت كمنظمة دائمة ما بين الحكومات وفقاً لقرارات المؤتمر الذي عقده ممثلو حكومات إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا في بغداد ما بين اليوم العاشر من شهر أيلول (1960م)، ستقوم بمهام عملها استناداً إلى الأحكام المثبتة أدناه:

المادة (2):

أ. أن الهدف الرئيس للمنظمة هو تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وتقرير أحسن السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة.

ب. تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل التي من شأنها أن تضمن استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية بغية إزالة أية تقلبات ضارة ولا موجب لها.

ج. تراعي في جميع الأوقات مراعاة مناسبة مصالح البلدان المنتجة وضرورة ضمان دخل ثابت للبلدان المنتجة وتجهيز منتظم واقتصادي وكفوء من النفط إلى البلدان المستهلكة، ومردود عادل عن رأس مال المستثمرين في صناعة النفط.

(*) أقر المؤتمر دستور المنظمة بقراره 6/2 المتخذ في كانون الثاني (1961م) ثم تم تعديل النص الكامل للدستور فصادق عليه المؤتمر بقراره 56/8 المتخذ في نيسان (1965م) وأصبح نافذ المفعول من (1965/5/1م). ويتضمن النص التالي جميع التعديلات التي أجريت على الدستور لغاية عام (1980م).

المادة (3):

تسترشد المنظمة بمبدأ المساواة في سيادة الأعضاء، وعلى البلدان الأعضـاء أن تـوفي بالالتزامات المترتبة عليها بموجب النظام الأساسي، هذا بنية حسنة.

المادة (4):

أن ما نجم عن تنفيذ أي قرار من قـرارات المنظمـة أن قامـت شركـة أو أكـثر مـن الشركات المعنية، باتخاذ إجراءات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ضـد أي قطـر واحـد أو أكثر من البلدان الأعضاء، فأنه لا يجوز لأي عضو مـن الأعضـاء الآخـرين أن يقبـل عرضـاً ينطوي على محاباة له _ سواء كان ذلك بزيادة الصادرات أو برفع الأسـعار _ قـد تعرضـه عليه أية شركة أو شركات معنية كهذه بغية إعاقة تنفيذ قرار المنظمة.

المادة (5):

يكون مقر المنظمة في المكان الذي يقرره المؤتمر.

المادة (6):

اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية للمنظمة.

الفصل الثاني

العضويـة

المادة (7):

أ. أن الأعضاء المؤسسين للمنظمة هم البلدان التي مثلت في المؤتمر الأول المنعقـد في بغداد والتي وقعت على الاتفاقية الأصلية لإنشاء المنظمة.

ب. أن الأعضاء كامل العضوية هم الأعضاء المؤسسون وكذلك البلدان التي وافـق المؤتمر على طلبات عضويتها.

ج. يمكن لأي بلد آخر يصدر النفط الخام بكميات وفيرة وله مصالح تماثل أساسـاً مصالح البلد إن الأعضاء أن يصبح عضواً كامل العضوية في المنظمة إذا مـا وافقـت عـلى ذلك أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء كاملي العضوية بما في ذلك موافقة جميع

الأعضاء المؤسسين.

د. أن أي بلد مصدر للنفط لا تنطبق عليه شروط العضوية التي نصت عليها الفقرة ج أعلاه يجوز ، على كل حال ، قبوله من قبل المؤتمر كعضو مشارك طبقاً لأية شروط خاصة قد يحددها المؤتمر، إذا ما وافقت على ذلك أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات بما في ذلك موافقة جميع الأعضاء المؤسسين.

ه. يجوز للمؤتمر دعوة الأعضاء المشاركين لحضور أي اجتماع للمؤتمر أو لمجلس المحافظين أو أي اجتماع استشاري، والمشاركة في المداولات دون أن يكون لهم حق التصويت. ويحق لهم ، على كل حال ، الإفادة كأي عضو كامل العضوية من التسهيلات العامة التي توفرها السكرتارية بما في ذلك المطبوعات، والمكتبة.

و. حيثما ترد كلمة، الأعضاء "أو" البلدان الأعضاء، في هذا الدستور فأنها تعني الأعضاء كاملي العضوية في المنظمة إلا إذا تبين من النص عكس ذلك.

المادة (8):

أ. لا يجوز لأي عضو في المنظمة الانسحاب منها دون إخطار المؤتمر مسبقاً عن نيته هذهِ. ويسري مفعول عهذا الإخطار في مطلع السنة التقويمية التي تلي تاريخ تسلمه من قبل المؤتمر على أن يكون العضو قد أوفى حينئذ بجميع التزاماته المالية الناجمة عن عضويته.

ب. إذا لم يعد قطر ما عضواً من المنظمة فأن إعادة قبوله في العضوية تجري استناداً إلى الفقرة ج من المادة 7.

الفصل الثالث

الأجهزة

المادة (9):

للمنظمة ثلاثة أجهزة وهي:

1. المؤتمر.

2. مجلس المحافظين.

3. السكرتارية.

1- المؤتمر

المادة (10):

المؤتمر هو السلطة العليا للمنظمة.

المادة (11):

أ. يتألف المؤتمر من وفود من البلدان الأعضاء، ويجوز أن يضم الوفد مندوباً واحداً أو أكثر وكذلك مستشارين ومراقبين.

وحينما يضم الوفد أكثر من مندوب واحد يترتب على البلد المعني تسمية واحد من المندوبين رئيساً للوفد.

ب. على كل بلد عضو أن يمثل في جميع المؤتمرات، إلا أنه من الضروري أن يكون اكتمال النصاب لعقد أي مؤتمر بحضور ثلاثة أرباع ممثلي البلدان الأعضاء.

ج. لكل عضو كامل العضوية صوت واحد، وتتخذ جميع قرارات المؤتمر باستثناء القرارات المتعلقة بالأمور الإجرائية، وبالموافقة الإجماعية لجميع الأعضاء كاملي العضوية.

تكون قرارات المؤتمر نافذة المفعول بعد ثلاثين يوماً من تاريخ اختتام الاجتماع أو بعد أية مدة يقررها المؤتمر، مالم تتسلم السكرتارية، خلال تلك المدة، إشعاراً من البلدان الأعضاء بخلاف ذلك.

وفي حالة تغيب أحد الأعضاء كاملي العضوية عن اجتماع المؤتمر فأن قرارات المؤتمر ستكون نافذة مالم تتسلم السكرتارية إشعاراً بخلاف ذلك من العضو المذكور قبل مدة عشرة أيام على الأقل من التاريخ المحدد لنشر القرارات.

د. يجوز أن يدعى بلد ليس في المنظمة لحضور مؤتمر ما بصفة مراقب إذا ما قرر المؤتمر ذلك.

المادة (12):

يعقد المؤتمر اجتماعين اعتياديين كل سنة، غير أنه يجوز عقد اجتماع استثنائي للمؤتمر بناءً على طلب أحد البلدان الأعضاء يتم بدعوة من السكرتير العام بعد التشاور مع الرئيس وموافقة البلدان الأعضاء بأغلبية بسيطة. وفي حالة عدم حصول الاجماع بين البلدان الأعضاء بشأن موعد ومكان عقد الاجتماع فأنهما سيحددان من قبل السكرتير العام بالتشاور مع الرئيس.

المادة (13):

يعقد المؤتمر عادة في مقر المنظمة، غير أنه يجوز عقده في أي من البلدان الأعضاء أو في مكان آخر وفقاً لما تقتضيه المصلحة.

المادة (14):

أ- ينتخب المؤتمر رئيساً ورئيساً مناوباً في بداية الجلسة الأولى له ويمارس الرئيس المناوب مهام الرئيس في فترة غيابه أو عند عدم تمكنه من أداء مسؤولياته.

ب- يتولى الرئيس وظيفته خلال مدة اجتماع المؤتمر ويحتفظ بعنوان وظيفته لغاية الاجتماع التالي.

ت- يكون السكرتير العام سكرتيراً للمؤتمر.

المادة (15):

يقوم المؤتمر بالمهام التالية:

1. يرسم السياسة العامة للمنظمة ويقرر السبل والوسائل الملائمة لتنفيذها.
2. يبت في أي طلب للانضمام إلى عضوية المنظمة ويتخذ قراراً بذلك.
3. يقر تعيين أعضاء مجلس المحافظين.

4. يوجه مجلس المحافظين لتقديم التقارير أو اتخاذ التوصيات في أية أمـور تهـم المنظمة.

5. ينظر ويبت في أية تقارير أو توصيات يقدمها مجلس المحافظين.

6. ينظر ويبت في ميزانية المنظمة التي يقدمها مجلس المحافظين.

7. ينظر ويبت في البيان الحساـبي وتقريـر مـدققي الحسـابات اللـذين يقـدمهما مجلس المحافظين.

8. يدعو إلى عقد اجتماع استشاري ممن يراه من البلدان الأعضـاء لأيـة أغـراض وفي أي مكان، كلما وجد ذلك مناسباً.

9. يصادق على أية تعديلات للنظام الأساسي هذا.

10. يعين رئيس مجلس المحافظين ورئيساً مندوباً له.

11. يعين السكرتير العام.

12. يعين نائب السكرتير العام.

13. يعين مدقق حسابات للمنظمة لمدة سنة واحدة.

المادة (16):

تخضع لصلاحيات المـؤتمر جميـع الأمـور التـي لم تنـاط صراحـة بـأجهزة المنظمـة الأخرى.

2- مجلس المحافظين

المادة (17):

أ. يتألف مجلـس المحـافظين مـن محـافظين تسـميهم البلـدان الأعضـاء ويصـادق المؤتمر على ذلك.

ب. عـلى كـل عضـو في المنظمـة أن يكـون ممـثلاً في جميـع اجتماعـات مجلـس المحافظين غير أنه يشترط لاكتمال النصاب حضور ثلثي المحافظين.

ج. إذا لم يتمكن محافظ ، لسبب ما ، من حضور اجتماع لمجلس المحافظين، يسمى البلد العضو المعني بديلاً يقوم مقامه. وهذه التسمية لا تتطلب اقراراً من قبل المؤتمر. وفي الاجتماعات التي يحضرها المحافظ البديل فأنه يتمتع بكامل صفة سائر المحافظين إلا فيما يتعلق بالمؤهلات المطلوب توافرها في شاغل منصب رئيس مجلس المحافظين.

د. لكل محافظ صوت واحد، وتتخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأصوات المحافظين الحضور.

ه. أن مدة تعيين كل محافظ سنتان.

المادة (18):

أ- يجتمع مجلس المحافظين مرتين على الأقل كل سنة، وفي فترات ملائمة يحددها رئيس المجلس بالتشاور مع السكرتير العام.

ب- يجوز دعوة مجلس المحافظين إلى عقد اجتماع استثنائي بناء على طلب رئيس المجلس أو السكرتير العام أو ثلثي المحافظين.

المادة (19):

تعقد اجتماعات مجلس المحافظين عادة في مقر المنظمة، ويجوز أيضاً عقد هذه الاجتماعات في أي من البلدان الأعضاء. أو في مكان آخر إذا ما وجد ذلك مناسباً.

المادة (20):

يقوم مجلس المحافظين بالمهام التالية:

1. يوجه إدارة شؤون المنظمة وتنفيذ قرارات المؤتمر.
2. ينظر ويبت في أية تقارير يقدمها السكرتير العام.
3. يقدم التقارير والتوصيات إلى المؤتمر حول شؤون المنظمة.
4. يعد ميزانية المنظمة لكل سنة ويقدمها إلى المؤتمر للمصادقة عليها.

5. يسمي مدقق حسابات المنظمة لمدة سنة واحدة.

6. ينظـر في البيـان الحسـابي وتقريـر مـدقق الحسـابات ويقـدمها إلى المـؤتمر للمصادقة عليها.

7. يوافق على تعيـين رؤسـاء الـدوائر ومـدراء الأقسـام لـدى تسـميتهم مـن قبـل البلدان الأعضاء مع المراعاة المناسبة لتوصيات السكرتير العام.

8. يدعو إلى عقد اجتماع استثنائي للمؤتمر.

9. يسمي نائباً للسكرتير العام لتعيينه من قبل المؤتمر.

10. يعد جدول أعمال المؤتمر.

المادة (21):

يعين المؤتمر رئيس مجلس المحافظين والرئيس المناوب الذي يتـولى مهـام الـرئيس متى كان الرئيس غائباً أو غير قادر على ممارسة مسؤولياته من بين المحافظين لمدة سـنة واحدة وفقاً لمبدأ الترتيب الهجائي، غير أن تاريخ العضوية في المنظمة سيعطي الأسـبقية على مبدأ الترتيب الهجائي.

المادة (22):

يقوم رئيس مجلس المحافظين بالمهام التالية:

1. يترأس اجتماعات مجلس المحافظين.

2. يحضر إلى مقر المنظمة تمهيداً لعقد كل اجتماع لمجلس المحافظين.

3. يمثل مجلس المحافظين في المؤتمرات والاجتماعات الإستشارية.

المادة (23):

إذا قرر المحافظين بأغلبية الثلثـين أن اسـتمرار عضـوية أي محـافظ يلحـق الضرر بمصالح المنظمة فأن على رئيس مجلـس المحـافظين أن يبلـغ هـذا القـرار فـوراً إلى البلـد العضو المعني الذي يتوجب عليه بدوره أن يسمي بديلاً للمحافظ المذكور قبيـل انعقـاد

الاجتماع التالي لمجلس المحافظين. وتكون هذه التسمية خاضعة للاقرار من قبل المؤتمر التالي.

المادة (24):

إذا حدث ، لسبب ما ، ما يحول دون مواصلة أي محافظ القيام بواجباته كعضو في مجلس المحافظين وجب على القطر العضو الذي يعنيه الأمر تسمية خلف له. ويزاول المحافظ المسمى مهامه بمجرد التسمية التي تكون خاضعة للإقرار من قبل المؤتمر التالي.

3- السكرتارية

المادة (25):

تضطلع السكرتارية بالمهام التنفيذية للمنظمة طبقاً لأحكام هذا الدستور وبتوجيه مجلس المحافظين.

المادة (26):

تتألف سكرتارية المنظمة من السكرتير العام ونائب السكرتير العام وما يلزم من موظفين وتعمل في مقر المنظمة.

المادة (27):

أ- أن السكرتير العام هو المخول قانوناً صلاحية تمثيل المنظمة.

ب- أن السكرتير العام هو أعلى موظف مسؤول في السكرتارية وهو مخول ، بحكم هذه الوظيفة ، صلاحية إدارة شؤون المنظمة طبقاً لتوجيهات مجلس المحافظين.

المادة (28):

أ. للمؤتمر أن يعين السكرتير العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة وللمدة نفسها ويجري هذا التعيين بناء على ترشيح البلدان الأعضاء بعد إجراء دراسة مقارنة لمؤهلات المرشحين.

أن الحد الأدنى للشروط المطلوب توفرها في شاغل وظيفة السكرتير العام سيكون ما يلي:

1. أن يكون عمره 35 سنة.
2. أن يكون حائزاً على درجة علمية من احدى الجامعات المعترف بها في القانون أو الاقتصاد أو العلوم أو الهندسة أو إدارة الأعمال.
3. له خبرة لمدة خمس عشرة سنة على أن تكون عشر سنوات منها في مناصب لها علاقة مباشرة بالصناعة النفطية وخمس سنوات منها في مناصب ذات مسؤولية إدارية عالية.

أن الخبرة في العلاقات بين الحكومة والشركات وفي المجالات الدولية لصناعة النفط مرغوب فيها.

في حالة عدم الحصول على قرار جماعي فأن السكرتير العام سيعين بطريقة التناوب لمدة سنتين دون الإخلال بالشروط الخاصة بالمؤهلات.

ب. ينبغي أن يكون السكرتير العام من رعايا أحد البلدان الأعضاء في المنظمة.

ج. يقيم السكرتير العام في مقر المنظمة.

د. يكون السكرتير العام مسؤولاً تجاه مجلس المحافظين عن جميع نشاطات السكرتارية، وتنجز أعمال الدوائر المختلفة نيابة عنه وتحت سلطته وبتوجيهاته.

ه. يحضر السكرتير العام جميع اجتماعات مجلس المحافظين.

المادة (29):

يقوم السكرتير العام بالمهام التالية:

1. ينظم ويدير أعمال المنظمة.
2. يؤمن القيام بالأعمال والواجبات المناطة بدوائر السكرتارية المختلفة.

3. يعد التقارير لعرضها في كل اجتماع يعقده مجلس المحافظين حول الأمور التي تستدعي النظر والبت فيها.

4. يحيط رئيس المجلس وأعضاءه علماً بجميع نشاطات السكرتارية وجميع الدراسات التي تم اعدادها والتقدم الجاري بشأن تنفيذ قرارات المؤتمر.

5. يأمن انجاز الواجبات التي قد ينيطها المؤتمر أو مجلس المحافظين بالسكرتارية على الوجه المطلوب.

المادة (30):

أ. يختار مجلس المحافظين نائب السكرتير العام من ذوي الخبرة والكفاءة العالية من رعايا البلدان الذين ترشحهم تلك الأقطار لتعيينه من قبل المؤتمر إذا وافق على ذلك ثلثا الأعضاء كاملي العضوية بما في ذلك موافقة ثلاثة من الأعضاء المؤسسين.

ب. مدة خدمة نائب السكرتير العام ثلاثة سنوات قابلة للتمديد لمدة سنة أخرى أو أكثر باقتراح من مجلس المحافظين وبموافقة المؤتمر.

ج. يقيم نائب السكرتير العام بصورة دائمة في مقر المنظمة.

د. إن نائب السكرتير العام مسؤول تجاه السكرتير العام فيما يتعلق بتنسيق نشاطات السكرتارية الإدارية والنشاطات الخاصة بالبحوث وتمارس أعمال الأقسام المختلفة تحت إشراف نائب السكرتير العام.

ه. للسكرتير العام أن يخول نائبه ممارسة بعض صلاحياته.

و. يقوم نائب السكرتير العام مقام السكرتير العام كلما تغيب الأخير عن مقر المنظمة.

المادة (31):

أ. يعين السكرتير العام رؤساء الدوائر ومدراء الأقسام بموافقة مجلس المحافظين.

ب. يعين السكرتير العام موظفي السكرتارية بعد ترشيحهم من قبل حكوماتهم المعنية أو عن طريق التعيين المباشر وفقاً لنظام خدمة الموظفين، ولدى إجراء هذه التعيينات يراعي السكرتير العام، قدر الإمكان، توزيع المناصب على رعايا الأعضاء توزيعاً عادلاً، على أن لا يكون ذلك إضراراً بكفاءة السكرتارية.

المادة (32):

أن موظفي السكرتارية موظفون دوليون ذو طابع دولي صرف. وعليهم، أثناء أدائهم لواجبهم، عدم تلقي أو قبول تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة، والامتناع عن أي عمل من شأنه المساس بوضعهم كموظفين دوليين، والتعهد بالقيام بواجباتهم واضعين نصب أعينهم مصالح المنظمة فقط.

المادة (33):

1. يؤازر السكرتير العام في أدائه لواجباته نائب السكرتير العام ودائرة أبحاث وقسم أفراد وإدارة وقسم معلومات عامة ووكالة أنباء، وأية دائرة أو قسم يرى المؤتمر أن استحداثه مناسب، ومكتب السكرتير العام.

2. أن وكالة أنباء الأوبك (أوبيكنا) ستكون وحدة خاصة مسؤولة عن جمع وإعداد ونشر الأنباء ذات الاهتمام حول المنظمة والبلدان الأعضاء فيها وكذلك حول الطاقة والأمور ذات العلاقة.

3. يقدم مكتب السكرتير العام للسكرتير العام المساعدة التنفيذية وخاصة ما يتعلق بإجراء اتصالات مع الحكومات والمنظمات والوفود وبأمور البروتوكول وبالتحضير للاجتماعات وتنسيقها وأية واجبات أخرى تناط به من قبل السكرتير العام.

4. بالرغم مما نصت عليه المادة (34) فأنه يجوز لمجلس المحافظين، متى ما يقتضيه الأداء الفعال لأعمال دوائر السكرتارية وأقسامها، أن يخول السكرتير العام بناء على

توصية الأخير، صلاحية نقل أعمال أو وحدات ثانوية من دائرة أو قسم إلى دائرة أو قسم آخر.

المادة (34):

أ. تكون دائرة الأبحاث مسؤولة عن:

1- إدارة وتنفيذ برنامج متواصل للأبحاث حسبما تحتاجه المنظمة مع التركيز على الطاقة والأمور ذات العلاقة.

2- المراقبة والتنبؤ والتحليل للتطورات التي تحصل في صناعات الطاقة والبتروكيمياويات وتقييم الهيدروكاربونات والمنتجات واستخداماتها لغير أغراض الطاقة.

3- تحليل المسائل الاقتصادية والمالية ذات الاهتمام الكبير وخاصة تلك المتعلقة بالأمور المالية والنقدية العالمية وبصناعة النفط العالمية.

4- توفير خدمات لتقديم المعلومات وتوسيعها لدعم نشاطات البحوث التي تقوم بها السكرتارية والبلدان الأعضاء.

ب. يضطلع قسم الأفراد والإدارة بما يلي:

1- مسؤولية جميع الأصول التنظيمية وتقديم الخدمات الإدارية لجميع الاجتماعات وأمور الأفراد والميزانيات ومراقبة الحسابات والشؤون الداخلية.

2- دراسة واستعراض السياسات الإدارية العامة وأصول العلاقات الصناعية المعمول بها في صناعة النفط في البلدان الأعضاء والبلدان الأخرى وإبلاغ البلدان الأعضاء ما يمكن إجراؤه من تحسينات.

3- مواكبة السياسات الإدارية المعمول بها في حينه و/أو ما يطرأ على السياسات المعمول بها في صناعة النفط العالمية من تعديلات قد تؤثر على المنظمة أو يهم المنظمة الاطلاع عليها.

ج. يكون قسم المعلومات العامة مسؤولاً عما يلي:

1- عرض أهداف منظمة الأوبك والقرارات والإجراءات التي تتخذها المنظمة بأفضل أسلوب يعكس الصورة الحقيقية لها.

2- تنفيذ برنامج مركزي للعلاقات العامة وتشخيص مجالات مناسبة لتعزيز أهداف المنظمة.

3- نشر وتوزيع المطبوعات والمواد الأخرى.

المادة (35):

أ. على السكرتير العام أن يعهد إلى مستشاريه بإبداء الرأي في أمور خاصة أو إجراء دراسات فنية في الحالات التي لا تستطيع السكرتارية فيها القيام بمثل هذه الأعمال. إذا اقتضى الأمر ذلك.

ب. على السكرتير العام أن يعين الخبراء والمختصين الذين قد تحتاج إليهم المنظمة. بصرف النظر عن جنسيتها، لمدة يوافق عليها مجلس المحافظين شريطة أن تتضمن الميزانية نصاً لمثل هذا التعيين.

ج. للسكرتير العام في أي وقت من الأوقات أن يؤلف فرقاً عاملة للقيام بأية دراسات حول مواضيع معينة تهم البلدان الأعضاء.

الفصل الرابع

الاجتماعات الاستشارية والأجهزة المتخصصة

المادة (36):

أ. يضم الاجتماع الاستشاري رؤساء وفود البلدان الأعضاء أو ممثليهم.

ب. إذا لم يكن مؤتمر ما في دور الانعقاد يجوز عقد اجتماع استشاري في أي وقت بناء على طلب من رئيس المؤتمر.

ج. يعد رئيس المؤتمر جدول أعمال كل اجتماع استشاري ،إلا إذا تم تحديده مسبقاً من قبل المؤتمر نفسه.

د. يجوز للاجتماع الاستشاري اتخاذ قرارات أو توصيات للموافقة عليها من قبل المؤتمر التالي إلا إذا كلف خلافاً لذلك من قبل مؤتمر سابق.

المادة (37):

أ. يجوز للمؤتمر إنشاء أجهزة متخصصة، كلما دعت الظروف، فيما تساعد على تسوية مشاكل معينة ذات أهمية خاصة. وتعمل الأجهزة المتخصصة وفقاً للقرارات والأنظمة المعدة لتلك الغاية.

ب. تعمل الأجهزة المتخصصة ضمن الإطار العام لسكرتارية المنظمة من الناحيتين الوظيفية والمالية.

ج. تعمل الأجهزة المتخصصة دائماً طبقاً لمبادئ المنظمة المنصوص عليها في قرارات المؤتمر.

الفصل الخامس

الأحكام المالية

المادة (38):

أ. تعد ميزانية المنظمة لكل سنة تقويمية.

ب. أن المؤتمر، لدى قبوله أي عضو مشارك في المنظمة، يطلب إليه دفع اشتراك سنوي ثابت هو بمثابة مساهمة مالية للمنظمة.

ج. أن المبالغ المرصودة في الميزانية يتحملها جميع البلدان الأعضاء بالتساوي بعد احتساب الاشتراكات السنوية للأعضاء المشاركين.

المادة (39):

أ. يتحمل كل بلد عضو جميع النفقات الناجمة عن ارسال الوفود أو الممثلين للاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات الاستشارية والفرق العاملة.

ب. تتحمل المنظمة نفقات السفر وتعويض المحافظين الذين يحضرون اجتماعات مجلس المحافظين.

الفصل السادس

أحكام إضافية

المادة (40):

يجوز لأي من البلدان الأعضاء اقتراح تعديلات للنظام الأساسي وينظر في مثل هذه التعديلات المقترحة مجلس المحافظين وله، إذا ما قرر ذلك، أن يوصي المؤتمر بقبولها.

المادة (41):

أن جميع القرارات المخالفة لنصوص النظام الأساسي هذه تعتبر لاغية.

المادة (42):

ينفذ هذا الدستور اعتباراً من أول آيار (1965م).

التعديلات التي أجريت على دستور المنظمة منذ عام (1961م)

التاريـخ	المواد أو الفقرات التي تم تعديلها	رقم قرار المؤتمر
تشرين الثاني 1961م	الفقرات 3-10-2و9و10و13 من القرار 6/2	24/3
نيسان 1962م	الفقرة 8 من القرار 5/11 والفقرة 4-4 من القرار 6/2	30/4
تشرين الثاني 1962م	الفقرة 2 من القرار 2/1 والفقرة 2 من القرار 5/2 والفقرة 3-8 من القرار 6/2	37/5
تموز 1964م	الفقرة 6 من القرار 5/2 والفقرة 4-2 من القرار 6/2 والفقرات 4-14 و5و6و7و8و9و10و11و12و13 من القرار 6/2	46/6

نيسان 1965م	تم تعديل النص الكامل للدستور	56/8
كانون الأول 1966م	المواد 2(ب) و 33 و 34 و 36 و 37	76/12
حزيران 1968م	تم نقل محددة الإحصاء من دائرة الإعلام إلى مكتب السكرتير العام كما تم نقل مهام الصحافة والعلاقات العامة من مكتب السكرتير العام إلى دائرة الإعلام	الاجتماع (22) لمجلس المحافظين
حزيران 1970م	المادة 28(أ)	117/22
تموز 1971م	المواد 11(ج) و12و14و15-10و21	137/24
كانون الثاني 1978م	المواد 20-7 و30(أ) و30(د) و31 و33 و34 وإلى 38	197/50
حزيران 1978م	الفقرة 1 من المادة 33 والفقرة (ب) من المادة 34	201/51
حزيران 1980م	المادة 33 والفقرتان (أ) و (ج) من المادة 34	217/57

ملحق رقم (2)

النظام الأساسي

اللجنة الاقتصادية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)[*]

إنشـاء اللجنة

المادة (1):

تنشأ اللجنة الاقتصادية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (المشار إليها فيما يلي بـ "اللجنة") كجهاز متخصص دائم لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (المشار إليها فيما يلي بـ "المنظمة") بقرار المنظمة 50/7 واستناداً إلى المادة 41 من النظام الأساسي للمنظمة. تنظم اللجنة وتعمل طبقاً لأحكام النظام الأساسي الحالي.

(*) أنشئت هذه اللجنة بقرار المؤتمر 50/7 المتخذ بتاريخ (1964/11/28م) وصادق المؤتمر على النظام الأساسي للجنة بقراره 55/8 المتخذ في (1965/4/10م). ويتضمن النص التالي جميع التعديلات التي اجريت على النظام الأساسي لغاية عام (1980م).

الأهـداف

المادة (2):

تساعد اللجنة المنظمة على إيجاد الاستقرار في أسـعار الـنفط العالميـة بمسـتويات عادلة تماشياً مـع الـروح والمبـادئ التـي نـص عليهـا وعـلى وجـه التخصـيص في قـرارات المنظمة 1/1 و 32/4 و 42/5.

المهـام

المادة (3):

تقوم اللجنة بالمهام التالية:

1. إقامة الاتصالات الضرورية مع الهيئات الخاصة والعامة، وعلى وجه التخصيص صناعة النفط.
2. جمع البيانات والمعلومات التي قد تحتاجها لتحقيق أهدافها.
3. دراسة وضع أسعار النفط بصورة دائمة.
4. دراسة جميع العوامل الاقتصادية والعوامل الأخرى التـي قـد تـؤثر، بشـكل أو بآخر تأثيراً ملحوظاً على أسعار النفط وهيكلها.
5. تقديم تقارير شهرية إلى الأقطار الأعضاء في المنظمة عن وضـع أسـعار الـنفط بما في ذلك العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ذات العلاقة عن وضع توصـيات اللجنـة لتاريخه.
6. اعداد التوصيات ذات العلاقة على أساس ما تتوصل إليه من وقائع وتماشياً مع أهدافها وعرضها على المؤتمر عن طريق السكرتير العام.
7. تقديم تنقرير عن طريق السكرتير العام إلى كل اجتماع للمـؤتمر عـن نشـاطها بغية تمكين المؤتمر من توجيه الإرشادات والتعليمات اللازمة.

المادة (4):

في مجال القيام بمهامها:

1. تعمل اللجنة طبقاً لمبادئ المنظمة التي نصت عليها قراراتها.
2. تمارس أعمالها ضمن الإطار العام لسكرتارية المنظمة.

تشـكيل اللجنـة

المادة (5):

تتألف اللجنة من:

1. مجلس اللجنة.
2. ممثلي البلدان الأعضاء.
3. موظفي اللجنة.

المادة (6):

1- مجلس اللجنة

أ. يتألف المجلس من نائب سكرتير عام المنظمـة والممثلـين الـذين تعيـنهم بلـدان المنظمـة الأعضـاء، ومنسـق أعـمال اللجنـة (الـذي يكـون بحكـم المنصـب رئـيس دائـرة الأبحاث في سكرتارية المنظمة).

ب. يكون المجلس مسؤولاً تجاه المؤتمر عن انجاز مهام اللجنة.

ج. يكون نائب سكرتير عام المنظمة رئيساً للمجلس.

د. يجتمع المجلس مرتين في السنة على مراحل مناسبة يحددها المجلس أو رئيسه بالتشاور مع منسق أعمال اللجنة.

ه. تعقد اجتماعات المجلس عادة في مقر المنظمة، ويجوز عقدها أيضاً في أي مـن بلدان المنظمة الأعضاء أو في مكان آخر متى ما وجد ذلك مناسباً.

و. يجوز عقد اجتماع استثنائي للمجلس بناء على مبادرة من الرئيس أو بناء عـلى طلب أحد أعضاء المجلس.

ز. ينبغي أن يمثل كل قطر عضو في المنظمة في جميع اجتماعات المجلس، إلا أن النصاب المكون من الأغلبية البسيطة لعدد الحضور من ممثلي البلدان الأعضاء يكفي لعقد الجلسة.

ح. لكل ممثل عن البلدان الأعضاء صوت واحد، وتتخذ توصيات المجلس بالأغلبية البسيطة وليس بأقل من نصف عدد ممثلي البلدان الأعضاء بأي حال من الأحوال.

2- ممثلو البلدان الأعضاء

أ. يعين كل بلد عضو في المنظمة ممثلاً واحداً في مجلس اللجنة يعرف بـ "الممثل الوطني" ويعمل بصفة ضابط اتصال بين السلطة النفطية المعنية في بلده ومنسق أعمال اللجنة.

ب. على ممثلي البلدان الأعضاء تحليل وضع الأسعار المحققة لصادرات النفط في قطر كل منهم وتزويد اللجنة عن طريق منسق أعمالها بجميع المعلومات اللازمة والبيانات المتعلقة بها، وعلى وجه الخصوص تزويدها بجداول دورية اتقييس الأسعار.

3- موظفو اللجنة

أ. الموظفون هم: منسق أعمال اللجنة ومن يعينهم رئيس مجلس اللجنة، بالتشاور مع منسق أعمال اللجنة، من موظفي السكرتارية.

ب. يعمل الموظفون تحت إشراف منسق أعمال اللجنة الذي يكون بدوره مسؤولاً بشكل مباشر تجاه مجلس اللجنة.

ج. على الموظفين إعداد تقارير من شأنها مساعدة مجلس اللجنة على دراسة وضع أسعار النفط بصورة دائمة. وتحقيقاً لهذه الغاية يترتب عليهم جمع البيانات والمعلومات التي قد يتطلبها المجلس ومتابعة الاتصالات الضرورية المباشرة مع ممثلي البلدان الأعضاء في اللجنة.

النصوص الماليـة

المادة (7):

تتحمل البلدان الأعضاء المعنية التعويضات وأجور السفر والنفقات الأخرى.

التعديـلات

المادة (8):

يجوز لأي من البلـدان الأعضـاء، أو لأي مـن أعضـاء مجلـس اللجنـة عـن طريـق السكرتير العام، التقدم إلى المؤتمر بأية تعديلات مقترحة على النظام الأساسي للجنة.

تاريخ تنفيذ النظام الأساسي

المادة (9):

يصبح النظام الأساسي هـذا نافـذ المفعـول فـور قيـام المـؤتمر بالمصـادقة عليـه في اجتماعه الثامن(*).

* صادق المؤتمر على النظام الأساسي للجنة الاقتصادية بقراره 55/8 المتخذ بتاريخ (1965/4/10م).

المصــادر

1- باللغة العربية:

حرف (أ):

1- (العلماء يتهمون البيت الأبيض بتشويه الحقائق)، نيويورك تايمز، 2004م.

2- أحمد حسين علي، ستراتيجية الأوبك وأثرها في السوق العالمية للـنفط الخـام في مجالي الإنتاج والأسعار، بغداد، 1985م.

3- أحمد قسمت الجداوي، الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة، 1975م.

4- ألفريد بابينغ، دور الأوبك ومستقبلها، الـنفط والتنميـة، العـدد 4-5، كـانون الثاني/شباط 1981م.

5- ألياهو سليتر، إسرائيل والنفط النرويجي، ترجمة منظمة الأوبك، الكويت.

6- ايـان سـيمور، الأوبـك أداة تغيـير، ترجمـة عبـد الوهـاب الأمـين، الكويـت، 1983م.

7- إيمـان عبـد خضر، إسـتراتيجية الأوبـك والأزمـة الـر اهنـة الواقـع والآفـاق المستقبلية، بغداد، 1986م.

8- الشـيخ نورهـان، روسـيا والاتحـاد الأوروبي، السياسـة الدوليـة، العـدد 164، نيسان 2006م.

9- المستقبل العربي، العدد 296، تشرين الثاني/نوفمبر 2003م.

حرف (ب):

1- باسل البستاني، أوبك وقصة النفط ومرحلة ما قبل الثورة النفطية، 1976م.

2- بدر غيلان، خزين النفط الاستراتيجي في الـدول الصـناعية، الـنفط والتنميـة، (عدد 4-6، ك2-شباط، 1981م).

3- بريمـاكوف. الكسـندر، نفـط الشرق الأوسـط والاحتكـارات الدوليـة، ترجمـة بسام خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984م.

حرف (ت):

1- تايه عبد الكريم، العراق يوضح موقفه من مسالة أسعار النفط، (وزارة النفط – قسم الإعلام)، 1980.

حرف (ج):

1- جانيكر أموزكا، نفط الخليج العربي والاقتصاد العالمي، محمد وصفي أبو مقلي، العراق، جامعة البصرة، 1980م.

2- جي. فالوس، أحادي القطبية: (حوار مع بول ولفويتز) اتلانتيك مونتلي)، مار. أز لايفن، الدفع للحرب، لندن، 2002م.

3- جيمي كارتر، ترجمة جمعة شبيب بيضون، مطبعة الفارابي، 1985.

حرف (ح):

1- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد (257)، الكويت، 2001م.

2- حزب البعث العربي الاشتراكي، اللجنة الثقاية القطرية، المنهاج الثقافي، الجزء الأول، 1987م.

3- حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة دار النهضة العربية، 1979م.

حرف (د):

1- ديفيد بارستو وروبن شتاين، (تحت إدارة بوش، عصر جديد من الأخبار التلفزيونية المعلبة)، نيويورك تايمز، 13 آذار/مارس 2005م.

حرف (ر):

1- ريتشارد أندرسن، بي بي سي، 2015/2/24.

حرف (س):

1- سمير عاروري، وكالة الطاقة الدولية تبرمج استهلاك النفط وتصوغ سياسة طاقة موحدة للأقطار الرأسمالية الصناعية المستهلكة، النفط والتنمية، 1983م.

2- سهيل ناصر، محاضرات في الإعلام البترولي، 1983م.

3- سيبيهريز سامان، الجغرافيا السياسية النفطية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2003م.

4- سيروب استبسانيان، منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك، منشورات النفط والتنمية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1982م.

حرف (ش):

1- شحاته محمد ناصر، الخليج والطفرة النفطية الثانية ... أولويات الاتفاق، السياسة الدولية، العدد 171، يناير 2008م.

حرف (ص):

1- صالح جواد كاظم، المنظمات الدولية، بغداد، 1979م.

2- صلاح منتصر، الاستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ت1، 1970م.

3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1985م.

حرف (ض):

1- ضياء الدين جمال، أهداف الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة، مجلة الحكمة، بغداد، العدد 22، كانون الثاني 2002م.

حرف (ع):

1- ع. بحري وهولابروس، نحو استراتيجية للردع في الخليج العربي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، 1982م.

2- عائشة راتب، التنظيم الدولي، 1970م، .

3- عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج العربي بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م.

4- عبد الكريم عمرو، الاستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا، 2007/1م،

5- عبد اللـه حسين، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2006م.

6- عبد اللـه حسين، الحقيقة حول مستقبل نفط بحر قزوين، 2005.

7- عبد المطلب النقيب، "الاستراتيجية السوفيتية الأمريكية في الخليج العربي"، بغداد، 1984م.

8- عبد المنعم زنابيلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية.

9- علي حسين باكير، النفط والعلاقات الصينية – السعودية المستقبلية، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد 17، شباط/فبراير 2006م.

10- علي. مغاوري شلبي، روسيا والاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 164، نيسان 2006م.

حرف (ف):

1- فاطمة سعيد الشامي، التحديات الاقتصادية التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربي،

2- فائز محمد علي، الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، دار الرشيد للنشر في وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1979م.

3- فائق عبد الرسول، "النظام الاقتصادي الدولي الجديد"، منشورات النفط والتنمية، بغداد، 1979م.

4- فائق عبد الرسول، خلاصة للآثار الحالية للكساد التضخمي وتصحيح الأسعار على البلدان النامية، بغداد، 1980م.

5- فكتور برلو، وراء الصراع بين الولايات المتحدة ومنظمة البلدان المصدرة للنفط"، ترجمة ماجد النجار، النفط والتنمية، نيسان 1976م.

6- فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008م.

7- فؤاد يقيم، دور الإعلام النفطي في العلاقات الدولية، 1978م، ص 82-83.

8- فوزي القريشي، تطور أسعار النفط وأزمة الأوبك الحالية.

9- فيليب سيبيل-لوبيز، الجغرافيات السياسية للبترول، ترجمة د. نجاة العيدلبي الطويل، ط1، مكتبة مؤمن قريش، أبو ظبي، 2013م.

حرف (ق):

1- قاسم أحمد العباس، أسعار النفط - الواقع والآفاق، منشورات النفط والتنمية، بغداد، 1977م.

2- قاسم احمد العباس، أوبك نجاحاتها وصراعها مع الاحتكارات النفطية، مجلة النفط والتنمية، السنة السادسة، ك-شباط، 1981م.

3- قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، (النفط السوري انموذجاً)، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010م.

حرف (ك):

1- كالينيكوس. أليكس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2003م.

2- كينت روغوف، أسعار النفط والنمو العالمي، 2015م.

حرف (م):

1- مايك ويتني، الهبوط المفاجئ بأسعار النفط: هل هو مؤامرة سعودية أمريكية؟

2- مجلس قيادة الثورة - العراق، مركز الدراسات والبحوث، مستقبل النفط وتصديره في العراق في ضوء مستقبل سوق النفط العالمية، 1984م.

3- محمد بن مختار الشنقيطي، البرنامج النووي الإيراني على مفترق طرق، صحيفة عمان العمانية، العدد 2245، مسقط، 2006م.

4- محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، 1968م.

5- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج- أوهام القوة والنصر، ط1، مركز الأهرام، القاهرة، 1992م.

6- محمد سعيد أبو عامود، الخليج والإندماج في الاقتصاد العالمي، قطر والبحرين نموذجاً، السياسة الدولية، العدد 171، كانون الثاني 2008م.

7- محمد علي عبد الكريم الماشطة، الطاقة – النفط واتجاهات الطلب حتى عام 1985م، بغداد، مطبعة الأديب البغدادي، 1977م.

8- محمد يوسف علوان، منظمات الطاقة العربية والدولية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، محاضرات في الإعلام البترولي، 1980م.

9- محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، بيروت، 2001م.

10- مراسل مجلة النفط والتنمية في باريس، (اجتماع لوكالة الطاقة الدولية)، النفط والتنمية، بغداد، 1984م.

11- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 1999م.

12- مركز البحوث والمعلومات، مستقبل النفط وتصديره في العراق في ضوء مستقبل سوق النفط الدولية، بغداد – العراق، 1984م.

13- مسلم الخياط، النفط العربي في منظور الإعلام الغربي، 1985م.

14- ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام – فائض إنتاج أم السياسة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015م.

15- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الأمانة العامة، مؤتمر الطاقة العالمي الثالث عشر، فرنسا، 1986م.

16- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر 1985م.

17- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1984م.

حرف (ن):

1- نواف نايف اسماعيل الرومي، تحديد أسعار النفط العربي الخام في السوق العالمية، بغداد، مطبعة دار الرشيد للنشر، 1981م.

حرف (هـ):

1- هارفي اوكونور، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، منشورات الكتاب السفري للطباعة والنشر، القاهرة.

2- همام راضي الشماع، التخفيض المفتعل على نفط الأوبك، 1985م.

حرف (و):

1- وارن كريستوفر وآخرون (محررون) مجلس العلاقات الخارجي وقسم النشر بجامعة بيل-نيويورك، 1985م.

2- وزارة الخارجية العراقية، المنظمات الدولية، المؤتمرات الدولية، 1984م.

3- وزارة النفط العراقية، قسم الطاقة، الاتحاد السوفيتي، 1980م.

4- وزارة النفط العراقية، قسم الطاقة، سوق النفط العالمية، 1981م.

5- وزارة النفط العراقية، قسم الطاقة، سوق النفط العالمية، 1987م.

6- وكالة الطاقة الدولية، سوق النفط العالمية، لندن، 1985م.

7- وليد الشريف، النفط والإعلام العربي والدولي، 1985م، ص 325.

حرف (ي):

1- ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج: واقع وتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004م.

2- يوفال اليستور، بدلات رسمية في الخزانة - في قطاع النفط، ترجمة منظمة الأوبك، الكويت، 1984م.

2- باللغة الإنكليزية:

1. Annual Report on Energy Research Development and Demonstration Activities of the I.E.A, 1981-1982.

2. Arms Control Association ACA "ACA Register of U.S. Arms Transfer", ACA 1997.
3. B.P. Statistical Review of World Energy, June, 2015.
4. Bowett, D.W. he Law of International Institution, London, 1970.
5. BP Statistical Review of the World Oil Industry, 1969.
6. BP Statistical Review of World Energy, June 2010– June 2014.
7. BP. Statistical Review of World Energy June, London, 2007.
8. BP. Statistical Review of World Energy June-2015.
9. BP-Statistical Review of World Energy, June, 1984.
10. BP-Statistical Review of World Energy, June, 1986.
11. China should adjust its petroleum reserve strategy, China daily, 12/5/2006, at this: www.chinadaily.com.cn/english/doc/2005-05/25/content_445679.htm
12. China to Build Oil Reserve in Stages to Limit Effect on Prices, Dalian News, 14/12/2004, at this link: http://dailan.runsky.com/homepage/english/echo/userobject1ai10624.html
13. Congressional Research Service Conventional Arms Transfer to Developing Nations, 1990-1997, July 31, 1998.
14. Energy Policies and Programs of I.E.A. Countries, 1985 review.
15. Financial Times, 24 Feb. 1983.
16. Hilmut, Frank, Crude Oil Prices in the Midle East, Frederic KA. Preger Publisher, New York, 1966.
17. J-BX H-M, The Gulf War; Its Origins, History and Consequences, London, 1989.
18. Lord McNairy, The Law of Treaties, Oxford, 1961.
19. Mamdouh G. Salameh, "Impact of US Shale Oil Revolution on the Global Oil Market, the Price of Oil and Peak Oil," Paper Presented at: Symposium of Peak Oil, Doha, Qatar, 2-4 April 2013.
20. Matthew Hulbert, "OPEC 'Break Even' Price," European Energy Review 22 October 2012.
21. Mehmet Ogutcu and others, China's worldwide Quest for Energy Security, Institute of Malaysia MIMA 2004.
22. News Week Magazine, New York, U.S.A., 7 March, 1983.
23. Noyes, The Clouded Lens: Persian Gulf Security and U.S. Policy.
24. OECD, Economic. Out Look, 24.
25. OPEC Annual Report, 1977, riema, 1978.
26. OpEC, Annual Statistical Bulletion, 1983.
27. "Organization for European Economic co-operation" OEES.
28. Pablo Bustelo, China and the Geopolitics of Oil in the Asian Pacific Region, Working Paper WP 38/2005, Elcano Royal Institute, Madrid, 5-9-2005.
29. Petroleum Intelligence Weekly, Nov. 25,1974.
30. Schnieider, "Decond the Energy Problem", OECD Observer, Oct-1973.

31. See: Oil Security: A top priority for China, Xinhuanet, 29 April 2004, Published also at this link: www.ecosonline.org/back/pdf_reports/nieuws/april/oil%20security.doc
32. Seyed Cholam Hoseinh, Naimi in Yamani's Attire: Are Authorities in Riyadh Witless or Lying?, IAEE Energy Forum, I, Quarter 2015.
33. TV coverage of the oil crises: how well was the public served the media institute, Washington, DC, USA Aqualitative and ysis 1973-1974 1978-1979.
34. William D. Hartung, And Weapons for All New York Harper Collins, 1994.

صحف:

1- جريدة نيويورك تايمز، 20 ك1 1976م.
2- جريدة الفاينانشيال تايمز، 26 شباط 1979م.
3- جريدة الأنباء الكويتية، 25-7-1986م.
4- جريدة السياسة الكويتية، 3-12-1986م.
5- جريدة السياسة الكويتية، 4-12-1986م.
6- جريدة السياسة الكويتية، 23-1-1987م.
7- جريدة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي، 13-2-2008م.

الشبكة العنكبوتية:

1- http://arabic1.peopledaily.com/31659/3691142.html
2- http://arabic1.peopledaily.com/31659/3686946.html

الرموز والمصطلحات المستعملة في الكتاب:

1	وكالة الطاقة الدولية	I.E.A
2	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD
3	الولايات المتحدة الأمريكية	U.S.A
4	وكالة المخابرات الأمريكية	C.I.A

الفهرس

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: الأسس السياسية والاقتصادية لأوبك ووكالة الطاقة الدولية.	13
المبحث الأول: الطبيعة السياسية للمجابهة بين الأوبك ووكالة الطاقة الدولية.	15
المطلب الأول: المجابهة بين الشمال والجنوب.	16
المطلب الثاني: فشل الحوار بين الشمال والجنوب.	24
المطلب الثالث: موقف إسرائيل اتجاه المجابهة بين الأوبك ووكالة الطاقة الدولية.	37
المبحث الثاني: الطبيعة التنظيمية « دراسة قانونية اقتصادية ».	44
المطلب الأول: الأوبك وصلتها بالدول الأعضاء.	44
المطلب الثاني: وكالة الطاقة الدولية وصلتها بالدول الأعضاء.	58
المطلب الثالث: طبيعة قرارات الوكالة الدولية للطاقة ومدى إلزاميتها.	66
الفصل الثاني: إستراتيجية ووسائل عمل كل من الأوبك ووكالة الطاقة الدولية.	75
المبحث الأول: إستراتيجية السياسة النفطية لأوبك ووكالة الطاقة الدولية.	77
المطلب الأول: إستراتيجية السياسة النفطية لأوبك.	78
المطلب الثاني: الأسباب الأساسية التي تدعو الأوبك إلى اتخاذ سياسة مبرمجة للإنتاج.	87
المطلب الثالث: إستراتيجية السياسة النفطية لوكالة الطاقة الدولية.	103
المبحث الثاني: الإعلام والمعلومات لكل من الأوبك ووكالة الطاقة الدولية.	119
المطلب الأول: الأوبك ووكالة الطاقة بين الدفاع والهجوم.	120
المطلب الثاني: التأثيرات الإعلامية الغربية ضد الأوبك.	127
المطلب الثالث: نظام المعلومات لوكالة الطاقة الدولية.	133
الفصل الثالث: أسعار النفط الخام في سوق النفط العالمية.	141
المبحث الأول: تأثير الأوبك على أسعار سوق النفط الخام العالمية.	143
المطلب الأول: مراحل تطور أسعار النفط الخام في السوق العالمية.	143
المطلب الثاني: الظروف التي ساعدت على استمرار هيمنة الأوبك على السوق النفطية العالمية.	152
المطلب الثالث: ضمان توفير النفط الخام من قبل دول الأوبك للسوق النفطية العالمية.	161

المبحث الثاني: تأثير وكالة الطاقة الدولية على أسعار سوق النفط الخام العالمية. 170
المطلب الأول: سمات المرحلة التأسيسية لغاية (1980م). 170
المطلب الثاني: السوق الفورية للنفط الخام. 189
المطلب الثالث: انخفاض الطلب على النفط الخام للأوبك. 194
الفصل الرابع: مرحلة التراجع لسيطرة الأوبك على أسعار النفط الخام العالمية وتأثير ذلك في العلاقات الاقتصادية والدولية. 209
المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق ونفط الشرق الأوسط. 213
المطلب الأول: الأزمات في الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي السابق. 214
المطلب الثاني: تأثير حرب الخليج الثانية على العراق ومنطقة الخليج العربي. 221
المطلب الثالث: السباق على مكامن النفط العملاقة في العالم. 237
المبحث الثاني: المكامن النفطية الجديدة. 244
المطلب الأول: مكامن بحر قزوين النفطية. 244
المطلب الثاني: الدولار الأمريكي والأزمة النفطية العالمية. 249
المطلب الثالث: مصطلح الشرق الأوسط الكبير والنفط. 254
الخاتمــــة 261
الملاحق (1) و (2) 267
المصــــادر 289







شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمــال للنشر والتوزيع
عمَان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com


9789957637804